

جواهر الكلام

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسين الخليلي
الطبعة الثانية 1411 هـ

١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى (صاحب جواهر)

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	جواهر الكلام فى شرح شراىع الاسلام المجلد ١٤
١٠	اشاره
١١	[اتمه القسم الأول فى العبادات]
١١	[اتمه كتاب الصلاه]
١١	[اتمه الركن الرابع فى التواىع]
١١	[اتمه الفصل الثالث فى الجماعه]
١١	الطرف الثالث فى أحكام الجماعه
١١	اشاره
١٢	[الأولى إذا ثبت بعد الفراغ أن الإمام فاسق أو كافر أو محدث]
١٢	اشاره
٢٢	[المسأله الثانيه إذا خاف فوت الركوع إذا التحق بالصف]
٢٧	[المسأله الثالثه إذا اجتمع خنى مشكل و امرأه]
٢٨	[المسأله الرابعه فى الائتمام بإمام واقف فى محراب داخل]
٣٠	[المسأله الخامسه لا يجوز للمأموم مفارقه الإمام]
٤٢	[المسأله السادسه الجماعه جائزه فى السفينه الواحده]
٤٣	[المسأله السابعه إذا شرع المأموم فى نافله فأحرم الإمام]
٤٣	اشاره
٥١	[المسأله الثامنه إذا فاته مع الإمام شىء]
٦٤	[المسأله التاسعه فيما يدرك به فضيله الجماعه]
٧٦	[المسأله العاشره يجوز أن يسلم المأموم قبل الامام و ينصرف لضروره]
٧٧	[المسأله الحاديه عشره إذا وقف النساء فى الصف الأخير فجاء رجال]
٧٨	[المسأله الثانيه عشره إذا استناب المسبوق بركعه أو ركعتين]
٧٩	خاتمه فيما يتعلق بالمساجد
٧٩	اشاره
٨٣	[فى استحباب اتخاذ المساجد]
٨٦	[فى استحباب كون المساجد مكشوفه غير مسقفه و لا مظلله]

- ٨٨ [في استحباب كون الميضاء خارجه عن المساجد]
- ٩٠ [في استحباب كون المناره مع الحائط]
- ٩١ [في استحباب أن يقدم الداخل إليها رجله اليمنى، و الخارج رجله اليسرى]
- ٩١ [في استحباب أن يتعاهد نعله و يستعلم حاله بأن يجدد به عهدا قبل الدخول إلى المسجد]
- ٩٢ [في استحباب الدعاء عند دخول المسجد و الخروج عنه]
- ٩٣ [في جواز نقض ما استهدم و أشرف على الانهدام دون غيره]
- ٩٤ [في استحباب إعادته المسجد بعد خرابه]
- ٩٨ [في استحباب كنس المساجد]
- ٩٩ [في استحباب الإسراج في المساجد]
- ٩٩ [في حرمه تزيين المساجد]
- ١٠٢ [في حرمه نقش المساجد بالصور]
- ١٠٤ [في حرمه بيع آلات المساجد]
- ١٠٦ [في وجوب إعادته ما أخذ من المساجد]
- ١٠٨ [في عدم جواز إدخال النجاسه في المسجد و لا إزالتها فيه]
- ١١٦ [في عدم جواز إخراج الحصى من المسجد]
- ١١٩ [في كراهه تعليبه المساجد]
- ١١٩ [في كراهه أن يعمل في المساجد شرفا]
- ١٢٠ [في كراهه اتخاذ المحارِب الداخليه في المساجد]
- ١٢٢ [في كراهه أن يجعل المسجد طريقا]
- ١٢٣ [في استحباب أن يجتنب البيع و الشراء في المساجد و تجنيبها المجانين و الصبيان و إنفاذ الأحكام و تعرف الضوال و إقامة الحدود و إنشاد الشعر و رفع الصوت و عمل الصنائع]
- ١٣٥ [في كراهه النوم في المساجد و شدتها في المسجدين]
- ١٣٨ [في كراهه الدخول من في فمه رائحه بصل أو ثوم في المسجد]
- ١٤٢ [في كراهه التنخم و البصاق في المساجد]
- ١٤٤ [في كراهه قتل القمل في المسجد]
- ١٤٥ [في كراهه كشف العوره في المسجد مع الأمن من المطلع]
- ١٤٦ [في كراهه الرمي بالحصى في المسجد]
- ١٤٧ [مسائل ثلاث]
- ١٤٧ [اشاره]
- ١٤٧ [المسأله الأولى إذا انهدمت الكنائس و البيع]

- ١٥٢ [الثانيه فعل صلاه المكتوبه للرجال في المسجد أفضل]
- ١٦٧ [المسأله الثالثه في بيان مقدار الفضيله للصلاه في الجامع وغيره]
- ١٧١ [الفصل الرابع في صلاه الخوف و المطارده]
- ١٧١ اشاره
- ١٧١ اشاره
- ١٧٣ [في بيان كميه صلاه الخوف سفرا و حضرا]
- ١٧٣ اشاره
- ١٧٣ [في بيان قراءه صلاه الخوف فرادى]
- ١٧٨ [في بيان قراءه صلاه الخوف جماعه و أقسامه]
- ١٧٨ اشاره
- ١٧٨ [الأولى في بيان صلاه بطن النخل]
- ١٧٩ [الثانيه في بيان صلاه ذات الرقاع]
- ١٧٩ اشاره
- ١٨٠ [ثم تحتاج هذه الصلاه إلى النظر في شروطها و كفيتها و أحكامها]
- ١٨٠ اشاره
- ١٨٠ [أما الشروط]
- ١٨٠ اشاره
- ١٨٠ [أحدها أن يكون الخصم من غير جهه القبله]
- ١٨٢ [ثانيها أن يكون فيه قوه لا يؤمن أن يهجم على المسلمين]
- ١٨٢ [ثالثها أن يكون في المسلمين كثره يمكن أن يفترقوا طائفتين]
- ١٨٢ [رابعها أن لا يحتاج الإمام إلى تفريقهم أكثر من فرقتين]
- ١٨٣ [أو أما كفيتها]
- ١٩١ [أو أما أحكامها فمسائل]
- ١٩١ اشاره
- ١٩١ [المسأله الأولى كل سهو يلحق المصلين في حال متابعتهم لا حكم له]
- ١٩١ [المسأله الثانيه أخذ السلاح واجب على الفرقة الحارسه قطعاً]
- ١٩٤ [المسأله الثالثه إذا سها الامام سهواً يوجب السجدين]
- ١٩٧ [الثالثه في بيان صلاه المطارده]
- ١٩٧ اشاره

- ٢٠٢ [أفروع]
- ٢٠٢ اشارة
- ٢٠٢ الفرع الأول إذا صلى مؤمياً أو مسجحاً مثلاً
- ٢٠٣ [الفرع الثاني من رأى سواداً فظنه عدواً]
- ٢٠٣ [الفرع الثالث إذا خاف من سيل أو سبع]
- ٢٠٧ الفرع الرابع لا إشكال على الظاهر في صلاة الجمعة بصلاة عسفان
- ٢٠٧ الفرع الخامس الظاهر عدم اعتبار التأخير إلى آخر الوقت في صلاة الخوف
- ٢٠٨ تتمه
- ٢١٠ [الفصل الخامس في صلاة المسافرين]
- ٢١٠ اشارة
- ٢١٠ [في شروط صلاة المسافرين]
- ٢١٠ اشارة
- ٢١٠ [الشرط الأول اعتبار المسافه]
- ٢١٠ اشارة
- ٢١٠ [المراد من المسافه]
- ٢٢١ [في بيان مبدأ المسافه في البلاد المتسعه]
- ٢٢٣ [في حكم ما لو بان في أثناء السير أن المقصد مسافه]
- ٢٢٤ [في وجوب القصر على من سافر بريداً ورجع و في تحديد المسافه]
- ٢٥٠ [الشرط الثاني قصد المسافه]
- ٢٥٨ [الشرط الثالث في اعتبار عدم قطع السفر بنيه الإقامه]
- ٢٤٤ [في بيان المراد بالوطن]
- ٢٧٤ [الشرط الرابع أن يكون السفر سائغاً]
- ٢٨٧ [الشرط الخامس ألا يكون سفره أكثر من حضره]
- ٣٠٣ [الشرط السادس توارى الجدران و خفاء الأذان]
- ٣٠٣ اشارة
- ٣٢٢ [في حكم نيه الإقامه]
- ٣٣٤ [في حكم التردد ثلاثين يوماً]
- ٣٤٠ [في حكم العدول بعد الصلاة تماماً]
- ٣٤٨ [أما البحث في القصر نفسه]

٣٤٨ اشارة

٣٤٨ [فى التخيير بين القصر و الإتمام فى أحد المواطن الأربعة]

٣٤١ [فى حكم ما لو ضاق الوقت إلا عن أربع ركعات]

٣٤٢ [فى إعادته الصلاة إذا تعين القصر على المسافر فأتم عالما عامدا]

٣٤٣ [فى حكم ما لو أتم المسافر جاهلا]

٣٤٧ [فى حكم من أتم صلاته نسيانا]

٣٧٣ [حكم ما إذا دخل الوقت و هو حاضر ثم سافر و الوقت باق]

٣٨١ [فى استحباب التسيحات الأربع عقيب المقصوره ثلاثين مره]

٣٨٢ [أو أما اللواحق فمسائل]

٣٨٢ اشارة

٣٨٢ [المسأله الأولى إذا خرج من منزله إلى مسافه فمنعه مانع]

٣٨٢ [المسأله الثانيه لو خرج الى مسافه فردته الريح]

٣٨٣ [المسأله الثالثه إذا عزم على الإقامة ثم خرج إلى ما دون المسافه]

٤٠٠ [المسأله الرابعه من دخل فى صلاته بنيه القصر ثم عن له المقام أتم]

٤٠٢ [المسأله الخامسه فى أن الاعتبار فى القضاء بحال فوات الصلاة]

٤٠٤ [المسأله السادسه و هى إذا نوى المسافه و خفى عليه الأذان أو الجدران]

٤٠٤ [المسأله السابعه إذا دخل وقت نافله الزوال]

٤٠٦ تعريف مركز

شماره بازیابی : ۶-۲۱۸۴۲

سرشناسه : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ق.

عنوان و نام پدیدآور : جواهرالكلام [چاپ سنگی] / محمدحسن نجفی [صاحب جواهر]؛ نویسنده متن: علامه حلی؛ کاتب: ابوالقاسم خوانساری؛ مصحح: موسی طهرانی

وضعیت نشر : [بی جا: بی نا]، ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری : [۵۱۸ص.، ج ۱؛ قطع: ۲۳×۳۷س م

یادداشت : زبان:عربی

آغاز، انجام، انجامه : آغاز: بسمله... الحمدلله الذى ختم الشرايع باسمهما طريقه و اوضحها حقيقه و اظهرها برهانا ... و بعد فيقول العبد القاصر العاشر محمد حسن بن المرحوم باقر احسن الله اليهما ...

انجام:.... الاصحاب الثانى و الله اعلم الحمدلله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً على ما انعم و وفق لاتمام مباحث الطهاره.

انجامه:المكرم من سنه ۱۲۷۴ق. و انا الفقير الى الله الغنى ابن اسدالله ابوالقاسم خوانسارى.

یادداشت استنساخ : تاریخ کتابت: ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری اثر : نوع و درجه خط:نسخ

نوع و تزئینات جلد:جلد مقوایی، روکش تیماج قهوه ای، عطف و لچکی ها گالینگور مشکی الحاقی.

خصوصیات نسخه موجود : حواشی اوراق:تصحیحاتی اندک با نشان«صح» و توضیحاتی اندک با نشان«منه»

یادداشت تملک و سجع مهر : یادداشت های تملک:یادداشتی با خط تحریری و با مرکب مشکی " بسم الله الرحمن الرحيم و قد انتقل ذلك الكتاب مع مجلداته الاخر التي كانت عباره عن ست المجلدات مطبوعه بطبع حاجی موسی ره الی ملكی و هو مالک الملك و الرقاب من البایع المحترم الحاج شمس صاحب المكتبه فی شارع ناصر خسرو و قرینا من شمس العملاره من العاصمه تهران صانها ... من الحدثان على المبلغ الف و خمس مائه توماناً المقابل ۱۵۰۰ریالاً- و وقع هذا الانتقال فی يوم الخامس المطباق با يوم الثانى من شهر جمادیا لاولی من سنه اربع مائه بعد الالف من الهجره النبويه المصادف ۲۹/۱۲/۱۳۵۸ و انا الاحقر حسین الصالحی ... النجفی و التهرانی المسکن " (ظهریه صفحه اول)

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

نمایه ها، چکیده ها و منابع اثر : منابع دیده شده: ریحانه الادب (۳: ۳۵۸) ، ملی (۲: ۲۷۷) ، ذریعه (۵۹: ۲۴)

معرفی چاپ سنگی : جواهر الکلام کتابی مشروح و استدلالی در فقه شیعه قرن سیزدهم هجری و به زبان عربی است این کتاب شرح مبسوط کتاب شرایع الاسلام (علامه حلی) است و جامعترین کتاب در موضوع فقه و استنباط و احکام است و همه ابواب فقه را در بر میگیرد. نسخه حاضر مشتمل بر کتاب الطهارة است، و عناوین مطالب در حاشیه آمده است.

عنوانهای گونه گون دیگر : جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : محقق حلی، جعفر بن حسن ۶۰۲-۶۷۶ق. - شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲-۶۷۶ق. شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

خوانساری، ابوالقاسم، قرن ۱۳ق. کاتب

طهرانی، موسی، قرن ۱۳ق. مصحح

حسینی، فروشنده

ج ۱۴، ص: ۱

[تتمه القسم الأول فی العبادات]

[تتمه کتاب الصلاة]

[تتمه الرکن الرابع فی التوابع]

[تتمه الفصل الثالث فی الجماعه]

الطرف الثالث فی أحكام الجماعه

اشاره

[الأولى إذا ثبت بعد الفراغ أن الإمام فاسق أو كافر أو محدث]

إشاره

الأولى: إذا علم أو ثبت بعد الفراغ من الصلاه أن الامام فاسق أو كافر أو على غير طهاره من الحدث الأصغر أو الأكبر لم تبطل صلاه المؤتم على المشهور بين الأصحاب قديما و حديثا نقلا- و تحصيلا، بل فى الرياض عليه عامه أصحابنا عدا السيد و الإسكافى، بل فى الخلاف الإجماع على الوسط الملحق به الأول إجماعا فى الرياض مع ظهور الأولويه فيه، كما أنه فى التذكره الإجماع على الأخير، و نسبه الصحه إلى علمائنا فى الثانى، ثم حكى عن المرتضى خاصه الخلاف فيه لقاعده الاجزاء و إن كانت هى بالنسبه إلى الأخير لا تخلو من إشكال لا يدفعه أنه لا طريق له فى معرفه ذلك إلا الظاهر، ضروره لزوم التكليف بما لا يطاق لو أريد الواقع، إذ قد يقال باجترائه بالظاهر ما لم ينكشف الواقع، ضروره تبين كونها حينئذ ليست بصلاه حتى يجزيه الائتمام بها فى إسقاط القراءه و زياده الأركان مثلا لو اتفق

و نحو ذلك، و دعوى أنه يكفى فى صحه صلاه المأموم ذلك الظاهر أول الكلام، إذ المتيقن من إطلاق الأدله فى الفراغ من متيقن الشغل غير محل الفرض، و استصحاب الـجزاء قبل التبين لما بعد التبين لا- يرجع إلى محصل عند التأمل بحيث يقطع الأصل السابق و إن تمسك به المولى الأكبر فى شرحه.

نعم هى واضحه الجريان بالنسبه للأولين، لأن واقعى

قوله (عليه السلام)(١): «صل خلف من تثق بدينه و أمانته»

نفس هذا الاطمئنان الذى بتبين كفره و فسقه لم ينكشف عدم اطمئنان به فيما مضى كى يتجه الفساد، بل هو فى هذا الحال يصدق عليه أنه صلى خلف من وثق بدينه، فيتحقق الامتثال المقتضى للإجزاء، مضافا إلى

مرسل ابن أبى عمير(٢) عن الصادق (عليه السلام) «فى قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال و كان يؤمهم رجل فلما صاروا إلى الكوفه علموا أنه يهودى، قال: لا يعيدون»

بل عن الفقيه روايته عن كتاب زياد بن مروان القندى و نوادر ابن أبى عمير عن الصادق (عليه السلام) بتفاوت، و ظاهره عدم الإرسال، على أن من الواضح عدم قدح مثل هذا الإرسال من مثل هذا المرسل فى مثل هذا المقام فيما نحن فيه، و إلى الصحاح المستفيضة جدا فى الثالث، منها

صحيح ابن مسلم(٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «سألته عن الرجل يؤم القوم و هو على غير طهر فلا يعلم حتى تنقضى صلاته، قال: يعيد و لا يعيد من خلفه و إن أعلمهم أنه على غير طهر»

و منها

صحيحه الآخر أيضا(٤) عن الصادق (عليه السلام) «عن الرجل أم قوما و هو على غير طهر فأعلمهم بعد ما صلوا، فقال: يعيد هو و لا يعيدون».

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢ مع الاختلاف.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

و المناقشه فيهما بأن أقصاهما عدم قبول قوله في حق من خلفه، و هو لا- يستلزم الحكم بالصحة حتى فيما لو علم المأمومون بذلك كما هو مفروض المسأله يدفعها- مع أن المتبادر منهما أن عدم وجوب الإعادة لعدم تأثير حديثه الإمام مع عدم علمهم بها في صحة صلاتهم، كما يرمى إلى ذلك التعليل في

صحيح زراره (١) قال: «سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم أنه ليس على وضوء، قال: يتم القوم صلاتهم فإنه ليس على الامام ضمان»

إذ الظاهر إرادته من نفي الضمان بيان عدم مدخليه صلاه الإمام في صلاه المأموم، لا لعدم قبول قوله في حقهم و عدم حصول اليقين لهم بخبره، و مع إطلاق قوله: «أعلمهم» فيهما، إذ من الممكن إخباره إياهم على وجه يستفيدون القطع بذلك- عدم قبول باقى المعتبره الداله على الحكم المزبور لها، ك

صحيح زراره (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) «سألته عن جماعة صلى بهم إمامهم و هو غير طاهر أ تجوز صلاتهم أم يعيدونها؟ فقال: لا إعادته عليهم تمت صلاتهم، و عليه هو الإعادة، و ليس عليه أن يعلمهم، هذا عنه موضوع»

بناء على إرادته ظهور حاله عندهم من

قوله: «و هو غير طاهر»

و لا ينافيه ما في ذيله من أنه «ليس عليه» إلى آخره، و

موثق ابن بكير (٣) قال: «سأل حمزه بن حرمان أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أمنا في السفر و هو جنب و قد علم و نحن لا نعلم، قال: لا بأس»

إذ الظاهر إرادته أنا لا نعلم بذلك حال الصلاه، و إلا فقضية سؤاله عنه علمه به بعد ذلك، بل و

صحيح الحلبي (٤) أيضا عن الصادق (عليه السلام) «من صلى بقوم و هو جنب أو على غير وضوء فعليه الإعادة، و ليس عليهم أن يعيدوا، و ليس عليه أن يعلمهم، و لو كان ذلك عليه لهلك، قال:

قلت: كيف يصنع بمن قد خرج إلى خراسان؟ و كيف كان يصنع بمن لا يعرف؟ قال:

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب صلاه الجماعة الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب صلاه الجماعة الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب صلاه الجماعة الحديث ٨.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب صلاه الجماعة الحديث ١.

هذا عنه موضوع»

ضروره إرادته نفى الإعادة عليهم لو علموا، وإلا فمن الواضح عدم الإعادة عليهم حال عدم العلم، لقبح تكليف الغافل، و بذلك يظهر دلالة غيره أيضا.

لكن ومع ذلك كله فالمحكي عن الإسكافي وعلم الهدى وجوب الإعادة في المسائل الثلاثة، لكن في الرياض أن الأول أطلقها في الأولين وقيدها في الوقت في الثالث، وكذا الثاني إلا أنه لم يقيد الثالث بذلك، ولم أعرف حكاية هذا التفصيل لمن تقدمه، بل في ظاهر الروضة أن القائل بالإعادة قائل بها في الوقت، بل قد يظهر من المختلف أن خلاف السيد في الأولين خاصة، بل في صريح المنتهى و ظاهر التذكرة أن السيد موافق في المسألة الثالثة.

و كيف كان فلا-ريب في ضعفه في القله(١)لما عرفت، كضعف ما استدلل به له كذلك من أنها صلاه تبين فسادها لاختلال بعض شرائطها، فيجب

إعادتها، و بأنها صلاه منهي عنها فتكون فاسده، إذ هو إما مصادره محضه أو لا يفيد المطلوب، نعم قد يشهد له في الجملة

صحيح معاويه بن وهب (٢)قال للصادق (عليه السلام):

«أ يضمن الإمام صلاه الفريضة؟ فإن هؤلاء يزعمون أنه يضمن، قال: لا يضمن، أى شىء يضمن إلا أن يصلى بهم جنبا أو على غير طهر»

و خبر عبد الرحمن العزرمي (٣)عن أبيه عن الصادق (عليه السلام) أيضا «صلى على (عليه السلام) بالناس على غير طهر و كانت الظهر، ثم دخل فخرج مناديه أن أمير المؤمنين (عليه السلام) صلى على غير طهر فأعيدوا و ليبلغ الشاهد الغائب»

و المروى (٤)عن البحار عن نوادر الراوندى بسنده فيه عن موسى بن إسماعيل عن أبيه عن جده موسى بن جعفر عن آبائه (عليهم السلام)

١-١ هكذا في النسخة الأصلية و لكن الصواب «في الثلاثة» أو «في الغايه».

٢-٢ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٦.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٩.

٤-٤ المستدرک- الباب- ٣٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

«من صلى بالناس و هو جنب أعاد هو و أعاد الناس»

و عن دعائم الإسلام (١) عن علي (عليه السلام) قال: «صلى عمر بالناس صلاه الفجر فلما قضى الصلاه أقبل عليهم فقال: يا أيها الناس إن

عمر صلى بكم الغداة و هو جنب، فقال له الناس: فما ذا ترى؟

فقال: على الإعادة و لا- إعادته عليكم، فقال له علي (عليه السلام): بل عليك الإعادة و عليهم، إن القوم بإمامهم يركعون و يسجدون، فإذا فسد صلاه الإمام فسد صلاه المأمومين».

إلا أن الجميع كما ترى قاصر عن معارضه ما تقدم من وجوه، بل الثانى منها مشتمل على ما ينافى العصمه الثابته عقلا و نقلا كتابا و سنه، كما أن الأول منها مجمل الدلاله، إذ فى الوسائل بعد أن رواه قال: «الحكم بضمان الامام هنا يدل على وجوب الإعادة عليه و عدم وجوب الإعادة على المأمومين» إلى آخره. مع احتمال إرادته علم المأمومين به قبل الائتمام، فتعين إرادته وجوب الإعادة عليهم من ضمان الامام صلاتهم حال الجنابه- كما هو مستفاد من الاستثناء، لأن المراد بالضمان صيروره أفعاله الصلاه عنهم و إن تابعوه هم، لكن التأديه به دونهم كما يرمى اليه فى الجمله التعليل بعدم الضمان لعدم الإعادة فى صحيح زراره (٢) السابق- محل منع، على أنه محتمل كغيره الحمل على التقيه، لأنه حكى عن الشعبي و حماد و ابن سيرين و أصحاب الرأى، بل ربما كان مذهبا لعمر أيضا، و لا ينافى ذلك تعريضه فيه للعامه، إذ قد يكون حضر فى المجلس منهم من لا يعرفه السائل أو غير ذلك، و الثالث منها محتمل لإرادته حال علم المأمومين به قبل الصلاه و لغيره، و بالجمله فالمسأله بوضوحها غنيه عن التطويل خصوصا فى بيان ضعف قول المخالف ممن عرفت.

١- ١ المستدرک- الباب- ٣٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

و أضعف منه ما حكاه الصدوق عن جماعه من مشايخه من التفصيل بين الجهرية و الإخفاته فيعيد المأمومون في الثانيه دون الأولى، و لم أعرف له مستندا بالخصوص كما اعترف به غير واحد، لكن يحتمل أنه مراعاة لحال القراءه، و لأن نداء أمير المؤمنين (عليه السلام) كان في صلاه الظهر، و هو كما ترى قاصران عن إثبات الحكم في نفسه فضلا عن أن يعارضا تلك الأدله التي بعضها كمرسل ابن أبي عمير صريح أو كالصريح في عدم الفرق بين السريه و الجهرية.

كما أن منه و من باقى أدله المقام يستفاد الحكم في سائر شرائط الصحه من الاستقبال و غيره، بل و الأركان أيضا، ضروره أولويتها أو مساواتها لفاقد الطهاره من الحدث و صلاه اليهودى و النصرانى، فلو تبين حينئذ بعد الفراغ فساد صلاه الإمام لاستدباره القبلة أو لعدم إتيانه بالنيه أو بركن أو زاد ركنا مثلا سهوا و علم به بعد الصلاه لم تبطل صلاه المأمومين لما عرفت، بل قيل: و ل

قول الصادق (عليه السلام) (١): «في رجل يصلى بالقوم ثم يعلم أنه قد صلى بهم إلى غير القبلة، قال: ليس عليهم إعادته شيء»

و قوله (عليه السلام) أيضا في صحيح الحلبي أو حسنه (٢): «في الأعمى يؤم القوم و هو على غير القبلة، قال: يعيد و لا يعيدون فإنهم قد تحروا».

لكن قد يناقش في الأول بإمكان إرادته ما لا يوجب الإعادة من الانحراف عن القبلة لا ما نحن فيه من تبين كون الإمام خاصه على غير القبلة، ضروره ظهوره في اتحاد قبله الامام و المأمومين، فلو فرض الانحراف الموجب للإعادة لوجب أمر الجميع بذلك، لعدم اختصاص الخطأ حينئذ بالإمام، بل هو مشترك بين الجميع، فيكون كتبين حدث الامام و من ائتم به، و هو غير ما نحن فيه قطعا، و في الثاني بأنه ظاهر في علم المأمومين بذلك قبل الدخول، و من المعلوم وجوب الإعادة عليهم فيه إذا لم يكن

١-١ الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

الاختلاف عن اختلاف في الاجتهاد، فلا بد حينئذ من تأويل الخبر المزبور، واحتمال أن إعادته دونهم للتقصير في الاجتهاد و عدمه و إن كان قد ظهر خطأ الجميع في استقبالهم بعيد، إذ فرض الأعمى الرجوع إليهم في القبله، و على كل حال فليس هو بتلك الصراحه فيما نحن فيه من ظهور خطأ الإمام في القبله دون المأمومين على وجه يوجب الإعادة عليه دونهم، فالعمده حينئذ في الاستدلال عليه و على أمثاله فحوى الأخبار السابقه.

نعم قد يستفاد من

صحيح زراره(١)حكم الإخلال بالنيه مضافا إليها، قال:

«قلت لأبي جعفر (عليه السلام): رجل دخل مع قوم في صلاتهم و هو لا ينويها صلاه و أحدث

إمامهم و أخذ بيد ذلك الرجل فصلى بهم أجزئهم صلاتهم بصلاته و هو لا ينويها صلاه؟ فقال: لا ينبغي للرجل أن يدخل مع قوم في صلاتهم و هو لا ينويها صلاه، بل ينبغي له أن ينويها، و إن كان قد صلى فان له صلاه أخرى، و إلا فلا يدخل معهم، و قد تجزى عن القوم صلاتهم و إن لم ينوها»

إذ من الواضح كون الذيل جواب السؤال دون ما قبله، لكن لا صراحه فيه بعلم المأمومين بذلك بعد الفراغ، إلا أنه قضيه إطلاقه، بل لعله ظاهر لفظ الاجزاء فيه أيضا.

مع أنك في غنيه عنه بما عرفت من فحوى الأدله السابقه المعتضده بعدم خلاف صريح معتد به أجده في الفرق بينها و بين ما سمعت من المسائل الثلاثه السابقه سوى ما يظهر من المحكى عن السرائر من القول بالإعادة على المأمومين أيضا عند تبين الخطأ في القبله، قال فيها: «و من صلى بقوم إلى غير القبله ثم أعلمهم بذلك كانت عليه الإعادة دونهم، و قال بعض أصحابنا: إن الإعادة تجب على الجميع ما لم يخرج الوقت، و هذا هو الصحيح، و به أقول و أفتى، و الأول مذهب السيد المرتضى، و الثانى مذهب شيخنا

أبى جعفر (رحمه الله)، و هو الذى تقتضيه أصول مذهبنا» لكن من المحتمل قويا بل الظاهر إن لم يكن مقطوعا به إرادته ما لو كان المأمومون تابعين له فى ذلك الاستقبال و حينئذ يتجه وجوب الإعادة عليهم كما ذكره، لوقوعها على غير القبلة لا لخطأ الامام، و هو غير ما نحن فيه من المسألة، فتأمل. نعم قد يظهر من المحكى من عبارته المبسوط الخلاف فيما نحن فيه، و لا ريب فى ضعفه.

هذا كله فى تبين فساد صلاة الإمام لكفر أو حدث أو فقد نية أو خلل فى قبله، و قد عرفت أنه لا يقتضى فساد صلاة المأموم إذا علم بعد الفراغ، بل الظاهر أنه لا فرق بين تعمد الامام ذلك و عدمه، كما أنه لا بأس لو علم بعدم عدالته بعد ذلك لفحوى ما دل على الكفر و غيره مما سمعت.

أما لو بان بعد الفراغ من العمل فقدان باقى ما يعتبر فى الإمام من العقل و طهاره المولد و البلوغ و الذكوره و الحرية بناء على اشتراطها، و عدم الإمامية و المأمومية و نحوها إلى غير ذلك فلم أجد فى النصوص بل و لا فى كلام الأصحاب تعرضا لشيء منها عدا ما فى المنتهى من أنه لو صلى خلف من يشك فى كونه خنثى فالوجه الصحة، لأن الظاهر السلامه من كونه خنثى، خصوصا لمن يؤم الرجل، و لو تبين بعد الصلاة أنه كان خنثى مشكل لم يعد، لأنه بنى على الظاهر فكان كما لو تبين كفره، و ما فى التذكرة فى أثناء كلامه فى تبين الجنابه من الحكم بصحة الصلاة لو تبين أن الامام امرأه، و نحوه الموجز و شرحه، لكن فيهما أيضا لو تبين كون الإمام مأموما أعاد.

و كيف كان فقد يقوى فى النظر إطلاق البطلان، و لعله ظاهر اقتصار الأصحاب على الكفر من صفات الامام الملحق به الفسق خاصه، كظاهر ذكر هذه الأمور بعنوان الشرائط المعلوم انصرافها إلى الواقع، للشغل و عدم اليقين بصدق الامتثال كى يحصل الفراغ يقينا، و القطع و الظن طريقان عقلا، لا أن المكلف به الموضوع المتصف بهما،

و تخيل الامتثال ليس امثالاً، نعم يحتمل الاجزاء فى الموضوع المعلوم عدم بناء الشارع فيه على الواقع، كطهاره المولد التى يمكن دعوى أنه يستفاد من الأدله الشرعيه الاجتزاء بظاهر الفراش عن سائر الأحكام المرتبه عليه سما فى المقام بعد خروج الوقت، لعدم صدق اسم الفوات أو الشك فيه، بل يمكن التفصيل بذلك فى غيره من الأمور المذكوره أيضاً، فيعيد لو تبين الخطأ فى الوقت، و لا يعيد لو كان فى خارجه، كما أنه يمكن الفرق فيها بين ما كان منها شرطاً لصحة الصلاه كالعقل و بين ما هو شرط للإمامه كطهاره المولد و نحوه، فيلحق الأول بالكفر بخلاف الثانى، بل يمكن إلحاق الجميع بالكفر بعد حمله فى النص و الفتوى على المثاليه، للمساواه أو الأولويه، و لا شعار التعليل فى صحيح زراره السابق للإعاده(١) بعدم ضمان الامام بذلك، إذ المراد منه على الظاهر أن الامام غير ضامن لصلاه المأموم، و أنه لا مدخلية لصلاته فى صلاته، بل هو مكلف بها تماماً، و لم يفت منه شىء منها بسبب المأموميه عدا القراءه التى تسقط للغفله و النسيان و نحوهما، و فساد الائتمام قد لا يورث فساداً فى الصلاه كما فى الكفر و الفسق و الحدث و الموت و غيرها مما يحدث فى

الأثناء أو ينكشف سبقه، لكن الأحوط الأول فى العباده التوقيفيه التى اشتغلت الذمه فيها بيقين، بل لعله من ذلك و غيره مما عرفت كان هو الأقوى، فتأمل.

و لو كان المأموم عالماً بفساد صلاه الإمام لفقد شرط واقعى مثلاً أو بعدم إحرازه أحد شرائط الإمامه أعاد صلاته بلا خلاف و لا إشكال، سواء كان الامام عالماً بما علم به المأموم أو لا، بل الظاهر أنه كذلك أيضاً لو نسى و ائتم به حتى فى المسائل السابقه المنصوصه، للأصل و ظهور النصوص فى غيره، بل و كذا لو كان ذلك عن اشتباه بأن تخيل أنه العدل أو المؤمن أو المتطهر أو الرجل أو العاقل و نحو ذلك

١-١ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصواب «لعدم الإعاده».

فظهر أنه الآخر الذي كان يعلم أنه متصف بالضد.

و لو علم المأموم بالكفر أو الفسق و نحوهما مما لا يقدر بعد الفراغ في أثناء الصلاة قيل و القائل على الظاهر من قال بالإعاده في السابق يستأنف لتبين فساد بعض صلاته، بل ربما احتمال أو قيل بذلك و إن لم نقل بوجوب الإعاده بعد الفراغ، لعدم جواز المفارقه في الأثناء، إذ الجماعه من مقومات الصلاة المنويه، و لأن الأصل الفساد، خرج ما بعد الفراغ بالنصوص السابقه، و لما في المنتهى و الذكرى و المحكى عن السرائر من أن في

روايه حماد عن الحلبي (١) «يستقبلون صلاتهم لو أخبرهم الإمام في الأثناء أنه لم يكن على طهاره»

و إن كنت لم أجدها فيما حضرني من كتب الأخبار كما اعترف به أيضا في الحدائق، قال: لم أقف على هذه الروايه فيما حضرني من كتب الأخبار، و لا سيما ما جمع الكتب الأربعة من الوسائل و البحار، فلاحظ و تأمل.

و قيل و القائل على الظاهر من قال بالصحه في السابق ينوى الانفراد و يتم صلاته و هو أشبه لظهور تلك الأدله فيه بناء على مساواه حكم الجزء للكل أو أولويته، و لا طلاق بعضها و خصوص آخر كصحيح زراره (٢) السابق المشتمل على التعليل المتقدم.

مضافا إلى ضعف مستند السابق، إذ الأول منه مصادره أو غير مفيد، و الثانى ضعيف كما تعرفه فيما يأتى، على أنه يمكن الفرق بين ما نحن فيه و بين ذلك بالاضطرار إلى الانفراد هنا، فلا- مفارقه فيه اختيارا، و الثالث تعرف ما فيه كما أنك عرفت ما فى الرابع، فلا ريب حينئذ فى كونه أشبه، بل ينبغى القطع به فى مسأله تبين الحدث من المسائل الثلاث بملاحظه الأخبار السابقه فى الاستنباه التى يستفاد منها مع ذلك جواز

١-١ البحار ج ١٨ ص ٦٢٥ و ٦٢٦ من طبعه الكمباني.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

استنابه المأمومين هنا أيضا، و عدم تعين نيه الانفراد عليهم، لما عرفت من إرادته

المثال مما ذكر فيها، فيتعدى منه إلى غيره، خلافا للمحدث البحراني فالجمود على خصوص ما ذكر فيها كما سمعت سابقا، و لا ريب في ضعفه.

بل و يستفاد منها أيضا عدم بطلان الصلاة أيضا لو تجدد الكفر أو الفسق أو أحدث لا إذا تبين سبقه، على أنه أولى بالحكم المزبور من صورته التبين، بل الظاهر هنا عدم الفساد لو تجدد خلاف باقى ما يعتبر فى الإمام من الجنون أو الخرس أو غيره، فلا تبطل صلاة المؤتم بل ينفرد أو ينوى الائتتمام بالغير، ضروره أنه كالموت أو الحدث فى الأثناء.

ثم إنه لو تبين الكفر أو الفسق أو الحدث فى الأثناء فى محل يمكنه القراءة و نوى الانفراد مثلا فهل يجتزئ بالقراءة الواقعة من الامام أو يجب عليه استئنافها؟

وجهان ينشئان من ظهور الأدله فى جريان أحكام الجماعه عليه إلى حال العلم، و من بيان فساد تحمله عنه بتبين فساد صلاته أو إمامته فى محل يمكنه القراءة، فيجب فعلها، لا أقل من الشك فى سقوطها عنه فى هذا الحال، و هو أحوط إن لم يكن أقوى، و أحوط منه فعلها بنيه القربه المطلقة تخلصا من الزيادة عمدا فى الصلاة، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

[المسأله الثانيه إذا خاف فوت الركوع إذا التحق بالصف]

المسأله الثانيه إذا دخل طالب الجماعه مسجدا مثلا و رأى أن الامام راع و خاف فوت الركوع إن مشى حتى يلحق بالصف نوى و كبر و ركع فى مكانه بناء على ما قدمنا سابقا من إدراك الركعه بإدراك الركوع و يجوز له أن يمشى حينئذ فى ركوعه حتى يلحق بالصف بلا خلاف صريح أجده فى شىء من ذلك كما اعترف به غير واحد، بل ربما استظهر من التذكرة الإجماع عليه، بل فى الخلاف و المنتهى دعواه صريحا عليه، بل قد يستفاد من نسبته إلى روايه الأصحاب فى

الذكرى ذلك أيضا، ل

صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) أنه سئل «عن الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعة، فقال: يركع قبل أن يبلغ القوم و يمشى و هو راع حتى يبلغهم».

كما أنى لا أجد خلافا فى جواز سجوده مكانه ثم إذا قام إلى الثانية التحق بالصف بل ظاهر المنتهى الإجماع عليه، ل

صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٢) قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا دخلت المسجد و الامام راع فظننت أنك إن مشيت إليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبر و اركع فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك، فإذا قام فالحق بالصف، فإذا جلس فاجلس مكانك، فإذا قام فالحق بالصف»

و خبر إسحاق ابن عمار (٣) قال لأبى عبد الله (عليه السلام): أدخل المسجد و قد ركع الامام فأركع بركوعه و أنا وحدى و أسجد إذا رفعت رأسى أى

شىء أصنع؟ قال: قم فاذهب إليهم و إن كانوا جلوسا فاجلس معهم»

و صحيح معاوية بن وهب (٤) رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يوما دخل المسجد الحرام لصلاه العصر فلما كان دون الصفوف ركعوا فركع وحده ثم سجد سجدتين ثم قام فمضى حتى لحق الصف».

و المناقشه فى الأخير بأنه غير ما نحن فيه، لمعلوميه كون الائتمام منه (عليه السلام) بهم تقيه، فهو فى الحقيقه منفرد يدفعا أنه و إن كان تقيه إلا- أن الظاهر مراعاة أحكام الجماعه كى لا- ينكر عليه، على أنه من المحتمل كونه ائتماما حقيقه تقيه و إن كان ظاهر الأدله السابقه فى القراءه خلف من لا- يقتدى به ينافيه، لكن على كل حال لا بأس فى الاستدلال بما يقع منه فى كيفية الجماعه و إن كان أصل إظهاره الائتمام تقيه، فتأمل جيدا.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

بل قد يقال: إنا في غنیه عن ذلك كله بما دل (١) على جواز الفصل في الصلاه إذا كان قليلا، و على خصوص المشى (٢) فيها أيضا، فحينئذ لا حاجة في إثبات جواز كل من الأمرين السابقين إلى دليل خاص، لكن ينبغي تقييده حينئذ بما إذا لم يكن حال الذكر في الركوع، كما في الدروس و الروض و المسالك و عن الميسيه، و حال القراءه في القيام، لمنافاته حينئذ الطمأنينه المعبره فيهما، و تقييده أيضا

بما إذا لم يستلزم الانحراف عن القبلة كما في الذخيره و عن المجمع، بل في حواشى الشهيد أنه نقله الفخر عن والده، فيرجع القهقري حينئذ لو احتاج إلى الاستدبار مثلا، و تقييده أيضا بما إذا لم يكن بعد و نحوه يمنع من الائتمام كما في التذكرة و الذكرى و البيان و الروض و المسالك و جامع المقاصد و تعليق النافع و عن التنقيح و الهالاه و فوائد الشرائع و الجعفرية و شرحها و الميسيه و غيرها، و إلا لم يجز له الائتمام، بل ظاهر بعض مشايخنا اتفاق الأصحاب عليه و أن مقصودهم هنا بذكر الحكم المزبور الاستثناء من كراهه انفراد الإنسان بالصف وحده لا الاستثناء من التباعد و نحوه مما يمنع من الائتمام، و بالغ في إنكار ذلك حتى شنع على من تخيله، و ربما يؤيده أيضا ما في الخلاف و عن البيان من أنه يمشى إذا لم يقف بجنبه مأوم آخر، و إلا لم يستحب له الانتقال، بل قيل: إنه ظاهر المبسوط و التحرير و التذكرة و نهايه الأحكام أيضا، و هو كالصريح في أن بناء المسألة عندهم على استثنائها من كراهه الانفراد بالصف، بل قد يومى اليه في الجملة الخبران الأخيران، فحينئذ بناء على ذلك كله نستغنى عن دليل بالخصوص لإثبات الحكم المزبور، بل تكفى تلك الأدله العامه إلا في رفع كراهه الانفراد بالصف.

و من هنا قال في المنتهى: لو فعل ذلك من غير ضروره و لا عذر و لا خوف

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٢- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب صلاه الجماعه.

فوات فالظاهر الجواز، خلافا لبعض العامه، لأن للمأموم أن يصلى منفردا و أن يتقدم بين يديه، قيل: و أن يتأخر كما نص عليه جماعه من الأصحاب و نطقت به جمله من الأخبار(١) و النهى عنه محمول على الكراهه عند عدم الحاجه إليه، لكن قد يناقش بأن إطلاق الأدله المزبوره و بعض الفتاوى يقتضى جواز المشى حال الذكر و القراءه، و تقييده بدليل الطمأنينه ليس بأولى من العكس، بل لعله أولى، لضعف دليلها عن تناول مثل المقام بحيث يتكل عليه فى تقييد إطلاق هذا الحكم هنا الذى أول ما ينساق منه جوازه و إن فقدها، و لاغتفار أعظم من ذلك للجماعه، كما أنه يقتضى أيضا جواز الائتمام و إن كان بعيدا يمتنع ايتمامه اختيارا أى إذا لم يخف فوت الركوع لعين ما عرفت بل لعل الإطلاق هنا أيضا أظهر فى التناول، بل ظاهر الأدله أن هذا حكم ساغ لإدراك الجماعه و خوف فواتها لا أنه تنبيه و إدلال للمكلف على أمر سائغ فى نفسه و إن لم يخف الفوات.

نعم لا وثوق فى الإطلاق المزبور بالنسبه للجواز مع الحائل أو السفلى أو استدبار القبله و نحو ذلك مما لا ينتقل اليه من الإطلاق المذكور، و لا غرابه فى ذلك، ضروره تفاوت الأفراد و الأحوال بالنسبه إلى الإطلاقات، و مثله أو أدنى منه البعد الكثير

جدا المستلزم للمشى الكثير كذلك، بلى قد يستفاد من صحيح عبد الرحمن المتقدم أنه لو كان كثيرا فى الجملة وزعه على الركعات كى لا يحصل مسمى الفعل الكثير، فيلحق بالصف حينئذ فى الجملة عند قيام الإمام للركعه الثانيه مثلا، ثم عند قيامه للثالثه بل الظاهر إرادته المثال من ذلك، و إلا فله الالتحاق فى الجملة عند الركوع، ثم عند الرفع منه، ثم عند الجلوس و هكذا، إذ المراد أنه لا يفعله جميعه دفعه واحده.

و لعله من ذلك كله توقف فى الحكم المشهور فى الجملة فى الرياض تبعا للحدائق،

بل جزم به فى الأخير فجوز المشى حال ذكر الركوع و الائتمام مع البعد المانع من الاقتداء فى غير هذه الصورة المنصوصه، و قد يؤيده أيضا مضافا إلى ما سمعت أنه لو كان البعد بما لا يجوز له اختيارا مانعا شرعيا هنا أيضا و أن المسأله مستثناه من كراهه الانفراد فى الصف خاصه لما كان الحكم هنا اتفاقيا، بل كان اللازم اختصاصه بالمشهور دون من لا يجوز التباعد بما لا يتخطى، مع أنه لم ينقل خلاف عنه هنا، بل قد يؤيده أيضا ظهور الوجوب من الأمر بالالتحاق و إن كان هو مخيرا فيه بين فعله حال الركوع مثلا- و حال القيام، اللهم إلا- أن يقال: إنه هنا لا يراد منه الوجوب قطعا، ضروره أنه على هذا التقدير أيضا لم يرد منه خصوص المانع مثلا، بل أقصاه الإطلاق الشامل له و لغير المانع و هو فى الثانى ليس للوجوب قطعا، فلا بد من حمله حينئذ على القدر المشترك بينهما الذى لا ريب فى أولويه النذب منه، و احتمال أنه مختص بالبعد المانع، و غيره يفهم بالأولويه و نحوها بعيد، لكن و مع ذلك كله فالأحوط ما هو المشهور على الظاهر خصوصا فى مثل ما نحن فيه من العباده التوقيفيه.

ثم إن ظاهر النص و الفتوى اختصاص الحكم فى موضع يصدق معه الدخول كالمسجد و نحوه، بل مورد الأول الأول، إلا أن الذى يقوى فى النظر شمول الحكم حتى للصحراء على معنى وصوله إلى موضع يمكنه فيه الائتمام بأن لا يكون بعيدا عاده بناء على المشهور، أو الأعم منه و من موضع يسعه الالتحاق فى الصفوف فى الصلاه يمشى لا- يدخل تحت مسمى الكثير. و لو لتوزيعه على أحواله من الركوع و القيام و نحوهما بناء على غيره، بل ربما قيل بدخول مثله تحت مسمى الدخول، إذ هو الكون فى مكان بعد أن لم يكن فيه، كقوله جل اسمه (١)«ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ» إلا أنه كما ترى

لا- يساعد العرف عليه عند الإطلاق، و كذا ظاهر النص و الفتوى عدم اعتبار كيفية خاصه فى المشى المأمور به للالتحاق،
فينصرف إلى المتعارف، لكن فى الدروس و النفلية و الفوائد الملييه و الروض و الذخير و عن غيرها صريحا فى بعض و ظاهرا
فى آخر أنه

يستحب له أن يجر رجليه، و لا بأس به، كما عن الفقيه من أنه

روى (١) «أنه يمشى فى الصلاة يجر رجليه و لا يتخطى»

و كأنه أراد ذلك فى الذكرى حيث نسبه فيها إليها، أو ما فى النفلية من أنه

روى عبد الرحمن بن المغيرة «أنه لا يتخطى و إنما يجر رجليه»

حكاية لفعل الصادق (عليه السلام)، أما الوجوب- كما هو ظاهر الموجز و جامع المقاصد و المسالك أو صريحها، بل فى صريح
تعليق النافع و عن الغريه و فوائد الشرائع ذلك- فضعه واضح، إذ دعوى محو غير هذه الكيفية الصلاة ممنوعه، و الله أعلم.

[المسألة الثالثة إذا اجتمع خنثى مشكل و امرأه]

المسألة الثالثة إذا اجتمع خنثى مشكل و امرأه و انحصر الائتمام فيهما سقطت الجماعة بناء على وجوب وقوف الرجل المتحد عن
يمين الامام، لتعذر النظم المحصل للاحتياط حينئذ، و وقفت الخنثى خلف الامام لاحتمال أنها امرأه و المرأه وراءه أى الخنثى
لاحتمال أنه ذكر و جوبا كما هو ظاهر المحكى من عبارته المبسوط بل عن الإيضاح أنه حكاة عن ابن حمزه، و هو متجه على
القول بتحريم المحاذاه، و إلا كان على الندب كما عن علم الهدى فيما نقل عنه و ابن إدريس و الفاضل و الشهيدين و غيرهم،
بناء على غيره من كون ذلك مستحبا، و إلا

فيجوز وقوف الذكر المتحد خلفا، كما أنه يجوز وقوف المتعدد عن اليمين، نعم تسقط الجماعة عليه أيضا إن أريد نظمها على
وجه يجمع الفضيله و الاحتياط لتعذره حينئذ، إذ لعل الخنثى ذكر فينبغى وقوفه عن اليمين، و لو كان معهما رجل سقطت
الجماعة أيضا بناء على وجوب وقوف

المتعدد من الذكر خلفاً، لتعذر الاحتياط أيضاً، و وقف الرجل عن اليمين أو خلفاً و الخنثى خلفه و المرأة خلف الخنثى بناء على غيره، نعم تسقط عليه أيضاً لو أريد النظم الجامع للفضيله و الاحتياط.

و لو كانوا رجالاً- و خنثى و نساء وقف الرجال خلف الامام و الخنثى خلفهم و النساء خلف الخنثى و جوبا أو ندبا على القول بحرمه المحاذاه و عدمها، و لو كان معهم صبيان ففى تقديمهم على الخنثى و تأخيرهم عنها قولان ينشئان من معلوميه ذكوريه الصبيان و من تكليف الخنثى دونهم، و لو كان معهم خصيان قدموا على من عدا الرجال من النساء و الصبيان و الخنثى، و أخروا عن الرجال كما فى التحرير و عن السرائر و أبى على و استقر به فى المختلف و استحسنته فى الذكري، و لا بأس به إن كان المراد الندب و إن كان دليله محض اعتبار.

هذا كله بناء على مراعاة الواقع فى الذكوره و الأنوثة جوازا و منعا و فضلا، و إلا فلو قيل بأن المدار على العلم جاز محاذاه الخنثى للرجل و للمرأة، و لعله لذا حكى عن ابن حمزه أنه منع من محاذاه المرأة للرجل و جوز محاذاه الخنثى لكل منهما، و قد تقدم عند البحث فى موقف النساء و الرجال شطر صالح مما هنا، فلا نعيده، على أنه واضح بأدنى تأمل فى الصور المتصوره فى المقام، كوضوح الوجه فى الجميع.

[المسأله الرابعه فى الائتمام بإمام واقف فى محراب داخل]

بل و تقدم أيضاً عند ذكر المصنف عدم جواز الجماعه مع الحائل ما يستفاد منه تمام البحث فى المسأله الرابعه التى ذكرها المصنف هنا، و هى أنه إذا وقف الإمام فى محراب داخل فصلاه من يقابله و يشاهده ماضيه لوجود المقتضى و عدم المانع دون صلاه من إلى جانبه أى الإمام، لحيلوله جدران المحراب حينئذ، إذ الفرض دخوله، أو جانبه المأموم المقابل لذلك أيضاً مع عدم الاكتفاء بمشاهد المشاهد على اختلاف التفسيرين كما سمعت إذا لم يشاهده، و يجوز صلاه الصفوف الذين وراء الصف

الأول الذى فيه الإمام لأنهم يشاهدون من يشاهده و لو بوسائط و لو بأطراف العيون، أو المراد بالأول الصف الذى فيه مقابل الامام، فتختص حينئذ صحه جميع الصف بمن هو خلف الصف الأول، لكون ذلك المقابل فيه بمرتله الإمام لهم، و لا حائل بينهم و بينه بخلاف من كان على جانبى ذلك المقابل، لوجود الحائل بينهم و بين الامام و لا- دليل على أجزاء مثل هذه المشاهده التى هى بأطراف العيون مثلا- فى صحه الجماعه، و قد تقدم تحقيق ذلك كله هناك، فلاحظ و تأمل و إن أظن الفاضل المعاصر هنا فى الرياض، و بالغ فى نفى الخلاف بين الأصحاب فى الاجتراء بمثل هذه المشاهده مستشعرا له من عبارات بعض المتأخرين و إرسالهم له إرسال المسلمات.

كما أنه بالغ فى أن المراد من عبارات الأصحاب التى هى كعباره المتن المعنى الأول حاملا للأول فيها على الأول، و قال: ليس فى شىء منها ما يأتى ذلك سوى عباره القواعد مع أنها قابله للتأويل أيضا، نعم توقف فى إقامة الدليل من جهه النص خاصه على الاكتفاء بمثل هذه المشاهده معللا ذلك بأنه ليس إلا الصحيحه (١) المتقدمه فى بحث الشروط، و دلالتها على ذلك غير واضحه، قال: إلا أن تتمم بفهم الطائفه مع احتمال تميمها من غير هذه الجهه، ثم قال: هذا و فى

الصحيح (٢) «لا أرى بين الأساطين بأسا»

و فى آخر (٣) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) أصلى فى الطاق يعنى المحراب، فقال: لا بأس إذا كنت تتوسع به»

ثم قال: و فى هذا إشعار بل ظهور.

تام بصحه صلاه المأمومين من جانبى من يقابل الامام خلفه فى المحراب، إذ معها تحصل

التوسعه الكامله المتبادره من الروايه، و إلا فلا يحصل من ولوجه فى المحراب إلا التوسعه

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٢- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٩- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

بنفس واحده، و هي خلاف المتبادر منها كما عرفته، فتأمل، قلت: لقد أجاد بأمره في التأمل بعد ذلك، إذ دعوى ظهور الخبر المزبور بما ذكره مع ندره المحراب المفروض - خصوصاً بعد التعبير فيه بالطاق و ظهور الخطاب في التوسعه للإمام خاصه - في غايه الغرابه كما هو واضح.

[المسأله الخامسه لا يجوز للمأموم مفارقه الإمام]

المسأله الخامسه لا يجوز للمأموم مفارقه الإمام في الأفعال المشتركه بينهما لغير عذر إذا لم ينو الانفراد، ضروره وجوب المتابعه عليه التي يقدر فيها المفارقه إذ هي تتحقق بسبقه في الفعل أو تأخره عنه تأخرًا معتدا به، و قد عرفت فيما مضى حرمتها على المأموم إجماعاً في الأول، و بلا خلاف معتد به في الثاني لما سمعته سابقاً، بل ظاهر المدارك و الذخير و الحدائق هنا الإجماع عليه، بل هو كاد يكون صريح الرياض، قال في الأول: «أما أنه لا يجوز للمأموم مفارقه الإمام بدون نيه الانفراد لغير عذر فلا ريب فيه للتأسي، و عموم

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، و إذا سجد فاسجدوا»

و من العذر ائتمام المسبوق حيث يكون تشهده في غير موضع تشهد الإمام، فإنه يفارقه و يتشهد ثم يلحقه» ثم نقل خلاف الأصحاب في نيه الانفراد، فنفية الريب فيه أولاً - و جعله الخلاف فيما إذا نوى الانفراد ثانياً ظاهر في قطعيه المسأله عنده و عدم خلاف فيها بين الأصحاب، كما أن قوله: «و من العذر» إلى آخره، ظاهر في إرادته ما يشمل التأخر في الجمله من المفارقه لا السبق خاصه و لا خصوص التأخر تمام الصلاه، و قال في الثاني: «الظاهر أنه لا يجوز للمأموم مفارقه الإمام بدون نيه الانفراد لغير عذر عند الأصحاب» و استدل عليه بالتأسي و بما

روى عن النبي (صلى الله عليه و آله) «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به»

قال: و في الوجهين نظر، نعم يمكن أن يقال: الصلاه عباده تحتاج إلى توقيف الشرع

و ليس هناك ما يدل على شرعيتها بهذا الوجه، ثم ذكر الخلاف بين الأصحاب في نيه الانفراد، و مثله في الحدائق غير أنه زاد التصريح بأن من العذر جلوس المسبوق للتشهد حال قيام الامام فيتشهد ثم يلحق به، ثم قال: و كذا من تخلف عنه بركن أو أكثر لعذر من سهو أو ضيق

مكان كما تقدم، فإنه يأتي بما سبقه و يلحق به و لا يضر تأخره عنه لمكان العذر، و هو صريح فيما سمعت، و قال في الرابع عند رد ما استظهره من عبارته النافع من عدم جواز تسليم المأموم قبل الامام بدون نيه الانفراد: «إني لم أعرف له وجهاً عدا الاتفاق على عدم جواز مفارقه المأموم الإمام في غير المقام من سائر أحوال الصلاة من غير نيتها، فكذا هنا، و هو كما ترى» إلى آخره، و الظاهر أن مراده بقوله:

«كما ترى» الفرق بين المقام و محل الإجماع بالفعل التي تجب المتابعة فيها و القولية التي ليست كذلك، لا منع الإجماع كما يرشد إلى ذلك ملاحظه ما بعد ذلك من كلامه، إلى غير ذلك من عباراتهم.

بل قد يستفاد أيضاً ضروريه الحكم به من شرح المولى الأكبر على المفاتيح كما لا يخفى على من لاحظ كلامه في المتابعة و في المقام، فلاحظ و تأمل، هذا، مع أن المتبع الدليل و قد سمعته سابقاً عند البحث في المتابعة، إلا أنا ذكرنا ذلك هنا تأييداً له لما سمعناه من بعض مشايخنا المعاصرين من الحكم بجواز مفارقه الإمام بمعنى التأخر عنه في الأفعال اختياراً من دون نيه و عذر في الركن و الركنين فصاعداً، و لا ريب أنه اشتباه و توهم من بعض العبارات التي قدمناها سابقاً في تفسير المتابعة و آخر منها المشتمل على التصريح بالصحة لو تخلف بركن و نحوه، و قد عرفت الوجه في الجميع فيما مضى، خصوصاً الثانيه إذ المفارقة بمعنى التأخر و إن معناها لكنه لا يزيد على منعها بمعنى السبق الذى قلنا إنه إثم خاصه لا بطلان و إن أوهمته بعض العبارات، منها عبارته الذخيره السابقه حيث استوجه الاستدلال بما سمعت المقتضى بظاهرة الفساد، و نحوها عبارته الحدائق، بل قد

عرفت فيما مضى إنكاره على الذكرى الظاهر فى ذلك، ومنها عبارته الرياض وغيره حيث استوجه حمل عبارته الشيخ الآتيه التى هى أطلق فيها بطلان الصلاه مع المفارقة لغير عذر على إرادته عدم النيه، و ظاهره تسليمه البطلان حينئذ، بل ظاهره أنه من المسلمات عند غيره أيضا، ومنها عبارته التذكرة وغيرها السابقه فى بحث المتابعه، والأقوى عدم البطلان كما عرفت فيما مضى وإن كان يأتى، فلاحظ و تأمل.

و أما جواز المفارقة للعذر فى المدارك و الذخيره و الحدايق أنه لا-ريب فيه، و فى المنتهى الإجماع عليه، بل قد يظهر من المتن و الفاضل جوازها من دون نيه للانفراد، و هو متجه فى العذر الذى لا يذهب القدوه، بل أقصاه التخلف فى الجملة، كتشهد المسبوق و مزاحمه المأموم عن الركوع مع الإمام أو تركه غفله أو نحوها مما ورد فى النصوص (١) فعلها ثم اللحق بالإمام، و لذا قال المولى الأكبر فى شرح المفاتيح: إن المراد بالعذر هنا هو خصوص المواضع التى ورد من الشرع جواز مفارقتها بالنحو الذى ورد، بل و كذلك هو

متجه أيضا فى مثل الأعذار التى تفرد المأموم عن الامام قهرا كاتتهاء صلاه الإمام قبل المأموم أو تبين عدم قابليته للإمامه بفسق أو كفر أو حدث أو نحوها، لمعوميه انتفاء المشروط بانتفاء شرطه من غير حاجه إلى نيه، نعم قد يقدر بقاءه على الائتمام بعد علمه بانتفاء الشرط مثلا من العداله و نحوها للتشريع أو للنهى أو لغيرهما، و هو غير نيه الانفراد.

و أما الأعذار التى تلجئ إلى إتمام صلاته قبل صلاه الإمام كحدوث وجع فى بطنه مثلا أو مزاحمه بول أو غائط و نحوها فالظاهر أنه لا بد فيها من نيه الانفراد و إن كان يكفى فيها قصد المكلف هذه المفارقة و قصد سبق إمامه فى الصلاه جمعا بين ما دل على جواز المفارقة فى مثل هذا الحال و بين ما دل على وجوب متابعه المأموم، فحينئذ له

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه و الباب ١٧ من أبواب صلاه الجمعة.

التخلص من الثانى بنيه الانفراد، و لعل عدم الإشاره إليها فى الأخبار الداله على جواز المفارقة فى مثل الفرض لضروريه حصولها لمريد المفارقة بإرادته ذلك، و معلوميه ذهاب الائتمام بمثل تعمد هذا السبق و التأخر، و بعد احتمال تخيل المكلف بقاء ائتمامه و إن لم يتابع لمكان العذر أو غفلته عن قصد الانفراد مثلا و عدمه.

فلو ذهب عارضه فى الأثناء و أراد الرجوع إلى إمامه بنى، بناء على جواز تجديد نيه الائتمام للمنفرد، بل لعل ما نحن فيه أولى منه، لسبق ائتمامه ببعض هذه الصلاه، بل ينبغى القطع به إن جوزنا تلك المفارقة للمأموم من غير نيه انفراد، بل لمكان العذر جاز له سبقه له مثلا، و إلا فهو باق على ائتمامه إلى أن تنتهى صلاته، إذ هو حينئذ مأموم، و لعل من جوز له المفارقة من غير نيه كما يقتضيه بعض إطلاقات الفتاوى يريد هذا المعنى لا أنه يصير منفردا بغير نيه كالعذر السابق، إلا أنه ينبغى تقييده بما إذا كانت مفارقتة فى غير محل القراءه.

و كيف كان فالظاهر إرادته خصوص العذر المزبور لمن قيد جواز المفارقة مع العذر بنيه الانفراد كما عن بعضهم لا الأعذار السابقه خصوصا الأول، ضروره بقاء الاقتداء فيه المنافى لنيه الانفراد، فكان من أطلق جواز المفارقة مع العذر بدون نيه أراد مثل ذلك العذر، و من قيد أراد ما سمعت، و الأمر سهل.

لكن ينبغى أن يعرف خصوص الأعذار التى تجوز المفارقة مع بقاء القدوه، إذ قد عرفت أن مدار أكثرها على النص، و تسمعه إن شاء الله فى المسبوق، بل تسمع أنه هل التخلف لقراءه السوره أو إتمام الفاتحه مثلا منه أو لا؟ إلا أن هذا فى خصوص المفارقة بالتأخر عنه، أما المفارقة بالتقدم على الامام بمعنى ركوعه مثلا قبل ركوعه مع بقاء الاقتداء فليس فى شىء من النصوص ذكر عذر لها عدا السهو و النسيان و ظن فعل الامام، و معها يسقط التكليف بالمتابعه، مع أنه بعد التنبه يجب عليه الرجوع إليها، نعم

يمكن تصوره بما إذا حدث للمأموم مرض مثلا ألجأه إلى سبق الإمام في الركوع مثلا خاصة لا إلى إرادته المفارقة رأسا، و لعله الظاهر من إطلاق بعض الفتاوى أنه لا بأس به و أنه كالتأخر، فيبقى ائتمامه حينئذ و إن سبقه عمدا، لكنه لا يخلو من إشكال، لاحتمال وجوب نية الانفراد عليه ثم إتمام صلاته، و هكذا في كل عذر غير منصوص حتى للتأخر، و الله أعلم.

و أما الأعذار التي تصير المأموم منفردا قهرا فليست محتاجة إلى حصر و عد لوضوحها، إنما الكلام في الأعذار التي تلجئه إلى اختيار الانفراد، فهل المدار فيها على الضرر أو هو مع فوات النفع أو الأعم منها؟ ليس في شيء من النصوص أيضا تعرض لها، و لا تعليق فيها على العذر كى يرجع فيها إلى العرف، نعم قد يستفاد من النصوص (١) الواردة في جواز التسليم قبل الامام لطوله في التشهد و نحوه تعميم العذر فيها للأعم مما يمكن تحمله و ما لا يمكن، و ما يكون فيه ضرر و ما لا يكون، فيكون الخارج حينئذ الانفراد لا لغرض من الأغراض المعتد بها، و ما عداه فهو من الانفراد لعذر، و ربما يؤيده إطلاق الأصحاب العذر، إذ الظاهر إرادتهم الغرض و الحاجة منه و لا بأس به.

على أنه لا- ثمره لنا في البحث عن ذلك ف ان المختار عندنا أنه إن نوى الانفراد في الجماعه المندوبه جاز مطلقا لعذر كان أولا، وفاقا للأكثر، بل المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل في المدارك و الحدائق أنه المعروف من كلام الأصحاب، بل في الرياض نفى

ظهور الخلاف فيه إلا- من المبسوط، بل في ظاهر المنتهى أو صريحه و التذكرة و عن صريح نهايه الأحكام و إرشاد الجعفرية الإجماع عليه، بل

لعله كما قيل ظاهر الخلاف أو صريحه أيضا، وهو الحجج بعد اعتضاده بالأصل، و بإطلاق ما دل على جواز التسليم قبل الامام مما مضى و يأتي، و باستصحاب بقاء جواز الانفراد له و بظهور الأدله فى استحباب الجماعه ابتداء و استدامه، و خروجها عن مهيه الصلاه و إلا كانت معتبره فى صحتها و هو واضح الفساد، فباطالها حينئذ بعدم استدامه نيتها لا يستلزم إبطال الصلاه و لا إثم فيه، ضروره اختصاص النهى عن إبطال العمل لو سلم إرادته ما يشمل مثل ذلك منه، إذ من المحتمل فى الآيه (١) إرادته الابطال بنحو الارتداد و شبهه بالصلاه لا كل عمل، بل الظاهر إرادته الواجبه منها كما حرر فى محله، و لقد أجاد الأردبيلى فيما حكى عنه من الاستدلال على جواز المفارقه قبل التسليم بالأصل و كون الجماعه مندوبه، و لا- تجب المندوبه بالشروع عندهم إلا- الحجج بالإجماع.

و ما عساه يقال- من أن الجماعه وصف لماهيه الصلاه كالظهيريه و العصريه و نحوهما لا- أنها من الأوصاف الخارجيه كالمسجديه و نحوها، و لذا بطلت الصلاه فى فقدان أحد الشرائط

السابقه من الحائل و العلو و نحوهما و لو كان لم يعلم بهما المكلف حتى فرغ، فلا يجوز العدول حينئذ إلا بدليل خاص مثل العدول بالانفراد إلى الائتمام و العدول بالظهر إلى العصر و نحوهما، لا مثل العدول من إمام إلى آخر، إذ لو سلم جوازه اختيارا أمكن الفرق بينه و بين المقام بأن خصوص الامام من شخصات أفراد الصلاه كالمكان الخاص و السائر الخاص و نحوهما بخلاف أصل الجماعه التى بسببها تنقسم الصلاه قسمين فرادى و جماعه- يدفعه أولا ما عرفت من وجود الدليل على ذلك، كالأجماعات المحكيه المعتضده بما عرفت من الشهره و نحوها، و ثانيا منع كون الجماعه من الأوصاف المقومه المنوعه، بل ليست هى إلا كالمسجديه و الإمامه و نحوهما، و ثبوت بعض الأحكام لها لا يستلزم كونها كذلك، و من هنا لم تبطل الصلاه فى جمله من المقامات التى انقطعت

الجماعه فيها بموت الامام و حدثه و نحوهما، و لم يقتصروا على المنصوص بل تعدوا منها إلى غيرها كما يفهم من ذلك المقام، و بطلان الصلاه للأمر السابقه بعد التسليم ليس للتقويم بل لظهور الأدله فى أنها شرائط للصلاه حال كونها جماعه لا أنها شرائط للجماعه، فتأمل.

و بالجمله لا- فرق بين الإمامه و المأموميه بالنظر إلى الصلاه، و تمام الكلام محتاج إلى إطناب تام كما لا يخفى بعد التأمل فيما عرفت، و اعتضاده أيضا بما يظهر للفقيه الممارس العارف بلسان الشارع و محاوراته من سبره الأدله الوارده فى مفارقه المأموم عند عروض ضروره لامامه، و الأدله الوارده فى المسبوق و فى ائتمام المتم بالمقصر، و فى جواز التسليم قبل الامام، و فى صلاه ذات الرقاع و نحو ذلك من عدم توقف صحه الصلاه على بقاء الجماعه، و أنه لا مدخلية لها فيها، و احتمال الإثم خاصه يدفعه ما عرفت سابقا من أن العمده فى وجوب المتابعه الإجماع و نحوه مما هو معلوم عدم شموله لمثل المقام الذى ينوى فيه الانفراد، كاحتمال قصر تلك الأماكن على محالها، و عدم استفاده ما ذكرنا منها، إذ هو كما ترى مناف لمقتضى المفهوم منها لدى كل ممارس لكلماتهم (عليهم السلام) عارف باراداتهم (عليهم السلام)، بل الظاهر أن ذلك كله مورد فيها لا شرط، بل قد يدعى إطلاق بعضها.

و نحوه احتمال عدم تأثير هذه النيه فى صيرورته منفردا و إن لم نقل بإبطالها الصلاه بل هو أوضح منه فسادا، ضروره أن الأعمال بالنيات، و لا عمل إلا بنيه، و لكل امرئ ما نوى، كل ذا مضافا إلى الاعتضاد بالشهره العظيمه، بل عدم الخلاف إلا من المبسوط، فقال: «من فارق الامام لغير عذر بطلت صلاته، و من فارقه لعذر و تمت صلاته» و المحكى عن ناصريات السيد أنه «إن تعمد سبقه إلى التسليم بطلت صلاته» مع احتمالهما كما قيل حال عدم نيه الانفراد و إن كان البطلان المذكور فى كلامهما محل منع على هذا التقدير أيضا، لما عرفت من تعبدية وجوب المتابعه فى الأفعال دون

الأقوال لا شرطيته، فحكمهما حينئذ بالبطلان خصوصا الأخير كما تعرفه عند تعرض المصنف له محل منع و إن بالغ في نصرته المولى الأ-كبر في شرح المفاتيح تبعا لتردد جملة من متأخري المتأخرين فيه مما عرفت، و من أن العبادة توقيفيه، و المتيقن في الصحة و إسقاط القراءه و اغتفار زياده الركن مثلا حال استمرار القدوه دون غيره، و من عدم تصريح في الأخبار به، بل قد يومى أكثرها كالمأموم فيها بالاستخلاف (١) و بالرجوع إلى الامام لو سبقه (٢) و غيرها إلى عدمه، و إلا- لعولج به في بعض هذه المقامات، و لا- احتيج إلى ذكر العذر من الحاجه و نحوها في جواز المفارقه، و من غير ذلك من الأمور التي لا تستأهل ردا لوضوح ضعف إشعارها جميعا، كوضوح ضعف استدلال بعضهم [بالصحيح السابق (٣) في الاستخلاف الظاهر في وجوب الاستخلاف الذى قد عرفت وجوب حمله على الندب للإجماع، و للصحيح الآ-خر (٤) و غيرهما، و بالجمله فالمسأله من الواضحات.

ثم إن الظاهر إذا نوى الانفراد جريان حكم المنفرد عليه من محل نيته، حتى لو كان في أثناء قراءه الحمد أو السوره و جب عليه إتمامهما خاصه لا استثنافهما من الأول و لا سقوطهما من رأس كما صرح به جماعه، بل لعله كذلك في أثناء الكلمه الواحده فضلا عن

غيرها، إلا أن الانصاف أن للتأمل فيه بل و فيما هو بمنزله الواحده مجالا، لكن في التذكره بل و تعليق الإرشاد و المسالك و عن نهايه الأحكام و الغريبه أنه يعيد السوره التي فارق فيها، بل استوجه في الذكرى استثناف القراءه مطلقا، لأنه نوى الانفراد في محل القراءه فوجب عليه، لأصالة عدم سقوطها، و الأول أقوى، تحكيما

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

لإطلاق أدله الضمان و إن كان الأحوط الاستئناف بنيه القراءه المطلقه، هذا، و فى المسالك «أنه بناء على القول بإعادة السوره التى فارق فيها لو كان الامام قد تجاوز نصف السوره لم يجز له العدول عنها، و كذا لو كانت مفارقه فى الجحد و التوحيد مطلقا فى غير الجمعيتين، و على القول الآخر له قراءه أى سوره شاء» و فيه بحث.

و كيف كان فالظاهر جواز نيه الانفراد فى جميع أحوال الصلاه، و لا يشترط الدخول معه فى ركن، فلو أدركه فى أثناء القراءه و فارق قبل الركوع صح كما صرح به فى المسالك و الروض، و احتمال توقف انعقاد الجماعه على إدراك ركوع الركعه الأولى بحيث إن لم يركع معه ينكشف أن لا- ائتمام واضح الفساد، لمنافاته لإطلاق أدله الدخول فى الجماعه، و خصوص صحيح ابن الحجاج (١) عن أبى الحسن (عليه السلام) الوارد فى الجمع المشتمل على المفارقه فى ركوع الأولى للزحام، و ما

ستسمعه من الإجماع المحكى على إدراك الجماعه و إدراك الركعه بإدراك الإمام قبل الركوع فى المسأله التاسعه من مسائل هذا الكتاب، و لإطلاق الفتاوى فى المتابعه و غيرها، و النصوص (٢) الداله على عدم الإدراك إذا لم يدرك الركوع يراد منها كما لا يخفى على من لاحظها ابتداء الائتمام لا من حصل منه ذلك و اتصف بوصف المأموميه و تحمل الإمام القراءه عنه، و

للخبر (٣) الذى استدل به الفاضل فى المنتهى على أصل جواز نيه الانفراد راويا له عن ابن بابويه، قال: «كان معاذ يصلى فى مسجد على عهد رسول الله (صلى الله عليه و آله) و يطيل القراءه و أنه مر به رجل فافتتح سوره طويله فقرأ الرجل لنفسه و صلى ثم ركب راحلته، فبلغ ذلك النبى (صلى الله عليه و آله) فبعث إلى معاذ فقال: يا معاذ إياك أن تكون

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

فتانا، عليك بالشمس و ضحاها و ذواتها»

و إن كان هو لا صراحه فيه بالركعه الأولى كما أنه لا صراحه فيه على ما استدل به الفاضل عليه من جواز نيه الانفراد، لعدم ثبوت حجيه فعل ذلك الرجل، و عدم ثبوت تقرير النبي (صلى الله عليه و آله) له، اللهم إلا أن يكون هو الذى أبلغ النبي (صلى الله عليه و آله) كما

رواه الجمهور و مع ذا لم ينكر عليه و لم يأمره بالإعاده.

و على كل حال فلا إشكال فى عدم اعتبار ركوع المأموم مع الإمام فى الانعقاد بعد فرض اقتدائه به فى أثناء القراءة أو ابتدائها، نعم يجزى عندنا إدراك الركوع فى إدراكهما، على أن المراد بإدراكه سبق نيه المأموم بحيث يكون لو أراد الإدراك لأدرك لا أنه تتوقف صحه جماعته على فعل الركوع معه، و ربما كان لهذا البحث ثمره أخرى و هى أنه لو لم يتابعه فيه بأن سبقه أو تأخر عنه من غير نيه الانفراد لم تبطل جماعته بناء على الأصح عندنا من تعبدية المتابعه لا شرطيتها من غير فرق بين الركوع الأول و غيره، فتأمل جيدا.

أما إذا كانت الجماعه واجبه كالجمعه مثلا فليس له نيه الانفراد حينئذ اختيارا بلا إشكال و لا خلاف كما اعترف به بعضهم، لكن إذا كان الوجوب أصليا تتوقف صحه الصلاه عليه كجماعه الجمعه لا إذا كان عارضا بنذر و نحوه، فإنه و إن كان لا يجوز بل يأثم و تجب عليه الكفاره إلا أن الظاهر صحه الصلاه، لعدم صيرورته شرطا بالنذر مع احتمال الفساد أيضا، و لو كانت مندوبه تتوقف صحه الصلاه عليها كالمعاده ندبا فالظاهر عدم جوازها أيضا، لتوقف صحه الصلاه على الجماعه، فلو نوى الانفراد حينئذ و فارق بطلت صلاته، بل و إن لم يفارق أيضا، لصيروره موافقته بعد نيته الانفراد موافقه اتفقيه أو قصديه لكن مع عدم قصد الجماعه، و دعوى عدم البطلان بنيته الانفراد فى كل ما لا يجوز فيه ذلك للغويه نيته و هذريتها بعد فرض وجوب الجماعه

شرطا أو شطرا و شرعا عليه، فان لم يفارق حينئذ كان غير آثم مع صحه جماعته، و إلا كان آثما خاصه لا لنيه الانفراد بل لتركه المتابعه و لو مع نيته الإمامه، و جماعته حينئذ صحيحه، يدفعها وضوح عدم التلازم بين الوجوب و بين عدم الفساد إذا لم تحصل استدامه النيه، لما دل على شرطيتها في سائر الأعمال ابتداء و استدامه، فكون الشىء واجبا لا يستغنى عن النيه فضلا عن أن لا يفسده عدمها، و إلا لجاز عدم استدامه النيه فى الصلاه و غيرها من الأعمال، و هو واضح البطلان.

ثم إنه قد يستفاد مما اخترناه- من جواز نيه الانفراد اختيارا من حيث اقتضائه تليق الصلاه من الجماعه و الانفراد، و من حيث استدلال غير واحد من الأصحاب على ذلك المقام باستحباب الجماعه، و هو مشترك بينهما- جواز نيه الائتمام للمنفرد طلبا لفضيله الجماعه أيضا، لعدم الفرق فى ذلك بين الأول و الأخير، بل فى كشف الالتباس أن ظاهر الشهيد أن نقل الجماعه إلى المنفرد مبنى على جواز نقل المنفرد إلى الجماعه و إن كنا لم نتحققه، بل فى الدروس و البيان أن للمأموم الاقتداء فى تتمه صلاته بآخر من المؤمنين، و فى جوازه بإمام آخر أو منفرد وجهان مبنيان على جواز تجديد نيه الائتمام للمنفرد، و هى شىء آخر غير ما استظهره، لكنه فى الجمله مؤيد لما قلناه من ارتباط هذه المسائل بعضها ببعض، لكون المدار فيها جميعا التبعض، بل لعله من بعض أفراد ما نحن فيه، لصيرورته منفردا بانتهاه صلاه الإمام، هذا.

مع إمكان دعوى أن ذلك هو قضيه أدله استحباب الجماعه فى الصلاه أيضا، لعدم الفرق بين الجمله و الأبعاض، و احتمال اختصار (اختصاص خ ل) الاستحباب المزبور فى الأول خاصه يدفعه- مع عدم مساعده الأدله عليه- ما ذكرناه من جواز نيه الانفراد فى الأثناء، بل قد ينقدح من ذلك و نحوه جواز نيه الائتمام به ببعض

الصلاه من أول الأمر كما جاز له حينئذ ذلك في الائتمام بمن يعلم انتهاء صلاته قبله كالمسافر و نحوه.

و مع ذلك كله فلا ريب في أن سبر الأدله قاض بتوسعه الأمر في الجماعه، و لذا جاز فيها نقل الائتمام من شخص إلى آخر في الاستخلاف، بل الظاهر استخلافه و إن لم يكن مأموما، خلافا لبعضهم، كما أن الظاهر من إطلاق بعض تلك الأدله جواز صيروره الامام مأموما بالخليفه إذا كان عزله لفسق و نحوه، و من المعلوم أنه منفرد بل ربما كان قضيه إطلاق بعض أدله الاستخلاف الجواز و إن تخلل بين الائتمامين نيه الانفراد، بل لعل الاستخلاف في صورته الموت و نحوه إنما هو بعد صيروره المأموم منفردا آنا ما، ضروره أنه لا معنى لكونه مأموما بلا إمام، بل قد ذكرنا هناك قوه عدم اقتصار الاستخلاف على الصور المنصوصه، و قوه جواز الائتمام بآخر اختيارا و إن كان كثير من ذلك محل خلاف و نظر، بل ظاهر الأكثر أو صريحهم عدم جواز الانتقال من إمام إلى إمام آخر في غير صورته الاستخلاف، إلا أنه يقوى في النظر الجواز، للاستصحاب و ظهور الأدله في الموردیه و المثاليه، و لغير ذلك وفاقا للتذكره و ظاهر المحكى عن نهايه الأحكام، بل احتمله في الذكرى أيضا، لكن إذا كان المنتقل إليه أفضل كما عن إرشاد الجعفریه سواء كان المنتقل إليه إماما أو منفردا أو مأموما نوى الانفراد.

بل قد يقوى في النظر من ذلك كله جواز تجديد المنفرد نيه الائتمام لما عرفت و لإجماع الفرقه و أخبارهم المحكيين في الخلاف عليه، و في ظاهر التذكره أنه ليس بعيدا من الصواب، بل ظاهر الذكرى هنا كما عن نهايه الأحكام القول به أو الميل اليه و إن توقف فيه على الظاهر في الدروس و البيان، لكنه مال في الذكرى إلى الجواز هنا، بل و في بحث تقدم المأموم على الإمام في الموقف، فلاحظ.

خلافًا لجماعه منهم الفاضل و المحقق الثاني فمنعوا من ذلك، لتوقيفه العباده مع حرمة القياس، و لأنه لو جاز تجديد الائتمام لم يؤمر المصلى بقطع صلاته أو نقلها إلى النفل ثم إدراك الجماعة، و لما قيل من أن ذلك كله كان في بدء الإسلام فكان يصلى المسبوق ما فاته و يأتى بالباقي ثم نسخ، و فيه أن ظن الفقيه من الأدله السابقه كاف في إثبات التوقيف و مخرج عن القياس، و احتمال أن الأمر بالقطع أو النقل لتحصيل كمال فضيله الجماعة بإدراكها من أولها كما اعترف به في الذكرى، بل ربما يرمى هذا إلى المطلوب في الجملة، ضروره أولويه النقل إلى الائتمام منهما كما أشار إليه في الذكرى، و أن النسخ غير ثابت، لكن في الذكرى الجواب عنه تبعاً للتذكرة بأنه غير محل النزاع و ظاهره تسليم ذلك، و الفرق بين نقل المنفرد لا لسبق الامام له و بينه للسبق، إلا أنه كما ترى، هذا كله، و الانصاف عدم ترك الاحتياط في مثل ذلك.

[المسألة السادسة الجماعة جائزه في السفينه الواحده]

المسألة السادسة الجماعة جائزه في السفينه الواحده و في سفن عده سواء اتصلت بشد بعضها ببعض و نحوه أو انفصلت بلا خلاف و لا إشكال مع الجمع للشرائط المعبره في الجماعة، لإطلاق الأدله، و خصوص

صحيحه يعقوب بن شعيب (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بالصلاه جماعه في السفينه»

و صحيحه على ابن جعفر (٢) عن أخيه موسى (عليه السلام) «سألته عن قوم صلوا جماعه في سفينه أين يقوم الامام؟ و إن كان معهم نساء كيف يصنعون أقياماً يصلون أم جلوساً؟ قال:

يصلون قياماً، فان لم يقدرُوا على القيام صلوا جلوساً، و هم يقوم الإمام أمامهم و النساء خلفهم، و إن ضاقت السفينه قعدن النساء و صلى الرجال، و لا بأس أن يكون النساء بحيانهم»

خلافاً للمحكي عن بعض العامه من المنع للجماعه في السفن المتعدده مع الانفصال

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٣- من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧٣- من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ٣.

و لا- ريب فى ضعفه، نعم فى المدارك و غيرها أنه يعتبر الأمن من فوات بعض شرائط الجماعة، و لعله لعدم تحقق النيه إن لم يثق بذلك، لكن لا يخفى أنه محل للنظر، بل له الائتمام حينئذ و إن لم يثق، ضروره عدم اشتراط صحه الائتمام بإحراز ما يعتبر فيه فى تمام الصلاه، إذ له حينئذ نيه الانفراد أو الاستخلاف أو غير ذلك.

كما أنه يتعين البطالان لو استصحب نيه الائتمام مع فوات بعض شرائطه كما صرح به فى التذكرة و القواعد و الذكرى و المسالك و ظاهر البيان فى تقدم سفينه المأموم على سفينه الامام خلافا للخلاف، فقال: لا تبطل لو تقدمت معللا له بعدم الدليل، بل ظاهره فيه عدم البطالان أيضا لو حصل البعد المفرد ما لم يمنع المشاهده لذلك أيضا، كما سمعته سابقا فى الشرائط، و فيه أنه يكفى ما دل على اعتبار مثل ذلك فى الجماعة الشامله للفرض من غير حاجه إلى دليل بالخصوص، كما هو واضح، و من هنا احتمل فى الذكرى أن الشيخ يريد فى صورته التقدم إذا انفرد أو استدرك التأخر لصحتها حينئذ كما صرح بها فيها، بل و فى التذكرة و البيان و المسالك أيضا، لكن مع نيه الانفراد خاصه، و فيه أنه يمكن دعوى البطالان بمجرد حصول التقدم و لو آنا ما، فلا تجديد نيه الانفراد إلا إذا سبقت على التقدم، و قد تقدم لنا بعض البحث فى ذلك مع الشهيد فى الذكرى فى بحث الموقف، حيث أنه قد صرح فيها بأنه لو تقدم المأموم فى أثناء الصلاه متعمدا فالظاهر أنه يصير منفردا لا خلافه بالشرط، و يحتمل أن يراعى باستمراره أو عوده إلى موقفه، فان عاد أعاد نيه الاقتداء، و لو تقدم غلطا أو سهوا ثم عاد إلى موقفه فالظاهر بقاء القدوه، و لو جدد نيه الاقتداء كان حسنا، فلاحظه و تأمل.

ثم لا- فرق على الظاهر بين كون الجميع فى السفينه أو السفن أو البعض على الأرض و البقى فيها فى الامام و المأموم لإطلاق الأدله، كما هو واضح.

[المسأله السابعه إذا شرع المأموم فى نافله فأحرم الإمام]

إشاره

المسأله السابعه إذا شرع المأموم فى نافله فأحرم الإمام قطعها و استأنف كما

فى الخلافة و النافع و التذكرة و المنتهى و الدروس و البيان و اللمعة و غيرها، و لعله الىه يرجع ما فى الإرشاد «إذا دخل الإمام فى الصلاة» ضروره كون الإحرام هو أول الدخول فى الصلاة، بل و ما عن الحسين بن بابويه و القاضى و النهايه و السرائر «إذا أقيمت الصلاة» لتعارف إحرام الامام عندها بلا فصل معتد به.

نعم هل هو إن خشى الفوات، و إلا أتم ركعتين استحبابا كما قيده به غير واحد من الأصحاب، بل نسبه فى الرياض إلى الأكثر، أو أنه يستحب مطلقا و إن لم يخش الفوات كما هو قضيه إطلاق الشهيدين و غيرهما؟ الظاهر الأول، خصوصا إذا كان الباقى منها قليلا جدا، لما فيه من الجمع بين الوظيفتين، و عدم إبطال العمل، بل ينبغى القطع به بناء على حرمة قطع النافلة اقتصارا حينئذ على المتيقن نصا و فتوى، و لا- تسامح مع معارضه الاستحباب الحرمة، بل قد يتوقف فى التسامح هنا على التقدير الأول، لمعارضته باستحباب الائتمام الذى يتسامح فيه أيضا، على أنه لا دليل معتد به على أصل استحباب القطع سوى ما قيل من أهميه الجماعه فى نظر الشارع من النافلة، و من الأمر بنقل نيه الفريضة إلى النافلة و إتمامها ركعتين الذى هو بمعنى القطع لها، فيكون النافلة أولى بذلك،

و الرضوى (١) «و إن كنت فى صلاة نافله و أقيمت الصلاة فاقطعها و صل الفريضة مع الامام»

و صحيح عمر بن يزيد (٢) المتقدم سابقا المشتمل على السؤال عن الروايه المتضمنه أنه لا ينبغى أن تتطوع فى وقت فريضة ما حد هذا الوقت؟ قال: «إذا أخذ المقيم فى الإقامه»

بناء على إرادته الأعم من الابتداء و الاستداه من التطوع.

لكن الجميع لو لا ظهور اتفاق الأصحاب عليه كما اعترف به فى الرياض و مفتاح

١- ١ المستدرک- الباب- ٤٤- من أبواب صلاة الجماعه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب الأذان و الإقامه- الحديث ١.

الكرامه محل للمناقشه، خصوصا الأخير، لظهوره فى إرادته الابتداء، و لذا خص الأصحاب الاستدلال به على كراهه الشروع فى نافله بعد الإقامه، و إن كان هو مع ذلك فى إيماء فى الجملة إلى رجحان مراعاة الجماعه على النافله، بل و سابقه بناء على عدم حجتيه عندنا، بل و سابق السابق، إذ الأولويه تجدى بعد اتحاد الكيفيه، أما مع الاختلاف بأن كان قطع الفريضة بنقلها إلى النافله ثم إتمامها و قطع النافله برفع اليد منها رأسا فلا، بل قد يومى الأمر بإتمامها(١) مع النقل المزبور إلى عدم القطع فى النافله، و إلا لكان المتجه قطع الفريضة بعد النقل المذكور، و أما الأول فهو اعتبار محض، بل يمكن منعه بالفرق بين التلبس بالعمل و عدمه، و نقضه باقتضائه استحباب القطع لكل ما هو أفضل من قضاء حاجه أو دعاء أو قراءه قرآن أو غير ذلك، إلا أنه يجب رفع اليد عن ذلك كله بعد الاتفاق المزبور و استحبابيه الحكم المذكور و عدم حرمة قطع النافله اختيارا، كما لعله المشهور، لكن ينبغى الاقتصار على المتيقن، و هو ما سمعت.

نعم الظاهر المنساق من الفتاوى إرادته فوات آخر ما يجزى فى انعقاد أول الجماعه بأن يخشى عدم إدراك ركوع الركعه الأولى لا أن المراد خوف فوات تمام الجماعه، و إلا فلو

علم إدراك الركعه الأخيره منها مثلا- لم يستحب له القطع و إن احتمله فى المدارك تبعا للمسالك، بل قد يتوهم من عباره الخلاف أيضا، بل مال إليه المقدس الأردبيلى فى المحكى عن مجمعه، إذ ليس المدار على حصول ثواب الجماعه و لو فى الجملة، و إلا لاكتفى بإدراك السجده أو جزء من الصلاه بناء على تحصيل فضيله الجماعه بذلك.

كما ستسمعه، مع أنه من المقطوع بعدمه، بل المدار على حصول معظم ثوابها، و هو يحصل بما ذكرناه، و لا أن المراد خوف فوات القراءه مثلا فى الركعه الأولى حتى يكون

يستحب له القطع و إن علم إدراكها بعد القراءه أو بعضها كما عن بعضهم احتمالها أيضا، بل لعله اليه أو إلى ما يقرب منه أو ما من ذكر استحباب القطع إذا أقيمت الصلاه كى يتأهب المأموم للواجب و ينتظر تكبير الامام معه ليكبر من غير فصل، و كأنه مال إليه فى المسالك، بل جزم به فى الفوائد المليه، بل عن فوائد الشرائع القطع به إذا دخل الامام موضع الصلاه كالمسجد مثلا، و لعله لموثق سماعه(١) الآتى فى الفريضة، إذ قد عرفت أن العمده فى الحكم المزبور معقد أكثر الفتاوى، و المنساق منه ما سمعت، فلا يستحب القطع حينئذ إلا إذا خشى الفوات بالإتمام، فيقطع حينئذ و لو عند إقامه الصلاه بل و

قبلها، إذ احتمال تشاغله إلى وقت الضيق مما لا دليل عليه، و لعل هذا مراد القائل بالقطع عند الإقامه أو قبلها، فلا يكون مخالفا حينئذ، مع احتمال أنه لا يقطع إلا إذا أحرم الإمام، لاحتمال عدم انعقاد الجماعه أو تأخرها أو غير ذلك، و من هنا قيد الجماعه الحكم المزبور بإحرام الامام و خوف الفوات لما عرفت، و لما تسمعه من جواز العدول فى الفريضة إلى النافله إذا أخذ المؤذن بالأذان و الإقامه.

ثم إن الظاهر رجوع قيد الاستحباب فى المتن إلى القطع أو اليه و إلى الإتمام ضروره أنه لم يقل أحد بوجوب القطع، بل هو واضح، لكون الجماعه من المندوبات كما أنه لم يقل أحد بإباحه القطع الخاليه عن الرجحان و إن أوهمه ما حكى عن النهايه و غيره من التعبير بالجواز، كما هو واضح.

و إن كانت التى شرع فيها المأموم فريضه نقل نيته إلى النفل على الأفضل و أتم ركعتين على المشهور بين الأصحاب، بل فى التذكره نسبتته إلى علمائنا، كالمدارك و الذخيره أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب، بل لا خلاف فيه صريحا كما اعترف به فى الرياض، نعم ربما يوهمه المحكى من عباره السرائر، فلم يجوز القطع إلا أنه فى غير

محلّه بعد وضوح الدليل عليه من السنه المعتمده المعترضه بما سمعت، ك

صحيح سليمان بن خالد (١) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه فينما هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن و أقام الصلاه، قال: فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاه مع الامام، و لتكن الركعتان تطوعا»

و موثق سماعه (٢) «سألته عن رجل كان يصلى فخرج الامام و قد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه فقال: إن كان إماما عدلا فليصل أخرى و لينصرف و يجعلها تطوعا، و ليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، و إن لم يكن إمام عدل فليبن على صلاته كما هو و يصلى ركعه أخرى معه، و يجلس قدر ما يقول:

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع، فإن التقيه واسع، و ليس شىء من التقيه إلا و صاحبها مأجور عليها إن شاء الله تعالى».

مضافا إلى ما عن

الفقه الرضوى (٣) أيضا «و إن كنت في فريضتك و أقيمت الصلاه فلا- تقطعها و اجعلها نافله و سلم في الركعتين ثم صل مع الامام، و إن كان ممن لا يقتدى به فلا تقطع صلاتك و لا تجعلها نافله و لكن اخط إلى الصف و صل معه، و إذا صليت أربع ركعات و قام الإمام إلى رابعته فقم معه و تشهد من قيام و سلم عن قيام»

و المناقشه في الأفضليه المذكوره في المتن و غيره هنا و في النافله- بل الظاهر الاتفاق عليه كما اعترف به بعضهم بعدم الدليل،

لورود الأمر بذلك عقيب توهم الحظر- لا يصغى إليها، كما هو واضح.

نعم ظاهر الجميع بل هو كصريح البعض اختصاص الاذن في قطع الفريضه بالطريق المخصوص، فليس له حينئذ قطعها بغيره و إن خاف الفتوت، لإطلاق دليل

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٤٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

الحرمة أو استصحابا لها حتى لو قلنا إن مدركها الإجماع، بناء على المختار من استصحاب الحكم الثابت به أيضا، فما في البيان- من أن الفريضة كالنافله، و في الدروس و الموجز من أنه إن يمكنه النقل إلى النفل نقل، و إن خاف الفوت قطعها، و قواه في الذكري تبعا للمحكي عن القاضى و موضعين من المبسوط و استحسنة في المدارك و الذخير و الحدائق استدراكا لفضل الجماعه الذى هو أعظم من فضل الأذان، و لأن العدول إلى النفل قطع لها أيضا، و مستلزم لجوازه، بل اختاره في الروض و المسالك و الفوائد المليه إذا خاف فوت الائتمام بأول الصلاه فضلا عن غيره لكن بعد النقل إلى النفل معللا له بأن الظاهر أفضليه إدراك الائتمام من أول الصلاه من أفضليه إتمامها ركعتين، و لأن الفريضة تقطع لما هو أدون من ذلك، و لأنها بعد العدول صارت نافله، و حكمها ذلك كما عرفت، فيحمل الخبران حينئذ على من لم يخف الفوات جمعا بينهما و بين ما دل على قطع النافله- محل للنظر و التأمل لحرمة القياس، على أن القطع للأذان له محل مخصوص اللهم أن يتمم بعدم القول بالفصل، و هو كما ترى، بل لعله يقتضى عدم التقييد بخوف الفوت كما هو صريح الروض، و جواز القطع بالإتمام نافله لا يستلزم الجواز مطلقا، ضروره وضح الفرق بينهما، بل لعل الأول لا- يندرج فى النهى عن الإبطال، لأنه ليس إبطالا، كما أن صيرورتها بعد العدول نافله أيضا لا يستلزم جريان حكم النافله ابتداء عليها، على أنه لا نص فى تلك بخصوص كما عرفت كى يشمل ما نحن فيه إطلاقه أو يحتاج إلى الجمع بينه و بين الخبرين المزبورين، و بينى (و مبنى خ ل) أيضا على كون العدول فى الأثناء قبل الإتمام ركعتين كما هو ظاهر جماعه و صريح آخرين، لكنه محتمل لأن يكون بعد الانصراف و الإتمام نحو ما ورد(١) من جعل العصر الأولى بعد الفراغ، بل عن مجمع البرهان نفى البعد عنه، بل لعله المنساق من الخبرين، بل لعله متعين بناء

على أن الواو للترتيب.

و تظهر الثمره فيما لو أراد البقاء على الفريضة قبل الإتمام ركعتين، و فى جواز القطع اختيارا بناء على جوازه فى مثل هذه النافله، و فى غير ذلك، و لعله من ذلك كله توقف الشهيد فى ظاهر اللعمه، بل ربما كان ظاهره الميل إلى المشهور، بل اختاره فى ظاهر النقليه.

نعم الظاهر أن له القطع المزبور بالعدول المذكور و إن أمكنه إتمام الفريضة و إدراك الجماعة فى الإعادة استحبابا، لإطلاق الخبرين المزبورين، فما فى ظاهر المحكى عن مجمع البرهان من إتمام الفريضة ثم الإعادة استحبابا ضعيف، ضروره كون المدار فى المقام تحصيل فضيله تلك الصلاه جماعه لا إدراك الجماعة كيف كان حتى أنه إذا تيسر له الجمع راعاه، و بذلك ظهر الفرق بين ما نحن فيه و بين النافله، و نحوه المحكى عن فوائد الشرائع من أنه إن دلت القرائن على اتساع الزمان بحيث يكملها عند تحريم الامام لم يقطعها و لم ينقلها إلى النفل، لما عرفت من الإطلاق، نعم لو علم أنه لا يدرك الجماعة و إن نقل نيته إلى النفل و أتم بركعتين لم يجز له القطع بناء على المختار كما عرفت، خلافا لمن سمعت، فيقطع بعد النقل إلى النفل أو مطلقا و يأتى.

و لو عدل إلى النفل بناء على أن محل العدول الأثناء لا التمام فبان له أنه لا يدرك الجماعة و قلنا بعدم جواز القطع كما عرفت أيضا فهل يتمها نافله أو يرجع عن نيته إلى النيه السابقه؟ وجهان أو قولان، إذ عن ظاهر الروض الأول، و المحكى عن مجمع البرهان الثانى ينشئان من عدم الدليل على العدول الثانى، و من عدم مصادفه النيه محلها، و عدم منافاه نيه النفل فى الأثناء للفرض، بل هى فى الحقيقه كالعزم على إرادته التسليم على الركعتين.

ثم إن ظاهر النص جواز النقل المزبور إذا أذن المؤذن و أقام، بل عند تبين

انعقاد الجماعه خلف إمام عادل كما يومى اليه الموثق، لا أنه مخصوص بما إذا أحرم الإمام كما عساه يوهمه المتن وغيره، و كذا ظاهر النص أيضا أن محل العدول قبل تجاوز المأموم الركعتين، أما بعده فلا دلالة فيه عليه، و قضيه الاحتياط و الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقن عدم التعدى منه إلى غيره حتى لو كان فى قيام الثالثه قبل أن يركع ضروره أصله عدم جواز العدول، فيستمر حينئذ على إتمام فرضه وفاقا للتذكرة و الرياض و عن النهايه و مجمع البرهان، و كأنه تردد فيه فى الروضه و الروض، بل ربما مال إلى القطع فى الأول، كما أنه احتمال فيهما العدول إلى النافله مع هدم الزائد و التسليم، و هما ضعيفان لا دليل معتد به على شىء منهما.

و كذا لا دليل معتد به أيضا على ما ذكره غير واحد من الأصحاب، بل فى الروض أنه المشهور، بل فى البيان نفى الخلاف فيه من أنه لو كان الإمام الذى يراد الائتمام به إمام الأصل (عليه السلام) قطع المأموم الفريضة على كل حال و استأنف الصلاه معه و إن كان قد يقال: إنه لمزيد المزيه له فى الائتمام به (عليه السلام)، بل هى أعظم من مزيه أصل الجماعه التى قطعت النافله و عدل لها بالفريضة إلى النافله بمراتب قطعاً، لكنه كما ترى لا يصلح حجه فى نفسه فضلاً عن أن يعارض الأدله، و من هنا حكى عن المعبر أنه تردد فيه، بل استقرب فى المنتهى و المختلف مساواته لغير إمام الأصل (عليه السلام) فى الائتمام ركعتين، إلا أن الأمر سهل، لقله الجدوى فى المسأله، فالتشاغل فيها فى غير محله.

هذا كله لو كان الامام ممن يقتدى به، أما إذا كان ممن لا يقتدى به استمر المأموم على حاله فى النافله و الفريضة، للأصل و الموثق السابق المعتضد بالرضوى المتقدم إلا أنى لم أجد من أفتى بتمام مضمون الرضوى عدا ما يحكى عن ابن بابويه، بل و عن

الشيخ وجماعه أنه يتشهد جالسا و يسلم إيماء ثم يقوم مع الامام، و لعله لا بأس به بعد انحصار استطاعته بذلك كما سمعته في الموثق، و اختاره في المختلف و به يجمع حينئذ بينهما كما في الحدائق، و الله أعلم.

[المسألة الثامنة إذا فاته مع الإمام شيء]

المسألة الثامنة إذا فاته مع الإمام شيء من الركعات لم ينقطع استحباب الجماعة بإجماع المسلمين، بل صلى ما يدركه و جعله أول صلاته و إن كان آخر صلاة الامام و أتم ما بقى عليه بلا خلاف معتد به فيه بيننا، بل في الغنية و المنتهى و التذكرة و عن المعتمر و غيره الإجماع عليه، فما عن أبي علي - من الخلاف في ذلك، و لعله يوافق أبا حنيفة و بعض العامة من تبعه صلاة المأموم للإمام في ذلك، فيستقبل الأول حينئذ لو كان قد أدرك في الآخر - لا ينبغي أن يصغى إليه، إذ هو مع أن الإجماع بقسميه على خلافه قد استفاضت المعبره (١) أو تواترت في الأمر بما ذكرنا، و النهى عن ذلك بل في بعضها التعريض بهم و وصفهم بالحمقى، ففي

خير طلحه بن زيد (٢) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) قال: «يجعل الرجل ما أدرك مع الإمام أول صلاته، قال جعفر (عليه السلام): و ليس يقول كما يقول الحمقى»

و مرسل ابن النضر (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «قال لي: أي شيء يقول هؤلاء في الرجل إذا فاته مع الامام ركعتان؟ قال: يقولون: يقرأ في الركعتين الحمد و سوره فقال: هذا يقلب صلاته فيجعل أولها آخرها، فقلت: فكيف يصنع؟ فقال: يقرأ بفتاحه الكتاب في كل ركعه»:

كما أنه قد استفاضت أيضا أو تواترت في الأمر بقراءة المأموم في الأولتين له و الأخيرتين للإمام معللا في

صحيح ابن الحجاج (٤) عن الصادق (عليه السلام) بأنهما له الأولتان، قال فيه: «و سألته عن الرجل الذي يدرك الركعتين الأخيرتين من

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاة الجماعة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٢.

الصلاه كيف يصنع بالقراءه؟ قال: اقرأ فيهما فإنهما لك الأولتان، و لا تجعل أول صلاتك آخرها»

و هو حقيقه فى الوجوب، فمنه- مضافا إلى اعتضاده بالاحتياط فى التوقيفيات، إذ الحرمة لم يصرح أحد بها فى المقام، بل الظاهر الاتفاق بين من تعرض لذلك على الرجحان فى الجملة و إن اختلفوا فى وجوبه و ندبه، و بما دل على أصل القراءه فى الصلاه المعلوم أو المظنون أو المحتمل عدم معارضته أدله سقوط القراءه عن المأموم و ضمان الامام لها، ضروره عدم شمولها لما نحن فيه، على أنه يجب الخروج عنها بأخبار المقام المعتضده بعضها ببعض السالمه على كثرتها من اختلاف بينها بالنسبه إلى ذلك- ينقدح قوه القول بالوجوب، وفاقا للمحكى عن علم الهدى و الشيخ فى التهذيبن و ظاهر النهايه و المبسوط و الغنيه و أبى الصلاح، بل لعله ظاهر الكلينى و الصدوق أيضا، و اختاره بعض الأساطين من متأخرى المتأخرين كالمحدث البحرانى و المولى الأ-كبر فى شرح المفاتيح و السيد فى الرياض و غيرهم، و كأنه مال إليه فى الذخيره كما عن الأردبيلى، و خلافا للمنتهى و التذكره و المختلف و النفلية و الفوائد المليه و عن السرائر فالاستحباب، و ربما مال اليه أو اختاره بعض متأخرى المتأخرين، للأصل الذى يكفى فى قطعه بعض ما عرفت فضلا عن الجميع بعد تسليم جريانه فى نحو المقام.

و الجمع بين دليل الضمان و نحوه و بين ما هنا يحمل هذا الأمر على الاستحباب- خصوصا بعد اشتمال صحيح ابن الحجاج الأمر بذلك منها على ما علم نديته كالآمر بالتجافى فيه و عدم التمكن من القعود حيث يتشهد الامام، و صحيح زراره(١) الأمر فيه بذلك أيضا على نهى المأموم عن القراءه فى أخيرتية المعلوم إرادته

الكراهه منه، ضروره بقاء التخيير له، و خصوصا بعد شيوع الأمر فى الندب حتى قيل فيه ما قيل، سيما و هو فى هذا الصحيح و غيره بالجملة الخبرية، كما أنه هو فيه أيضا بالقراءه فى النفس

الظاهر فى إرادته غير التلفظ بها أو غير الصريح فى ذلك، مع أنه حذف التحميد فى بيان ذكر الأخيرتين فيه أيضا، بل قال: «لا يقرأ فيهما إنما هو تسبيح و تكبير و تهليل و دعاء، ليس فيهما قراءة» و هو غير المشهور على ما قيل، بل قيل: إنه ترك فيه ذكر السوره على روايه الفقيه له، و هو خلاف المشهور، بل خلاف الإجماع المحكى من جماعه- فى محله، بل قد يؤيد ذلك كله استمرار السيره فى الأعصار و الأمصار على الدخول فى الجماعه من غير سؤال أن الإمام فى الأولتين أو الأخيرتين كى يقرأ و لا يقرأ معتضده بخلو الفتاوى و النصوص، و سيما أخبار الباب و أخبار(١)التقدم إلى الصف و التأخر عنه، و أخبار(٢)الحث على الدخول فى الجماعه و غيرها عن التعرض لوجوب هذا السؤال، بل فى الصحيح(٣)أنه إذا لم يدر المستتاب المسبوق كم صلى الامام ذكره من خلفه، اللهم إلا أن يحمل على النسيان و نحوه مما لا ينافى ذلك، كاستمرار السيره على الدخول فى الجماعه من غير

اختبار حاله من تمكن قراءه الحمد و عدمه، مع أنه إذا لم يعلم أو علم العدم لا يجوز له الدخول، و معتضده أيضا بخلو النصوص عن التعرض لذلك، كخلوها عن التعرض لحكمه إذا لم يمهلها الامام عن إتمام قراءه الحمد، فهل يتابع و يقطع القراءه كما أنه يترك السوره لذلك أو أنه يقرأ و يتخلف عن الامام ثم يلحقه كما تخلف عنه للتشهد؟ بل قد يؤيده أيضا النصوص(٤)الداله على إدراك الجماعه بإدراك الإمام راعيا أو قبل الركوع بأن ما الظاهره فى عدم قراءه المأموم هناك بل هو كصريح الأمر فيها بالمشى حال الركوع لدخوله المسجد و رؤيته الإمام راعيا.

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤ و ٤٥- من أبواب صلاه الجماعه.

و احتمال خروج ذلك عن محل النزاع- لاتفاق الجميع حينئذ على سقوط القراءة من رأس، إنما البحث إن كان ففيما قبل ركوع الامام و تمكن المأموم من الشروع فى قراءة الفاتحه كما يرشد إلى ذلك ما فى الحدائق و الرياض، حيث قالوا بعد أن حكما بوجود القراءة إن الأحوط للمأموم الذى لا يعلم التمكن من القراءة أن لا يدخل مع الإمام إلا عند تكبيره الركوع، فإنه لا قراءة حينئذ، كما أن الأحوط له إن دخل قبل ذلك قراءة ما يتمكن من الفاتحه ثم يتابع و يتم الصلاه ثم يستأنفها من رأس- يدفعه أنه لا دليل على هذا التفصيل

نصا و فتوى، بل إطلاقهما القراءة فى الأولتين للمأموم الأخيرتين للإمام يقتضى خلافه، بل ظاهر بعضها و صريح آخر أنه لا فرق فى ذلك بين الركعه الأولى التى يدرکها مع الامام و غيرها، فيقرأ فى كل منهما المأموم، بل يؤيده أيضا ما فى المدارك و غيرها من أن أكثر الأصحاب لم يتعرضوا لحكم القراءة فى المسبوق، و كأنه لأنهم أوكلوه إلى حكم المأموم غير المسبوق، و ما قيل أيضا من أن معظم من تعرض للمسألة على الاستحباب، فإن السرائر و ما تأخر عنها صرحوا به، و ما تقدم عليها بين من لم يتعرض و بين من عبر بمضمون الأخبار، فيحمل على إرادته الندب مثلها.

و من هنا قيل: إن من تأخر عن الشيخ فهم منه الندب، و لم ينسب فى المختلف القول بالوجوب لأحد إلا علم الهدى، بل قال: إن أصحابنا و إن ذكروا القراءة لكنهم لم يذكروا الوجوب، على أن المحكى عن المرتضى لم يذكر فيه إلا وجوب الفاتحه مع أنه ممن قال بوجوب السوره حتى حكى عليه الإجماع فى الانتصار كما قيل، و احتمال وجوبها عنده فى غير المقام و أما فيه فالفاتحه خاصه يدفعه أنه لم نعرف أحدا قال هنا بهذا التفصيل و إن كان ظاهر المحكى عن السرائر نسبتة إلى بعض أصحابنا، حيث أنه نسب فيها هنا إلى بعض أصحابنا إيجاب السورتين معا، ثم قال: و منهم من قال: قراءة الحمد

وحدها، فلا يبعد إرادته الندب من الوجوب في عبارته السيد، إلى غير ذلك من المؤبدات الكثيرة.

لكن الجميع كما ترى قاصر عن معارضته تلك الأخبار الكثيرة جدا للتي فيها الصحيح وغيره و مرويه في الكتب الأربعة وغيرها كما جمعها في الحدائق، وربما سمع بعضها في أثناء البحث، وقد اشتمل بعضها على التأكيد و التعليل و النهي عن خلافه، بل قد ينضم إليها الأخبار (١) الأمره بجعل ما يدركه أول صلاته لا آخرها على إرادته القراءة فيه كما يفعله لو كان منفردا بقربنه المرسل (٢) السابق، خصوصا و كثير من هذه المؤبدات من اللغو الذي لا ينبغي أن يسطر، كما هو محرز في محله، إذ من الواضح عدم قدح اشتمال الخبر على الأمر المراد منه الندب و النهي المراد منه الكراهه بقرائن خارجيه في دلالة الأمر الآخر فيه على الوجوب، خصوصا إذا كان في سؤال آخر مستقل، و إلا لزم رفع اليد عن أكثر الأخبار، على أنه- مع إمكان معارضته أيضا هنا باشتمال الخبر المزبور على ما علم وجوبه، كاللبث متأخرا عن الامام للتشهد- يمكن منع نديه التجافى المذكور و إن كان هو ظاهر الأكثر، حيث أطلقوا الجلوس بل ظاهر هذا المعترض أنه مفروغ منه.

لكن قيل في الذكرى عن الصدوق وجوبه، و ربما كان ظاهر المحكى عن السرائر أيضا، بل و الغنيه و التقى و ابن حمزه و إن عبر هؤلاء الثلاثة بأنه يجلس مستوفرا، بل قواه في

الرياض، و لعله كذلك لهذا الصحيح (٣) المعتضد بالاحتياط، و

بالصحيح الآخر (٤) عن الصادق (عليه السلام) في حديث «من أجلسه الإمام في موضع يجب

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

أن يقوم فيه تجافى و ألقى إقعاء و لم يجلس متمكنا»

و بالمروى عن

معانى الأخبار(١) عنه (عليه السلام) أيضا «إذا جلس الإمام فى موضع يجب أن تقوم فيه تتجافى»

السالم عن معارض معتد به، إذ الأصل غير صالح لذلك، كخلو النصوص غير ما عرفت بل و التعبير بالقعود فى بعضها مما هو لا يقاوم ذلك سندا و لا- عددا بل و لا- دلالة، إذ هو مطلق يجب حمله عليه، بل لعله متعين، ضروره أنه أولى من إخراج الأمر بالقعود فيه عن حقيقته و إرادته الإباحه منه، إذ لم يقل أحد بوجوبه أو ندبه، و لا شيوع فى الأمر بالندب بحيث استغنى عن القرينه أو زاحم الحقيقه كما هو محقق فى محله.

على أنه ينبغى القطع بعدم إرادته الندب منه هنا، إذ الفرض كما اعترف به الخصم أنه ارتكب ذلك جمعا بين هذه الأوامر و بين ما دل على سقوط القراءه، و قد عرفت هناك إرادته

حرمه القراءه منها فى أكثر الأحوال التى لا تجامعها الندب، و إرادته التخصيص ليس بأولى من إبقاء الأمر على حقيقته و ارتكابه، بل هو أولى قطعا، لما فيه من المجاز الواحد بخلافه، و قد تعارف التعبير عن الإخفات بالقراءه فى النفس فى الأخبار، منها أخبار الصلاه(٢) خلف من لا- يقتدى به، على أنه مشترك الإلزام على تقديرى الوجوب و الندب، إذ الفرض نديبه القراءه المملفوظه عندهم، و حذف التحميد- مع أن المقام ليس مساقا لبيانه- غير قادح فى المطلوب، كحذف السوره على روايه الفقيه بعد دلاله غيره من الأخبار عليها، بل المحكى عن الفقيه فيما حضرنى من الوسائل إثبات السوره فيه، و استمرار السيره بعد التسليم على عدم السؤال مع جهل الحال إن لم نقل إنه للاعتماد على أصاله عدم دخول الإمام فى الثالثه مثلا لمعارضته بأصاله عدم سقوط القراءه لا دلاله فيه على نفي الوجوب إذا علم كون الإمام فى الثالثه أو الرابعه

١- ١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب السجود- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣- من أبواب صلاه الجماعه.

الذى هو محل البحث و مورد الأخبار، كخلو النصوص عن التعرض لذلك مع أنها غير مساقه لبيان مثله، بل لا أجد بعدا فى التزامه و إن خلت النصوص عن التعرض له، إذ لعله اتكالا- على باب المقدمه المعلوم وجوبها بالعقل ككثير من الأمور المتروك بيانها فيها لها.

و أما استمرار السيره على الدخول من دون اختبار حاله فى التمكن و عدمه ففيه بعد

التسليم أنه لعله لاستصحاب بقاء الامام على الحال الذى أدركه إلى حين الفراغ، أو لأنه له ذلك و إن لم يعلم بل و إن علم العدم، لجعل الشارع له حينئذ تكليفا آخر من ترك القراءه و اللحوق أو إتمامها ثم اللحوق، بناء على عدم اشتراط صحه الجماعه بإدراك الركوع إذا أدرك الامام و هو قائم، خصوصا إذا كان التخلف لعذر و نحوه، و ليست النصوص خاليه عن التعرض لذلك بالكليه، بل فى بعضها الإيماء إلى ترجيح مراعاة المتابعه على إتمام الفاتحه و إن كانت هى بالنسبه إلى ترك السوره أصرح، ففي

صحيح معاويه بن وهب (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يدرك آخر صلاه الامام و هى أول صلاه الرجل فلا يمهل حتى يقرأ فيقضى القراءه فى آخر صلاته، قال:

«نعم»

و عن

دعائم الإسلام (٢) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: «إذا سبق الإمام أحدكم بشىء من الصلاه فليجعل ما يدركه مع الإمام أول صلاته و ليقرأ فيما بينه و بين نفسه إن أمهله الامام»

و عنه أيضا (٣) عن أبى جعفر محمد بن على (عليهما السلام) قال: «إذا أدركت الامام و قد صلى ركعتين فاجعل ما أدركت معه أول صلاتك فقرأ لنفسك بفاتحه الكتاب و سوره أن أمهلك

الإمام أو ما أدركت أن تقرأ فاجعلها أول صلاتك».

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٥.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٣٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٣٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

مضافا إلى الاستئناس بالنصوص (١) الواردة في الائتمام بمن لا يقتدى به الأمره بالقراءة خلفه لكن بمقدار الممكن من الفاتحة و السوره، إذ الظاهر معاملته معامله الجماعه الصحيحه و إن لم تكن كذلك، و مضافا إلى ما دل من النصوص (٢) على الأمر بالجماعه حال ركوع الإمام أو نحوه من الأحوال التي يعلم عدم تمكن المأموم فيها من القراءة أصلا.

و من ذلك كله ينقدح لك قوه القول بمراعاة وجوب المتابعه و ترجيحها على وجوب القراءة و إن كانت الفاتحه، و إلا فالسوره لا إشكال في تقديم المتابعه عليها، إذ هي و إن أطلق الأمر بها في بعض النصوص لكن في آخر منها التصريح بسقوطها إذا لم يمهل الامام، ك

صحيح زراره (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) «إذا أدرك الرجل بعض الصلاه وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاه خلفه جعل ما أدرك أول صلاته، إن أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين و فاتته ركعتان قرأ في كل ركعه مما أدرك خلف الإمام في نفسه بأمر الكتاب و سوره، فان لم يدرك السوره تامه أجزأته أم الكتاب، فإذا سلم الامام قام فصلي ركعتين لا يقرأ فيهما، لأن الصلاه إنما يقرأ فيها في الأولتين

في كل ركعه بأمر الكتاب و سوره، و في الأخيرتين لا يقرأ فيهما إنما هو تسييح و تكبير و تهليل و دعاء ليس فيهما قراءة، و إن أدرك ركعه قرأ فيها خلف الإمام، فإذا سلم الامام قام فقرأ بأمر الكتاب و سوره ثم قعد و تشهد، ثم قام فصلي ركعتين ليس فيهما قراءة».

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

إنما البحث في الفاتحة مطلقاً أو إذا تلبس المأموم في قراءتها و لم يمهلها الامام لإتمامها، لظهور

قوله (عليه السلام) في الصحيح (١): «أجزأته أم الكتاب»

في أنها أقل المجزى و ل

قوله (صلى الله عليه و آله) (٢): «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»

و عليه يمكن (٣) حينئذ خلوها عنها إلا- أنك قد عرفت أن الأقوى في النظر ترجيح مراعاة المتابعه في الركن على القراءة لما سمعت و لأنها الجزء الأعظم في الجماعه، و لذا اغتفر لها زياده الركن و نحوه، و لا يرد التخلف للتشهد- الذى هو أهون من القراءة، بل لا كلام في جواز المفارقة للعذر، و لا ريب في أن تأديه الواجب منه كالتشهد- للفرق بينهما أولاً بالنص، و ثانياً بأنه ليس في التخلف للتشهد فوات ركن، على أنه محتاج لزمان

قليل، بل لعله لا يعد من المفارقة في مثل هذا التأخر، كما أوماً إليه

الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الرحمن ابن أبى عبد الله (٤) «إذا سبقك الإمام بركعه جلست في الثانيه لك و الثالثه له حتى يعتدل الصفوف قياماً»

ك

قوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح ابن الحجاج (٥) «فإذا كانت الثالثه للإمام و هى له الثانيه فليبت قليلاً إذا قام الامام بقدر ما يتشهد ثم يلحق بالإمام»

إلى آخره، و كونه عذراً في التأخر موقوف على ثبوت الوجوب في المقام، فتأمل و إن توقف فيه أولاً في الرياض تبعاً للحدائق.

و من هنا يعلم الجواب عن التأييد بأخبار الدخول في الجماعه حال ركوع الإمام ضروره أنه لا قراءه عندنا في هذا الحال كما اعترف به في الرياض و الحدائق على ما سمعت سابقاً، لكن من العجيب توقفهما هناك و جزمهما هنا على وجه لا إشكال فيه من أحد كما عرفت، إذ ليس في الأخبار تفصيل بين شروع المأموم في القراءة و عدمه، فحيث

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ١- من أبواب القراءه فى الصلاه- الحديث ٥.

٣- ٣ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصحيح «لا يمكن».

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

لا شروع لأن لا وقت له لا إشكال فيه بخلاف الأول، فيأتي احتمال وجوب الإتمام ثم اللحوق للإمام و لو فى السجود، و احتمال وجوب المتابعه و

سقوط القراءة، و ظنى أنه من متفرداتهما، و أنه و هم محض، نعم لا- بأس بذكر ما دل على الدخول فى الجماعه حال ركوع الإمام أو تكبيره له على وجه يعلم أن لا قراءه فيه للمأموم مؤيدا لسقوط القراءة و رجحان مراعاة المتابعه عليها، كما سمعته منا، على أنه إن لم يظهر ترجيح لأحدهما على الآخر لتصادم المرجحات أو لغير ذلك كان المتجه التخيير بين الأمرين حينئذ لا التوقف و التردد، فتأمل جيدا.

و عدم تعرض أكثر الأصحاب لو سلم محتمل لوجوه، منها معلوميه وجوب القراءة عليه، و إطلاقهم السقوط هنا منزل على غير محل الفرض، و كون معظم المتعرضين على الندب يدفعه التبع، بل لم نعرفه لأحد قبل ابن إدريس على ما حكى عنه، بل قبل العلامة كما يرمى اليه عدم نسبه إلى أحد فى المنتهى، بل ظاهره أنه من متفرداته بخلاف الوجوب، فإنه هو حكاة عن بعض أصحابنا، و ابن إدريس أيضا كذلك و إن حكى الخلاف بينهم بالنسبه إلى الفاتحه و السوره، فلا ريب فى معلوميه قدمه على الاستحباب نعم هو ليس صريح كلامهم، لكنه ظاهر كالصريح، و قد عرفت فيما تقدم القائل به و من نسب اليه ذلك، على أن العمده الدليل، و قد علمته، كما أنك علمت أنه لا إجماع و لا شهره على خلافه، بل لعل الشهره بالعكس خصوصا مع ملاحظه المصنفين لا التصانيف.

و بالجمله لا محيص عن القول بالوجوب، كما أنه لا محيص عن القول بوجوب ما تيسر له من الفاتحه و السوره، و إلا فيترك و يتابع كما تبين ذلك مفصلا.

و منه يعلم أنه إن لم يتيسر له التسيحات مثلا- فى الركعات الأخيره أو الأذكار فى الركوع و السجود تركها و تابع، و كذا تبين الكلام أيضا فى التجافى و أن وجوبه لا يخلو من قوه من غير فرق فيه بين تشهد الإمام أو تسليمه، لعموم الصحيح السابق

و يستحب له التشهد حينئذ تبعا للإمام وفاقا للمنتهى و الذكرى و إن عبر فيها بالجواز، و البيان و الرياض و غيرها، بل لعله ظاهر المنتهى أيضا

للمعتبرين، ففي أحدهما(١) «سئل عن رجل فاتته صلاه ركعه من المغرب مع الإمام فأدرك الثنتين هي الأولى له و الثانيه للقوم يتشهد فيها، قال: نعم، قلت: و الثانيه أيضا، قال: نعم، قلت: كلهن قال: نعم، و إنما هي بركه»

و فى الآخر(٢) قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «جعلت فداك يسبقنى الإمام فتكون لى واحده و له ثنتان فأتشهد كلما قعدت؟ قال: نعم، فإنما التشهد بركه».

خلافًا للغنيه و عن النهايه و أبى الصلاح و ابن حمزه، و لعله ظاهر التحرير أيضا حيث قال: «قعد و سبح من غير تشهد» بل و المحكى عن المبسوط أيضا حيث قال:

«لا يعتد به و يحمد الله و يسبحه» و إن كان المحكى عن نهايته أصرح فى المنع، فإنه و إن أثبت التسبيح بدله أيضا لكنه قال: «لا يتشهد» بخلافه فى المبسوط، و لم نعرف لهم شاهدا على ذلك و إن كان هو أحوط، إذ لم نعرف قائلا- بالوجوب، للأصل و إشعار التعليل بالبركه و غير ذلك، إلا أن الأحوط منه الإتيان بالتشهد بقصد القربه المطلقه لا بقصد الأمر الموظف، تخلصا من احتمال الوجوب و إن لم نعرف قائلا- صريحا به، و لا- ينافيه اشتماله على الإقرار بعبوديه النبى (صلى الله عليه و آله) و رسالته بتقريب أنهما ليسا من الذكر أو الدعاء بعد

قوله (عليه السلام): إنه بركه،

بل يمكن منع إنكار ذكريته أيضا، لرجوعه إلى الثناء على واجب الوجود أيضا.

و كيف كان ففي الذخيره و عن الأردبيلي أنه قد تجتمع حينئذ خمس تشهدات فى الرباعيه، و أربعه فى الثلاثيه، و ثلاثه فى الثنائيه، و فى الحدائق الظاهر أنه سهو من القلم أو القائل، بل أربعه فى الرباعيه، و ثلاثه فى الثلاثيه، و اثنان فى الثنائيه، و هو

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٦- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٦- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

كذلك إلا أن يلاحظ دخول المأموم مع الإمام إذا أدركه حال التشهد كما ستعرف، و استنابه المسبوق أيضا، بل قد يتصور أكثر من ذلك إذا لوحظ مع ذلك ترامي العدول و الائتمام بناء على جوازه، و لعله إلى ذلك أو ما الأردبيلي فيما حكى عنه من أنه يتصور أكثر من الخمس، و الأمر سهل.

و كذا ينبغي للمأموم متابعه الإمام أيضا في القنوت و إن لم يكن محل قنوته كما نص عليه جماعه

للموثق أو الصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) «في الرجل يدخل في الركعه الأخيره من الغداه مع الامام فقنت الإمام أيقنت معه؟ فقال: نعم»

الحديث. لكن لا- يجزيه ذلك عن القنوت لنفسه في ثانيته للعموم (٢) كما نص عليه في الرياض، نعم لو اقتضى فوات المتابعه يسقط قطعاً، خصوصاً بناء على ما تقدم من العلامه من تحريم جلسه الاستراحه على المأموم إذا لم يجلس الامام و إن كان هو واضح الفساد بالسيره و غيرها، و ما في الصحيح المزبور محمول على الرخصه كما يشعر به لفظ الاجزاء على ما ذكرناه في بحث القنوت لا على فوات المتابعه، لأن مفروض سؤال الصحيح الغداه و لا متابعه بعد إدراك الثانيه منها فقط.

و من جميع ما سمعت ظهر لك الحال في قول المصنف و لو أدركه أى الإمام في الرابعه دخل معه، فإذا سلم قام فصلى ما بقى عليه و يقرأ في الثانيه له بالحمد و السوره قطعاً، لأنه منفرد و لذا كان في الاثنتين الأخيرتين له أن يقرأ بالحمد، و إن شاء سبح بلا إشكال و لا- خلاف كما اعترف به في المدارك، إنما الخلاف فيما إذا أدرك معه الركعتين الأخيرتين و سبح الامام فيهما، فالمشهور كما في الروض و الذخيره على بقاء التخيير له أيضا و إن سبح الامام فيهما و لم يقرأ، بل في المنتهى نسبتة إلى

١- ١ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب القنوت- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب القنوت.

علمائنا، و هو الأقوى لإطلاق أدلته، و صحيح زراره السابق (١) و غيره، خلافا لما أرسله غير واحد عن بعض من وجوب القراءة عليه معللين ذلك بأنه لثلا تخلو الصلاة عن فاتحه الكتاب التي لا صلاة بدونها، و هو مشعر باختصاص الخلاف فيما إذا لم يقرأ المأموم إما لعدم وجوبها عليه أو لعدم تيسرها له، و مال إليه في الحدائق، لصحيح معاوية بن وهب (٢) و مرسل ابن النضر (٣) المتقدمين سابقا، قال: و بهما يخص إطلاق أدله التخيير كما خصصت بأخبار (٤) ناسى القراءة في الأولتين كما قدمنا التحقيق فيه سابقا، و هو كما ترى ضعيف جدا، لقصورهما عن ذلك من وجوه لا تخفى.

ثم إنه قد يشعر ما فى المتن بعدم جواز قيام المسبوق قبل التسليم كما هو ظاهر المحكى عن السرائر، و لعله لظاهر صحيح زراره السابق و غيره مما تقدم و يأتى، و لا ريب فى أنه أحوط و أولى و إن كان الجواز أقوى حتى قبل التشهد فضلا عن التسليم إذا نوى الانفراد بناء على جوازه اختيارا، إذ احتمال عدم مشروعيته فى خصوص المقام لهذه الأخبار التي لم تسق لبيان ذلك كما ترى، بل قيل و إن لم ينو الانفراد بناء على عدم وجوب المتابعه فى الأقوال، أو على نديه التسليم و إن اختص الجواز حينئذ على الأخير بما بعد التشهد، لكن فيه أن عدم وجوب المتابعه أو النديه لا

يخرجانه عن حكم الائتمام، و إلا- لم يجز له الانتظار و إن طال، و هو معلوم الفساد، فالأقرب حينئذ وجوب نيه الانفراد لو أراد مفارقتة قبل التشهد أو بعده قبل التسليم كما صرح به فى الروض سواء قلنا بوجوب المتابعه أولا، و استحباب التسليم أولا، نعم لا يجب لو انتظره حتى سلم، لانقطاع حكم المأموميه حينئذ به، فلو قام حينئذ غافلا عنها لم يكن به بأس بخلاف الأول، فإنه يرجع أو ينوى الانفراد حينئذ، و إلا أتم و إن كانت صلاته

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب القراءة فى الصلاة.

صحيحه، لعدم شرطيه المتابعه كما عرفت، فتأمل جيدا، والله أعلم.

[المسأله التاسعه فيما يدرك به فضيله الجماعه]

المسأله التاسعه إذا أدرك المأموم الإمام بعد رفعه رأسه من الركوع فى الركعه الأخيره أو غيرها فلا خلاف فى فوات الركعه حينئذ كما اعترف به فى المدارك، بل هو إجماعى، والنصوص (١) واضحه الدلاله عليه، إذ هى تدرك بإدراك الإمام قبل الركوع إجماعا محصلا و منقولا فى التذكره و المدارك و غيرهما أو بإدراكه راعيا بحيث يجتمع معه فيه على الأصح كما تقدم البحث فيه سابقا، نعم إذا أراد إدراك الدخول معه لتحصيل فضيله الجماعه نوى و كبر و سجد معه السجدين وفاقا للأكثر كما اعترف به فى المدارك و الذخيره، بل المشهور

كما فى الكفايه، بل لا خلاف فيه إلا من الفاضل فى المختلف فتوقف كما فى الرياض و الحدائق، لإطلاق أدله الجماعه و الحث عليها المقتضيه بظاهرها جواز الائتمام حال تلبس الإمام بأى جزء من أجزاء الصلاه و إن لم تحتسب له ركعه إلا بإدراك الركوع كما صرح بهذا التعميم الشهيدان فى البيان و الفوائد المليه و غيرهما، بل هو ظاهر غيرهما أو صريحه، و ل

خبر المعلى بن خنيس (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إذا سبقك الإمام بركعه فأدرسته و قد رفع رأسه فاسجد معه و لا تعتد بها»

و صحيح معاويه بن شريح (٣) المروى فى الفقيه عنه (عليه السلام) أيضا «إذا جاء الرجل مبادرا و الامام راعى أجزاءه تكبيره واحده لدخوله فى الصلاه و الركوع، و من أدرك الامام و هو ساجد كبر و سجد معه و لم يعتد بها، و من أدرك الامام و هو فى الركعه الأخيره فقد أدرك فضل الجماعه، و من أدركه و قد رفع رأسه من السجده الأخيره و هو فى التشهد فقد أدرك الجماعه، و ليس عليه أذان و لا إقامه، و من أدركه و قد سلم فعليه الأذان و الإقامه»

بناء على أن قوله أولا: «و من

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

أدرك» إلى آخره، من كلام الصادق (عليه السلام) كما فى الوسائل، بل لعله الأظهر كما اعترف به فى الحدائق لا على ما عن الكاشانى فى الوافى من احتمال كونه من كلام الصدوق.

و المروى عن

مجالس الحسن بن محمد الطوسى بسند متصل إلى أبى هريره (١) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): إذا جئتم إلى الصلاة و نحن فى سجود فاسجدوا و لا تعدوها شيئا، و من أدرك الركعه فقد أدرك الصلاة»

بل و

صحيح ابن مسلم (٢) قال «قلت له: متى يكون يدرك الصلاة مع الامام؟ قال: إذا أدرك الامام و هو فى السجده الأخيره من صلاته فهو مدرک لفضل الصلاة مع الامام»

بناء على ظهوره فى إرادته السؤال عن أقصى الأحوال التى تدرك بها الجماعة، و احتمال إرادته الحضور و الامام فى هذا الحال من لفظ الإدراك فيه و فى غيره لا- أنه ينوى و يكبر و يدخل معه كما ترى فى غايه الضعف، بل لا- ينبغى الإصغاء اليه مع ملاحظه خبرى المعلى بن خنيس و معاويه بن شريح و غيرهما المعتضده بالفتاوى، كاحتمال إرادته المتابعه للإمام فيما يجده متلبسا به من السجود و نحوه منه و يكبر للهوى له حينئذ لا أنه ينوى الصلاة و يكبر للإحرام و يدخل فى الصلاة ثم يتابعه فى السجود، إذ هو و إن لم يكن بتلك المكانه من الضعف- بل قد يؤيده استبعاد نيه الصلاة التى يعلم إبطالها بمتابعه الإمام فى السجودتين، أو امتناعها بناء على المشهور من وجوب الاستئناف عليه إذا قام كما ستعرف، بل ربما كان هو ظاهر أحد موضعى تذكره الفاضل و عن نهايته أيضا حيث قال:

لو أدركه بعد رفعه من الركوع استحب له أن يكبر للهوى إلى السجود و يسجد معه، فإذا قام الإمام إلى اللاحقه قام و نوى و كبر للافتتاح- إلا أنه مناف لمقتضى الإطلاق الذى أشرنا إليه سابقا، و للمنساق من النصوص المتقدمه، خصوصا المشتمل على لفظ

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.

التكبير منها، و ظاهر لفظ الاستئناف فى الفتاوى و الاستدلال فيها على البطلان بزياده ركن و نحوه مما ستمعه حتى فى التذكرة و عن نهايه الأحكام، بل فى موضع آخر من الأولى التصريح بتكبيره الإحرام، و غير ذلك مما ستعرف من النصوص بناء على اتحاد هذه الصور بالنسبه إلى ذلك.

و لا استبعاد فى نيته و إن علم بعد الأدله الشرعيه أولاً، و بعد عدم وجوب هذه المتابعه عليه المقتضيه بطلان صلاته ثانياً، إذ له الانتظار من غير سجود إلى أن يقوم الامام إن لم يكن فى الركعه الأخيره، و إلى أن يفرغ من الصلاه إن كان فيها كما صرح به و بأن الأفضل له المتابعه الشهيدان فى البيان و الروض و المسالك و الروضه و الفوائد المليه، بل ربما كان ظاهر المحكى من عباره المبسوط التى ستمعها أيضاً، و لعله للجمع بين الأخبار السابقه و بين

خبر عبد الرحمن (١) عن الصادق (عليه السلام) فى حديث «إذا وجدت الامام ساجدا فاثبت مكانك

حتى يرفع رأسه، و إن كان قاعدا قعدت، و إن كان قائما قمت»

و الموثق (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً «عن رجل أدرك الامام و هو جالس بعد الركعتين قال: يفتح الصلاه و لا يقعد مع الامام حتى يقوم»

فيحمل هذان على الاذن و الجواز و رفع الإيجاب و ما قبلهما على الفضل و الاستحباب، و لا بأس به.

لكن فى الرياض أنى لم أجد عاملاً بهما قبل الشهيد، فلا تكافئاً تلك الأخبار الصحيحه المعترضه بالشهره العظيمه القريبه من الإجماع، و بغير ذلك، فهى أرجح منهما من وجوه، و تنزيلهما على ما سمعت مع ظهورهما فى حرمة المتابعه فرع الحجيجه المتوقفه على المكافاه، و هى مفقوده، و فيه أنه مبنى على فهم وجوب المتابعه فى المقام بعد الدخول

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

مع الامام من عبارات الأصحاب على وجه يتحقق به شهره معتد بها أو إجماع، و هو فى محل المنع و إن أوهمه ظاهر بعض كلماتهم، كمنع شمول ما دل على وجوبها من معقد إجماع أو غيره لمثل ما نحن فيه، فلا يبعد حينئذ أن له التخيير المزبور، بل قد يقال إن له نيه الانفراد أيضا و إتمام صلاته لإدراكه الجماعه بمجرد إدراك الإمام فى جزء من أجزاء الصلاة و إن لم يدرك الركعه معه.

هذا كله لو أدركه واقفا، أما لو أدركه راکعا فنوى و هو يريد الاجتماع معه فلم يتيسر له ذلك فان كان بحيث يتحقق منه مسمى الركوع اتجه القول بالبطلان على رأى المشهور، لحصول زياده ركن حينئذ منه، إذ لا اعتداد بهذا الركوع منه بعد أن لم يجتمع مع الامام فيه، فليس له حينئذ متابعه الإمام بالسجدتين إلا أن يستأنف نيه، و إن كان قبل أن يتحقق منه مسمى الركوع رفع رأسه حينئذ مع الامام ثم تابعه بالسجدتين و أبطل صلاته بهما، و ليس له إبطال العمل فى المقام أو فى غيره من الصور بغير المتابعه كما نص عليه الشهيد الثانى فى روضته، افتصارا على المتيقن خروجه من إطلاق النهى، هذا كله بناء على المشهور، و إلا فعلى ما سمعته من الشيخ يتجه الصحه فى ذلك كله.

و كيف كان فما فى المختلف - من التوقف فى الحكم المزبور من أصله أى جواز الدخول فى الجماعه حال رفع الإمام رأسه ثم متابعتة، حيث قال بعد أن حكى عن الشيخ:

«إنه لو أدرك الامام و قد رفع رأسه من الركوع استفتح الصلاة و سجد معه السجدتين و لا يعتد بهما، و إن وقف حتى يقوم إلى الثانية كان له ذلك» و عندى فى ذلك إشكال من حيث أنه قد زاد فى الصلاة ركنا هو السجدتان، مع أنه (عليه السلام) نهى عن الدخول فى الركعه عند فوات تكبيرها فى روايه محمد بن مسلم (١) الصحيحه عن الباقر

(عليه السلام)، مع احتمال أن يكون إشكاله فيما يستفاد من الشيخ من عدم وجوب استئناف الصلاة، بل يكتفى بتلك النية و التكبير كما ستسمعه فيما يأتي لا في أصل الدخول إلا أن الذي فهمه منه غير واحد من الأصحاب التوقف و الاشكال في ذلك كما يومی اليه تعليله الثاني، بل في المدارك و الذخيره أنه في محله، و لعله لعدم ثبوت التعبد بالكيفيه المذكوره، و للنهي كما سمعته من المختلف في صحيح محمد بن مسلم (١) عن الصادق (عليه السلام) عن الدخول في الركعه التي لم يدرك تكبير ركوعها،

و آخر له أيضا (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «قال لي: إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعه فلا تدخل معهم في تلك الركعه»

و في ثالث (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «إذا أدركت التكبير قبل أن يركع الامام فقد أدركت الصلاة»

- ضعيف جدا، ضروره الاكتفاء في ثبوت التعبد هنا خصوصا لو قلنا بأنه من المستحب الذي يتسامح فيه بمثل ما سمعت من الأخبار التي فيها الصحيح و غيره المعتضده بما عرفت من عدم خلاف أحد فيه قبله، و قد عرفت الحال في هذه الأخبار عند البحث في إدراك الصلاة

بإدراك الإمام راعيا، و أن الأصحاب عدا الشيخ في بعض كتبه و بعض أتباعه أعرضوا عن ظاهرها حتى حكى الإجماع هو فضلا عن غيره في بعض آخر من كتبه على خلافه، و بعد التسليم محتمله احتمالا- قويا إرادته النهي عن الدخول و نحوه معتدا بتلك الركعه لا لإدراك فضل الجماعة كما يومی اليه إبدال النهي عن الدخول في

صحيح ابن مسلم (٤) الآخر أيضا عن أبي جعفر (عليه السلام) بالنهاي عن الاعتداد بها، فقال: «لا تعتد بالركعه التي لم تشهد تكبيرها مع الامام»

بل ينبغي القطع به بملاحظه أخبار المشهور هناك، و صحيح

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٤.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ١.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٣.

ابن مسلم (١) هنا الذى سمعته سابقا فضلا عن غيره من الأخبار الدال على ما نحن فيه بطريق أولى، كما هو واضح.

نعم لا يعتد المأموم بتلك النية و التكبيره و ذلك السجود عند الأكثر كما فى المدارك و الذخيره، بل فى الرياض لا خلاف فيه إلا من ظاهر الشيخ و الحلّى فإذا سلم الإمام حينئذ لو كان المفروض أنه أدركه فى الركعه الأخيره قام و استأنف الصلاه ب نيه جديده و تكبير مستأنف و قيل و القائل الشيخ فى ظاهر المحكى عن مبسوطه بل و نهايته و الحلّى فى

ظاهر المحكى من سرائره أنه يبنى على نيته و التكبير الأول و يتم الصلاه، و ربما مال إليه الأردبيلي، و لم يرجح فى الذكرى فى المقام و الأول أشبه عند المصنف و الفاضل و الشهيدين و غيرهم، لبطلان الصلاه بزيادة الركن التى لا دليل على اغتفارها هنا من نص أو إجماع، أما الثانى فواضح، و أما الأول فقد عرفت أنه لا دلالة فى النصوص على أزيد من جواز الدخول معه، بل لعل

قوله (عليه السلام): «و لا تعتد بها»

فى خبر المعلى بن خنيس (٢) و غيره دال على المطلوب بناء على إرادته الصلاه من الضمير لا الركعه (٣) لكن قد يناقش باغتفار هذه الزيادة للمتابعه، للأمر بها هنا الذى لا إشكال فى استفادته عدم ترتب الفساد بالامثال عن ظاهره نحو اغتفارها فيمن سبق الامام سهوا، خصوصا إذا قلنا إن الذى يفعله المأموم مع الإمام فى حال السهو إنما هو غير الركوع الصلاتى مثلا، بل هو واجب للمتابعه خاصه، و إلا فالركوع الواقع منه أولا هو الركوع الصلاتى، إذ عليه حينئذ ينحصر اغتفار هذه الزيادة بمراعاة المتابعه، و احتمال خروج ذلك بالدليل دون المقام كما ترى، إذ مع قطع النظر عن أدله المقام يمكن دعوى وضوح عدم الفرق بين المقامين

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣- ٣ فى النسخه الأصلية «لا إلى الركعه» و لكن الصواب ما أثبتناه.

سيما إذا لوحظ خبر حفص (١) الوارد في صلاة الجمعة المشتمل على زياده السجدين للمتابعه في غير السهو، وقد اعترف الشهيد في الذكرى هناك بأنه لا- يبعد العمل به لشهرته بين الأصحاب، و عدم وجود ما ينافيه، و اغتفار الزيادة للمتابعه، و اعتراف الشيخ باعتماد أصله، فلاحظ.

مضافا إلى استصحاب الصحه في المقام معتضدا بترك الأمر بالاستيناف في مقام البيان في جميع الأخبار السابقه، خصوصا مع ظهورها في الصحه أو إبهامها، ضروره أنه إذا قال له: انو الصلاه و كبر للافتتاح ثم اسجد مع الامام ينساق إلى ذهن كل أحد منها أن ذلك لا فساد فيه للصلاه، و احتمال الاتكال في ذلك على

قوله: «و لا تعتد بها»

يدفعه أولا أن إرجاع الضمير إلى الصلاه ليس بأولى من إرجاعه إلى الركعه أو إلى جنس السجده، بل لعله هو الظاهر، و ثانيا أن الموجود فيما حضرني من نسخه الوسائل تثنيه الضمير، فيتعين رجوعه حينئذ إلى السجدين، و يؤيده أنه رواه في الذكرى كذلك، ثم قال: فهذا يحتمل عدم الاعتداد بهما من الصلاه و إن كانت النيه صحيحه، و يحتمل عدم الاعتداد بهما و لا بالصلاه، و عبارته المبسوط كالروايه.

قلت: لا ريب في ظهور الاحتمال الأول من الخبر المزبور على التقدير المذكور دفعا لما يتوهم من إطلاقهم (عليهم السلام) الأمر بالدخول في الجماعه، و الأمر بجعل ما يدركه

المأموم مع الإمام أول صلاته، و يؤيد أن الأصحاب فهموا من عبارته المبسوط الخلاف في المقام، و نسبوا له القول بالصحه و عدم الاستئناف مع أن عبارته كما سمعته من الذكرى كالروايه، فالمتجه حينئذ دلالتها على الصحه أيضا و لو لا شعار النهى عن خصوص الاعتداد بهما فيها هنا بذلك أو لغيره.

بل قد يشهد للصحه أيضا استبعاد أو امتناع أمرهم (عليهم السلام) بنيه العمل

قائما و التقرب به إلى الله تعالى ثم إيجابهم إفساده بهذه المتابعه أو ندبهم اليه على اختلاف القولين كما عرفت، خصوصا بعد نهى الله تعالى عن إبطال العمل، كاستبعاد حصول فضيله الجماعه بذلك و بالصلاه المستأنفه جديدا، ضروره خروجها عنه حينئذ، اللهم إلا أن يقال بحصول فضيله الجماعه له بذلك لا بصلاته المستأنفه، و هو أبعد، و لعله لذا توقف في القواعد في حصول الفضيله بذلك، و كأنه جعله مستحبا خارجيا، بل استقرب في التذكرة العدم في نحو المقام كما عن نهايه الأحكام و الإيضاح فيه، و إن كان هو ضعيفا منافيا لظاهر النصوص و الفتاوى، بل قد يؤيدها أيضا أن المتجه على هذا التقدير الفساد بأول مسمى السجود لتحقق الزيادة عمدا كما ستسمعه فيما يأتي، فلا معنى لمتابعته حينئذ بعد في السجده الأخرى و غيرها، بل ربما يؤيدها أيضا ما ستعرف في بعض الصور الآتية.

و احتمال دفع ذلك كله بالشهره يدفعه أنه لا شهره محققه، إذ أقصاه أنه خيره الفاضلين و الشهيدين و بعض أتباعهم، و إن كان ذلك منهم في كتبهم المتعدده فهي شهره فتاوى لا مفتين، بل قد عرفت أن الشهيد في الذكرى لم يرجح في المقام، بل قد يمكن بالتتابع تحصيل القول بالصحة لغير الشيخ و الحلّى كالصدوقين و الكليني و غيرهم، بل لعله ظاهر النافع أو محتمله كما ستعرف، و من هنا ظهر أن قول الشيخ لا يخلو من قوه، إلا أن الاحتياط لا ينبغى تركه، و هو إنما يحصل إذا دخل في هذا الحال بإتمام الصلاه ثم الاستئناف من رأس، و الله أعلم، هذا.

و في المدارك أنه «إن قلنا باستحباب المتابعه و عدم وجوب استئناف النيه كانت التكبيره المأتى بها تكبيره الإحرام و وجب إيقاع النيه قبلها، و إن قلنا بوجوب استئناف النيه كان التكبير المأتى به أولا مستحبا كما هو ظاهر» و ظاهره يعطى أن التكبير على التقدير الثانى ليس تكبير الإحرام، لكنه مخالف للمستفاد من الفتاوى و النصوص،

كما هو واضح.

ولو أدرك المأموم الامام وقد سجد إحدى السجدين في الركعه الأخيره أو غيرها نوى و كبر و دخل معه في الأخرى لكثير من الأدله السابقه حتى صحيح ابن مسلم (١) المتقدم، إذ الظاهر من إرادته إدراكه في السجده الأخيره

هو الدخول معه فيها كما اعترف به غير واحد من الأصحاب، فما في المدارك - من أنه لا- دلالة فيه على حكم المتابعه في السجده و الظاهر أن الاقتصار على الجلوس أولى - في غير محله، كما هو واضح، و في الاعتداد بهما أو الاستئناف القولين السابقان، بل الصحه هنا أولى، لعدم كون الزيادة ركنا، و لذا قال بالصحه من لم يقل بها هناك كالشهيد الثاني في روضته، إذ جعل الضابط في الاستئناف - بعد أن جوز للمأموم أن يدخل مع الإمام في سائر الأحوال - أنه إن زاد معه ركنا استأنف، و إلا فلا، لكن فيه أن الزيادة في الصلاه عمدا مبطله للصلاه أيضا و إن لم تكن ركنا، و لا دليل على اغتفارها للمتابعه دون الركن و من هنا لم يفرق غيره بين المسألتين، إلا أنك قد عرفت هناك قوه الصحه سابقا، فهنا بطريق أولى.

بل قد يؤيد هنا بإطلاق ما دل (٢) على النهي عن إعادة الصلاه من سجده، و بأن المعلوم من إفساد الزيادة العمديه ما لا يشمل نحو المقام، بل قد يشك في اندراج ما نحن فيه فيه بعد فرض قصد المكلف أنها فعل خارج عن الصلاه فعلها متابعه للإمام، نعم هي فعل في أثناء الصلاه، و لا دليل على أن مطلقه و إن لم يكن كثيرا بحيث يشمل ما نحن فيه مفسد للصلاه، بل لعل الثابت عدمه، و لعل من ذلك أو نحوه فرق الشهيد بين المقامين.

١-١ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الركوع - الحديث ٢ و ٣.

لكن قد يناقش في كون زياده السجدين بهذا العنوان من زياده الركن المفسد للصلاه أيضا، بناء على أن المعتبر في ركنيه الزيادة كونها بعنوان أنه من الصلاه و لو سهوا أو وقع منه ذلك مع الغفله أصلا لا بعنوان أنه ليس من الصلاه، و قد سبق نظيره في أحكام الخلل فيمن زعم إتمام صلاته ثم افتتح صلاه جديده ثم تبين له نقصانها، إذ احتمال الفاضل هناك عدم فساد الصلاه بزياده تكبيره الإحرام معللا له بنحو ما سمعت فيأتي حينئذ بالركعه و يتم صلاته، فلاحظ و تأمل.

و لو أدركه أى المأموم الإمام بعد رفع رأسه من السجده الأخيره كبر و جلس معه لإطلاق أدله الرخصه فى المدخول و خبر معاويه بن شريح (١) بناء على أن التتمه من الصادق (عليه السلام) لا الصدوق، و خبر عبد الرحمن (٢) المتقدم أيضا و

موثق عمار (٣) عن الصادق (عليه السلام) سأله «عن الرجل يدرك الامام و هو قاعد يتشهد و ليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه، قال: لا يتقدم الامام و لا يتأخر الرجل و لكن يقعد الذى يدخل معه خلف الإمام، فإذا سلم الامام قام الرجل فأتتم صلاته».

فما فى المدارك- من حصر أقصى إدراك الجماعة بإدراك الإمام فى السجده الأخيره لظاهر صحيح ابن مسلم (٤) السابق- ضعيف جدا مخالف للإجماع المحكى إن لم يكن المحصل، فيجب الخروج عن

إشعار هذا الصحيح أو مفهومه أو تنزيهه على مالا- ينافى المطلوب من تفاوت مراتب فضيله الإدراك أو غيره، و كان الأولى له تعليقه بانتهاء محل القدوه بناء على عدم وجوب المتابعه فى الأقوال كما هو الأقوى، و إن كان هو أيضا ضعيفا لا يعارض ما عرفت من الأدله السابقه، على أنه لو قلنا لا- يجب المتابعه فيها بل و لا يندب لكن الجلوس فعل من الأفعال التى يتابع المأموم الإمام فيها، كما

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب صلاه الجماعة الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب صلاه الجماعة الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب صلاه الجماعة الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب صلاه الجماعة الحديث ١.

هو واضح، و كذا ما فى الحدائق من التوقف فى الحكم المزبور أيضا لمعارضه ما هنا بخبر عمار(١) الآخر المتقدم سابقا المشتمل على النهى عن القعود مع الإمام إذا أدركه جالسا بعد الركعتين بل ينتظره حتى يقوم، إذ قد عرفت أنه يجب طرحه فى مقابله غيره أو الجمع بينهما بالتخير و أفضلية المتابعه، على أن موضوعه التشهد الأول فى الصلاه ذات التشهدين، و يبقى حينئذ محل للجماعه إن لم يتابعه فى ذلك الجلوس بخلاف ما هنا، فتأمل.

و كيف كان فإذا سلم الامام لو فرض أنه كان فى الركعه الأخيره قام فاستقبل تمام صلاته و لا يحتاج هنا إلى استئناف تكبير بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك بين أساطين الأصحاب، بل فى الذكري و الروض القطع به، بل فى مفتاح الكرامه و عن المهذب البارع الإجماع عليه، و هو الحججه بعد ظهور قوله (عليه السلام) فى

موثق عمار(٢) المتقدم آنفا «أتم صلاته»

فى ذلك أيضا، بل هو ظاهر غيره أيضا من الأدله، خصوصا بعد ما سمعته منا فى ترجيح كلام الشيخ فى المسأله الأولى، مضافا إلى اقتضاء القاعده ذلك، ضروره عدم مقتض للفساد، إذ الجلوس و التشهد الذى مر فى المعبره(٣) أنه بركه غير قادحين قطعاً.

و من هنا لم يخالف أحد بالصحه فى المقام و إن خالفوا فيما عرفت عدا ما عساه يظهر من المصنف فى النافع من الاستئناف هنا أيضا، إلا أنى لم أجد أحدا ممن تأخر عنه أو تقدمه وافقه عليه كما اعترف به شارحه فى الرياض، و إن كان قد يستدل له بأنه زياده أيضا فى الصلاه لم يعلم اغتفارها فى المقام، لقصور الأدله عن إفاده عدم

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٦- من أبواب صلاه الجماعه.

الاستئناف هنا أيضا كما في باقى الصور، و بما عن

الفقيه عن عبد الله بن المغيرة(١)قال:

«كان منصور بن حازم يقول: إذا أتيت الامام و هو جالس قد صلى ركعتين فكبر ثم اجلس، فإذا قمت فكبر»

إذ الظاهر إرادته تكبيره الإحرام منه، لأنه لا- تكبير للجلوس أو للقيام، و رده فى الرياض بأنه إن تشهد فهو بركة كما مر فى المعتمره،

و ليس من الزيادة المبطله، و إلا فليس إلا القعود خاصه، و هو غير مبطل بلا شبهه كما يفصح عنه أمر المسبوق به (٢)حيث لم يكن له محل للتشهد، و بأن قطع الخبر المزبور يمنع جواز العمل به، مع أنى لا أجد قائلًا به و لا أعرفه، و معارض بموثق عمار المذكور الظاهر أو الصريح فى عدم لزوم الإتيان بالتكبير، و هو جيد.

لكن ظاهره عدم قدح مثل ذلك فى الصلاه لو وقع اختيارا من غير متابعه الامام، و أنه ليس من الزيادة المبطله، لعدم وقوعه بنيه أنه من الصلاه، و لبركه التشهد و قله فعل الجلوس، و إلا لو كان مدار اغتفاره المتابعه عنده لاتجه عليه أنه لم يغتفر لها زيادة السجدين أو السجده الواحده، ضروره اتحاد مقتضاها فى الجميع.

و قد يناقش بإمكان التخلص عن شبهه زياده السجده بنحو ذلك أيضا كما سمعت و باشتمال التشهد على ما يتوقف فى كونه ذكرا كالإقرار بالعبوديه و الرساله، فيمكن دعوى عدم جوازه لو لا المتابعه، و بأنه إن لم يتشهد كان له السكوت كما صرح به الفاضلان على ما حكى عن أولهما، إذ لا يتعين عليه الذكر قطعاً، و ربما كان طويلا مبطلا للصلاه خصوصا إذا أطال الإمام فى التشهد و التسليم، فلو لا أنه مغتفر للمتابعه لاتجه البطلان.

و من ذلك كله يظهر لك زياده تأييد للصحه فى الصور السابقه و إن تابع فيما تابع من السجده أو السجدين، إلا أنه على كل حال لا ريب فى ضعف ظاهر النافع من

١- ١ الفقيه ج ١ ص ٢٦٠- الرقم ١١٨٤ من طبعه النجف.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٧ و ٦٦- من أبواب صلاه الجماعه.

البطلان، و يمكن إرادته مجرد استحباب الدخول من التشبيه، فلا مخالفة، أو الإتمام من الاستقبال لا الاستئناف فيكون حينئذ موافقا للشيخ في الصحة في الصور السابقة، والله أعلم.

[المسألة العاشرة يجوز أن يسلم المأموم قبل الامام و ينصرف لضروره]

المسألة العاشرة يجوز أن يسلم المأموم قبل الامام و ينصرف لضروره كوجع أو أخذ بول أو خوف فوات شىء أو نسيان و غيرها كما صرح به غير واحد من الأصحاب، بل فى المدارك و الذخيره أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب حتى فى كلام القائلين بوجوب التسليم، كمعقد إجماع الحدائق على ذلك، للأصل و عدم وجوب المتابعه فى الأقوال على الأصح، و

صحيح أبى المعزى (١) عن الصادق (عليه السلام) «فى الرجل يصلى خلف إمام فيسلم قبل الامام؟ قال: ليس بذلك بأس»

كصحيحه الآخر (٢) عنه (عليه السلام) أيضا إلا أنه زاد فى سؤاله «فيسهو» قبل قوله: «فيسلم»

و صحيح الحلبي (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «فى الرجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد، فقال: يسلم من خلفه و يمضى فى حاجته إن أحب»

و صحيح على بن جعفر (٤) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل يكون خلف إمام فيطول فى التشهد فيأخذه البول أو يخاف على شىء أن يفوت أو يعرض له وجع كيف يصنع؟ قال: يسلم و ينصرف و يدع الامام».

بل الظاهر الجواز و إن لم ينو الانفراد مع عدم العذر فضلا عنه، كما هو قضيه الأدله المزبوره و إطلاق المتن و غيره و محتمل المسالك و صريح الروض بناء على عدم وجوب المتابعه فى الأقوال و الذخيره و الرياض، بل لعله ظاهر غيرهم من الأصحاب أيضا كما اعترف به فى الذخيره تبعا للروض لافرادهم هذه المسأله عن مسأله المفارقة،

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٢.

و لو اعتبروا فيها النيه لم يكن لهذا الافراد فائده معتد بها، بل ينبغي الجزم بذلك بناء على عدم وجوب المتابعه فى الأقوال، إذ احتمال خروج خصوص هذا القول من بينها لاقتضائه الخروج عن الصلاه الذى هو كالفعل أو كالاتحاح بالتكبير الذى أوجبنا المتابعه فيه ضعيف، فما فى ظاهر النافع و المنتهى من الافتقار إلى نيه الانفراد حال عدم العذر لحرمة المفارقة فى غير المقام بدونها محجوج بما عرفت، و أولى منه بذلك ما فى الذكرى و البيان و عن غيرهما من الافتقار إليها مع العذر أيضا، و لعله للجمع بين دليلى حرمة المفارقة و جوازها مع العذر، و انصراف إطلاق نصوص المقام إلى النيه، بل هى

فى الحقيقه قصد السبق الواقع من المأموم، و فيه أنه لا شمول فى دليل حرمة المفارقة لمثل المقام كى يعارض إطلاق الأدله، و أنه من الواضح الفرق بين نيه الانفراد و بين إرادته سبق المأموم الامام، و أقصى ما يمكن تسليمه انصراف الإطلاق إلى الثانى دون الأول على أن صحيح السهو لا يقبل ذلك و إن كانت دلالتة على المطلوب إنما هى بعدم أمره بتلافى ما سها فيه، أو بإطلاق نفى البأس كما هو واضح.

ثم إنه لو قلنا بوجوب نيه الانفراد فلو فارق بدونها عمدا أثم خاصه لا أنه فسدت صلاته كما صرح به هنا فى الذكرى، و سمعته مكررا منا غير مره فى باقى أفراد ترك المتابعه، نعم ينبغى استثناء خصوص المتابعه فى تكبيره الإحرام من ذلك، لظهور الفساد هنا بتعمد تركها، لعدم تحقق الائتمام حينئذ بمصل، كما هو واضح.

[المسأله الحاديه عشره إذا وقف النساء فى الصف الأخير فجاء رجال]

المسأله الحاديه عشره إذا وقف النساء فى الصف الأخير فجاء رجال للصلاه جماعه و جب فى صحه صلاتهم أن يتأخرن عنهم إذا لم يكن للرجال موقف أمامهن بناء على حرمة المحاذاه و التقدم فى الصلاه فرادى، أو على اعتبار ذلك فى خصوص الجماعه و إن قلنا بالكراهه هناك، كما لعله ظاهر المتن هنا كالمنتهى و إن قال بالكراهه فيما تقدم، و قد تقدم تمام البحث فى ذلك فى بيان الموقف من فصل الجماعه

فلاحظ و تأمل، و كيف كان فلا ريب فى إرادته الوجوب الشرطى مما فى المتن لا التعبدى خصوصا إذا كانت الأرض مباحه أو ملكا للنساء، كما هو واضح.

[المسأله الثانيه عشره إذا استتيب المسبوق بركعه أو ركعتين]

المسأله الثانيه عشره إذا استتيب المسبوق بركعه أو ركعتين فإذا انتهت صلاه المأمومين أو مأ إليهم ليسلموا ثم يقوم فيأتى بما بقى عليه من الصلاه

للصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) «فى إمام قدم مسبوفا بركعه، قال: إذا أتم صلاه القوم فليوم إليهم يمينا و شمالا فليصرفوا، ثم ليكمل هو ما فاته من صلاته»

و الآخر (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «عن الرجل يأتى المسجد و هم فى الصلاه و قد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فيعتل الإمام فيأخذ بيده و يكون أدنى القوم اليه فيقدمه، قال: يتم صلاه القوم ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو مأ إليهم بيده عن اليمين و الشمال، و كان الذى أو مأ إليهم بيده التسليم و انقضاء صلاتهم، و أتم هو ما فاته أو بقى عليه»

لكن من المعلوم إرادته الندب من ذلك، للأصل و إطلاق باقى أدله المقام و غيره مما هو نظيره كاتتمام المسافر بالحاضر و نحوه، كما أن الظاهر ذلك أيضا بالنسبه إلى جلوسه إلى فراغهم من التشهد إذا لم يكن عليه تشهد و إن تضمنه الصحيح الثانى.

بل الظاهر أنه لا بأس بتقديم واحد منهم ليسلم بهم، ل

خبر طلحه بن زيد (٣) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال: «سألته عن رجل أم قوما فأصابه رعاف بعد ما صلى ركعه أو ركعتين فقدم رجلا ممن قد فاته ركعه أو ركعتان، قال: يتم بهم الصلاه ثم يقدم رجلا فيسلم بهم، و يقوم هو فيتم بقيه صلاته»

بل عن الشيخ فى التهذيب أنه أحوط، بل قد يستفاد مما قدمنا فى اتمام المسافر بالحاضر - من أن له الانتظار حتى يفرغ الامام فيسلم معه - جواز ذلك هنا أيضا، كما لم يستبعده فى المنتهى معللا له بأنه قد ثبت جواز ذلك فى صلاه الخوف، و تبعه فى المدارك و إن أنكر عليه فى الرياض

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥.

تبعاً للحدائق بأنه قياس و ليس بحجه، لكنه كما ترى، و الأمر سهل.

و الظاهر أنه لا- حاجه فى تشهد المأمومين و سلامهم هنا إلى نيه الانفراد و إن فارقهم بعد رفع الرأس من السجده الأخيره، لإطلاق الأدله و كون التخلف للعذر، بل الظاهر بقاؤهم على المأموميه حتى يسلموا، فلا يجوز الاقتداء حينئذ ببعضهم لثبوت جميع أحكام المأمومين

لهم بناء على ذلك، فتأمل جيداً، و الله أعلم، و الحمد لله رب العالمين و الصلاه على محمد و آله الطيبين الطاهرين الذين ببركاتهم وفقنا الله تعالى لإتمام أحكام الجماعه، و نرجو منه جل شأنه بهم التوفيق لغيرها، و هو عند ظن عبده به الحسن.

خاتمه فيما يتعلق بالمساجد

إشاره

يناسب ذكرها فى المقام لغلبيه انعقاد الجماعات فيها و إن ذكرها بعضهم فى المكان ملاحظه لكون المسجد أفضل أماكن المصلى، و الأمر سهل، و المراد بالمسجد شرعاً المكان الموقوف على كافه المسلمين للصلاه، فلو خص بعضاً منهم به لم يكن مسجداً، اقتصاراً على المتيقن، بل هو ظاهر الأدله أيضاً، ضروره منافاه الخصوصيه للمسجديه إذ هو كالتحرير، فلا يجوز، بل لا يتصور فيه التخصيص، فيبطل الوقف حينئذ من أصله كما عن فخر المحققين و المحقق الثانى التصريح به، بل هو قضيه غيرهما أيضاً، إذ احتمال بطلان التخصيص و صحه الوقف قهراً على الواقف و إن لم يكن ذلك مقصوداً له لا دليل عليه، بل هو مناف لأصول المذهب و قواعده، خلافاً لظاهر العلامه فى القواعد فى أحكام المساجد، بل هو خيرته فيها فى باب الوقف، فصحح الوقف و أبطل التخصيص

و له عن التذكرة أيضا من قوه صحه الوقف و التخصيص معا، و تردد فى الدروس فى صحه التخصيص و عدمها ثم على البطلان فى صحه الوقف و عدمها، و الأقوى ما سمعت.

و هل يعتبر فى تحقق المسجديه صيغه الوقف و شبهها و لو بأن يقول: جعلته مسجدا لله، و يأذن فى الصلاه فيه فيصلى فيه و لو واحدا، و يقبضه الحاكم الذى له الولاية العامه أو يكفى مجرد قصده ذلك و إن لم يتلفظ؟ و جهان بل قولان قد استقرب فى الذكرى كما عن مجمع البرهان ثانيهما مستظهما له من عبارته المبسوط، لكنه اعتبر فيه على الظاهر الصلاه فيه و لو من الواقف، لأنه قال فيها أى الذكرى قبيل ذلك: و لو بناه بنيه المسجد لم يصر مسجدا، نعم لو أذن للناس بالصلاه فيه بنيه المسجديه ثم صلوا أمكن صيرورته مسجدا، لأن معظم المساجد فى الإسلام على هذه الصوره، و يقوى فى النظر الأول، للأصل و ظهور إطباقهم فى باب الوقف على الافتقار فيه إلى اللفظ، بل حكى عن المبسوط نفسه هناك التصريح بأنه لا بد من التلفظ بالوقف فى خصوص ما نحن فيه من غير تردد و لا ذكر خلاف إلا من أبى حنيفه، و لم يعلم كون معظم المساجد فى الإسلام بدون تلفظ و يكفينا فى جواز الصلاه فيها اشتهاها فى المسجديه، و لا- حاجه إلى الفحص عن كيفية الوقف كما فى غيره من العقود من النكاح و غيره، إلا- أنه مع ذلك فالإنصاف أن النصوص غير خاليه عن الإيماء إلى الاكتفاء بالبناء و نحوه مع نيه المسجديه من غير حاجه إلى صيغه خاصه، خصوصا ما ورد(١) منها فى تسويه المساجد بالأحجار فى البرارى و الطرق، و ربما يأتى لذلك تتمه إن شاء الله فى باب الوقف.

كما أنه يأتى البحث فى اعتبار القربه فى صحه الوقف هناك أيضا، لكن يمكن دعوى اعتبارها فى خصوص المسجديه كما عن جماعه

التصريح بها و إن لم نقل بها فى مطلق الوقف، لظهور جهه العباديه فيها، بل هى عباده محضه، إلا أنه بناء على ذلك يتجه فساد

الصلاه فى نحو مساجد المخالفين، لعدم صحه عباداتهم، فتكون حينئذ ملكا لأربابها، بل لو قلنا بصحه ذلك منهم باعتبار أن الوقف و إن كان عباده لكنه و إن كان مسجدا فيه جهه المعامله، لاحتياجه إلى الصيغه و نحوها، فيصح منهم، و لا ينافيه اعتبار نيه القربه لإمكانها منهم، لكن هو فاسد من جهه أخرى، و هى قصدهم المسجديه لصلاه أهل مذهبهم، و هو مع ما عرفت من منافاه التخصيص للمسجديه قاض بالفساد، لأن لا صلاه لأحد من أهل مذهبهم كى يصح الوقف لها مسجدا، و فيه أن مجرد زعمه ذلك و إن لم يكن صرح به بعد أن جعل الوقف للمصلين الذين هم حقيقه أهل الحق لا أهل مذهبه لا يقتضى الفساد، بل الوقف فى نفس الأمر لهم لا لغيرهم، فيحرم صلاتهم فيه دونهم، ضروره صحه وقفهم و فساد ظنهم، نعم لو صرح بالوقف مسجدا على أهل مذهبه اتجه الفساد، مع أنه ربما حكى عن العلامة الطباطبائى فى حلقه درسه إمكان القول بصحه وقفهم أيضا و بطلان شرطهم المبتنى على ظنهم الفاسد، و هو لا يخلو من وجه، لكن الأقوى خلافه، خصوصا بعد ما سمعت سابقا.

نعم قد يقال بجواز الصلاه فى مساجدهم و إن كانت كذلك، لمكان الاعراض عن هذه البقعه، و لاستفاضه النصوص بأن الأرض كلها للإمام و أنه إذا ظهر الحق أخرجها من أيديهم (١) و لأمر الأئمه (عليهم السلام) بالتردد إليها و الصلاه معهم فيها (٢) و فعلهم (عليهم السلام) ذلك (٣) و تقريرهم (عليهم السلام) أصحابهم عليه (٤) مع أنه قد يناقش فيه بأنه لم يعلم شىء من ذلك فيما شرطوا فيه الاختصاص بأهل مذهبهم

١- ١ أصول الكافى - ج ١ ص ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ من الطبعة الحديثه «باب أن الأرض كلها للإمام عليه السلام».

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧٥ - من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٩ و ١٠.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٧.

و لا إطلاق فى الفعل و التقرير كى يستند اليه، و إطلاق الأمر بالتردد إليها غير منصرف إلى ذلك قطعاً لندرته، سيما بعد كونه غير مساق لتناول مثله، و ملكيه الأرض للإمام (عليه السلام) يراد منها أمر آخر، و لذا لم يجر الصلاة فى دورهم و نحوها بغير إذنهم قطعاً.

ثم لا- يخفى عليك جريان كثير مما سمعته فى البيع و الكنائس التى هى معابد اليهود و النصارى، ضروره اشتراكها مع مساجد العامه فى جميع ذلك حتى فى ورود النصوص من أئمتنا (عليهم السلام) فى الرخصه لنا فى الصلاة بها المشعره بصحه وقفهم لها أو غيرها مما تقدم و يأتى، هذا.

و قد يطلق المسجد على المكان المتخذ فى الدار و نحوها لصلاه أهلها فيه من غير قصد وقفه أو عموم، و بالجمله المصلى، و الظاهر أنه لم يكن بهذا الاتخاذ مسجداً كما صرح به غير واحد، بل فى كشف اللثام الاتفاق عليه و إن كان قد يظهر من الأدله- كخبر حريز(١) عن الصادق (عليه السلام) و عبيد بن زرار(٢) عنه (عليه السلام) أيضاً المروى عن محاسن البرقى و عبد الله بن بكير(٣) عنه (عليه السلام) أيضاً المروى عن قرب الاسناد و غيرها- استحباب اتخاذ مثل هذا المكان فى الدار، و ربما يزيد فى ثواب الصلاة، بل ربما يظهر من المحكى عن مجمع البرهان حصول ثواب المسجديه، لكنه لا يخلو من نظر بل منع، لعدم الدليل، و لذا صرح فى جامع المقاصد بأنه لا يتعلق به ثواب المسجد، أما باقى أحكام المساجد فلا أجد خلافاً فى عدم جريان شىء منها عليه، فله حينئذ توسيعه و تضييقه و تحويله و تغييره و جعله كنيفاً فضلاً عن غيره، كما فى

خبر على بن جعفر(٤) عن أخيه موسى (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد «سألته

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٦٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٦.

عن رجل كان له مسجد في بعض بيوته أو داره هل يصلح أن يجعله كنيفا؟ قال:

«لا بأس»

و نحوه المروى عن مستطرفات السرائر عن كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر (١) صاحب الرضا (عليه السلام)،

و خبر مسعده بن صدقه (٢) المروى عن قرب الاسناد أيضا، قال: «سمعت جعفر بن محمد (عليهما السلام) و سئل عن الدار و البيت قد يكون فيه مسجد فيبدو لأصحابه أن يتوسعوا بطائفه منه و يبنوا مكانه و يهدموا البنيه، قال:

«لا بأس بذلك»

و خبر عبد الله بن سنان (٣) سأل الصادق (عليه السلام) «عن المسجد يكون في الدار و في البيت فيبدو لأهله أن يتوسعوا بطائفه منه أو يحولوه إلى غير مكانه فقال: لا بأس بهذا كله»

و نحوه خبر الحلبي (٤) و أبي الجارود (٥) عنه و عن الباقر (عليهما السلام).

[في استحباب اتخاذ المساجد]

و كيف كان فلا ريب في أنه يستحب اتخاذ المساجد إذ هو مجمع عليه بين المسلمين، بل ضرورى من ضروريات الدين، و في النبوى (٦) المروى عن كتاب الأعمال «من بنى مسجدا في الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه أو قال بكل ذراع منه مسيره أربعين ألف عام

مدينه من ذهب و فضه و در و ياقوت و زمرد و زبرجد و لؤلؤ»

الحديث و يكفى في ذلك أقل ما يصدق عليه مسماه، و

قال أبو عبيده الحذاء في الحسن كالصحيح (٧): «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: من بنى مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة، قال: فمر بى أبو عبد الله (عليه السلام) في طريق مكة و قد سويت بأحجار مسجدا فقلت له: جعلت فداك، نرجو أن يكون هذا من ذاك، فقال نعم»

و في

خبره الآخر (٨) عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: «من بنى مسجدا

- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٥.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٣.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب أحكام المساجد الحديث ١.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٢.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

كمفحص قطاه بنى الله تعالى له بيتا فى الجنة، قال: و مر بى و أنا بين مكه و المدينه أضع الأحجار فقلت: هذا من ذاك فقال: نعم»

و عن محاسن البرقى مسندا إلى هاشم الحلال (١) قال: «دخلت أنا و أبو الصباح على أبى عبد الله (عليه السلام) فقال له أبو الصباح: ما تقول فى هذه المساجد التى بنتها الحاج فى طريق مكه؟ فقال: بخ بخ تيك أفضل المساجد، من بنى مسجدا كمفحص قطاه بنى الله له بيتا فى الجنة»

إلى غير ذلك.

و الظاهر أن المراد من هذه الأخبار ببناء المسجد هنا إنشاء المسجد لا عماره المسجد السابقه مسجديته و إن كانت هى أيضا لا إشكال فى استحبابها، بل لعلها هى مورد الآية (٢) بل هى مقتضى ما يقال من ظهور المشتق فى تحقق مبدئه قبل زمان النسبه إليه، كقوله: «اسقنى ماء باردا» و نحوه، لكن المراد هنا ما عرفت بالقرائن كما أن الظاهر إرادته الكنايه عن المبالغه فى الصغر من التشبيه بمفحص إلى القطاه، إذ هو كمعقد الموضع الذى تكشفه القطاه فى الأرض و تلينه بجؤجئها تبيض فيه، فىكون المراد أنه يستحب و إن كان صغيرا نسبته إلى الصلاه كنسبه المفحص إلى القطاه، و ربما كان فيه حينئذ إيماء إلى عدم اعتبار اشتغال المكان على تمام المصلى فى جميع أحوال صلاته فى تحقق المسجديه، اللهم إلا أن يراد من التشبيه المزبور المبالغه فى الصغر بحيث لا يسع إلا- المصلى نفسه خاصه، و يحتمل أن يكون المراد من التشبيه عدم الاحتياج فى حصول المسجديه إلى بناء الجدران بل يكفى رسمه كما يومى إليه فعل أبى عبيده و نحوه المشار إليه فى الأخبار السابقه، بل قد يظهر منها عدم اعتبار الملكيه للأرض المباحه مثلا فى جعلها مسجدا بل يكفى تحجيرها فى ذلك، بل لا يشترط سبقه على المسجديه فيجزى قصده

١- ١ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٦.

٢- ٢ سورة التوبه- الآية ١٨.

بنيه المسجديه و يحصلان معا.

[فى استحباب كون المساجد مكشوفه غير مسقفه و لا مظلله]

يستحب أن تكون المساجد مكشوفه غير مسقفه و لا مظلله مع عدم الحاجه تأسيسا بالمحكى عن فعل النبى (صلى الله عليه و آله) فى

الحسن كالصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) بنى مسجده بالسميط، ثم إن المسلمين كثروا فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزيد فيه، فقال: نعم فزيد فيه و بناه بالسعيده ثم إن المسلمين كثروا فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزيد فيه، فقال: نعم، فأمر به فزيد فيه و بنى جداره بالأثنى و الذكر ثم اشتد عليهم الحر فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فظلل، فقال: نعم فأمر به فأقيمت سوارى من جذوع النخل ثم طرحت عليه العوارض و الخصف و الإذخر فعاشوا فيه حتى أصابتهم الأمطار فجعل المسجد يكف عليهم فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فطين فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه و آله): لا، عريش كعريش موسى (عليه السلام) فلم يزل كذلك حتى قبض (صلى الله عليه و آله)».

مؤيدا بما دل على أن من أسباب قبول الصلاه و إجابته الدعاء عدم الحائل بين المصلى و السماء، و بإمكان استفاده رجحان المكشوفيه

هنا مما دل على كراهه التسقيف و التظليل مما تسمعه و إن لم نقل بأن ترك المكروه مستحب، لكن الذى نص عليه بعض الأصحاب كراهه التظليل لا- استحباب الكشف، و لعله لعدم صلاحيه ما تقدم لثبوته بعد البناء على أن ترك المكروه ليس بمستحب، إلا أن المحكى عن مجمع البرهان أنه لا كلام فى استحباب كونها مكشوفه مع كراهه المسقفه إلا أن تسقف بالحصر و البوارى من غير طين، و لعل مستنده فى الاستحباب المزبور ما عرفت، كما أن مستنده و مستند غيره من الأصحاب- حتى نسبه فى مفتاح الكرامه إلى الشيخ و من تأخر عنه فى كراهه التظليل و فى الذخير

حسن الحلبي أو صحيحه (١) الذي رواه المشايخ الثلاثة على اختلاف في متنه بل و سنده غير قادح في المطلوب «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن المساجد المظلمة أ تكره الصلاة فيها؟ فقال: نعم، ولكن لا يضركم اليوم، و لو قد كان العدل لرأيتم كيف يصنع في ذلك»

إلا أنه قد يشكل بما في الحسن السابق من تظليل النبي (صلى الله عليه و آله) مسجده، و بأن الحاجه ماسه إليه لدفع الحر و البرد. و من هنا قال في الذكرى: «لعل المراد كراهه تظليل جميع المسجد أو تظليل خاص أو في بعض البلدان» و حكاه بعضهم عنه ساكتا عليه، كما أنه قد اختار آخر أولها، و ثالث ثانيهما،

فقال: «المراد كراهه السقف لا التظليل بغيره» مؤيدا له بأنه به تندفع سوره الحر و البرد، و مع المطر لا يتأكد استحباب التردد إلى المساجد كما يدل عليه إطلاق النهي (٢) عن التسقيف، و ما اشتهر من قوله (صلى الله عليه و آله) (٣): «إذا ابتلت النعال فالصلاه في الرحال»

قال: و النعال وجه الأرض الصلبة قاله الهروي في الغريين، و قال الجوهري: النعل الأرض الغليظه تبرق حصاؤها لا تنبت شيئا، انتهى، و هو جيد.

و لكن الأولى كراهه مطلق التظليل حتى العرش لغير الحاجه و لا- بأس بما كان عرشا مع وجودها، و أما غير العرش فيكره و إن مست الحاجه إليه، كما يدل عليه الحسن السابق، و به يجمع بين الأخبار حتى

ما أرسله في الفقيه (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) «أول ما يبدأ به قائمنا (عليه السلام) سقوف المساجد فيكسرهما و يأمر بها فتجعل عريشا كعريش موسى (عليه السلام)»

و ما رواه في كشف اللثام عن كتاب

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.
 - ١- ٢ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
 - ١- ٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.
 - ١- ٤ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

الغيبه للشيخ أسنده عن أبي بصير(١)قال: «إذا قام القائم (عليه السلام) دخل الكوفه و

أمر بهدم المساجد الأربعة حتى يبلغ أساسها و يصيرها عريشا كعريش موسى (عليه السلام)»

إلى آخره، نعم ظاهر الحسن السابق عدم الكراهه فى الصلاه الآن فى المساجد التى ظللها أهل الخلاف، لعدم قيام العدل، و إفضائها إلى ترك المساجد رأسا و كأنه (عليه السلام) لمعروفه المساجد فى ذلك الزمان لهم و أنه ليس للشيعة مسجد يعرفون به أطلق الحكم المزبور، أما فى مثل زماننا هذا الذى قام فيه بحمد الله فى الجملة دين الشيعة و كانت لهم مساجد لا يعارضهم بها أحد خصوصا بلاد الأعاجم فالظاهر كراهه تظليلها بغير العريش، و كراهه الصلاه فيها أيضا تحت الظل كما عن الأستاذ الأكبر التصريح به فى الثانى، بل ربما احتمال كراهه الصلاه فيها و إن لم (٢) يكن فى موضع الظل، لظاهر خبر الحلبي (٣) السابق، لكنه ضعيف، لانساق ما تحت الظل منه، بل لو لا التسامح فى الكراهه لأمكن المناقشه فى كراهه الصلاه تحت الظل أيضا، لاقتصار الأصحاب على ذكر كراهه التظليل، بل قد يدعى ظهور الاختصاص بذلك من كلماتهم، و من الواضح عدم اقتضائه كراهه الصلاه كحرمه التصوير مثلا- على القول بها، اللهم إلا أن يدعى أن كراهه التظليل هنا لمكان الحجب و الحيلولة بين المصلى و السماء الذى ربما دلت النصوص فى صلاه العيد(٤) و الصلوات المندوبه على أنه لا ينبغى و الله أعلم.

[فى استحباب كون الميضاه خارجه عن المساجد]

و كذا يستحب أن تكون الميضاه خارجه عن المساجد على جهه

- ١- ١ المستدرک- الباب- ٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
- ٢- ٢ فى النسخه الأصلية «و إن يكن» و الصحيح ما أثبتناه.
- ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.
- ٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه العيد.

القرب من أبوابها بلا خلاف كما في الرياض، ل

خبر إبراهيم بن عبد الحميد^(١) عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): جنبوا مساجدكم صبيانكم و مجانينكم و بيعكم و شرائكم، و اجعلوا مطاهركم على أبواب مساجدكم»

مؤيدا بما فيه من المصلحة للمتريدين، و التجنب عن أذيه رائحتها المصلين، و عن احتمال السرايه إلى المسجد، و عن منافاه احترام المسجد و نزاهته، و نحو ذلك.

و المراد بالميضاه المطهره للحدث و الخبث كما في الرياض تبعا للروض و الذخيره، و في

مجمع البحرين «و في الحديث (٢)» «فدعا بالميضاه»

بالقصر و كسر الميم و قد تمد مطهره كبيره يتوضأ منها، و وزنها مفعله و مفعاله، و الميم زائده، و المتوضأ بفتح الضاد الكنيف و المستراح و الحش و الخلاء» انتهى، و هو ظاهر بل صريح في غير المعنى المزبور كظهور العرف الآن في إراداه موضع الخلاء خاصه منها، و لعله هو المراد للأصحاب، و من المطهره في

الخبر المزبور، إذ هو الذى يتعارف اتخاذ موضع له، و من هنا قال فى المدارك: إنه لم يتعرض المصنف لحكم الوضوء فى المسجد، ضروره ابتناؤه على إراداه المصنف موضع الخلاء خاصه من الميضاه، و يؤيده أيضا تعبير العلامه الطباطبائى فى منظومته عما نحن فيه بما سمعت، فقال:

و أخرج المخرج عنه و اجعل فيما يلى المسجد قرب المدخل

إذ لا- ريب فى إراداه ذلك من المخرج، نعم يكره الوضوء من حدث الغائط و البول فى المسجد كما صرح به بعضهم، بل فى المدارك أنه قطع به العلامه و من تأخر عنه،

للصحيح عن رفاعه^(٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوضوء فى المسجد

١- ١ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب ٢٧ من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢ و ذيله فى الباب ٢٥ منها- الحديث ٣ لكن رواه عن عبد الحميد عن أبي إبراهيم عليه السلام.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ١ ص ٤٩ و فيه « فدعا بماء فأتى بالميضاه»

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب الوضوء- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

فكره من الغائط و البول»

و هو غير ما نحن فيه من استحباب خروج الميضاه قطعاً، مع أنه قال في المدارك: إنه يمكن حمل الوضوء فيها على الاستنجاء أو على ما يتناوله كما أولاً إليه في المعتبر، و عن نهاية الشيخ منع الوضوء من ذلك لا كراهته لكنه ضعيف و إن وافقه عليه العجلي كما قيل،

و نحوه المحكى عن المبسوط من منع الاستنجاء من البول و الغائط في المسجد و إن لم يتنجس المسجد، و كأنه فهم من الخبر المزبور الاستنجاء و من الكراهه فيه الحرمه، و لا ريب في ضعفه، للأصول و العمومات المعتضده بغيرهما مع عدم الدليل المعتبر على المنع، هذا.

و قضيه ذكر المصنف و غيره استحباب خروج الميضاه جواز كونها فيه، و هو كذلك مع سبقها على المسجديه، فيصير المسجد حينئذ ما عداها، و عن السرائر منع جعل الميضاه في وسط المسجد، و هو جيد إن سبقت مسجديه محلها أو يستلزم منه نجاسه غير محلها من المسجد أو نحو ذلك، كما هو واضح.

[في استحباب كون المناره مع الحائط]

و كذا يستحب عند الأكثر في الذخيره، و المشهور في الرياض أن تكون المناره في المساجد مع الحائط لا في وسطها لما فيه من التوسعه و رفع الحجاب بين المصلين، بل عن النهايه أنه لا يجوز كونها في الوسط و استحسنة جماعه ممن تأخر عنه إن تقدمت المسجديه على بنائها، و لعله لمنافاته مقتضى المسجديه الذي هو استعداد كل مكان منه للصلاه فيه، لكن قد يناقش باقتضاء ذلك الحرمه أيضاً و إن لم يكن في الوسط أولاً، و ثانياً بمنع اقتضاء منافاه الاستعداد الحرمه، بل مدارها على الضرر بالمصلى فعلاً، فلعل الأولى إناطه الحكم بذلك كما أناطه به في الروضه بالنسبه للمطهره الحديثه المتأخره عن المسجديه و نحوه حرمه غرس الشجر مثلاً فيها الذي لم ينص الأصحاب عليه هنا، و لعله لذكرهم له في باب الوقف، و يأتي البحث فيه هناك إن شاء الله، هذا.

و قد يشعر قول المصنف كغيره من الأصحاب مع الحائط باستحباب مساواه المناره

للحائط فى العلو، إذ هو مع علوها عنه لا يصدق تمام المصاحبه، و قد صرح غير واحد بكراهه ارتفاعها عليه، لإفضائه إلى تأذى الجيران بالإشراف عليهم، و ل

خبر السكونى (١) عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) «ان عليا (عليه السلام) مر على مناره طويله فأمر بهدمها، ثم قال: لا ترفع المناره إلا مع سطح المسجد»

و كان الاستثناء المزبور فيه إيماء إلى الإشعار المذكور، و فى كشف اللثام عن

كتاب الغيبة للشيخ عن سعد عن أبي هاشم الجعفرى (٢) عن أبي محمد (عليه السلام) قال: «إذا خرج القائم (عليه السلام) أمر بهدم المنابر و المقاصير»

و لعل المراد الطوال منها إن لم يكن هو الظاهر، و فى المنتهى الاستدلال بخبر السكونى على ذلك و على الحكم الأول، و تبعه فى كشف اللثام، و نظر فيه فى الرياض، كما أنه نظر فيما سمعته من التعليل أولاً له، و قضيته التوقف فيه، لكنك خير بأن الحكم استحبابى يتسامح فيه.

[فى استحباب أن يقدم الداخل إليها رجله اليمنى، و الخارج رجله اليسرى]

و كذا يستحب أن يقدم الداخل إليها رجله اليمنى، و الخارج رجله اليسرى عكس المكان الخسيس، و لشرفه اليمنى و استحباب الله البدأه بها فناسب الابتداء بها فى الدخول إلى المكان الشريف، و بعكسه الخروج، و

للخبر عن يونس (٣) عنهم (عليهم السلام) «الفضل فى دخول المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى إذا دخلت، و باليسرى إذا خرجت».

[فى استحباب أن يتعاهد نعله و يستعلم حاله بأن يجدد به عهداً قبل الدخول إلى المسجد]

و يستحب أيضاً أن يتعاهد نعله و يستعلم حاله بأن يجدد به عهداً قبل الدخول إلى المسجد استظهاراً للطهاره، و المروى عن

مكارم الأخلاق للطبرسى (٤)

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٣٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.

عن النبي (صلى الله عليه وآله) في قوله تعالى (١) «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ» قال: «تعاهدوا نعالكم عند أبواب المساجد»

و خبر القداح (٢) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله):

تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم»

وقد تبع المصنف الخبر في التعبير بالتعاهد، وإلا فالمحكي عن الصحاح أن التعهد أفصح، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين.

[في استحباب الدعاء عند دخول المسجد والخروج عنه]

و أن يدعو لنفسه وللنبي وآله بالصلاة والسلام عند دخوله المسجد وعند خروجه منه لأنها مظنة الإجابة، وللتأسي بفعل النبي (صلى الله عليه وآله) المحكي في

خبر عبد الله بن الحسن (٣) عن أمه فاطمة عن جدته فاطمة المروى عن مجالس الطوسي «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا دخل المسجد صلى على النبي (صلى الله عليه وآله) وقال: «اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج قال: كذلك»

و خبر عبد الله بن سنان (٤) عن الصادق (عليه السلام) «إذا دخلت المسجد فصل على النبي (صلى الله عليه وآله)، وإذا خرجت فافعل ذلك»

و لموثق سماعه (٥) «إذا دخلت المسجد فقل: بسم الله والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وآله) إن الله وملائكته يصلون على محمد وآل محمد و

السلام عليهم ورحمة الله وبركاته رب اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب فضلك، وإذا خرجت فقل مثل ذلك».

و منه يستفاد استحباب التسمية، كما أنه يستفاد التحميد لله والثناء عليه مما رواه

١- ١ سورة الأعراف- الآية ٢٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

أبو بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا دخلت المسجد فاحمد الله و أثن عليه و صل على النبي و آله (عليهم الصلاه و السلام)»

و مما رواه

زراره(٢) أيضا عن أبي جعفر (عليه السلام) «إذا دخلته فاستقبل القبلة ثم ادع و سله و سم حين تدخل و احمد الله و صل على النبي (صلى الله عليه و آله)».

بل منه يستفاد استحباب الاستقبال أيضا، بل فيه إيماء إلى كون الدعاء بعد الدخول، و هو المناسب للتعليل بكون المساجد مظنه الإجابة، بل لعل دعاء الخروج كذلك أيضا على معنى إرادته الدعاء عند الاشراف عليه، نعم

روى أبو حفص العطار(٣) قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): إذا صلى أحدكم المكتوبه و خرج من المسجد فليقف بباب المسجد ثم ليقل:

اللهم دعوتنى فأجبت دعوتك و صليت مكتوبتك و انتشرت فى أرضك كما أمرتنى فأسألك من فضلك العمل بطاعتك و اجتناب سخطك و الكفاف من الرزق برحمتك»

و الأمر سهل.

[فى جواز نقض ما استهدم و أشرف على الانهدام دون غيره]

و لا ريب فى أنه يجوز نقض ما استهدم و أشرف على الانهدام دون غيره و إن لم يعزم الهادم أو غيره على الإعادة، إذ تلك سنه أخرى لا مدخلية لها فى الجواز المزبور للمصلحه، بل فى المدارك أنه قد يجب إذا خيف من انهدامه على أحد من المترددين، و قضيته الجواز أولا و إن لم يخش من وقوعه على أحد، و لا بأس به إذا كانت هناك مصلحه أخرى كإرادته تعميره و نحوها أو دفع مفسده كذلك، أما بدون شىء منهما ففيه نوع توقف كالتوقف فى جواز إحداث باب فى المسجد لمصلحه

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢ لكنه خبر علاء بن الفضيل عن رواه عن أبي جعفر عليه السلام.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

خصوص بعض المصلين، و إلا فمتى كانت المصلحه عامه فلا ريب فى الجواز و إن كان لم يبعد جوازه فى الأول أيضا مع انتفاء الضرر وفاقا للمدارك و أحد وجهى الروض لما فيه من الإعانه على القربه و فعل الخير، و كذا الكلام فى الروزنه و الشباك و نحوهما.

بل لا ريب فى جواز النقض أيضا للتوسعه و إن كان ظاهر الشهيدين التوقف فيه، بل أطلق المصنف عدم الجواز إلا أنه فى غير محله بعد ظهور أنه من الإحسان و المصلحه باحداث مسجد و انضمامه اليه، و ما قيل من استقرار قول الصحابه فى توسعه مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) (١) و منهم على و الحسن (عليهما السلام) المتقدم فى أول المساجد المشتمل على فعل النبى (صلى الله عليه و آله)، نعم قد يقال بأنه لا- ينقض إلا مع الظن الغالب بالعماره، بل فى الذكرى و الروض أنه لو أخر إلى تمام المجدد كان أولى إلا- أن يحتاج إلى آلا-ته، مع احتمال القول بالجواز مطلقا خصوصا مع ظن عماره لا كالعماره السابقه كما و كيفا، إلا- أن الأحوط أو الأقوى الأول، و هل يلحق بالنقض للتوسعه النقض لتغيير الهيئه؟ و جهان أقواهما ذلك مع المصلحه أو حصول المفسده فى الهيئه، و لا- مدخلية لرضا الواقف هنا، لأنه بوقفه خرج عنه و صار أمره إلى الله يتصرف به ولى الله على ما يراه.

[فى استحباب إعادة المسجد بعد خرابه]

و كيف كان فلا ريب فى أنه يستحب إعادته أى المستهدم لأنه بمعنى عمارتها المعلوم استحبابها بالضروره من الدين و يجوز استعمال آله و نحوها فى غيره من المساجد مع استغنائه عنها أو تعذر استعمالها فيه، لاستيلاء الخراب عليه، للأصل و لأنه لله، و كل ما كان له فهو لوليه كما نطق به بعض الأخبار (٢) الواردة فى

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١ و ٢- من أبواب قسمه الخمس و الباب ١ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس.

باب الخمس، فله التصرف فيه حينئذ على حسب المصلحه كباقي ما كان له، و لأن المساجد جميعها لله فهي في الحقيقه كمسجد واحد كما يومى اليه في الجملة الأمر(١) برد الحصى المخرج من المسجد اليه أو إلى غيره، فلا- بأس بإصلاح بعضها ببعض للمصلحه و نحوها، و لأن الغرض من المساجد و ما يجعل فيها إقامة شعار الدين و فعل العبادات فيها، و هو لا يختلف فيه المساجد، و لأنه من الإحسان، و مما يعلم برضى المالك فيه، خصوصا إذا خيف عليها التلف في بقائها، و خصوصا بعد فتوى غير واحد من الأصحاب به، بل لا أجد فيه خلافا بينهم.

بل في مفتاح الكرامه أن الكلمه متفقه في هذا الباب و باب الوقف على جواز صرف الفاضل إلى غيره، و في وقف جامع المقاصد نسبته إلى الأصحاب، بل ظاهر المصنف و المحكى عن النهايه و المبسوط الجواز مطلقا، كظاهر الفاضل في المنتهى، و عن النهايه قال: «و إذا استهدم مسجد جاز أخذ آله لعماره غيره من المساجد، لأن المالك واحد هو الله تعالى» و قال في موضع من الذكري: «لا بأس باستعمال آله في إعادته أو في بناء غيره من المساجد» نعم قيده في آخر كالكركى و الشهيد الثانى، فقال:

«و لا يجوز استعمال آله في غيره إلا لمسجد آخر لمكان الوقف، و إنما يجوز في غيره من المساجد عند تعذر وضعها فيه أو لكون المسجد الآخر أحوج إليها منه لكثرة المصلين، أو

لاستيلاء الخراب عليه» و عن السرائر «أنه إذا استهدم مسجد ينبغى أن يعاد مع التمكن من ذلك، و إذا لم يتمكن من إعادته فلا بأس باستعماله في بناء غيره من المساجد» و عن المهذب «إذا استهدم المسجد و صار مما لا يرجى فيه الصلاه بخراب ما حوله و انقطاع الطريق اليه جاز استعمال آله في مسجد آخر».

لكن و مع ذلك كله ففي الذخير التأمّل في هذا الحكم من أصله، قال: «نعم

لو تعذر صرفه فيه أو حصل الاستغناء بالكلية في الحال و المآل لم يبعد جواز ذلك» و كأنه مال إليه في الرياض، و هو كما ترى مرجعه إلى عدم اعتبار أحواله الغير التي اكتفى بها الشهيدان، و عدم اعتبار الاستغناء في الحال، بل لا بد منه و من المآل، لا إلى أصل الحكم كما يرمى إليه ما سمعته من المهذب، لكن فيه من الاجمال ما لا يخفى، و لعلنا نوافقه في بعض الأفراد، كما أن تأمله في الأول أي أحواله الغير في محله.

و كيف كان فأولى بالجواز كما اعترف به في الروض صرف غله وقفه و نذره على غيره بالشروط السابقة، لشده مدخليه الأولى في المسجد بخلاف الثانيه، لكن في المدارك و الذخيره التأمل فيه أيضا، بل قالوا: «إن المتجه عدم جواز صرف مال المسجد إلى غيره مطلقا، لتعلق الوقف و النذر بذلك المحل المعين، فيجب الاقتصار عليه، نعم لو تعذر صرفه فيه أو علم استغناؤه عنه في الحال و المآل أمكن القول بجواز صرفه في غيره من المساجد و المشاهد، بل لا يبعد جواز صرفه في مطلق القرب، لأن ذلك أولى من بقائه إلى أن يعرض له التلف، فيكون صرفه في هذا الوجه إحسانا محضاً، و ما عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ» (١) و كأنه يرجع إلى التأمل في خصوص نحو ما سمعته من الذخيره قبل ذلك، و استحسنة في الرياض، لكنه نظر فيما احتملاه من جواز صرفه في سائر القرب حيثما يتعذر استعماله في المسجد أو المشهد المعين معللا له بأن الاقتصار على المتيقن يقتضى صرفه في مثله، مع أنه أقرب إلى مقصود الواقف و نظره، و هو جيد أيضا كجوده التأمل فيما ذكره الشهيد في المسالك من الفرق بين المشاهد و المساجد في الحكم المزبور، قال: «و ليس كذلك المشهد، فلا يجوز صرف ماله إلى مشهد آخر و لا مسجد و لا صرف مال مسجد إليه مطلقا» ضروره عدم الفرق في ذلك بينها و بين المشاهد، اللهم إلا- أن يفرق بزياده تعلق الأغراض و الرغبات في

خصوص بعض المشاهد دون آخر بخلاف المساجد غالباً.

و المراد بالآلات كما هو صريح بعضهم و ظاهر آخر ما يشمل أجزاء بنائه من أحجار و أخشاب و جذوع و فرش و غيرها، بل كأن ذلك من المقطوع به عند التأمل فى كلماتهم، خصوصا

بملاحظه ذكرهم ذلك بعد مسأله نقض المستهدم، لكن فى حاشيه الإرشاد للمحقق الثانى «أن المراد بها نحو الفرش و السرج لا آلات البناء، فإنه لا يجوز نقضها على حال و إن خرب ما حولها و يئس من عوده، و لو انهدمت لم يجز بناء مسجد آخر بها إلا مع اليأس من عود الأول» و هو مخالف لظاهر ما عرفت من كلمات الأصحاب.

نعم لا- يجوز نقض غير المستهدم منها على حال كما ذكره الشهيد فى الذكرى و غيره لقوله تعالى (١) «وَمِنْ أَظْلَم مِمَّن مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَ سَعَى فِي خَرَابِهَا» و استصحاب الحرمة و غيرها، مع أن للتأمل فى بعض الأفراد منه مجالا، كما أن للتأمل مجالا أيضا فى صرف بعض الآلات من الفرش و نحوها فى غيره إذا كانت مبدولة له من غير جريان صيغه وقف كى تخرج به عن ملك المالك و يكون أمرها لله و لوليه، إذ مقتضى الضوابط أنه إذا بطل الوجه المبدول لها ترجع إلى المالك، لعدم زوال ملكه عنها بالاعراض، إذ الفرض بذلها لأمر خاص لا الاعراض عنها رأسا، و كأنه إلى نحو ذلك أشار فى كشف اللثام فى بيع آلات المسجد حيث خصها بما جرى عليها الوقف منها، فلاحظ، اللهم إلا أن يقال: إنه من المعلوم عدم إرادته الخصوصية من هذا البذل و إن مقصوده الإخراج عن ملكه و الاعراض، لكن لما فات خصوص المبدول له انتقل إلى الأقرب إليه من أفراد صنفته ثم نوعه و هكذا، و ليس لأحد تملكه بعد بطلان الوجه المبدول لها باعتبار حصول الاعراض عنه و بطلان المبدول له، إذ المملك من

الاعراض ما يبذله صاحبه لتملك كل أحد له لا مثل ما نحن فيه، أما إذا لم يعلم منه عدم إرادته الخصوصيه و لا كان ظاهر فعله ذلك فيشكل جواز صرفه في غيره من المساجد فضلا عن غيره من التصرفات، إلا أن السيره و الطريقه على معاملة هذه الآلات المبذوله من الفرش و السرج و نحوها معاملة غيرها من أجزاء بناء المساجد و نحوها، و لعله لظهور الفعل فيما ذكرنا لا في نحو الفرض، بل كان ذلك سبب الفرق بين المشاهد و المساجد، فتأمل جيدا، فإن المسأله بل و غيرها من مسائل المقام محتاجه إلى نظر تام و تطويل في الكلام، و ربما يوفقنا الله له فيما يأتي، فإنه المؤمل لنيل المرام، و هو العالم بحقائق الأحكام.

و هل التصرفات المزبوره مختصه بالحاكم ثم بعدول المؤمنين أو أنها جائزه بعد حصول الشرائط المزبوره لكل أحد؟ وجهان أحوطهما إن لم يكن أقواهما الأول، لكن مع عدم وجود الناظر الخاص، و إلا وجب استثنائه في بعض ما تقدم.

[في استحباب كنس المساجد]

و يستحب كنس المساجد قطعا بمعنى جمع كناستها بضم الكاف و إخراجها لما فيه من تعظيم الشعائر و ترغيب المترددين المفضى إلى عدم خرابه، و

خبر سلام بن عاصم (١) المروى عن أمالي الصدوق و محاسن البرقى عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: من قم مسجدا كتب الله له عتق رقبه، و من أخرج منه ما يقذى عينا كتب الله له عز و جل كفلين من رحمته»

و يتأكد في يوم الخميس و ليله الجمعة، ل

خبر عبد الحميد (٢) عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال:

«قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): من كنس المسجد يوم الخميس و ليله الجمعة فأخرج منه من التراب ما يذر في العين غفر الله له»

و الموجود فيما حضرني من نسخه

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١ لكن روى عن سلام بن غانم.

الوسائل حذف الواو، فيكون المراد الكنس في أحد الوقتين، و رواه في الروض و المدارك بالواو، و يرجع إلى ما قلنا بجعلها بمعنى «أو» كما صرحا به فيهما، و يؤيده بعد انقسام ذلك المقدار عليهما لو أريد الجمع و كون المقصود الحث على أصل الفعل لا- على تكريره، إلا- أنه احتمال في الأول كونها للجمع، فيتوقف حصول الثواب المعين عليهما و إن كان مطلق الكنس له ثواب في الجملة، لكنه كما ترى، و التقدير بما يذر في العين مبالغه في المحافظه على كنسها و إن كانت نظيفه، أو على فعل ما اتيسر من ذلك، و لعل الثاني أظهر، و ربما كان في الخبر الأول إيماء اليه.

[في استحباب الإسراج في المساجد]

و كذا يستحب الإسراج فيها رفعا لحاجه المصلين و وحشه الظلمه، و لما رواه

الشيخ عن أنس (١) وغيره مرسلًا، قال رسول الله (صلى الله عليه و آله):

«من أسرج في مسجد من مساجد الله سراجا لم تزل الملائكته و حملة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج»

بل ظاهره عدم اشتراط تردد أحد من المصلين اليه و لا إمكانه في مشروعيه الإسراج كما صرح به في الروض و غيره، و لا ينافيه النهى عن الإسراف بعد التسامح في المستحب، و عدم اشتراط إذن الناظر إذا كان ما يسرج به ليس من مال المسجد، نعم لو كان منه اعتبر ذلك، و لو لم يكن للمسجد ناظر معين و تعذر استئذان الحاكم لم يبعد جواز تعاطي ذلك لعدول المسلمين، و كذا لا يشترط كون المسرج به زيتًا، للإطلاق، و محل الإسراج الليل أجمع كما عن الميسى التصريح به، لكن الظاهر عدم حصول الاستحباب بإسراج المسرج من المساجد إلا أن يكون محتاجا باعتبار سعته، و الله أعلم.

[في حرمة تزيين المساجد]

و يحرم زخرفتها وفاقا للفاضل و الشهيد و عن الشيخ و الحلبي و غيرهما، بل هو

المشهور نقلا في كشف اللثام و الكفايه إن لم يكن تحصيلا إلا أنى لم أجد له دليلا صالحا لإثبات ذلك في خصوص ما نحن فيه من المساجد، و إن كان قد يعلل بالإسراف، خصوصا على ما ستمعه من أن الزخرف الذهب، و بأنه بدعه، لأنه لم يعهد في زمن النبي (صلى الله عليه و آله)، و بما

في وصيه ابن مسعود المرويه (١) عن المكارم للطبرسى في مقام الدم «ينون الدور و يشيدون القصور و يزخرفون المساجد»

و ما روته العامه (٢) «أن من أشرط الساعه أن تتباهى الناس في المساجد»

و عن ابن عباس (٣) «لترخرفنها كما زخرفت اليهود و النصارى»

و عن الخدرى «إياك أن تحمر و تصفر فتفتن الناس»

و في

الغريبين للهروى إن في الحديث (٤) «لم يدخل النبي (صلى الله عليه و آله) الكعبه حتى أمر بالزخرف فنحى» ثم قال: «قيل: الزخرف هاهنا نقوش و تصاوير زين بها الكعبه و كانت بالذهب فأمر بها حتى حنت»

و خبر عمر بن جمع (٥) الذي ستمعه في التصاوير بناء على استفاده المنع عنها فيه من حيث النقش لا التصوير، و ما عساه يستفاد من سبر أخبار المساجد، خصوصا مثل

قوله (صلى الله عليه و آله) (٦): «لا، عريش كعريش موسى (عليه السلام)»

و النهى (٧) عن الشرف لها و تعليتها و نحو ذلك من عدم ابتنائها على زخرف الدنيا و زبرجها،

١-١ مكارم الأخلاق ص ٥٢٦ الفصل الرابع من الباب الثانى عشر.

٢-٢ سنن البيهقى ج ٢ ص ٤٣٩ و الجامع الصغير ج ٢ ص ١٥٦.

٣-٣ سنن البيهقى ج ٢ ص ٤٣٩.

٤-٤ سنن البيهقى ج ٥ ص ١٥٨.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ لكن رواه عن عمرو بن جميع.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١.

٧-٧ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢.

ضروره أنها محل العباده و الزهاده لا أنها كقصور اللهو و الغرور و الطرب و الانس، بل قد يخذش ذلك نيه المترددين إليها و قصدهم إياها.

لكن الجميع كما ترى، خصوصا الأول، إذ الإسراف مع أنه لا يخص المساجد يمكن منعه باعتبار حصول الغرض المعتد به من التحسين أو قصد تعظيم الشعائر كما يصنعونه في المشاهد المشرفه أو نحو ذلك مما يمتنع معه اندراجه في الإسراف المنهى عنه كما هو واضح، بل و الثانى، إذ لا ريب فى عدم حرمه البدعه اللغويه التى هى بمعنى عدم الوقوع من النبى (صلى الله عليه و آله)، فكم و كم مما هو فى زماننا مما نعلم بعدم وقوعه و أما ما بعد الثانى فهو مع الإغضاء عن دلالة بعضه أو جميعه من الواضح عدم صلاحيته لإثبات الحرمة،

كوضوح فساد دعوى الجبر سندا و دلالة بالشهره، إذ لو سلم صلاحية جبر الشهره، لمثل ذلك مما ورد من طرقهم يمكن منع حصول شهره معتد بها هنا، كما لا يخفى على المتتبع.

و من هنا كان خيره جماعه من المتأخرين منهم الشهيد فى الدروس الكراهه، كما هو ظاهر أخرى، بل حكاة فى الذكرى عن الجعفى أيضا، و فى كشف اللثام عن المهذب و الجامع سواء فسر الزخرفه بالترتين و النقش بالزخرف- و هو الذهب كما فى جملة من كتب الأصحاب، بل قيل و اللغه كالصاح و القاموس و المجمل و العين و المقاييس، و فى المجمع الزخرف الذهب، ثم جعلوا كل مزين زخرفا، و فى الغريبين و يقال للذهب زخرف، و منه قوله (١) «أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرَفٍ» جاء فى التفسير من ذهب- أو فسر بمطلق الترتين كما فى الغريبين و عن الجمهوره و تهذيب اللغه و المحيط و عن الأزهري أنه حكاة عن أبى عبيده و إن قال و يقال الزخرف الذهب، كما أن الهروى بعد أن ذكر أنه كمال حسن الشىء، قال: و يقال للذهب زخرف، و نحوه

ما عن الراغب من أن الزخرف الزينه المروقيه، و منه قيل للذهب زخرف، لعدم الدليل على كل منهما، خصوصا الثاني، إذ قضيته حرمه مطلق التزيين بالذهب و غيره كما هو خيره المعبر و عن غيره، بل لعله خيره القواعد و غيرها أيضا مما عطف فيها النقش بالذهب على الزخرف في الحرمه، و إن كان هو

على هذا التقدير من عطف الخاص على العام، و لذا قيل: إن المراد بالزخرف التذهيب بلا نقش كي يصح عطف النقش به حينئذ عليه، لكن فيه أن النقش استخراج الشئ ء و استيعابه حتى لا يترك منه شئ ء كما عن ابن فارس، قال: و منه نقش الشعر بالمنقاش، و منه المناقشه و الاستقصاء بالحساب إلى أن قال: و من الباب نقش الشئ ء تحسينه، فإنه ينقشه أى ينقى عنه معايبه و فى كشف اللثام عن الأزهرى عن المنذر عن أبى الهيثم أنه الأثر، فيكون معناه المصدرى التأثير، و فى المجمع و عن القاموس أنه تلوين الشئ ء بلونين أو ألوان، و على كل حال فهو راجع إلى الزخرف، كما أن فى حرمه مطلق النقش و إن لم يكن بالذهب منعا واضحا، بل

فيما رووه (١) عن عثمان «أن عثمان عمر المسجد فزاد فيه زياده كثيره و بنى جداره بحجاره منقوشه و جعل عمده حجاره منقوشه»

شهاده على العدم بملاحظه عدم الإنكار بذلك عليه، خصوصا من أمير المؤمنين (عليه السلام) و عدم عد مثله من بدعه، بل خبر على بن جعفر (٢) المروى عن قرب الاسناد صريح أو كالصريح بذلك سأل أخاه (عليه السلام) «عن المسجد ينقش فى قبلته بجص أو أصباغ فقال:

لا بأس به».

[فى حرمه نقش المساجد بالصور]

و كذا الاشكال فيما ذكره المصنف و غيره أيضا، بل فى كشف اللثام أنه المشهور من حرمه نقشها بالصور ذوات الأرواح و غيرها، إذ لا دليل عليه

١-١ سنن البيهقى ج ٢ ص ٤٣٨.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣.

بالخصوص عدا التعليل بالبدعه الذى عرفت ما فيه مما يمنع من الاستدلال به على الحرمة بل أقصاه الكراهه كما عللها بذلك فى المنظومه، فقال:

لا تصطنع فيه المقاصير و دع تصويره فإنه شر البدع

و عدا

ضعيف عمر بن جمع (١)«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاه فى المساجد المصوره، فقال: أكره ذلك، و لكن لا يضر كم اليوم، و لو قام العدل لرأيتم كيف يصنع فى ذلك»

مؤيدا بما يستفاد من سير نصوص التصوير فى غير المساجد من شدة المرجوحيه و المبعوضيه، إذ هو مع ضعفه سندا و لا شهره محققه تجبره غير صريح بل و لا ظاهر الدلاله على الحرمة، و لو بملاحظه التأييد السابق، و لذا اختار

جماعه منهم الشهيد فى بعض كتبه و العلامه الطباطبائى الكراهه.

نعم لو قلنا بحرمة مطلق التصوير فى غير المساجد أو ذوات الأرواح اتجه القول بها فيها، و لعله لذا خص الحرمة بعضهم بتصوير ذوات الأرواح بناء منه على حرمة ذلك فى غير المساجد، أو على أنها المتبادر من التصوير، لكن و مع ذلك كله فالاحتياط لا ينبغى تركه بحال خصوصا فى الأخير، لإمكان دعوى استفاده الحرمة من الخبر المزبور، و جبره بالشهره.

فمن الغريب حكمه بالكراهه فيه فى الذكرى مع حكمه بالحرمة فى الزخرفه و النقش إذ لو أغضينا النظر عن دليله المختص به أمكن اندراجه فى النقش و الزخرف، فلا- جهه لحرمة ذلك دونه، بل ربما يقال: إن حكم من عرفت من الأصحاب بحرمة الزخرف و النقش مأخذه خبر التصوير باعتبار فهمهم منه حيثه النقش لا التصوير، كما يرمى اليه استدلالهم به عليه مع التأييد بما سمعته سابقا مما ذكرنا مما يشهد للحرمة فى الجملة أيضا،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١ لكن رواه عن عمرو بن جميع.

و من هنا كان الاحتياط لا- ينبغي تركه في ذلك أيضا، خصوصا بعد أن عرفت أنه فتوى من تقدم، و فيهم من لا- يعمل إلا بالقطعيات، و من علم من حاله عدم التسامح في مدارك الأحكام الشرعيه مع شدة حسن اقتناصه لها كالفاضل و الشهيد و غيرهما، على أنه محكى عن نهايه الشيخ التي هي متون أخبار غالبا، إلى غير ذلك.

و ليست كتابه القرآن على جدرانها من النقش على الظاهر، و كأنه خيره الحر في) الوسائل، و لعله لما يومى اليه

خبر أبي خديجه(١) المروى عن محاسن البرقى «رأيت مكتوبا في بيت أبي عبد الله (عليه السلام) آيه الكرسي قد أدبرت بالبيت، و رأيت في قبله مسجده مكتوبا آيه الكرسي»

لكن يحتمل إرادته ما يسجد عليه من المسجد فيه، كما يؤيده عدم معرفيه مسجده له (عليه السلام) في ذلك الزمان، و كذا يحتمل إرادته بيان الجواز من

خبر على بن جعفر(٢) المروى عن قرب الاسناد سأل أخاه (عليه السلام) «عن المسجد يكتب في قبلته القرآن أو الشىء من ذكر الله، قال: لا بأس» بقرينه ما فيه متصلا بذلك «و سألته عن المسجد ينقش في قبلته بجص أو أصباغ فقال:

لا بأس».

ثم إن الحرمه و الكراهه في الصلاه أيضا في المساجد الموصوفه بتلك الصفه أو أنهما مختصان بالفعل ظاهر عبارات الأصحاب هنا الثانى، بل حكى التصريح به عن مجمع البرهان، و عن العلامة الطباطبائى الكراهه في المصوره و لو إلى غير الصوره، و لعله لظاهر

الخبر السابق و إن قال فيه: «إنه لا يضر كم اليوم»

لظهور إرادته ارتفاع ذلك من حيث التقيه، فلا ينافى الحكم في نفس الأمر، و الله أعلم.

[في حرمه بيع آلات المساجد]

و كذا يحرم بيع آلتها كما في التحرير و القواعد و الإرشاد و عن

١- ١ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب أحكام المساكن- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.

الإصباح و الجامع و المبسوط، و ظاهرهم عدم الجواز مطلقاً، بل فى الأول كما عن الأخير أنه لا يجوز بحال، و هو كالصريح فى الإطلاق المزبور مع المصلحة و بدونها، فتكون حينئذ كالعرصه، لأصالة حرمة التصرف فى الوقف، إذ الوقوف على حسب ما يقفها أهلها، لكن فى كشف اللثام يعنون حرمة ما جرى عليه الوقف من الآلات إلا أن تقتضيه المصلحة كسائر الوقوف، و فى المختلف و جامع المقاصد و الروض و المسالك و عن نهاية الأحكام و حاشية الميسرى التصريح بالجواز فى عمارتها أو عماره غيرها من المساجد مع عدم الانتفاع بها، و استحسنة فى الذكرى، بل صرح الثنائى فى كتبهما الثلاثه بالجواز أيضاً مع المصلحة، كما لو خيف عليها التلف أو صارت رثه لا- ينتفع بها فيه أو نحو ذلك، بل صرح فى الجامع منها بأنه لو كان بيعها أعود مع الحاجة إليها للتصرف فى مرمة المسجد فالظاهر جوازه للمصلحة، و ربما يؤيده فى الجملة ما يأتى إن شاء الله من جواز بيع الأرض الموقوفه لرفع الخلف بين أربابها مثلاً، و فى المدارك «أن التحريم إنما يثبت مع انتفاء المصلحة، و إلا جاز قطعاً، بل قد يجب، و يتولاه الناظر» قلت: لا ريب فى أصالة الحرمة و لا دليل على كفايه مطلق المصلحة.

نعم لا- يبعد الجواز إذا تعذر استعمالها و الانتفاع بها فيما قصده الواقف أو قرب منه، ضروره أولويته من التلف، أما مع إمكان أحدهما فلا و ربما يشهد له فى الجملة كلامهم السابق فى صرف آلات المسجد فى مسجد آخر، اللهم إلا أن يحمل ذلك منهم على الجواز، أو يحمل هذا على تعذر الصرف مطلقاً أو نحو ذلك، فلاحظ و تأمل فإنه قد تقدم فى ذلك المقام ماله دخل تام هنا فى الدليل و الحكم و الموضوع أى الآلات، فإنه قد يظهر من جامع المقاصد هنا أيضاً أن الآلات عباره عن الفرش و السرج خاصة و فيه ما عرفت، و يأتى إن شاء الله فى باب الوقف أو غيره تمام البحث فى ذلك و غيره.

ثم إنه إذا بيعت مع المصلحة يجوز صرفها فى عماره مسجد آخر مع تعذر صرفها فى

الأول أو استيلاء الخراب عليه أو كون الثانى أحوج لكثرة المصلين على إشكال فى الأخير، وقد تقدمت الإشارة إليه، كما أنه تقدم ما يستفاد منه البحث هنا، فلاحظ.

[فى وجوب إعادته ما أخذ من المساجد]

و كذا يحرم أن يؤخذ منها فى الطريق و الأملـك قطعاً فضلاً عن أن تؤخذ جميعها بمعنى جعل بعضها طريقاً أو ملكاً بحيث تتمحى عنه آثار المسجدية، أو يبطل استعماله فيما أعد له كما صرح به غير واحد من الأصحاب بل فى الروض نسبتة إليهم، بل هو كأنه من القطيعات إن لم يكن من الضروريات، إذ هو تخريب لها و تبديل لوضعها، و مناف لمقتضى تأييدها للعبادة المخصوصه، بل لا فرق بين الطريق و الملك و غيرهما و لو وقفاً آخر إذا كان مستلزماً لتغيير هيئته المسجد و إبطال آثاره.

و على كل حال فلا ريب فى غضبيه الاتخاذ المزبور و كون الآخذ غصباً غاصباً، فمن أخذ منها شيئاً و جب عليه أن يعيده إليها أو إلى مسجد آخر مع تعذر الإعادته إلى الأول، أما بدون فمشكل، خصوصاً إذا حصل بسببه الضيق فى المسجد و تغيير الهيئته و قله الرغبات و نحو ذلك، و إن كان ربما يؤيده ما تسمعه نصاً^(١) و فتوى من التخيير بين إرجاع الحصى إلى مسجده و بين إرجاعه إلى غيره، إذ هو كما ستعرف بعض أجزاء المسجد أيضاً.

و كيف كان فلا يختص الوجوب بالمغير بل يعمه و غيره كما صرح به فى المدارك و لا بأس به إن كان المراد حسبه، لكن لا يبعد وجوب المئونه لو احتيج إليها من المتخذ، فيجبر عليها و تؤخذ من ماله قهراً كغيره من مؤن رد المغصوب، و فى حرمه باقى التصرفات على المتخذ بعد الاتخاذ كاستطرقه و نحوه مما كان يجوز له فيه و هو بهيئته المسجد و عدمها و جهان، بل قد يحتمل التفصيل بين الصلاة و نحوها و غيرها، فيجوز ما كان المسجد معداً

له دون غيره، خصوصاً الأفعال التى هى سبب التغيير، و صار

معدا لها بعده كالأستطراق فى المتخذ طريقا و نحوه، ثم إنه بناء على حرمه سائر التصرفات فهل تختص بالمتخذ خاصه أو بكل مستعمل له فى خلاف ما عد له من الاستطراق و نحوه لا الصلاة و نحوها مما هى من تصرفات المساجد أو الأعم؟ الظاهر الأول، للأصل و استصحاب بقاء الاذن فى سائر هذه التصرفات قبل زوال هيئه المسجد نعم قد يحرم من جهه العارض كما إذا كان هذه التصرفات سببا أو جزء سبب لأضمحلال المسجديه و زوال آثارها، فيكون إعانه على الإثم و العدوان، و هو أمر آخر و لا عبره بالمصلحه هنا بل و لا بالمفسده، فلا يجوز بيع عرصه المسجد على حال من الأحوال، للأصل و ظهور الأدله من الكتاب و السنه و الفتاوى و السيره فى أن المسجديه من الأمور الأبدية التى لا يجوز تغييرها إلى غيرها أو نقلها بأحد النواقل بحال من الأحوال، نعم غير المسجد من الأوقاف العامه يمكن دعوى جواز تغيير هيئاتها إذا قضت به المصلحه، بل يجوز بيعها فى بعض الأحوال.

لكن الإنصاف أن كثيرا من هذه المسائل غير منقحه، لعدم وضوح أدلتها من الكتاب و السنه بل و الفتاوى، لما فيها من الإجمال الذى لا يجسر معه على الفتوى بشىء منها، إذ بعضها يرمى إلى أن المدار على المصلحه، و آخر على الأصلح، و ثالث على المفسده، و رابع على تعذر الجهه الموقوف عليها أو الاستغناء عنها، و غير ذلك، فالاحتياط لا ينبغى تركه فى بعض الأفراد.

و كما أنه لا يجوز اتخاذ المسجد طريقا أو ملكا بأن يغير إليهما لا يجوز جعل شىء منهما مسجدا، إذ الأول ملك للمسلمين المستطرفين، و الثانى ملك آحادهم، نعم لو رجعت الطريق إلى الإباحه بأن بطل استطراق الناس أمكن حيازتها لها و إحيائها يجعلها مسجدا، و كذا لو كانت الطريق زائده على المقدار الشرعى أمكن أيضا جعل

الزائد كذلك كما عن التحرير و غيره النص على الأخير، مع أنه لا يخلو من إشكال، لاحتمال تعلق حق الاستطراق به و إن كان زائدا على ما ستعرف في إحياء الموات إن شاء الله.

و مثل الطريق و الملك غيرهما من الأوقاف العامه و الخاصه، فلا يجوز تغييرها و جعلها مسجدا، لكن قد تدعو المصلحه إلى تغيير هيئه بعض الأفراد الأولى اليه، فيجوز حينئذ للحاكم الذى هو الولى مع عدم الناظر الخاص ذلك على تأمل و نظر، و الله أعلم، و نسأله التوفيق للوقوف على حقائق هذه المسائل.

[فى عدم جواز إدخال النجاسه فى المسجد و لا إزالتها فيه]

و كيف كان فمما سمعت ظهر لك أنه إذا زالت آثار المسجديه لم يحل لأحد تملكه أو فعل مناف المسجديه فيه، لعدم بطلان وقفه بذلك ضروره، كما أنه مما قدمناه فى كتاب الطهاره ظهر لك الحال فى قول المصنف و لا يجوز إدخال النجاسه إليها و لا إبقاؤها فيها و إن لم يكن هو المدخل مثلا، و أن المدار على الملوئه منها أو الأعم، بل و قوله و لا إزاله النجاسه فيها إذ الظاهر كون مرجعها الأولى كما يرمى اليه تعليله فى المعتبر و المنتهى بأن ذلك يعود إليها بالتنجيس، أما إذا فرض كون النجاسه غير ملوئه و كان إزالتها على وجه لا ينجس المسجد إما لطهاره الغساله أو لكون المزال به ماء كثيرا أو أزيلت فى إناء جاز بناء على حرمة الملوث من النجاسه خاصه، و لم يجز بناء على الإطلاق، و احتمال حرمة الإزاله هنا تعبدا لما فيه من الامتهان لا دليل عليه، و إن مال اليه المحقق الثانى، و ربما أوهمه ظاهر المتن و غيره مما أطلق، فيه هذا الحكم بعد الحكم الأول، إلا أنه لا أعرف له دليلا معتادا به يختص به من حيث الإزاله، نعم فى الذكري- بعد ذكر الحكم المزبور و الذى قبله- قال: قاله الأصحاب ثم قال: و الظاهر أن المسأله إجماعيه، فإن تم ذلك مع إرادته الإزاله من حيث هى لا- من حيث التلوث كان هو الحججه، خصوصا مع إمكان تأيده بالكراهه فى الوضوء من

البول و الغائط، بل هي دليل آخر بناء على إرادته الاستنجاء منه و الحرمة من الكراهه ضروره طهاره غسلته مع أنه أطلق فيه النهي، بل قد استدل بذلك فى المعبر على المطلوب، لكنك تعرف ما فيه مما تقدم، و إلا كان ممنوعا كما هو واضح، فتأمل هذا.

و لا فرق على الظاهر بين ظاهر المسجد و باطنه، و لا بين سبق النجاسه المسجديه و سبقها لها، و إن كان قد يشعر بخلاف ذلك إطلاق النصوص الواردة فى جواز اتخاذ الكنيف مسجدا إذا طم بالتراب، منها

خبر الحلبي (١) قال لأبى عبد الله (عليه السلام):

«يصلح المكان الذى كان حشا زمانا طويلا أن ينظف و يتخذ مسجدا، فقال: نعم إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه، فان ذلك ينظفه و يطهره»

و صحيح عبد الله بن سنان (٢) سأل الصادق (عليه السلام) «عن المكان يكون حشا زمانا فينظف و يتخذ مسجدا، فقال: ألقى عليه من التراب حتى يتوارى، فان ذلك يطهره إن شاء الله»

و خبر أبى الجارود (٣) سأله أيضا «عن المكان يكون خبيثا ثم ينظف و يجعل مسجدا فقال: يطرح عليه من التراب حتى يواريه فهو أطهر»

و المرسل (٤) عن أبى الحسن الأول (عليه السلام) «عن بيت قد كان حشا زمانا هل يصلح أن يجعل مسجدا، فقال: إذا نظف و أصلح فلا بأس»

و نحوه خبر على بن جعفر (٥) عن أخيه (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد،

و خبر مسعده بن صدقه (٦) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه سئل «أ يصلح مكان حش أن يتخذ مسجدا؟ فقال: إذا ألقى عليه من التراب ما يوارى ذلك و يقطع ريحه فلا بأس، لأن التراب يطهره، و به مضت السنه»

بل

قال الصادق (عليه السلام) فى خبر محمد بن مضارب (٧): «لا بأس بأن يجعل على العذره مسجدا».

١- ١ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٧.
- ٥-٦ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٥.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٦.

بل و إطلاق بعض الفتاوى كالتواعد و الذكري و غيرهما، بل فى جامع المقاصد أن ما وقفت عليه من العبارات هنا مطلق، لكن قال فيه: إنه ينبغى أن يراى بانقطاع الرائحة فى عبارته القواعد ذهاب النجاسة، لأنه مع بقاء عينها و صيروره البقعه مسجدا يلزم كون المسجد ملطخا بالنجاسة، بل عن فوائد القواعد أن ظاهر صحيح عبد الله بن سنان تحقق استحاله عذرتة ترابا، و حينئذ لا إشكال بلزوم نجاسة المسجد، فالأولى حمل الحكم على ذلك، أو على ما إذا كان الموقوف الظاهر خاصه، أو على ما يمكن تطهيره، و فى المنتهى بعد أن ذكر أنه لا بأس بوضع المسجد على بثر غائط أو بالوعه إذا طم و انقطعت رائحته

معللا له بأن المؤذى يزول فتزول الكراهه، قال: «لا يقال:

روى الشيخ عن عبيد بن زراره(١) عن الصادق (عليه السلام) «الأرض كلها مسجد إلا بثر غائط أو مقبره»

لأننا نقول: نحن نقول بموجبه إنما يتخذ مسجدا مع الطم و انقطاع الرائحة» و أوضح منه فى رفع المنافاه ما فى كشف اللثام من التعليل بزوال الاسم و الصفات.

لكن و مع ذلك كله فالإنصاف أنه لا- صراحه فى النصوص السابقه، بل و لا- ظهور فى اعتبار تطهير ذلك الموضع فى وقفه مسجدا و لو باستحالته ترابا، و إن اشتمل بعض أسئلتها على التنظيف و الإصلاح و أجوبتها على الطهاره، إلا- أن المراد منها المعنى اللغوى قطعاً، على أنه من المستبعد أو الممتنع طهارته بالمواراه المزبوره، ضروره نجاسة الأجزاء الترابيه منه التى لا يجرى مزجها بالتراب، إذ لا استحاله فيها، كما أنه لا ظهور فيها أيضا بوجوب التطهير بعد الوقف مسجداً أو كون المسجد الظاهر دون الباطن كما سمعته من الفوائد، بل ظاهرها جميعاً أو صريحها عدم ذلك كله، و أنه يكفى هذه المواراه و انقطاع الرائحة بالطعم المزبور فى جعلها مسجداً، و لا يجب التطهير بعد ذلك،

و لا بأس بالفتوى به بعد ما سمعته من النصوص المعتضده بإطلاق بعض الفتاوى إن لم يكن

أكثرها، إلا أنه ينبغي الاقتصار على ذلك بالخصوص لا أنه يتعدى إلى غير ذلك، كما مال إليه المقدس الأردبيلي في المحكى من مجمعه، حيث قال: وردت أخبار كثيرة في اتخاذ الحش مسجداً صحيحه و غير صحيحه، و منها يعلم عدم اشتراط الطهاره في المسجد بحيث يكون التحت أيضا طاهرا و كذا الفوق، إذ هو كما ترى بعيد جدا، بل كأنه مخالف للإجماع، ضروره عدم الفرق بين تحت المسجد أو فوqe قطعاً، نعم ينبغي استثناء خصوص موارد تلك النصوص للعسر و الحرج في الإزاله على وجه التطهير، بل قد يتعدى إلى كل أرض تعسر إزاله النجاسه منها، أو تعذر و أريد وقفها مسجداً، فلا يجب انتظار طهارتها إن أمكنت في صيرورتها مسجداً، و إلا امتنع وقفها مسجداً، بل لا يبعد القول بعدم اعتبار سبق إزاله النجاسه الممكنه في المسجديه، فله وقفها حينئذ مسجداً، ثم يزيل بعد ذلك النجاسه، لأصالة عدم الاشتراط، إذ الإزاله من أحكام المساجد لا من شرائطها، كما هو واضح.

فما في البيان- من أنه لا- تبنى المساجد على النجاسه إلا مع الإزاله، و لو طمت قبل الوقف ثم بنى جاز- محل للنظر إن أراد ما يخالف ما ذكرنا، و لعله يريد الإشارة إلى ما عساه يظهر من النصوص السابقه من اعتبار سبق الطم أو المواراه على المسجديه، و هو- مع إمكان منعه عليه و إن كان ربما يوهمه بعضها في بادئ النظر- لا ينافى ما ذكرناه من عدم اشتراط التطهير السابق في الصحه، اللهم إلا أن يقال: إن التطهير فيما يمكن تطهيره كالطم و المواراه فيما لا يمكن، فكما وجب سبق الثاني على المسجديه فكذا الأول، و فيه تأمل.

و لعله بالتدبر فيما ذكرنا يستفاد الوجه فيما صرح به في القواعد و المنتهى و التذكره و الذكرى و الدروس و البيان و النفلية و الموجز الحاوى و جامع المقاصد و كشف الالتباس

من حرمة الدفن فيها، بل هو ظاهر النهى عنه فى التحرير و المحكى عن المبسوط، بل هو المنقول عن نهايتى الشيخ و الفاضل و السرائر و الجامع و الإصباح، إذ لعله من جهة عدم انفكاك الميت بعد دفنه عن تنجيس القبر، و قد عرفت مساواه الباطن للظاهر، لكن فيه أنه يمكن وضعه على شىء يمنع عن تلويثه المسجد، بل يكفى الشك، و يدفع بأنه إنما يتم بناء على أن مدار الحرمة التلويث، و إلا فيكفى فى المنع خروج النجاسة منه و لو على بدنه، إلا أن قضيه ذلك دوران حرمة الدفن حيثئذ على المذهبين، و لم أعرف من ناطها بشىء منهما، بل ظاهر الجميع الاتفاق على المنع، و لعله لدليل خاص عندهم و إن لم نجده فى كلمات من تعرض منهم للاستدلال، بل الموجود فى الذكرى و جامع المقاصد و التذكرة تعليله بأن فيه شغلا للمسجد بما لم بوضع له، قال فى الأول: و دفن فاطمه (عليها السلام) فى الروضه إن صح فهو من خصوصياتها بما تقدم من نص النبى (صلى الله عليه و آله) و قد

روى البزنطى (١) قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قبر فاطمه (عليها السلام) فقال: دفنت فى بيتها، فلما زادت بنوا أميه فى المسجد صارت فى المسجد»

انتهى، و فى المحكى عن نهايه الأحكام بأن فيه تضيقا على المصلين، و فى المنتهى بأنها جعلت للعباده.

و كأن هذه التعليلات منهم تومئ إلى كون الحكم من المسلمات عندهم، و لولاه لأمكن مناقشتهم بأنه إنما تتم المنافاه و التضيق لو حرمت الصلاة على القبر أو عنده، بل و كان مع ذلك مزاحما للمصلين، و إلا كان كوضع المناره فيه و حفر حفيره لحاجه بعض الصنائع أو للوضوء و نحوه فيه و غير ذلك مما لا يمتنع إلا إذا نأفى المصلين و زاحمهم و بأن دفن فاطمه (عليها السلام) لم يثبت كونه لخصوصيه، و الأصل الاشتراك، و بما يظهر من سبر الأخبار المتفرقه من دفن كثير من الأنبياء السابقين فى المساجد،
منها

قول الباقر (عليه السلام) (١) بعد أن ذكر أنه صلى في مسجد الخيف سبعمائه نبي: «وإن ما بين الركن و المقام لمشحون من قبور الأنبياء، و أن آدم لفي حرم الله»

بل يمكن المناقشه فى الإجماع أيضا لعدم بلوغ المتعرضين إلى ذلك قطاعا، خصوصا مع ملاحظه المصنفين لا التصانيف، بل ظاهر العلامه فى المنتهى الميل إلى الكراهه.

بل قد يظهر منه و من غيره ذلك أيضا فى مسأله اتخاذ المسجد على القبر، و لا فرق على الظاهر بين سبق المسجديه على الدفن و بين سبقه عليها، بل لعله أولى بالمنع، ل

خبر سماعه بن مهران (٢) سأله «عن زياره القبور و بناء المساجد فيها، فقال: أما زياره القبور فلا بأس، و لا يبنى عندها مساجد»

و إن كان يحتمل إرادته المقابر منه التى هى كالشوارع و المشارع و الطرق و نحوها من الأراضى التى تعلق بها الحقوق العامه المانعه عن اتخاذها مساجد، و ذلك غير ما نحن فيه، كبعض النصوص الأخر حتى

الخبر المشهور «إن الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط و مقبره»

المحتمل أيضا غير ما نحن فيه من المساجد لكن و مع ذلك كله فالأحوط فى البراءه عن التكليف بالدفن إن لم يكن الأقوى المنع، وفاقا لمن عرفت، و فيهم من لا يعمل إلا بالقطعيات، على أنك قد عرفت حكايته عن النهايه التى هى متون أخبار، بل قد يظهر من حاشيه على هامش ما حضرني من نسخه الوسائل كتب تحتها أنها منه الإجماع عليه حيث نسبه فيها إلى الفقهاء، بل لعله كذلك لو لوحظ عدم التردد فيه من كثير من المتعرضين له،

بل قد عرفت أن المستند فيه عدم الانفكاك عن النجاسه خصوصا بناء على عدم الفرق بين الملوته و غيرها لا تلك التعليقات.

مع أنه يمكن تسديدها بالفرق بين الدفن و بين الأمور السابقه التى قيس عليها

١-١ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٦٥- من أبواب الدفن- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

باعتبار كون الدفن مقتضيا للتعطيل عن الاستعداد للانتفاع بالمسجد لو فرض حدوث حاجه في تغييره مثلا لحرمه النبش، بخلاف الأمور السابقه مع ما فيه من تنفير المترددين و امتناع صلاتهم أو كراهتها التي هي نوع ضرر أيضا في مثل الأماكن المتخذة لمضاعفه ثواب العباده، و دفن فاطمه (عليها السلام) لم يثبت أنه في المسجد، بل ظاهر خبر البنظي عدمه كما سمعت، بل ربما يشم منه بسبب ذكر اعتذاره فيه عن كونها في المسجد بفعل بنى أميه لعنهم الله معلوميه امتناع الدفن في المسجد، و دفن الأنبياء السابقين لم يثبت تعبدنا به في شرعنا، بل و لم يثبت كونه سابقا على المسجديه المعتمره بل لم يثبت صيروره نفس قبورهم مسجدا، بل قد يظهر من جملة من النصوص الواردة في أن إبراهيم و إسماعيل (عليهما السلام) دفنا حذاء المسجد امتناع الدفن فيه حتى في ذلك الزمان، و إلا لم يدفنا حذاءه، على أنه يمكن اختصاص ذلك بالمعصومين المنزهين عن سائر الأدناس، و لا كراهه في الصلاه عندهم، بل لعل

قوله (عليه السلام)(١): «إنه ما من مسجد إلا و بنى على قبر نبي أو وصى نبي»

إلى آخره، شاهد على ذلك و إن كان المراد منه على الظاهر بيان حكمه سماويه و عله ربانيه لا أنه قبر معروف جعل مسجدا، و لعل نصوص دفن الأنبياء من هذا القبيل، كما أن الظاهر إرادته بعض الأصحاب من كراهه بناء المسجد على القبر اتخاذ المسجد و هو فيه، لا صيروره نفس القبر مسجدا إن لم نقل بالفرق بين السبق و اللحق، مع احتمال قويا جدا و إن ترك الاستفصال في خبر سماعه(٢)، لكن لعله لظهوره فيما سمعت من المعتمره، على أنه لا- يكفى سندا للمنع لوجه، منها قوه مقتضى الجواز من أدله ندب اتخاذ المسجد مع حرمه النبش، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦٥- من أبواب الدفن- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

[فى عدم جواز إخراج الحصى من المسجد]

و كذا لا- يجوز إخراج الحصى منها، و إن فعل أعاده إليها كما فى النافع و الإرشاد و اللمعه و النفليه و حاشيه الإرشاد و عن التلخيص و التبصره، ل

خبر وهب ابن وهب (١) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إذا أخرج أحدكم الحصاه من المسجد فليردها مكانها أو فى مسجد آخر، فإنها تسبح»

إذ لو لم يحرم الإخراج لم يجب الرد كما هو مقتضى الأمر به، بل لا قائل به دونه كما اعترف به فى الرياض، و به تظهر دلالة

خبر الشحام (٢) أيضا على ما رواه عنه الشيخ، قال للصادق (عليه السلام):

«أخرج من المسجد حصاه، قال: فردها أو اطرحها فى مسجد»

بل و على روايه الكليني له أيضا، إذ ليس فيها سوى «و فى ثوبى حصاه» و قد عرفت أن محل الاستدلال فيه الأمر بالرد، مضافا إلى

خبر محمد بن مسلم (٣) و معاويه بن عمار (٤) أو صحيحهما عن الصادق (عليه السلام) سمعه فى أولهما يقول: «لا ينبغي لأحد أن يأخذ من تربه ما حول الكعبه، و إن أخذ من ذلك شيئا رده» و قال له فى ثانيهما: «أخذت سكا من سلك المقام و ترابا من تراب البيت و سبع حصيات، فقال: بنس ما صنعت، أما التراب و الحصى فرده».

لكن قد يشكل التحريم بضعف سند الأول و اشتماله على التعليل بالتسبيح المناسب لكراهه الإخراج المقتضى عدم تسبيحها مطلقا أو فى المكان الشريف، بل قد يومى

قوله (عليه السلام) فيه: «إذا أخرج»

إلى آخره، إلى جوازه و إن كان مرجوحا، كما أنه يومى الأمر فيه و فى غيره من النصوص و الفتوى، بل قد يظهر من مفتاح الكرامه

الاتفاق عليه بالرد إلى مسجد آخر إلى عدم دخولها فى الوقف، و إلا لوجب الرد إليه،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

و نحوه فى الإيماء إلى عدم الحرمة التعبير بلا ينبغى فى خبر ابن مسلم، و التعليل بجعل الحصى فى المسجد للنخامة فى

مرفوع ابن العسل (١) المروى عن محاسن البرقى، قال:

«إنما جعل الحصى فى المسجد للنخامة».

و من ذلك كله و غيره مع الأصل قال فى المعتبر و المنتهى و التذكرة و التحرير و القواعد و الذكرى و الدروس و البيان و الموجز و عن غيرها: بالكراهه أو استحباب ترك الإخراج، لكن فى كشف اللثام «لعل المحرم إخراج ما هى من أجزاء أرض المسجد التى جرت عليها المسجديه، و المكروه إخراج ما خص به المسجد بعد المسجديه، فلا خلاف، و أما الحصى الخارجه عن القسمين فىنبغى قمها و إخراجها مع القمامه» و كأنه أخذ ذلك من تقييد جماعه منهم الثانىان الحرمة بما إذا كانت جزء من المسجد، و فيه- مع أنه تقييد لإطلاق النصوص و الفتاوى المنصرف إلى غير المقيد من دون شاهد- أنه لا معنى للحكم بالكراهه فى الثانىه أيضا بعد فرض تخصيصها بالمسجد، إذ هى حينئذ كسائر فرش و آلاته المعلوم حرمة إخراجها من المسجد.

و من هنا ألحق فى الروضه بالحصى الذى هو جزء فى الحرمة الحصى المتخذ فرشاً بل فى حاشيه الإرشاد أنه ربما يخص التحريم به، نعم لا يندرج فى التحريم و الكراهه ما كان منه قمامه بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له، بل فى حاشيه الإرشاد للمحقق الثانى القطع به الذى هو منه بمنزله الإجماع، لانصراف إطلاق النص و الفتوى إلى غيره، و لما عرفت من استحباب كنس المساجد، و لأن الحصى كالتراب كما يرمى إليه صحيح معاويه السابق (٢) و لا- ريب فى رجحان إخراج ما كان قمامه منه، فما فى الرياض- بعد اختياره القول بالكراهه معللاً له بضعف خبر وهب عن إثبات الحرمة

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

«أن إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق بين ما كان جزء من المسجد أو آلاته أو قمامه، خلافا لجماعه فقيدوه بالأول، و لعله للجمع بين النص هنا و ما مر فى استحباب الكنس، و فيه نظر، لاحتمال العكس بتقيد الثانى بغير الحصى، فتأمل جيدا»- محل منع، و لعله لذلك أمر بالتأمل، إذ لو أغضينا النظر عن بعض ما سمعت لكان الترجيح للأول قطعا من وجوه، كما أن فى ترجيحه الكراهه على الحرمه ذلك أيضا، لما عرفت من عدم انحصار الدليل فى خبر وهب بن وهب، بل لعلها هى مقتضى الأصل فيما كان جزء من المسجد، إذ لا مدخله لانفصالها و قلتها و استغناء المسجد عنها فى ذلك، و إلا لجاز إفساد

المسجد جميعه بأخذ القليل من أجزائه فالقليل، و هو معلوم البطلان، بل و كذا ما جعل فراشا فيها بعد المسجديه، لصيرورته حينئذ كسائر آلات المسجد، و لا إشعار فى التعليل بالتسييح بعدم الحرمه، بل فيه إيماء إلى صيرورتها مسجدا، كما أنه لا إيماء بالرد إلى مسجد آخر إلى ذلك أيضا، إذ لا يزيد هو على ما سمعته سابقا من التخيير بين إرجاع بعض المسجد المتخذ فى طريق أو ملك إلى ذلك المسجد أو غيره بلا خلاف أجده فيه بينهم هناك، و إن تأملنا فيه فيما تقدم، و لا على آلات المسجد التى قد سمعت جواز استعمالها فى مسجد آخر.

نعم ينبغى تقييده إن كان الحصى من الثانى بما سمعته سابقا من الاستغناء عنه كما صرح به فى الروضه مع إمكان منعه هنا تمسكا بإطلاق النصوص، اللهم إلا أن ينزل على الاستغناء و نحوه، أو يدعى انصرافه إلى ذلك، ضروره كون المورد فيه حصاه و نحوها، أو إلى التعذر و التعسر كالحصيات التى أخذت من الكعبه، على أنه لا استبعاد فى التخيير المزبور مع قطع النظر عن ذلك كله بعد النصوص و التعليل فى المرفوع السابق، مع أنه يمكن منع إشعاره بذلك، لظهور إرادته أن حكمته التغطيه لا يصلح كونه مستندا للحكم المزبور بعد ما سمعت، فلا ريب فى أن الأقوى الحرمه

إلا فيما كان قمامه منه، و نحوه التراب و شبهه.

نعم قد يستثنى بعض الأجزاء الجزئية التي تتعلق بثوب المصلى أو هي من لوازم الكنس أو نحو ذلك مما جرت سيره به و علم من طريقه الشرع عدم حرمة، كما أنه ينبغي الاقتصار في الحرمة على ما ثبت كونه جزء أو فرشاً و لو بالظهور المعتد به شرعاً أما المحتمل كونه كذلك و قمامه فلا حرمة بإخراجه، و لا يجب إرجاعه للأصل، نعم لا ينبغي ترك الاحتياط سيما مع قيام بعض الأمارات التي ليست بحجه شرعية، و الله أعلم.

[في كراهه تعلية المساجد]

و يكره تعليتها كما نص عليه غير واحد من الأصحاب، لأنه مخالف للسنه الفعلية، إذ حائط مسجد النبي (صلى الله عليه و آله) قامه: و المحكى من حال السلف في جامع المقاصد، و لما فيه من الاطلاع على عورات الناس لو رقى عليها أو على المناره المساويه لها، و لما ورد(١) من النهى عن رفع البناء لأزيد من سبعة أذرع أو ثمانية، و أن الزائد مسكن الجن و الشياطين، بل تبنى وسطاً مرجعه إلى العرف، كما في الروضه بل لا يبعد القول بأنها تبنى دونه كى لا تساوى المساكن التي تعليتها وسطاً، فتأمل، و علو جدار مسجد الكوفه لم يعلم أنه من فعل من فعله حجه على العباد.

[في كراهه أن يعمل في المساجد شرفاً]

و كذا يكره أن يعمل لها شرف كما نص عليه جماعه، ل

خبر طلحه ابن زيد(٢) عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي (عليهم السلام) «أنه رأى مسجداً بالكوفه و قد شرف، فقال: كأنه بيعه، و قال: إن المساجد لا تشرف بل تبنى جما»

و خبر أبي بصير(٣) المروى عن إرشاد المفيد عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث طويل، قال: «إذا قام القائم (عليه السلام) لم يبق مسجداً على وجه الأرض له شرف إلا هدمها و يجعلها جما»

و المرسل عن المجازات النبويه للسيد الرضى(٤) قال: قال (عليه السلام): «ابنوا المساجد و اجعلوها جما»

و عن النهايه التعبير بلا يجوز، و لا ريب في ضعفه

١- ١ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب أحكام المساكن.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٥.

إن أراد الحرمة، لقصور ما سمعت عن إثباتها، خصوصا بعد عمل غيره من الأصحاب بها على الكراهة.

و الشرف بضم الشين و فتح الراء جمع شرفه بسكونها ما يبنى فى أعلى الجدران.

و لا ترتفع الكراهة بالحاجه إليها فى عدم الاطلاع على دور الناس إذا كان بناؤها عاليا،

لما عرفت من النهى عن التعلية المقتضيه لذلك، فلا ترتفع الكراهة له، نعم لو احتيج إليها مع عدم المخالفه فى العلو أمكن القول بارتفاعها، مع احتمال العدم، و تكليف الغير يدفع ضرره بأن يستر عن نفسه، و الله أعلم.

[فى كراهة اتخاذ المحاريب الداخلة فى المساجد]

ثم إن المصنف ذكر أيضا كراهة اتخاذ المحاريب فى المساجد عاطفا لها على ما قبلها بأو مريدا منها معنى الواو قطعا، فقال أو محاريب داخله كما فى النافع و الإرشاد و البيان و الدروس و النفلية، بل فى الذكرى قاله الأصحاب، و لعل مرادهم فى الحائط كما فى المعبر و عن المبسوط و النهاية و السرائر، بل فى المدارك نسبتة إلى الشيخ و جمع من الأصحاب، و كان المراد كثيرا كما فى جامع المقاصد و فوائد الشرائع و حاشية الإرشاد و الروض و المسالك و عن غيرها، ل

خير طلحه بن زيد(١) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) «أنه كان يكسر المحاريب إذا رآها فى المساجد، و يقول كأنها مذابح اليهود»

لكن قد يشكل بظهوره كما اعترف به الثانى فى المحاريب المتخذة مستقلة فى المساجد لا الداخلة فى حائطه مثلا، ضروره أنها هى القابله للكسر لا تلك، بل لعل المراد بها المقاصير التى أحدثها الجبارون كما فى المروى (٢) أنفا عن كتاب الغيبة، و

صحيح زراره(٣) عن الباقر (عليه السلام) المتقدم فى أحكام الجماعة، قال: «إذا

١- ١ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٢٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٩- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.

صلى قوم و بينهم و بين الإمام ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاه إلا- من كان حيال الباب، قال: و قال: هذه المقاصير إنما أحدثها الجبارون، و ليس لمن يصلى خلفها مقتديا بصلاه من فيها صلاه»

و لعله لذا اقتصر عليها هنا العلامه الطباطبائي في منظومته، فقال:

لا تصطنع فيه المقاصير و دع تصويره فإنه شر البدع

بل لعل مراد من عبر من الأصحاب بكراهه اتخاذ المحاريب في المساجد كالمنتهى و عن غيره ذلك أيضا لا الداخلة في الحائط، نعم قد يقال مراد من عبر بالداخلة في الحائط الداخلة فيه كثيرا كما سمعته من الثانيين بحيث يحصل معها الحيلولة بين المأمومين في الجانبين و بين الامام، فتكون حينئذ كالمقاصير لا ما كان مجرد أثر في الحائط أو دخول قليل كما يؤيده في الجملة ملاحظه تعبيرهم بالمحراب الداخلة في باب الجماعه، و حكمهم هناك ببطلان صلاه من كان على الجانبين، فيكون المكروه حينئذ

المقاصير و ما أشبهها من المحاريب الداخلة في الحائط كثيرا التي يحصل معها الحيلولة، و كونها غير قابله للكسر فلا يشملها الخبر المزبور يدفعه أولا عدم انحصار دليل الكراهه فيه، لإمكان استنباطها من صحيح المقاصير، و ثانيا منع عدم قبولها للانكسار، إذ المتعارف في ذلك الزمان عدم كون الحائط عريضا بحيث يتخذ في وسطه محراب يستر جانباه المأمومين، بل قيل إنهم كانوا في بدء الإسلام و لا سيما أهل البوادي يبنون جدران المساجد من القصب و الخشب و الجذوع، فمتى فرض دخول المحراب في مثل ذلك لا بد أن يكون له هيئه بارزه عن جدار المسجد و لو من خلفه، فيتحقق الكسر حينئذ، و ثالثا احتمال أو ظهور إرادته مطلق التخريب من الكسر، فما في المدارك من التوقف في كراهه مثل هذه المحاريب في غير محله.

نعم قد يقال: إن حمل خبر طلحه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) على المقاصير يمنع ما سمعته في صحيح المقاصير من أنها إنما أحدثها الجبارون، و لم تكن في الزمان

السابق، و الظاهر أن سبب إحدائهم إياها هو قتل أمير المؤمنين (عليه السلام) و غيره في المسجد في أثناء الصلاة، أو إظهار الكبرياء و الجبروت بالتستر عن الناس، فأحدثوا هذه المقاصير كي يدخلوا إليها وقت الصلاة و يحتجوا بها، فمن هنا يقوى الظن بعدم إرادته المقاصير من المحاريب في خبر طلحه، و لكن لا بأس بالحكم بكراحتها أيضا.

فيكون المكروه أحد أمور ثلاثه: المقاصير و المحاريب الداخلة في الحائظ كثيرا المشابهة للمقاصير و المحاريب المتخذة مستقلة في المسجد التي هي كمدابح اليهود، و إن كان المستفاد من خبر طلحه الأخير خاصة، أما المحاريب التي هي مجرد أثر في الجدار ضبطا للقبلة أو داخله فيه قليلا فلا كراهه في شىء منها كما يؤيده السيره الآن على اتخاذها من غير تكبير، بل لا مسجد غالبا إلا و فيه ذلك، هذا، و في كشف اللثام مازجا لعباره القواعد «أنه يكره بناء المحاريب الداخلة في داخل حائط المسجد لا في نفس الحائط و هي كما أحدثتها العامه في المسجد الحرام، واحد للحنفيه، و آخر للمالكيه، و ثالث للحنابله، للأخبار، و الأمر بكسرها، أو إحدائها بعد المسجديه محرم، لشغلها مواضع الصلاة» و الظاهر بقريته تعليقه الحرمة بما سمعت إرادته تفسير الدخول في المتن بالدخول في المسجد لا الدخول في نفس الحائط، لأنه القابل للكسر، فيكون المكروه عنده الأول و الثالث مما ذكرنا، لكن قد سمعت أن الذى فهمه غير واحد من الأصحاب إرادته الدخول في نفس الحائط كما هو المتبادر خصوصا من المتن و نحوه، نعم قيده بالدخول الكثير لا- الدخول في الجملة، و وجهه ما تقدم، فإذاً الأصح ما عرفت، و أما ما ذكره من حرمة الأحداث بالمعنى الذى ذكره فواضحه مع الإضرار بالمصلين كما سمعت نظيره في المناره المحدثه بعد المسجديه، و الله أعلم.

[في كراهه أن يجعل المسجد طريقا]

و كذا يكره أن يجعل المسجد طريقا كما نص عليه الفاضلان و الشهيدان و المحقق الثانى و غيرهم، بل حكى عن الشيخ و الحلّى، لمنافاته احترامها المستفاد

من النصوص فحوى و صريحا، إذ في

خبر يونس (١) «ملعون ملعون من لم يوقر المسجد»

و خبر أبي بصير (٢) سأل الصادق (عليه السلام) «عن العله في تعظيم المساجد فقال: إنما أمر بتعظيم المساجد لأنها بيوت الله في الأرض»

ول

قول النبي (صلى الله عليه وآله) في خبر المناهي (٣): «لا تجعلوا المساجد طرقا حتى تصلوا فيها ركعتين»

لكن ظاهره ارتفاع الكراهه بالصلاه ركعتين، و لم أجد من نص عليه، و لا ثبت اعتبار الخبر، فالحكم به حينئذ مشكل، و التسامح في الكراهه لا يقتضى التسامح في رافعها و ما فى التحرير من تقييد الحكم بالكراهه بالاختيار لا مدخلية له فى ذلك قطعا، بل لا وجه له فى نفسه عند التأمل، نعم فى كشف اللثام و عن السرائر أن المراد بجعلها طريقا المضى فيها إلى غيرها لقرب ممر و نحوه لا للتعبد فيها، فلعل مبنى الخبر المزبور ذلك، إذ دخولها مع الصلاه ركعتين فيها كأنه يرفع تمحض إرادته الاستطراق، و من ذلك كله ظهر لك أن المراد

بجعلها طريقا استطراقها مع بقاء هيئته المسجديه لا تغييرها طريقا، لما عرفت من حرمه ذلك، كما هو واضح.

[فى استحباب أن يجتنب البيع و الشراء فى المساجد و تجنيبها المجانين و الصبيان و إنفاذ الأحكام و تعرف الضوال و إقامه الحدود و إنشاد الشعر و رفع الصوت و عمل الصنائع]

و يستحب أن يجتنب البيع و الشراء فيها و تجنيبها المجانين و إنفاذ الأحكام و تعرف الضوال و إقامه الحدود و إنشاد الشعر و رفع الصوت و عمل الصنائع

للمرسل (٤) عن الصادق (عليه السلام) «جنبوا مساجدكم البيع و الشراء و المجانين و الصبيان و الأحكام و الضال و الحدود و رفع الصوت»

و خبر عبد الحميد (٥) عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): جنبوا

١- ١ المستدرک- الباب- ٥٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢.

مساجدكم صبيانكم و مجانينكم و شراءكم و بيعكم»

و عن المجالس بإسناده إلى أبي ذر(١) عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى وصيته له «يا أبا

ذر الكلمة الطيبة صدقه، و كل خطوه تخطوها إلى الصلاه صدقه، يا أبا ذر من أجاب داعى الله و أحسن عماره مساجد الله كان ثوابه من الله الجنة، فقلت: كيف يعمر مساجد الله؟ قال: لا- ترفع فيها الأصوات، و لا- يخاض فيها بالباطل، و لا يشتري فيها و لا يباع، و اترك اللغو ما دمت فيها، فان لم تفعل فلا تلومن يوم القيامة إلا نفسك»

و المرسل (٢) فى الفقيه «جنبوا مساجدكم صبيانكم و مجانينكم و رفع أصواتكم و شرائكم و بيعكم و الضاله و الحدود و الأحكام»

و المضمهر المرفوع (٣) عن العلل قال: «رفع الصوت فى المساجد يكره»

و المرسل (٤) فى الفقيه و عن العلل أيضا «أنه سمع النبى (صلى الله عليه و آله) رجلا ينشد ضاله فى المسجد، فقال: قولوا: لا رد الله عليك، فإنها لغير هذا بنيت»

و خبر الحسين بن يزيد(٥) عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) فى حديث المناهى «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) أن ينشد الشعر أو ينشد الضاله فى المسجد»

و الصحيح عن جعفر بن إبراهيم(٦) عن على بن الحسين (عليهما السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): من سمعتموه ينشد الشعر فى المساجد فقولوا: فض الله فاك، إنما نصبت المساجد للقرآن».

و من التعليل هنا و الضاله و الأمر بتوقير المساجد يستفاد الحكم فى غيرهما أيضا من الصنائع مثلا غير المضره بالمصلين و المسجد التى نص عليها غير واحد من الأصحاب

١-١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٥.

٤-٤ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٥-٥ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣ لكن روى عن الحسين بن زيد.

٦-٦ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

بل فى الذكرى نسبته إلهم، و لعله كذلك فىه و فى سائر ما سمعته فى المتن عدا ما ستعرف و إن كان لم يتفقوا على التعبير بما فى المتن من استحباب الاجتناب، بل عير بعضهم أو أكثرهم بالكراهه، لكن لعلها مراده للمصنف أيضا باعتبار لزومها لاستحباب التجنب و إن لم نقل بكراهه ترك المستحب فى نفسه، فىكون تغيير النظم فى المتن باعتبار تعلق كراهه الأمور السابقه فى المسجد نفسه بخلاف هذه، فإنها فىما يتعلق فى فعل المكلف فىه.

و احتمال منع لزومها لاستحباب التجنب- إذ هو كغيره من المستحبات التى لا نقول بكراهه تركها فى الأصح، و تغيير النظم من المصنف لأن الوارد فى النصوص الأمر بالتجنيب المحمول على الاستحباب لا النهى عن الفعل كى يحكم بالكراهه- يدفعه أولا أنه يمكن دعوى تبادر النهى عن الفعل من الأمر بالاجتناب، إذ هو حقيقه كالأمر بالترك الذى هو بمعنى النهى عن الفعل، و ثانيا أنك قد عرفت وجود النهى عن بعضها فى بعض النصوص (١) و ظهور إرادته الكراهه فى آخر.

فالأولى الحكم بكراهه الجميع للنصوص السابقه المشتمله على الأمر بتجنيب الصبيان زياده على ما ذكره المصنف هنا، إلا أنه ذكره هو فى المعبر و غيره من الأصحاب مطلقين للحكم فىهم كالنصوص، و قيده بعضهم بمن يخاف منهم التلويث دون غيرهم ممن يوثق بهم، فإنه يستحب تمرينهم على إتيانها، و لا- بأس به، إلا أنه ينبغى إضافه مخافه ما ينافى توقير المسجد من اللعب و نحوه، أو أذيه المصلين و نحو ذلك إلى التلويث، و وجهه واضح، و المشتمله أيضا زياده على ما ذكره المصنف على السؤال عن الضاله بناء على عدم اندراجه فى تعريفها المذكور فى المتن، و النهى عن الخوض فى الباطل فىها، و الأمر بترك اللغو فىها أيضا.

و لعل منه ذكر الدنيا كما أشير إليه في

المرسل (١) عن علي (عليه السلام) المروى عن كتاب ورام بن أبي فارس «يأتى فى آخر الزمان قوم يأتون المساجد فيقعدون حلقا ذكرهم الدنيا و حب الدنيا، لا تجالسوهم، فليس لله فيهم حاجة»

و إلا كان مكروها آخر أيضا يومى اليه مضافا إلى ذلك التعليل بأنها لغير ذلك نيت، و الأمر بتوقير المسجد.

كما أن سل السيف و رطانه الأعاجم فيها مكروهان آخران نص عليهما الشهيد فى البيان

دون المصنف، بل نسب أولهما فى مفتاح الكرامه إلى نص كثير من الأصحاب ل

خبر مسمع أبى ستار (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن رطانه الأعاجم فى المساجد»

و خبر السكونى (٣) عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال: «نهى النبى (صلى الله عليه و آله) عن رطانه الأعاجم فى المساجد»

و صحيح ابن مسلم (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن سل السيف و عن برى النبل فى المسجد، و قال: إنما بنى لغير ذلك»

بل هو كما ترى مشتمل على برى النبل الذى ذكره غير الشهيد من الأصحاب أيضا، و دل عليه غير هذا الصحيح أيضا ك

مرفوع محمد بن أحمد (٥) المروى عن العليل، قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) مر برجل يبرى مشاقص له فى المسجد فنهاه، و قال: إنها لغير هذا نيت»

و خبر الحلبي (٦) عن الصادق (عليه السلام) «إن جدى نهى رجلا يبرى مشقفا فى المسجد»

و مع ذلك تركه المصنف إلا أنه يحتمل الاكتفاء عنه بنصه على الصنائع الشامله له، و الأمر سهل.

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

و قد يلحق بالبيع و الشراء سائر عقود المعاوضه، بل لعلها المراده من البيع و الشراء فى النصوص على إرادته مطلق النقل و الانتقال بعوض منهما، أما ما أشبهه المعاوضه كالنكاح فوجهان كمطلق العقود و الإيقاعات إلا ما يندرج منها فى القربات نحو النذر و الوقف و العتق، و لعل النكاح منها، و فى شمول المجانين للادواريين منهم هنا وجه، فيجنبون عن المساجد و لو حال إفاقتهم مخافه أن يحدث فيه الجنون الذى قد تحصل معه النجاسه و غيره، لكنه بعيد جدا أو ممتنع للقطع باندراجهم فى الأوامر الكثيره بالسعى إلى المساجد و الصلاه فيها و حضور الجماعه و نحو ذلك.

و المراد بإنفاذ الأحكام الذى عبر به المصنف و الفاضل و الشهيد و غيرهم كما يومى اليه تعليل المعبر نفس الحكم بمعنى التسجيل و نحوه الواقع من الحاكم لقطع الخصومات و نحوها، لا مطلق بيان الأحكام الشرعيه للتعليم و نحوه، إذ لم يحتمله أحد من الأصحاب هنا، فيكون هو حينئذ عين التعبير بالأحكام المعبر به فى المنتهى و الدروس و المنظومه و عن المبسوط تبعا للنص السابق الذى هو مستند المطلوب مؤيدا- مضافا إلى التعليل بأنه إنما نصبت المساجد للقرآن- بما فى الحكم من التحاكم المفضى غالبا إلى التشاجر و رفع الأصوات و التكاذب و ارتكاب الباطل و نحو ذلك مما لا ينبغي وقوعه فى المساجد.

لكن قد يشكل ذلك بأن الحكم من الطاعات و العبادات التى محلها المساجد، و بمعرفيه القضاء من أمير المؤمنين (عليه السلام) فى جامع الكوفه حتى أن دكه القضاء معروفه إلى يومنا هذا، كما عن الشيخ و الحلّى الاعتراف به، بل ظاهر الأول و صريح الثانى نفى الخلاف فيه، قال الشيخ فى المحكى عنه: لا خلاف فى أن النبى (صلى الله عليه و آله) كان يقضى فى المسجد الجامع، و لو كان مكروها ما فعله، و كذلك كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقضى بالكوفه فى الجامع، و دكه القضاء معروفه إلى يومنا هذا، و هو

إجماع الصحابه، و بأن تشاجر المتحاكين و تكاذبهم و رفع أصواتهم و نحو ذلك مع نهيهم عنه و تكليفهم بتركه لا يقتضى مرجوحه إنفاذ الحاكم فى نفسه الذى هو مستحب أو واجب، و فعله النبى و أمير المؤمنين (عليهما الصلاه و السلام)، بل كأنه فى بالى أن الحكومه المعروفه من داود كانت فى المسجد، و بما فى كشف اللثام من أن

فى بعض الكتب (١) «أنه بلغ أمير المؤمنين (عليه السلام) أن شريحا يقضى فى بيته، فقال: يا شريح اجلس فى المسجد فإنه أعدل بين الناس و أنه و هن بالقاضى أن يجلس فى بيته».

و لا- مخلص عن ذلك بالقول بکراهه المداومه دون النادر كما اختاره المصنف على الظاهر فى كتاب القضاء، و تبعه بعض من تأخر عنه، لظهور ما سمعت فى التكرار و المداومه إذ لو سلم احتمال ندره قضاء أمير المؤمنين (عليه السلام) و أن الإضافه فى دكه القضاء لعلها لوقوع قضيه غريبه من قضاياه نحو دكه المعراج فإنها لم تتشرف إلا مره واحده كما فى كشف اللثام فلا يسلم ذلك بالنسبه إلى النبى (صلى الله عليه و آله) لمعروفه مواظبه (صلى الله عليه و آله) على إنفاذ الأحكام فى المسجد.

و من هنا مال بعض متأخرى المتأخرين إلى عدم الكراهه فى ذلك تبعاً للمحكى عن الشيخين و سلالر و الحللى و غيرهم من المتقدمين، بل ربما كان ظاهرهم الاستحباب، بل لعل عدم الكراهه خيره الأكثر حتى من عبر بالإنفاذ، لاحتمال إرادته الاجراء، و العمل على مقتضاها من الحبس و الحد و التعزير و نحوها، و لا ينافيه ذكر الحدود حينئذ

١- ١ البحار ج ٤٠ ص ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ المطبوعه عام ١٣٨١ ج ٩ من طبعه الكمبانى- الباب ٩٧ و الباب ٥ من أبواب كرائم خصال أمير المؤمنين عليه السلام و محاسن أخلاقه- الحديث ٤٢.

مستقله تبعاً للنص، ولأنها أفحش، وعلى ذلك يحمل النص المتقدم الذي لا يصلح لمعارضه ما عرفت مما يقضى بعدم الكراهه أو الاستحباب، أو يحمل كالتفتوى بمضمونه على إرادة الحكومات الجدليه خاصه لا مطلق الحكم، لكن فيهما أنه لا دليل حينئذ على كراهه الأول أيضاً، ومجرد احتمال النص له لا يجدى، اللهم إلا أن يكون من جهه التسامح، سيما مع تأيده بمساواته لإقامه الحدود، واقتضاء الثانى الكراهه فى بعض الأفراد، وما سمعته قاض بعدمها مطلقاً، وعدم تكليف المتحاكمين الجدول، فلعل الأقوى فى النظر عدم الكراهه مطلقاً، والنص إما مطرح أو محمول على إرادته الأحكام الصادره من قضاء العامه، لأنها باطل محض، فيكون إطلاقهم (عليهم السلام) الأحكام وسيله إلى التعريض بذلك، أو على ما لا نعلمه، والتسامح فى المكروه لعله حيث لا- معارض لكن ومع ذلك فالاحتياط باجتناب الحكم فى المساجد فضلاً عن إجرائها والعمل على مقتضاها تخلصاً من الوقوع فى المكروه لا- ينبغى تركه، حتى على احتمال استحباب الحكم لا- بإباحته خاصه، خصوصاً مع وضوح الفرق بين النبى (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) ونحوهما ممن هم مأمومون عن الخطأ فى الواقع وعن احتمال كون الحكم منهم بغير ما أنزل الله لتقصير فى مقدمات أو اتباع للشهوات و بيننا الذين لا نؤمن من شىء من ذلك، بل نحن إليه أقرب من غيره، ونسأل الله العصمه، فإنه المفزع والملجأ فى الأمور كلها.

و المتبادر من تعريف الضالاه الذى عبر به الفاضل أيضاً إنشادها لا نشدانها كما فهمه الشهيد الثانى و سبطه تبعاً للمحقق الثانى فى الجامع و الفوائد، فينحصر دليله حينئذ فى التعليل فى مرسل (١) الفقيه الثانى و فى مرسله (٢) الأول نفسه و خبر الحسين بن

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

يزيد^(١) بناء على إرادته ذلك من الضالته فى الأول، و «تنشد» فى الثانى لظهور اشتقاقه من الإنشاد الذى هو بمعنى التعريف لا النشدان الذى هو معنى طلبها كما عن الصحاح التصريح بهما معا، و يكون تركهما النشدان كالمحكى عن الحلى، لعدم كراهته عندهما، أو لاستفاده حكمه بالمساواه أو الأولويه من التعريف، أو أنهما لم يذكرهما حكمه، لكن الثلاثه كما ترى، إذ لا مجال لإنكار كراهته بعد صراحه المرسل الثانى به، و دلالة التعليل فى خبر جعفر بن إبراهيم^(٢) و صحيح ابن مسلم^(٣) عليه، و المساواه أو الأولويه المزبورتين، و احتمال المرسل الأول و خبر الحسين له مستقلا أو مع الإنشاد، خصوصا المرسل باعتبار امتناع ترجيح إضمار الأول عليه، بل المرسل الثانى شاهد على إضماره، كشهادته على الاشتقاق من النشدان لا الإنشاد فى خبر الحسين، و لعله لذا ربما ظهر من بعضهم اختصاصه بالكراهه دونه، خصوصا على ما ستمعه من المناقشه فى شمول التعليل له، و كذا لا وجه لاتكالمها على

المساواه أو الأولويه بعد ما عرفت من نص الخبر، كما أنه لا-وجه لسكوتها عن بيانه، فمن هنا فهم المحقق الثانى و الشهيد الثانى فى بعض كتبهما إرادته الإنشاد و النشدان من التعريف، و الأمر سهل بعد ما عرفت من وضوح الدليل على كراهتهما معا. و المناقشه فى كراهه الأول منهما بأن الإنشاد من أعظم العبادات، و الأولى به الجامع، و أعظمها المساجد، فلا يشمله التعليل، و فى كراهته أيضا أو الثانى أو فيهما ب

خبر على بن جعفر^(٤) سأل أخاه (عليه السلام) «عن الضالته أ يصلح له أن تنشد فى

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣ لكن روى عن الحسين بن زيد.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

المسجد؟ فقال: لا بأس»

يدفعها أن المساجد ليست لمطلق ما يحصل به الثواب، وإلا فكثير من الأمور السابقة المكروه فعلها فيها حتى البيع والشراء إذا كانا لتحصيل المؤنه الواجبه أو المندوبه قد تقترن بما يقتضى استحبابها، وأنه يمكن الجمع بين الحقين بالإنشاد على أبوابها كما ذكره الأصحاب فى باب اللقطه على ما حكاه فى الروض عنهم، وأنه لا- تنافى بين نفى البأس و الكراهه لا أقل من أن يكون كالعالم و الخاص.

و إقامه الحدود لا إشكال فى كراهتها، بل عن قضاء الخلاف دعوى الإجماع عليها منا و من

جميع الفقهاء إلا أبا حنيفه، للمرسلين، و مخافه خروج الحدث و الخبث و نحوهما فى المسجد، و اشتغالها غالبا على رفع الصوت و الكلام الهذر و نحوهما، و ليست بمحرمة للأصل و إطلاق الأدله و ضعف الخبرين مع قطع النظر عن وهنهما بإعراض الأصحاب، نعم ينبغى القول بها فى مثل الحد المستلزم إخراج النجاسه كالقتل و القطع و نحوهما و إن لم تلوث بناء على عدم دوران الحرمة مداره، و إلا ففى الملوته خاصه، لكن فى الاستدلال على عدم حرمة غير الملوته بذكر الأصحاب جواز القصاص فى المساجد للمصلحه مع فرش ما يمنع من التلويت، و قضيته أنهم صرحوا بذلك هناك كما حكاه عنهم أيضا فى مفتاح الكرامه، و فيه أنه بعد ثبوت أنه إجماع منهم لعله استثناء من الحكم المزبور، فلا وجه للاستدلال به على ذلك، على أن المحكى فى كشف اللثام عن الشيخ التصريح باستثناء القتل و نحوه فى المسجد من الحكم بالجواز، و أنه قال: و لا يفيد فرش النطع، لحرمة تحصيل النجاسه فى المسجد، و لا ينافيه إطلاقهم هنا إقامه الحدود التى منها القتل، ضروره إرادتهم الحدود من حيث أنها حدود لا مع مانع خارجى، و إلا فأهل التلويت أيضا لم ينصوا على استثناء ما لوث منها، كالفائلين بالحرمة مطلقا و إن لم تلوث، فتأمل جيدا.

و إنشاد الشعر و إن أطلق فى المتن كالنص و كثير من الكتب، بل نسبه الكركى

إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، بل فى الروض التصريح بالعموم، لكن لا يبعد فى النظر عدم الكراهيه فيما قل منه و
 يكثر نفعه، كبيت حكمه، أو شاهد على لغه مثلا فى كتاب الله أو سنه نبيه (صلى الله عليه وآله) و مراثى الحسين (عليه السلام) و
 مدح الأئمه (عليهم السلام) و هجاء أعدائهم، بل سائر ما كان حقا منه و رشادا و بعد عباده، كما مال إلى ذلك الشهيدان فى
 بعض كتبهما و الكركى و سيد المدارك و الفاضل الأصبهاني و المحدث الكاشاني، و إن لم يصرح بعضهم بجميع ما ذكرنا، بل
 جزم به علامه الطباطبائي، فقال:

و الحد و الاحكام و الإنشاد للشعر إلا الحق و الرشاد

لا لاستبعاد الكراهه فى ذلك، إذ قد ورد عنهم (عليهم السلام) النهى (١) عن قراءه الشعر فى شهر رمضان و إن كان فيهم (عليهم
 السلام) بل ل

صحيح ابن يقطين (٢) سأل أبا الحسن (عليه السلام) «عن إنشاد الشعر فى الطواف. فقال: ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به»

إذ الظاهر إرادته نفي الكراهه فيما لا بأس به من الشعر لا الحرمه و لعله عليه يحمل نفي البأس أيضا فى

خبر على بن جعفر (٣) سأل أخاه (عليه السلام) «أ يصلح أن ينشد الشعر فى المسجد؟ فقال: لا بأس»

لا على نفي الحرمه سيما مع ملاحظه ظهور سؤال السائل فى إرادته الصلاحيه بمعنى عدم الكراهه، بل علو رتبته فى العلم قد يأبى
 سؤاله عن الحرمه، بل قد يرجح ما ذكرنا بأن حمله على نفي الحرمه يقتضى التقييد فى أفراد البأس بناء على أن الكراهه منه، و
 هى نكره فى سياق النفي كالنص فى العموم

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب آداب الصائم - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١ من كتاب الحج.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢.

بخلاف ما قلناه فإنه تقييد للفظ الشعر الذى إرادته العموم منه معرکه للآراء، و الحق أنه ليس له و إن أفاده هنا بتعليق النهى على الطبعه.

و من هنا ينقدح لك المناقشه فى دليل الكراهه من النص السابق المشتمل على لفظ الشعر الذى سمعت الكلام فيه، و عموم «من» فى المرسل الأخير لا يقتضى العموم فى لفظ الشعر الواقع فى سياقه، بل هو على إطلاقه، نعم استفاده العموم فيه من التعليق على الطبعه، و هذا يكفى فى تقييده إمكان دعوى انصرافه إلى إرادته غير ما سمعته من الشعر كالغزل و نحوه، و الصحيح السابق و السيره التى اعترف بها الكركى فى غير واحد من كتبه، و ما فى الذكرى من أنه من المعلوم أنه كان ينشد بين يدي النبى (صلى الله عليه و آله) البيت و الأبيات من الشعر فى المسجد و لم ينكر ذلك، بل كأنه فى بالى أنه ربما أمر (صلى الله عليه و آله) بذلك بل ربما طرق مسمعى جملة من الأخبار المشتمله على إنشاد الشعر

بين يدي النبى (صلى الله عليه و آله) فى المسجد، بل ربما كان المنشد فى بعضها

أمير المؤمنين (عليه السلام) و الظاهر أنه أنشده

«و أبيض يستسقى الغمام بوجهه»

إلى آخره (١)،

لما استسقاها الأعرابى، فلاحظ، كل ذلك مع شهادته الاعتبار ببعض ما ذكرنا إن لم يكن جميعه.

و المراد بالإنشاد القراءه لا رفع الصوت و إن فسر به فى تهذيب اللغه و الغريبين و المقاييس و ظاهر الأساس على ما حكى عنها، للتبادر، و لأن رفع الصوت فى نفسه مكروه و إن لم يكن بالشعر، كما هو قضيه إطلاق المتن و غيره من كتب الأصحاب التى عبرت بما فى النص الذى هو مستند الحكم مؤيدا بما فى الرفع من الشغل عن العبادات و منافاه السكينه و الوقار و الخشوع المطلوب فى المساجد، و أذيه المصلين و نحو ذلك، بل مقتضى الإطلاق المزبور عدم الفرق بين القرآن و غيره، بل نص على التعميم المذكور الثانى،

لكن مع التقييد بما إذا تجاوز المعتاد، كما أنه قيد أصل رفع الصوت به في المدارك و المفاتيح و الكفايه، و لا- بأس به، لانصراف الإطلاق إليه.

كما أنه لا بأس بالتعميم المزبور للإطلاق أيضا، إلا أنه ينبغي استثناء ما ثبت وجوب الجهر فيه أو استحبابه على وجه يشمل ما فيه رفع الصوت من الجهر، كـ بعض القراء و الأذكار للإمام مثلا- المستحب له أن يسمع من خلفه كل ما يقول و الأذان و الإقامة و نحو ذلك، و لعل ذا هو مراد ابني الجنيد و إدريس في المحكى عنهما من استثناء ذكر الله من كراهه رفع الصوت، و إلا فالنص و الفتوى مطلقان، أقصى ما يمكن تنزيلهما على إرادته ما تجاوز المعتاد، و المراد الاعتقاد في نفس الرفع للصوت من غير فرق بين القرآن و غيره، لكن في كشف اللثام احتمال إرادته الاعتقاد لكل شيء بحسبه، فيختلف باختلاف الأنواع في العاده، إذ هي في الأذان غيرها في القراء، و فيه أنه لا عاده مضبوطة في ذلك كي يرجع إليها، على أن أذان الإعلام كلما كان أرفع كان أولى، و ارتفاع صوت الامام يتبع كثرة المأمومين و قلتهم، و الأمر سهل، و رفع الصوت في التدريس في المساجد لم أعرف استثناءه من أحد، فيشملة النص و الفتوى.

[في كراهه النوم في المساجد و شدتها في المسجدين]

و أما النوم في المساجد فقد نص على كراهته و شدتها في المسجدين الشيخ و الحلبي على ما حكى عنهما، و الفاضل و الشهيد و المحقق الثاني و العلامة الطباطبائي، بل في المدارك نسبه الكراهه إلى قطع أكثر الأصحاب، و عن حاشيتها إلى المشهور، و في الذكرى إلى الجماعه، لمنافاته التوقير، و مخافه خروج الخبث منه فضلا عن الريح من الحدث كالصبيان و المجانين، إذ هو حال النوم مثلهم أو أسوأ، و التعليل بأنها إنما بنيت للقرآن أو لغير هذا، و

خبر زيد الشحام (١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

«قول الله عز و جل لا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى (١) قال: سكر النوم»

بناء على أن المراد مواضع الصلاه التي هي المساجد.

و الشده فى المسجدين لشده احترامهما، و لاختصاصهما بالنهى، ففى

صحيح زراره (٢) «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): ما تقول فى النوم فى المساجد؟ فقال: لا بأس إلا فى المسجدين: مسجد النبى (صلى الله عليه و آله) و المسجد الحرام، قال: و كان يأخذ بيدي فى بعض الليل فيتحنى ناحيه ثم يجلس فيحدث فى المسجد الحرام، فربما نام، فقلت له فى ذلك، فقال: إنما يكره أن ينام فى المسجد الحرام الذى كان على عهد رسول الله

(صلى الله عليه و آله)، فأما فى هذا الموضع فليس به بأس»

و فى

خبر محمد ابن حمران (٣) عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «و روى أصحابنا أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: لا ينام فى مسجدي أحد».

و ربما يتم منه أشديه الكراهه فيه من المسجد الحرام، كما هو ظاهر

خبر على ابن جعفر (٤) المروى عن قرب الاسناد «سألته عن النوم فى المسجد الحرام، فقال:

لا بأس، و سألته عن النوم فى مسجد رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: لا يصلح»

كما أن ظاهر صحيح زراره (٥) السابق عدم الكراهه فيما عدا المسجدين، بل كاد يكون صريح الاستثناء فيه فضلا عما فى ذيله من الصراحه، و من هنا استجود فى المدارك و تبعه الكاشانى قصرها عليهما مؤيدا له مع ذلك بضعف سند دليل إطلاقها و دلالتها، و هو جيد لو لا أن الكراهه مما يتسامح فيها، و قد عرفت فتوى الجماعه بها و ما يشعر بها، فاتجه حمله حينئذ على إرادته الشده.

١-١ سورة النساء- الآيه ٤٦.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٤.

٥-٥ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٢.

و أما احتمال حمله على إرادته بيان عدم جريان أحكام المساجد على مثل هذه الزيادة

التي حدثت بعد زمانه (صلى الله عليه و آله) - كما توهم المحدث البحراني في حداثته، مع اعترافه بظهور غير واحد من النصوص (١) في أنها من المسجد القديم الذي خطه إبراهيم (عليه السلام) لكنه ارتكب تخصيص جريان الأحكام على ما كان مسجدا في الشريعة المحمدية لا الزمن السابق، قال: «و لهذا جاز نقض البيع و الكنائس لأهل الملل المتقدمة و تغييرها التي كان يراعى فيها ما يراعى للمساجد من التوقير و الاحترام، فتجعل مساجد إسلاميه تحترم كما تحترم» بل بذلك تخلص عن الاشكال الناشئ من ورود بعض النصوص (٢) في كون مسجد الكوفه أوسع من هذا الموجود و أن بعضه في طاق الرواسين، مع أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يأمر بإرجاعه، و لا نهى عن استعماله في غير المسجد، كما أن النبي (صلى الله عليه و آله) لم يأمر برد زياده المسجد الحرام التي كانت في زمن إبراهيم (عليه السلام) على ما نطقت به تلك النصوص - فهو وهم في وهم، ضروره عدم الفرق عند الأصحاب بين المساجد القديمه و الحادثه، و كلامهم في البيع و الكنائس شاهد بخلاف ما ادعاه كما لا يخفى على من لاحظته، و لذا لم يجوزوا نقضها و لا تغييرها لغير بنائها مساجد، بل اقتصروا على ما لا بد منه، كتغيير المحراب و نحوه مما هو تعمير لها لا تخريب، و إلا فقد أجروا عليها أحكام المساجد، و أما نصوص الزيادة

فبعد تسليمها و تسليم تمكن أمير المؤمنين (عليه السلام) من ذلك فمعرض عنها عندهم.

نعم لا يبعد عدم جريان بعض الأحكام المختصة بمسجد الحرام على الزيادة الحادثه لظهور كون موردها الموجود منه في زمانه (صلى الله عليه و آله)، و من العجب استظهاره من صحيح زراره السابق ما عرفت، مع أن هذه الزيادة صارت مسجدا إسلاميا

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٥ - من أبواب أحكام المساجد.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٣٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢.

مندرجا فى الموضوع الذى أثبتته و اعترف به و إن كان الفاعلون لذلك الجبارين، كما هو واضح.

و كيف كان فلا إشكال فى عدم الحرمة فى النوم فى شىء من المساجد، للأصل المعتضد بفتوى الأصحاب، بل فى كشف اللثام أنه مجمع عليه قولاً و فعلاً، و بالنصوص (١) الأخر الداله على الجواز.

بل قد يستفاد من بعضها عدم الكراهه فى مثل نوم المساكين و نحوهم ممن لا مأوى له فى المسجدين فضلاً عن غيرهما، ففي

خبر معاوية (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النوم فى المسجد الحرام و مسجد الرسول (صلى الله عليه و آله) قال: نعم فأين ينام الناس»

و فى

خبر أبى البخترى (٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) المروى عن قرب الاسناد «أن المساكين كانوا يبيتون فى المسجد على عهد رسول الله (صلى الله عليه و آله)»

و فى

خبر إسماعيل بن عبد الخالق (٤) المروى عنه أيضاً «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النوم فى المسجد الحرام، فقال: هل للناس بد أن يناموا فى المسجد الحرام؟ لا بأس به، قلت: الريح تخرج من الإنسان، قال: لا بأس به»

و لعله لذا استثنى الشهيد النوم لضروره من الكراهه.

[فى كراهه الدخول من فى فمه رائحه بصل أو ثوم فى المسجد]

و كذا يكره دخول من فى فمه رائحه بصل أو ثوم أو غيرهما من الروائح المؤذيه للمجاور كالكرات و نحوه فى المساجد على ما صرح به جماعه من الأصحاب، للنصوص (٥) المشتمل بعضها على شدة المبالغه فى الأول (٦)

خبر الزيات (٧) قال:

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب أحكام المساجد.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب أحكام المساجد الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب أحكام المساجد الحديث ٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب أحكام المساجد الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام المساجد.

٦- ٦ الصواب «فى الثانى» بدل «فى الأول».

«قصدت أبا جعفر (عليه السلام) إلى ينبع فقال: يا حسن أتيتني إلى هنا، قلت:

نعم، قال: إني أكلت من هذه البقلة يعنى الثوم، فأردت أن أتحنى عن مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله)»

و اقتصار المصنف كالفاضل فى بعض كتبه على الأولين محمول على المثال قطعاً، لظهور النصوص فى كل ذى رائحه مؤذيه،
ففى

صحيح ابن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) «سألته عن أكل الثوم فقال: إنما نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) لريحه، فقال:
من أكل هذه البقلة الخبيثه- و عن العلل «المنتنه»- فلا يقرب مسجدنا، فأما من أكله و لم يأت المسجد فلا بأس»

و فى

خبر أبى بصير (٢) عن الصادق عن آبائه عن على (عليهم السلام) «من أكل شيئاً من المؤذيات ريحها فلا يقربن المسجد»

بل فى جملة منها النص على الكراث أيضاً، ك

خبر ابن سنان (٣) المروى عن المحاسن «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكراث، فقال: لا بأس بأكله مطبوخاً و غير مطبوخ،
و لكن إن أكل منه شيئاً له أذى فلا يخرج إلى المسجد كراهيه أذاه أن يجالس»

و غيره، نعم وصفه الشىء بما له أذى كالتعليل فى ذيله و صحيح ابن مسلم (٤) السابق ظاهر فى ارتفاع الكراهه بمعالجه ذهاب
رائحته بطبخ و نحوه، كما يومى اليه مضافاً إلى ما سمعت

المرسل (٥) المروى عن المجازات النبويه للرضى قدس سره، قال: «قال (صلى الله عليه وآله): من أكل هاتين البقلتين فلا يقربن
مسجدنا يعنى الثوم و الكراث، فمن أراد أكلهما فليمتهما طبخاً» و فى روايه (٦) «فليمتهما طبخاً».

فما عساه يقال- من احتمال الكراهه بأكل ذوات هذه البقول و إن ذهب الرائحه لإطلاق بعض الأدله الذى عرفت تنزيله بشهاده
صحيح ابن مسلم المتقدم و التبادر على ذى الرائحه، و لاحتمال أو ظهور

خبر أبى بصير (٧) عن الصادق (عليه السلام) فى

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٩.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

- ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٧.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٨.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢.

التعميم المزبور، قال: «سئل عن أكل الثوم والبصل والكراث، فقال: لا بأس بأكله نيا و في القدور، و لا بأس بأن يتداوى بالثوم، و لكن إذا أكل أحدكم ذلك فلا يخرج إلى المسجد»

الواجب بعد ما سمعت تنزيل الإشاره فيه على غير المطبوخ أو عليه أيضا إذا لم يذهب الطبخ رائحته- لا يلتفت اليه.

نعم ظاهر بعض النصوص استحباب إعاده الصلاه مع أكل الثوم ذى الرائحه فضلا عن كراهه دخول المسجد، ك

خبر زراره (١) قال: «حدثني من أصدق أصحابنا سألت أحدهما (عليهما السلام) عن الثوم، فقال: أعد كل صلاه صليتها ما دمت تأكله»

إذ من المعلوم عدم إرادته الوجوب للنصوص الأخر و الإجماع محصلا و محكيا عن الاستبصار على أن أكل هذه الأشياء لا يوجب إعاده الصلاه، كما هو واضح.

[في كراهه التنخم و البصاق في المساجد]

و يكره التنخم و البصاق فيها أيضا كما ذكره غير واحد من الأصحاب بل نسب إلى الشيخ و من تأخر عنه ممن تعرض لأحكام المساجد عبد العجلي، للأمر بتوقير المسجد الذي قد لعن تاركه، و بالتعظيم المعلل بأنها بيوت الله في أرضه، و لا ريب في حصولهما بتركهما، بل لا ريب في هتكهما حرمة، و للتعليل في وجه بأنها إنما نصبت للقرآن أو لغير هذا، و لما فيه من تنفير المترددين بل أذيتهم، و ل

خبر الحسين بن يزيد (٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) في حديث

المناهى، قال: «نهى رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن التنخم في المساجد»

و هو التنخم، إذ النخاعه النخامه كما في المجمع، و

المرسل (٣) عن النبي (صلى الله عليه و آله) المروى عن المجازات

١- ١ الوسائل- الباب- ١٢٨- من أبواب الأطمعه المباحه- الحديث ٨ من كتاب الأطمعه و الأشربه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣ لكن روى عن الحسين بن زيد.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٥.

النبيه للرضي «أن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلده من النار إذا انقبضت و اجتمعت»

و المرسل (١) أيضا في مجمع البحرين «النخاعه في المسجد خطيئه»

و إشعار

خبر إسماعيل بن مسلم الشعيرى (٢) عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) «من وقر بنخامته المسجد لقي الله تعالى يوم القيامة ضاحكا قد أعطى كتابه يمينه»

بل و

خبر عبد الله بن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) «من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم تمر بداء في جوفه إلا أبرأته».

و منه يستفاد أن المراد بالتنخع في حديث المناهى إخراج النخاعه إلى أرض المسجد لا مجرد خروجها إلى فمه و هو في المسجد، إذ لا كراهه في ذلك، بل لعله مستحب إذا كان بقصد التقدمه للابتلاع، و

خبر غياث بن إبراهيم (٤) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) قال: البزاق في المسجد خطيئه و كفارته دفنه»

و لاشعار

خبر طلحه بن زيد (٥) المروى عن ثواب الأعمال عن جعفر عن أبيه عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) «من رد ريقه تعظيما لحق المسجد جعل الله ريقه صحه في بدنه و عوفى من بلوى في جسده»

و خبر السكونى (٦) المروى عن محاسن البرقى عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «من رد ريقه تعظيما لحق المسجد جعل الله ذلك قوه في بدنه، و كتب له بها حسنه و حط عنه بها سيئه، و قال: لا تمر بداء في جوفه إلا أبرأته».

و ليسا بحرام قطعا، للأصل و ظاهر باقى النصوص الداله على الجواز، و أرجحيه

١- ١ كتر العمال ج ٤ ص ١٤١- الرقم ٣١١٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٦.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٧.

البزاق على جهه اليسار على غيره إن كان فى الصلاة، منها

خبر عبد الله بن سنان (١) «قلت للصادق (عليه السلام): الرجل يكون فى المسجد فى الصلاة فيريد أن يبزق، فقال: عن يساره، و إن كان فى غير صلاة فلا يبزق حذاء القبلة و يبزق عن يمينه و يساره»

و منه يستفاد كراهه مطلق البزاق على جهه القبلة تعظيما لها، إذ النهى محمول عليها قطعاً لا على الحرمه، كما أن الأمر بالبزاق على اليسار حال الصلاة على الندب لا الوجوب، ل

خبر عبيد بن زراره (٢) «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: كان أبو جعفر (عليه السلام) يصلى فى المسجد فيصق أمامه و عن يمينه و عن شماله و خلفه على الحصى و لا يغطيه»

و منه يستفاد الجواز فى المسجد أيضاً ك

خبر ابن مهزيار (٣) «رأيت أبا جعفر الثانى (عليه السلام) يتفل فى المسجد الحرام فيما بين الركن و الحجر الأسود و لم يدفنه»

و احتمال استفاده عدم الكراهه أصلاً منهما لتنزهه (عليه السلام) عن فعل المرجوح يدفعه أنه لعله لبيان الجواز، فيكون بالنسبه إليه مندوباً و إن كان مكروهاً فى حد ذاته و بالنسبه إلى غيره، كما هو واضح.

[فى كراهه قتل القمل فى المسجد]

و أما كراهه قتل القمل فيه فهى و إن نص عليها غير واحد من الأصحاب مع إبدال القتل بالقصع، بل فى الذكرى أنه قاله الجماعة،

لكن قد اعترف بعضهم بعدم الوقوف على نص دال عليه، و لعله لذا تركها العلامه الطباطبائى فى منظومته إلا- أنه حيث كان الحكم مما يتسامح فيه أمكن القول بها لمكان فتوى الجماعة، و التعليل السابق أو التحرز عن أذيه شىء فى المسجد، و ما فيه من التنفير و عدم التوقير، و ما يشعر به

صحيح ابن مسلم (٤) «كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا وجد قمله فى المسجد دفنها فى الحصى».

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب قواطع الصلاة- الحديث ٤.

و منه يستفاد ما أشار إليه المصنف بقوله فان فعل ستره بالتراب بناء على كون الضمير في كلامه راجعا إلى كل واحد من هذه الثلاثة، إذ من المعلوم أن التغطية المزبوره فيه لدفع الاستقذار النفسى المشترك بين الثلاثة، مضافا إلى ما سمعته من خبر غياث (١) الدال على دفن البزاق، و إلى المضممر

المرفوع (٢) المروى عن محاسن البرقى «إنما جعل الحصى فى المسجد للنخامه»

بل قد يشم من خبرى ابى مسلم و مهزيار المتقدمين معروفه الدفن فى ذلك، و أن غرضهما من نقل فعله استفاده عدم كون ذلك على الوجوب، فتأمل، و يحتمل عود الضمير فى المتن إلى الأولين، لأنهما المتعارف دفنهما دون القمل بعد قتله، بل قلما يبقى منه شىء

بعد قتله كى يرى فيستقذر، نعم دفنه قبل قتله كما دل عليه الصحيح المتقدم فى محله، و الأمر سهل.

[فى كراهه كشف العوره فى المسجد مع الأمن من المطلع]

و كذا يكره كشف العوره فى المسجد مع الأمن من المطلع بلا خلاف أجده بين من تعرض له، للتعليل السابق، و لمنافاته التوقير، و إشعار

خبر السكونى (٣) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) إن النبى (صلى الله عليه و آله) قال: «كشف السره و الفخذ و الركبه فى المسجد من العوره»

المستفاد منه زياده على المطلوب استحباب ستر الثلاثة أو كراهه كشفها المصرح به جماعه من الأصحاب، بل فى الروض يمكن أن يراد من العوره ما يتأكد استحباب ستره فى الصلاه، لأنه أحد معانيها، فتدخل حينئذ الثلاثة فى العوره فى المتن و نحوه ممن اقتصر عليها.

و كيف كان فلا حرمه فى كشف شىء منها قطعا للأصل السالم عن معارض صالح لإثباتها، فما عن النهايه من التعبير بلا يجوز فيها جميعها ضعيف جدا إن أراد منه

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

الحرمة، كما هو واضح.

[في كراهه الرمي بالحصى في المسجد]

و الرمي بالحصى فيه كما صرح به الفاضل و الشهيد و غيرهما، لكن عبروا بالحذف تعال

خبر السكوني (١) عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) «إن النبي (صلى الله عليه و آله) أبصر رجلا يحذف بحصاه في المسجد، فقال: ما زالت تلعه حتى وقعت، ثم قال: الحذف في النادى من أخلاق قوم لوط، ثم تلا- (عليه السلام) «و تَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرَ» (٢).

قال: هو الحذف و

خبر زياد بن المنذر (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث «الحذف بالحصى و مضغ الكندر في المجالس و على ظهر الطريق من عمل قوم لوط»

و لا ريب أنه أخص منه، إذ هو بالحاء المهملة الرمي بأطراف الأصابع كما في المجمع، و بالمعجمه وضع الحصاه على بطن إبهام يد اليمنى و دفعها بظفر السبابة كما هو المشهور على ما في المجمع، أو الرمي بأطراف الأصابع كما عن الخلاف، فيكون رديفاً حينئذ للأول، أو الرمي بين إصبعين كما أرسله في مفتاح الكرامه عن المجمع و المفصل قال: «أو

من بين السبابتين» كما عن العين و المقاييس و الغربيين و النهايه الأثيريه، و فى الأخيرين «أو تتخذ محذفه من خشب ترمى بها بين إبهامك و السبابة» و فى المقنعه و المبسوط و النهايه و المراسم و الكافى و الغنيه و السرائر و التحرير و التذكرة و المنتهى «أن يضعها على باطن الإبهام و يرميها بظفر السبابة» و فى الانتصار «أن يضعها على بطن الإبهام و يدفعها بظفر الوسطى» و عن القاضى «على ظفر إبهامه و يدفعها بالمسبحه» انتهى، و يأتى تحقيقه إن شاء الله فى باب الحج.

و على كل حال فليس هو مطلق الرمي، فيشكل حينئذ إثبات كراهته على الإطلاق و إن كان هو ظاهر المحكى عن المبسوط أيضاً، حيث قال: «لا يرمى الحصى و لا حذفاً»

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٣- ٣ سورة العنكبوت- الآية ٢٨.

اللهم إلا- أن يقال: إنه أطلقه لا-شتراك أنواعه في العبث و الأذى، و لأن الحذف يطلق على رميها بالأصابع كيف اتفق و إن لم يكن على الوجه المذكور في الجمار، قال في الصحاح على ما حكى عنه: «الحذف الرمي بالأصابع» نعم يستفاد من الخبرين المزبورين كراهه الحذف مطلقا و إن لم يكن في المسجد، بل ظاهرهما أنه كان من الملاهي، و لعله الذي هو الآن بيد أهل الرساتيق مما يسمى بلعب القله، فكان على المصنف حينئذ تركه، لذكره ما يختص بالمساجد، و إلا كان عليه أن يذكر كراهه التنعل قائما في المسجد و غيره التي ذكرها هنا الفاضل و الشهيد و الأصبهاني محتجا عليه الأخير بالأخبار، نعم لعل محل الكراهه ما يحتاج إلى معونه اليد و نحوها كما استظهره في فوائد القواعد على ما حكى عنها، و الأمر سهل.

[مسائل ثلاث]

إشارة

مسائل ثلاث:

[المسألة الأولى إذا انهدمت الكنائس و البيع]

الأولى إذا انهدمت الكنائس و البيع فان كان لأهلها ذمه و لم يببوا لم يجوز التعرض لها بحال أرضها و آلاتها وفاقا للإرشاد و الروض و المدارك و الذخير و إن لم يكن قد شرعوا في إعادتها، بل و إن لم يريدوه فعلا، بل و إن يش من تجديدهم إياها في الحال و المآل في وجه، لإطلاق ما دل على احترام ما في أيديهم حال الذمه المتناول لذلك و غيره الذي لا دليل على تقييده بأموالهم و أنفسهم و نحوهما، لا ما خرج عن أيديهم بوقفهم له و صارت ولايته بيد الحاكم كغيره من مساجد المسلمين التي قد سمعت فيما تقدم جواز استعمال آلاتها بعد الانهدام في غيرها من المساجد بالشرائط السابقة، على أن خروجه من أيديهم كان على جهة المعبيديه لهم، فيجب إقرارهم عليها قضاء لحق الذمه، و لذا لم يجوز ردعهم عن تجديدها، و لا- إخراجهم من العامر منها، و لا- التعرض له بحال كما صرح به الفاضل و الشهيدان و غيرهم، بل عن مجمع البرهان لعل صحيح العيص (١) محمول على الشرط المذكور إجماعا مريدا بالشرط

اعتبار اندراس أهلها أو كونها في دار الحرب في جواز التعرض لها، ولا ينافي ذلك جواز صلاتنا معهم فيها للنصوص (١) أو لاشتراكنا معهم في الحق بمجرد وقفها معبدا قهرا عليهم.

و إن كانت في أرض الحرب أو في بلاد الإسلام و باد أهلها جاز استعمالها كما صرح به الفاضل و الشهيدان و المحقق الثاني و غيرهم، للأصل و إطلاق ما دل على جواز التصرف في هذين النوعين، و

الصحيح (٢) العيص سأل الصادق (عليه السلام) «عن البيع و الكنائس هل يصلح نقضها لبناء المساجد؟ فقال: نعم»

و غير ذلك، لكن في المساجد خاصة لا غيرها كما في المسالك و فوائد الشرائع بناء على صحة وقفهم، لعدم اشتراط القربة فيه، أو مع الشرط و صحتها منهم، أو استثناء خصوص البيع و الكنائس من ذلك، لظهور النصوص حتى صحيح العيص بذلك، أو كانت لليهود قبل ظهور عيسى (عليه السلام) و للنصارى قبل ظهور محمد (صلى الله عليه و آله)، و بالجمله حيث يصح الوقف منهم.

فمن هنا كان المتجه حينئذ اعتبار الشرائط السابقة في استعمال آلات المسجد في مسجد آخر

في المقام أيضا كما أو ما إليه المحقق الثاني في حاشية الإرشاد، حيث قال:

«لا ريب في جواز استعمال فرشها في المساجد، و كذا آلات البناء إذا انهدمت و يئس من إعادتها مسجدا» و في نسخه «مجددا» و لعل الأولى أصح، إذ الفرض أنها في أرض الحرب التي افتتحت أو بآئده الأهل، و من المعلوم ظهوره في عدم جواز الاستعمال لو أريد إعادتها بنفسها مسجدا، لحاجتها حينئذ إليها، كما أنه من المعلوم ظهوره في أن جواز ذلك لو اتفق الانهدام لا أنه يجوز النقض لذلك نحو غيرها من المساجد المحترمة.

١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلى.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢.

نعم يجوز نقض ما لا بد منه في إرادته تغييرها مسجدا كالمحراب و نحوه كما صرح بجميع ذلك بعضهم و ظاهر آخر، بل في جامع المقاصد ما يظهر منه أنه لا خلاف في ذلك بل لعله المراد من المتن و نحوه على معنى جاز استعمالها لنا مساجد لا أن المراد استعمال آلاتها في مساجد آخر، إذ هي بعد ما عرفت من صحة الوقف محترمه على حسب الجهة الموضوعه عليها أى العباده، فيشملها ما دل على حرمة التخریب.

لكن قد يشكل بإطلاق صحيح العيص المؤيد بإطلاق بعض الفتاوى كالفاضل في المنتهى، اللهم إلا أن يحمل على إرادته نقض المستهدم منها أو على إرادته نقض ما لا بد منه في بنائها نفسها مساجد أو غير ذلك ترجيحاً لتلك العمومات المعتضده بتصريح كثير ممن تعرض لذلك هنا به كظاهر آخر عليه، بل و بتصريح الفاضل و الشهيدین و أبی العباس و المحقق الثانی و غیرهم بعدم جواز اتخاذها في طريق أو ملك، و ما ذاك إلا لاحترامها و كونها كالمساجد، و لا ينافيه جواز نقض ما لا بد منه في بنائها مساجد من المحراب و نحوه، لأنه في الحقيقة تعمیر لها لا تخریب، و للصحيح المزبور.

كما أنه لا ينافي اتخاذها مسجداً لنا احتمال استعمالهم إياها برطوبه، لأصالة عدمه كما يومى إليه

صحيح العيص الآخر (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البيع و الكنائس يصلى فيها؟ قال: نعم، و سألته هل يصلح بعضها مسجداً؟ فقال: نعم»

بناء على إرادته ما يسجد عليه من المسجد فيه لا محل العباده، و إن كان يشهد له في الجملة صحيحه السابق، بل لا ينافيه اليقين فضلاً عن الاحتمال، لوجوب تطهيرها حينئذ مع الإمكان، لإطلاق أدله الإزالة أو عمومها، بل الظاهر وجوبه و إن لم نتخذها مساجد لنا، لما عرفت من صحة وقفهم إياها و صيرورتها به محلاً للعباده كباقي محالها.

نعم لا يجب تطهيرها علينا حال استعمالهم إياها و تعبدهم فيها، لظهور الأدله في

إقرارنا لهم حال الذمه على معتقدهم، أما بعد الاندراست مثلا كما هو الفرض أو كانت فى أرض الحرب و قد فتحها المسلمون و بالجمله

آل أمرها إلينا فالظاهر جريان حكم المساجد عليها حينئذ، بل قد يقال بحرمة تنجيسنا لها حال استعمالهم إياها أيضا، و بوجوب إزاله النجاسه التى ليست من توابع استعمالاتهم علينا، لكن قد يقال: إن خلو الأدله عن الأمر بتطهيرها بعد اتخاذها مسجدا- مؤيدا بالعسر و الحرج، و بابتنائها على عدم الاحترام مع حصول العلم العادى باستعمالهم إياها برطوبه بحيث يستبعد بعد جريان الأصل أو يمتنع، كاستبعاد احتمال طهارتها بالشمس أو إرادته اتخاذها مسجدا ثم تطهيرها أو بعده- ينافى بعض ما ذكرنا، و من هنا حكى عن الأردبيلى التأمل فى الحكم المزبور أى اتخاذها مسجدا، و إن كان هو فى غير محله، إذ قضيه ما سمعته جواز اتخاذها مسجدا و عدم وجوب التطهير للعسر و الحرج و غيرهما، فىكون مستثنى من أدله وجوب الإزاله نحو ما عرفته فى اتخاذها الكنيف، بل لعل فحوى تلك الأدله شاهده على ما نحن فيه لا أن قضيته التوقف فى المسجديه، كما هو واضح، على أنه قد يقال خلو الأدله عن الأمر بالتطهير إنما هو للتسامح فى أمر الطهاره شرعا، و أنه يكفى فى ثبوتها الاحتمال و لو وهميا، كما يرشد إليه إعاره الثوب للمجوسى و غيره، أو لأنه إن كان هناك علم باستعمالهم برطوبه مثلا فهو فى موضع ما منها لا جميعها قطعاً، و لعله من الشبهه الغير المحصوره باعتبار عسر الاجتناب، أو لأنه كما يعلم بالتنجيس فى الجمله منهم يعلم بورود ما هو صالح للتطهير قطعاً كالمطر و الجفاف بالشمس و نحوهما، و الأصل مع هذا الحال الطهاره، إذ ليس هو على اليقين بنجاسه موضع منها كى يجب علينا اجتنابها جميعاً أو تطهيرها، أو لأن الأمر بالرش لها حال الصلاه فيها معهم الوارد فى جمله من النصوص (١) لتطهيرها عن النجاسه.

لكن فيه أنه لم يعد أحد ذا من المطهرات العامه أو الخاصه بموضع خاص كالكنائس و البيع، و لا هو من أفراد خبر الذنوب [\(١\)](#)الذى قد عرفت حاله فى كتاب الطهاره، و أنه قد ورد فى مقامات عديده غير هذا مما هو مظنه النجاسه كبيت المجوسى و نحوه إلا- بالرش المعلوم أو الظاهر إرادته دفع الوسوسه و الشك الحاصل بسبب اتهام المكان أو الثوب بالنجاسه باستعماله رطبا منه كى يئأس الشيطان بعد من إدخاله الشك و التشكيك فى نفسه، لما رآه من بنائه على الطهاره و عمله بمقتضاها بمباشره الرطب و كأنه وجدانى، و منه يعلم أن الرش فى المقام لذلك أيضا، فهو مؤيد حينئذ للحكم بطهارتها شرعا، و ربما احتمل أن ذلك رفع للنجاسه المتوهمه، فيكون المحققه حينئذ طهارتها مثلا- الغسل، و المتوهمه الرش، و عليه و إن كان ضعيفا يتم المطلوب أيضا، و الله أعلم و المراد ببلاد الأهل و اندراسهم هلاكهم بحيث لم يبق منهم

أحد فى بلاد الإسلام أو انقطاع ذمتهم من بلاده، فلا يكفى فى إباحه تغييرنا لها هلاكهم فى البلاد الخاصه من بلاد الإسلام، و لا هلاك خصوص أولئك المتخذين مع احتمال له إذا بقيت معطله كما يومى اليه عبارته الموجز، بل لا بأس به إذا فرض تعطيلها حتى من المترددين، لكنه لا يخلو من نظر.

نعم لا- يكفى قطعاً فى بقاء احترامها وجود الصنف و لو فى بلاد الحرب، بل لعله كذلك و إن تجددت لهم الذمه، ضروره اقتضاها احترام المستقبل لا ما مضى.

و البيع بكسر الموحده و فتح المثناه جمع بيعه كسدره و سدر: معابد اليهود كما عن التبيان و المجمع، بل قيل: إنه حكى عن مجاهد و أبى العالیه، و عليه خبر زراره [\(٢\)](#).

١- المتقدم فى ج ٦ من الجواهر ص ٣٢٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب لباس المصلى- الحديث ٣.

فى سدل الرداء لكن لا يعلم المفسر، و فى مجمع البحرين و الروض و جامع المقاصد و عن العين و مفردات الراغب و فقه اللغة و الصحاح معبد النصارى، بل عن الأخير أن الكنيسة لهم أيضا كما عن الديوان، لكن فى جامع المقاصد و الروض و عن تهذيب الأزهرى و فقه اللغة أنها لليهود، و قال المطرزى، فيما حكى عنه: و أما كنيسة اليهود و النصارى لتعبدهم فتعريب «كنشت» عن الأزهرى، و هى تقع على بيعة النصارى، و فى مجمع

البحرين «الكنيسة متعبد اليهود و النصارى و الكفار» و عن تهذيب النووى «الكنيسة المتعبد للكفار» و عن الفيومى فى مصباحه «الكنيسة متعبد اليهود، و يطلق على متعبد النصارى» و الأمر سهل بعد ما عرفت من جريان الحكم السابق على معبد الفريقين و إن كان تحقيق ذلك لا يخلو من ثمره ما تترتب عليه.

[الثانية فعل صلاه المكتوبه للرجال فى المسجد أفضل]

الثانية فعل صلاه المكتوبه للرجال فى المسجد أفضل من فعلها فى المنزل و نحوه بلا خلاف بين المسلمين، بل هو مجمع عليه بينهم، بل لعله من ضروريات الدين، إذ هى بيوت الله فى الأرض، فطوبى لعبد تطهر ثم زاره فى بيته لينال حق إكرام المزور للزائر (١) و هى أحب البقاع إلى الله، و أحب أهلها أولهم دخولا فيها و آخرهم خروجا منها (٢) و أن الجلسه فى الجامع منها خير من الجلسه فى الجنه، لأن فى الأولى رضا الرب، و فى الثانية رضا النفس (٣) و أن المؤمن مجلسه مسجده و بيته صومعته (٤) و أن من كان القرآن حديثه و المسجد بيته بنى الله له بيتا فى الجنه (٥) و أن الساعى إليها لم يضع رجله على رطب و لا- يابس إلا سبحت له الأرض إلى الأرضين السابعة (٦) و له

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

بكل خطوه خطاها حتى يرجع إلى منزله عشر حسنات، و محى عشر سيئات عنه، و رفع له عشر درجات (١) و لا يرجع بأقل من إحدى ثلاث خصال: إما دعاء يدعو به يدخله الله به الجنة، و إما دعاء يدعو به فيصرف الله به عنه بلاء الدنيا، و إما أخ يستفيده في الله (٢) و أنه ما عبد الله بشيء مثل الصمت و المشى إلى بيته (٣) و أنه لا يخلو المختلف إليها من أن يصيب إحدى الثمان: أخا مستفادا في الله، أو علما مستطرفا، أو آية محكمه، أو كلمه تدل على هدى، أو رحمه منتظره، أو كلمه ترده عن ردى، أو ترك ذنب خشيه أو حياء (٤).

بل ظاهر ذكر غير واحد من الأصحاب هنا النصوص (٥) المشتمله على توعده النبي و أمير المؤمنين (عليهما الصلاة و السلام) المتخلفين عن حضور الصلاة في المسجد بحرق بيوتهم عليهم أن ذلك للتخلف عن المسجد لا- عن الجماعه، فيتجه حينئذ استفاده الكراهه من ذلك، و إن لم أعرف من أفتى بها هنا، نعم صرح بها الحر في وسائله في خصوص جيران المسجد لأنه لا صلاه لجار مسجد إلا في مسجده (٦)

«و أن المساجد شكت إلى الله الذين لا- يشهدونها من جيرانها فأوحى الله عز و جل إليها و عزتى و جلالى لا قبلت لهم صلاه واحده، و لا أظهرت لهم

في الناس عداله، و لا نالتهم رحمتى، و لا جاورونى فى جنتى» (٧)

لا غيرهم ممن لم يكن جار المسجد، و لعل الأولى حمل تلك النصوص كما لا يخفى على من لاحظها سيما المشتمل منها على النهى عن مؤاكلتهم و مشاربتهم و مناكحتهم و مجاورتهم (٨) و نحو ذلك على إرادته المتخلفين عن حضور جماعه المسلمين فى

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد.
- ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١.
- ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٨.
- ٨- ٨ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٩.

جوامعهم رغبه عن ذلك، و نفاقا أضمروه فى صدورهم، و محبه للاعتزال عن أمر المسلمين فى جوامعهم كى لا يشاركوهم فيما يقع لهم و عليهم، إلى غير ذلك من المقاصد الدينويه الشيطانيه.

ثم إنه لا فرق فى فضل الصلاه فى المسجد بين المساجد جميعها جامعها و غيره و حديثها و قديمها، لإطلاق الأدله و عمومها و إن كانت مختلفه فى مراتب الفضل كما تسمعه إن شاء الله.

نعم قد يستثنى من ذلك بعض المساجد التى وردت النصوص (١) بالنهى عن الصلاه فيها و لعنها و بأن بعضها جدد لقتل الحسين (عليه السلام) كمسجد ثقيف و مسجد الأشعث و مسجد سماك بن مخرمه أو خرشه و مسجد شيث بن ربيعى و مسجد حريز بن عبد الله البجلي و مسجد التيم أو الهيثم و مسجد بالحمراء بنى على قبر فرعون من الفراعنه، و عن الكليني أن فى

روايه أبى بصير(٢) و مسجد بنى السيد و مسجد بنى عبد الله بن دارم، بل قد يقال بعدم جريان أحكام المساجد عليها أيضا، و اندراسها الآن، و الحمد لله الذى كفانا عن التعرض لأحكامها.

أما غيرها فلا ريب فى فضل الصلاه فيها سيما ما وردت النصوص بمدحها و الثناء عليها و أنها مباركه كمسجد الكوفه الذى هو نعم المسجد، و أنه خصوصا وسطه لروضه من رياض الجنه(٣) و صره بابل، و مجمع الأنبياء(٤) و أنه لو علم الناس ما فيه لأتوه حبوا(٥) و صلى فيه ألف و سبعون نبيا(٦) و ألف وصى (٧) بل ما من عبد صالح و لا نبى إلا و قد صلى فيه، حتى

أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) لما أسرى به

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب أحكام المساجد.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٣- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٥.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٢.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ١.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٣.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ١.
 - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٢.

قال له جبرائيل (عليه السلام): أ تدرى أين أنت يا رسول الله الساعة؟ أنت مقابل مسجد كوفان، قال: فاستأذن لى ربه حتى آتية فأصلى فيه ركعتين، فاستأذن الله عز وجل فأذن له (١).

و ميمنته رحمه الله و رضوانه و يمينه، و فيه عصا موسى (عليه السلام) و خاتم سليمان (عليه السلام) و شجره يقطين، و منه فار التنور و جرت السفينه و فيه نجرت (٢) و فى وسطه عين من

دهن، و عين من لبن، و عين من ماء شراب للمؤمنين و عين من ماء طاهر، و ما دعا فيه مكروب بمسأله فى حاجه من الحوائج إلا أجابه الله و فرج عنه كربته (٣) خصوصا إذا فعل المروى عن مصباح الزائر لابن طاوس عن الصادق (عليه السلام) (٤) من الصلاه ركعتين قارئا فى كل ركعه منها الحمد و المعوذتين و الإخلاص و الكافرون و النصر و القدر و سبح اسم ربك الأعلى، و مسبحا بعد التسليم تسبيح الزهراء، فإنه ما يسأل الله حينئذ حاجه إلا فضاها الرب، قيل: قال الراوى: «سألت الله بعد هذه سعه الرزق فاتسع رزقى و حسن حالى، و علمته رجلا مقترا فوسع الله عليه» و أنه هو و المسجد الحرام و مسجد الرسول (صلى الله عليه و آله) الذى تشهد اليه الرحال (٥) و قد قصده على بن الحسين (عليهما السلام) و صلى فيه ركعتين أو أزيد و رجع (٦) و ورد فى غير واحد من النصوص (٧) «أن يمينه يمن و ذكر، و ميسرته مكر».

و لعل المراد من يمينه الغربى الذى فيه قبر أمير المؤمنين (عليه السلام) كما يومى

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٦- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٦ و ٧.
 - ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١ و ٢ و الباب ٤٥ منها- الحديث ١ و المستدرک- الباب ٣٦ منها- الحديث ١.

ما فى أحدهما(١)«أنه يحشر منه سبعون ألفا ليس عليهم حساب و لا عذاب»

المعلوم إرادته من جانبه كما وردت به النصوص (٢)و أما أن يساره مكر فقد فسر بمنازل السلطان فى الخبر(٣)و الشيطان فى آخر(٤)لكن قيل: إن الظاهر أنه من كلام الصدوق، و لعلهما بمعنى لما قيل: إنه كان فى جانبه الأيسر الأسواق و قصر الاماره الذين هما معا منازل الشياطين، لكن لا يلائمه ذكر ذلك فى أثناء مدحه، و لعل المراد بالسلطان سلطان الحق عند ظهوره، و غيرها بعض النساخ بالشيطان، و بالمكر ما كان أيضا بحق كقوله (٥)«و مَكْرُوا و مَكَّرَ اللَّهُ» أو غير ذلك.

و كيف كان ففى

الفقيه بسنده إلى الأصنع بن نباته(٦)«أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: يا أهل الكوفة لقد جباكم الله بما لم يحب به أحدا، من فضل مصلاكم بيت آدم و بيت نوح، و بيت إدريس، و مصلى إبراهيم الخليل، و مصلى أخى الخضر، و مصلاى و إن مسجدكم هذا لأحد المساجد الأربعة التى اختارها الله عز و جل لأهلها، و كان قد أتى به يوم القيامة فى ثوبين أبيضين شبيه المحرم، و يشفع لأهله و لمن يصلى فيه، فلا- ترد شفاعته، و لا- تذهب الأيام و الليالى حتى ينصب الحجر الأسود فيه، و ليأتين عليه زمان يكون مصلى المهدي من ولدى، و مصلى كل مؤمن، و لا يبقى على الأرض مؤمن إلا كان به أو حن قلبه اليه، فلا تهجره، و تقربوا إلى الله عز و جل بالصلاه

١- ١ المستدرک- الباب- ٣٦- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ البحار ج ٢٢ ص ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من طبعه الكمباني- باب فضل النجف و ماء الفرات.

٣- ٣ فروع الكافي- ج ١ ص ٤٩٢ المطبوعه عام ١٣٧٧.

٤- ٤ الفقيه ج ١ ص ١٥٠- الرقم ٦٩٤ من طبعه النجف.

٥- ٥ سوره آل عمران- الآيه ٤٧.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١٨.

فيه، و ارغبوا إليه في قضاء حوائجكم، فلو يعلم الناس ما فيه من البركة أتوه من أقطار الأرض و لو حبوا على الثلج».

و كمسجد سهيل المسمى عندهم بمسجد الثرى الذى ما من مكروب يأتيه فيصلى فيه ركعتين بين العشاءين و يدعو الله عز و جل إلا فرج الله كربته (١) و ما صلى فيه أحد ركعتين ثم استجار به و استعاذ إلا إجاره الله و أعاده حول الاستجاره (٢) بل فى

خبر عبد الرحمن بن سعيد الخراز (٣) عن الصادق (عليه السلام) «لو أن عمى زيدا أتاه و صلى فيه و استجار الله لأجاره عشرين سنه»

(٤) و فيه بيت إبراهيم الذى كان يخرج منه إلى العمالقه، و منه سار داود إلى جالوت، و فيه بيت إدريس الذى كان يخيط فيه، و فيه صخره خضراء عظيمه من زبرجد فيه صوره جميع النبيين، و تحت الصخره الطينه التى خلق الله منها النبيين، و فيها المعراج، و هو الفارق موضع منه، و هو ممر الناس، و هو من كوفان، و فيه ينفخ فى الصور، و اليه المحشر، و يحشر من جانبه سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب، و هو مناخ الراكب أى الخضر (عليه السلام)،

و منزل الصاحب إذا قام بأهله، و لم يبعث الله نبيا إلا و قد صلى فيه (٥).

و كمسجد الخيف أى مسجد منى سمي بذلك لأنه مرتفع عن الوادى، و ما ارتفع عن الوادى سمي خيفا فإنه صلى فيه سبعمائه أو ألف نبى و أن ما بين الركن و المقام منه

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١ و ٣.

٣- ٣ و سيما إذا كان ذلك ليله الأربعاء لما فى بالى من بعض الروايات التى لم تحضرنى الآن منه رحمه الله.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١ و ٣ و ٤ و الباب ٤٤ منها- الحديث ١٠.

لمشحون من قبور الأنبياء (١) و صلاة مائه ركعه فيه تعدل عبادته سبعين عاما، و من سبح الله فيه مائه تسبيحه كتب الله له كأجر عتق رقبه، و من هلك فيه مائه تهليله عدلت أجر إحياء نسمة، و من حمد الله فيه مائه تحميده عدلت خراج العراقيين يتصدق به في سبيل الله عز و جل (٢).

و كمسجد الحرام الذى فضله من ضروريات دين الإسلام، و أن من صلى فيه صلاة مكتوبة قبل الله منه كل صلاة صلاها منذ يوم وجبت عليه الصلاة و كل صلاة يصلها إلى أن يموت (٣) بل الصلاة فيه تعدل ألف صلاة في مسجد النبي (صلى الله عليه و آله) الذى الصلاة فيه كآلف صلاة في غيره (٤) و فى

خبر موسى بن سلام (٥) عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) المروى عن العيون «أن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في غيره بستين سنة أو شهرا».

و كمسجد النبي (صلى الله عليه و آله) فى المدينة الذى منبره فيه على ترعه من ترع الجنة، و ما بينه و بين بيته روضه من رياضها و هو أفضل المساجد عدا مسجد الحرام (٦).

و كمسجد قبا الذى «أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ» (٧) و

من صلى فيه ركعتين رجع بعمره (٨).

و كمسجد الغدير (٩) الذى أظهر الله عز و جل فيه الحق و أكمل الدين بنصب

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب أحكام المساجد.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٦.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤.

٧- ٧ سورة التوبة - الآية ١٠٩.

٨- ٨ الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣.

٩- ٩ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب أحكام المساجد.

سيدنا و مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام).

و كمسجد براثا الذى صلى فيه عيسى و أمه و الخليل و على بن أبى طالب (عليهم السلام) (١) يوم أظهر الله له فيه المعجزه الواضحه، و الحمد لله الذى وفقنا للصلاه فيه.

و كمسجد بيت المقدس الذى هو أحد المساجد الأربعة (٢) التى هى قصور الجنه فى الدنيا، إلى غير ذلك من الأماكن المشرفه و المساجد المعظمه زادها الله شرفا و عظمه، منها بيوت قبور الأئمه (عليهم السلام) التى أذن الله بأن ترفع و يذكر فيها اسمه، إذ هى خير البقاع و أفضلها، و لذلك اختيرت لهم (عليهم السلام)

ثم ازدادت فضلا و شرفا بهم (عليهم السلام)، بل قد يومى

مرسل ابن أبى عمير (٣) إلى أفضليتها على المساجد، قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى لأكره الصلاه فى مساجدهم فقال: لا تكرهه، فما من مسجد بنى إلا على قبر نبى أو وصى نبى قتل، فأصاب تلك البقعه رشه من دمه، فأحب الله أن يذكر فيها، فأد فيها الفريضة و النوافل، و اقض فيها ما فاتك»

ضروره ظهوره فى أن سر فضل المسجد ذلك، فقبور المعصومين (عليهم السلام) خصوصا النبى و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) منهم أولى و أولى، و منه و من غيره يستفاد جريان أحكام المساجد عليها أيضا، و لا بأس به فيما كان مبناه التعظيم منها ضروره أولويتها بذلك من المساجد، و لتفصيل الكلام بالفرق بين قبورهم (عليهم السلام) و قبور غيرهم و نقل الأخبار الداله على فضل الصلاه فيها خصوصا كربلاء و الغرى منها و كيفية الصلاه فيها أمام القبر أو خلفه أو إلى جانبيه مقام آخر، و إن كان الظاهر الآن

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١٤.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

أن الفضل في الصلاة خلف القبر على جهة الرأس مراعيًا للقرب منه، والله أعلم.

هذا كله في فضل صلاة المكتوبه في المساجد و أما النافله فالمشهور بين الأصحاب نقلا في الكفايه و عن غيرها و تحصيلها أنها بالعكس من الفريضة، بمعنى أفضله صلاتها في البيت مثلا

من المسجد، بل في المعبر و المنتهى نسبتة إلى فتوى علمائنا مشعرين بدعوى الإجماع عليه،

للنبي (١) «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبه»

و لأنها أبلغ في الإخلاص، و أبعد من الرياء و وساوس الشيطان، و ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر الفضيل (٢): «إن البيوت التي يصلى فيها بالليل بتلاوه القرآن تضىء لأهل السماء كما تضىء نجوم السماء لأهل الأرض»

و ل

قول النبي (صلى الله عليه و آله) في وصيته (٣) المروي عن المجالس بإسناده بعد ما ذكر فضل الصلاة في المسجد الحرام و مسجده (صلى الله عليه و آله): «و أفضل من هذا كله صلاة يصليها الرجل في بيته حيث لا يراه إلا الله عز و جل يطلب بها وجه الله- إلى أن قال:- يا أبا ذر إن الصلاة النافله تفضل في السر على العلانيه كفضل الفريضة على النافله»

إذ لا ريب في أنها في البيت أخفى منها في المسجد الذي هو محل المترددين.

و منه حينئذ ينقدح الاستدلال بكل ما دل على استحباب التستر بها و التخفى الذي يشهد له في الجملة مضافا إلى الاعتبار آيه السر في

الصدقه (٤) و نصوصها (٥) و للأمر باتخاذ المسجد في البيت و الحث عليه، بل في

خبر ابن بكير (٦) عن الصادق

١- ١ كثر العمال ج ٤ ص ١٦٥- الرقم ٣٦٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦٩- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٧.

٤- ٤ سورة البقره- الآيه ٢٧٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٣- من أبواب الصدقه من كتاب الزكاه.

(عليه السلام) «كان على (عليه السلام) قد اتخذ بيتا في داره ليس بالكبير ولا بالصغير فكان إذا أراد أن يصلى من آخر الليل أخذ معه صبيا لا يحتشم منه، ثم يذهب إلى ذلك البيت فيصلى»

و ل

خبر زيد بن ثابت (١) انه جاء رجال يصلون بصلاته رسول الله (صلى الله عليه وآله) فخرج مغضبا وأمرهم أن يصلوا النوافل في بيوتهم»

و لأن الاجتماع للنوافل في المساجد من فعل العامه التي جعل الله الرشد في خلافها.

لكن قد يشكل ذلك كله بما دل (٢) على فضل المساجد وبركتها، و أنها محل الإجابة و القبول، و بيوت الله في الأرض، و أحب البقاع إليه، بل و بإطلاق ما دل على فضل الصلاة فيها الشامل للفرض و النفل، بل في سياق بعضها ما

يؤكد إرادته ذلك و بخصوص مرسل ابن أبي عمير (٣) السابق قريبا، و

صحيح معاوية بن وهب (٤) عن الصادق (عليه السلام) «إن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يصلى صلاة الليل في المسجد»

الظاهر في أن ذلك عاداته و ديدنه، و لا قائل بالفضل بين صلاة الليل و غيرها في المرجوحه، بل المحكى عن ابن إدريس أن صلاة الليل خاصه في البيت أفضل من المسجد و لا دليل واضح عليه، نعم الذي صرح به الفاضل و الشهيدان و المحقق الثاني و حكى عن غيرهم أن جهه الرجحان فيها أكد، و لعله لما سمعته من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) و غيره، لكن هذا الصحيح شاهد بخلافهم باعتبار ظهوره في اعتياده (صلى الله عليه وآله) فعلها في المسجد، بل لعل الظاهر كون عاداته صلاة نوافل الفرائض فيه أيضا، بل قد يقال باندراجها في المكتوبه في النبوى (٥) السابق باعتبار كونها من مقدماتها و مسنوناتها

١- ١ سنن البيهقي ج ٢ ص ٩٣- الرقم ١٤٤٧.

٢- ٢ المشار إليه في ص ١٣٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب المواقيت- الحديث ١.

٥- ٥ كنز العمال- ج ٤ ص ١٦٥- الرقم ٣٦٥٢.

و خبر هارون بن خارجه (١) عنه (عليه السلام) «ان النافله فى مسجد الكوفه لتعدل خمسمائه صلاه»

بل فى

خبر عبد الله بن يحيى الكاهلى (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «أنها فيه تعدل عمره مبروره»

و نحوه غيره، بل فى

خبر أبى حمزه الثمالى (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «أنها فى المساجد الأربعة المسجد الحرام و مسجد الرسول (صلى الله عليه و آله) و مسجد بيت المقدس و مسجد الكوفه تعدل عمره»

و لا قائل بالفصل.

بل قد يشعر

صحيح ابن عمار (٤) بكون النافله كالفريضة فى التضاعف فى المسجد الحرام، قال: «سألت الصادق (عليه السلام) كم أصلى؟ فقال: صل ثمان ركعات عند زوال الشمس، فان رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: الصلاه فى مسجدى كألف فى غيره إلا المسجد الحرام، فإن الصلاه فى المسجد الحرام تعدل ألف صلاه فى مسجدى»

و من هنا مال فى المدارك كما عن مجمع البرهان إلى مساواتها الفريضة فى رجحان فعلها فى المسجد بعد أن حكاه عن جده فى بعض تحقیقاته، و تبعه بعض من تأخر عنه، و ربما يؤيده زياده على ما سمعت قصور أدله المشهور عن إفاده المطلوب، إذ هى بين غير معتبر السند- و كون الحكم استجابيا يتسامح فيه لا يجدى فيما نحن فيه مما كان المقابل أيضا حكما استجابيا، فإنه يكون حيثنذ معارضا بمثله- و بين غير دال على المطلوب كالتصوص (٥) الداله على استجاب التستر بها،

إذ هى- مع أنها من المعلوم كون الحكمه فيها التخلص عن الرياء و نحوه من وساوس الشيطان- خارجه عن المطلب ضروره كون البحث فى رجحانها فى المسجد و عدمه من حيث المسجديه و غيرها مع قطع

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٦.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب مقدمه العبادات.

النظر عن الجهات الخارجيه التي هي ليست بمستحيه الانفكاك عقلا و عرفا.

و يمكن معارضتها أيضا بما في الطرف المقابل من رجاء اقتداء الناس به و رغبتهم في الفعل كما يومي اليه استحباب الجهر(١) بها في الليل، و الأمر(٢) باخبار أخيك المؤمن و قول قد رزق الله ذلك إذا سألك هل قمت الليله أو صمت، على أنه ربما تكون في المسجد أستر من غيره.

و بالجملة الجهات و الاعتبارات في البيوت و المساجد مختلفه أشد اختلاف بملاحظه اختلاف الأشخاص و المساجد و البيوت و النوافل و الأنزمنه، و لعله لذا كان المستفاد من بعض الأخبار(٣) استحبابها في المنزل، و من آخر(٤) في المسجد، إذ لكل خصوصيه أو مزيه داخلية أي لاحقه له بالذات غير مستقلة، كرجحان كون البيت مما يصلى فيه في الليل، و خارجيه أي ممكنه الاستقلال و إن اجتمعت معه في الوجود الخارجى ككونها سرا مثلا و أبعد من الرياء، و إن كان بمعونه فتوى الأصحاب و ظاهر

الإجماعين السابقين و ظهور بعض النصوص السابقه في شدة محبه الله إرادته الذكر في المنزل سرا و غير ذلك يمكن ترجيح مراعاة مزيه الأول على الثاني إن لم تعاضده مزيه أخرى خارجه عن المسجديه أو داخلية كمسجديه خاصه و نحوها، و إلا فمعها قد ترجح مراعاة جهه المسجديه على المنزل بمراتب، بل ربما كان نفس الإحاطه بجميع المنسوبات فاضلها و مفضلها جهه مرجحه، ضروره إرادته الله فعل الجميع، و لذا أمر بالفاضل و المفضل، و فعلوهما (عليهم السلام) معا و لم يصروا على فعل الأفضل منها خاصه،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب القراءة في الصلاة.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ١٤ - من أبواب مقدمه العبادات - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٩ - من أبواب أحكام المساجد.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣ و ١٤ و ١٥ و غيرها.

و لعل الله قد جعل مصالح كامنه فى الأشياء تختلف باختلاف العباد كما جعل فى المآكل و المشارب و العقاقير و نحوها خواص كذلك تختلف باختلاف الأمزجه، و من كشف الله بصيرته و علم حسن سيرته و كان هو المؤيد و المسدد له و الهادى يوفقه لما يحبه و يرضاه له، قال الله تعالى (١) «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» إلا أنه على كل حال ليست النافله فى الاهتمام بالنسبه إلى المسجد كالفريضه فى سائر الأحوال أو أكثرها قطعاً، خصوصاً مثل نافله الليل و الصلوات الأخر التى تفعل فيه.

و هل المراد بالمسجد فى الفتاوى ما يشمل مثل الحضرات المشرفه و نحوها مما هى أيضاً كالمساجد فى عدم السر و الخفاء أو خصوص المساجد المتعارفه، و بالمنزل خصوص المسكن

أو ما يشمل كل موضع فيه ستر و خفاء؟ ظاهر اللفظ الثانى فى الأول و الأول فى الثانى، لكن يحتمل التعميم، و الأولى مراعاة الميزان التى أشرنا إليها سابقاً.

و كيف كان فأفضليه المكتوبه فى المساجد إنما هى للرجال دون النساء و إن أطلق بعض الأصحاب، بل ربما كان هو مقتضى أصاله الاشتراك فى الأحكام، لكن لا نعرف خلافاً بينهم، بل ظاهرهم الاتفاق عليه فى أفضليه صلاتها فى المنزل من صلاتها فيها رعايه للستر المطلوب منهن، و حذراً عن الافتتان بهن، و الفتنة بسببهن لو خرجن إليها مجتمعته مع الرجال، و عن توصلهن إلى كثير من القبائح التى هن مظنتها باعتبار نقص عقولهن و غلبه شهواتهن، مضافاً إلى

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر يونس ابن ظبيان (٢) «خير مساجد نساءكم البيوت»

بل

عنه (عليه السلام) (٣) أيضاً «أن صلاه المرأه فى مخدعها أفضل من صلاتها فى بيتها، و صلاتها فى بيتها أفضل من صلاتها فى الدار»

١- ١ سورة العنكبوت- الآيه ٦٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

و في

خبر آخر كما عبر به في النفليه و المفاتيح «أن صلاتها في بيتها أفضل منها في صفتها، و

في صفتها أفضل منها في صحن دارها، و في صحن دارها أفضل منها في سطح بيتها».

بل قد يقال لا فضل و لا استحباب في إتيانها المساجد أصلا، لعدم الدليل بعد تنزيل إطلاقات المساجد على الرجال، و لعله الظاهر من عبارته لمعه الشهيد حيث قال:

و الأفضل المسجد، ثم قال: و مسجد المرأة بيتها، ضروره ظهورها في كون المرأة عكس الرجل، فالبيت بالنسبه إليها كالمسجد مطلقا أو خصوص ما أرادت الخروج اليه من المساجد، و المسجد بالنسبه إليها بيت، بل لعله الظاهر أيضا من المحكى عن مجمع البرهان حيث قال خبر يونس بن ظبيان يدل على اختصاص فضيله المسجد بالرجال كما هو المذكور في الكتب و المشهور بينهم، بل عن كشف الالتباس و نهايه الأحكام هذا الحكم أى إتيان المساجد مختص بالرجال دون النساء، و نحوه المحكى عن حاشيه الميسى إنما يستحب الفريضة في المسجد في حق الرجال، أما النساء فيبوتهن مطلقا، اللهم إلا أن تحمل هذه العبارات منهم على إرادته الأفضليه، كما أن أخبار المساجد تبقى على إطلاقها في ثبوت الفضل و الاستحباب للرجال و النساء إلا أن الأفضل منها في النساء البيوت، و لا تنافى بينهما، نعم لو كان مدلولها أنها أفضل الأماكن بالنسبه للصلاه أمكن أن يتحقق التنافى بينها و بين ما دل على أفضليه البيت للمرأة، كما أنه يمكن أن يقال: لو فرض اختصاص مدلولها بالرجال لم يثبت الاستحباب هنا للنساء، إذ لا مقتضى له إلا الأصل المعلوم انقطاعه هنا، مع احتمال كون انقطاعه بالنظر إلى الأفضليه لا الفضل، بل لعل خبر يونس المتقدم شاهد على ثبوته باعتبار اقتضاء اسم التفضيل ذلك، و لعله من هنا قال في الدروس: «يستحب للنساء الاختلاف إليها كالرجال و إن كان البيت أفضل»

و نحوه فى الذكرى، و ربما يؤيده تتبع مباحث الجماعه و الحيض و الاستحاضه و الأوقات و معلوميه صلاه النساء مع النبى (صلى الله عليه و آله) من غير إنكار منه عليهن، إلا- أن يقال: إن ذلك منه لبيان أصل الجواز أو لتحصيل فضيله الجماعه معه التى هى أفضل الفضائل، أو لغير ذلك، و كيف كان فلا ريب فى أن الأولى لهن خصوصا ذوات الهيئات منهن الصلاه فى البيوت سيما بعد حكم العلامه فى التذكرة بكراهه إتيانهن المساجد.

[المسألة الثالثة فى بيان مقدار الفضيله للصلاه فى الجامع و غيره]

المسألة الثالثة الصلاه فى الجامع الأعظم الذى يكثر اختلاف عامه أهل البلد إليه بمائه صلاه و فى مسجد القبيله أى المعروف بقبيله خاصه كما فى جامع المقاصد أو أنه الذى لا يأتيه غالبا إلا طائفه من الناس كمسجد القرى و البدو عند قبيله قبيله و التى فى بعض أطراف البلد بحيث لا- يأتيه غالبا إلا- من قرب منها كما عن كشف اللثام، و لعله أولى و إن كان الأول أنسب بظاهر اللفظ بخمس و عشرين صلاه و فى مسجد السوق الذى لا يأتيه غالبا إلا أهل السوق باثنتى عشره صلاه بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، ل

خبر السكونى (١) عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السلام) المروى مرسلًا فى الفقيه عنه و مسندا فى ثواب الأعمال كما حكاه عنهما فى الوسائل، بل فيها أن الشيخ فى النهايه رواه عن يونس بن ظبيان عن أبى عبد الله عن آباءه (عليهم السلام) «صلاه فى بيت المقدس ألف صلاه، و صلاه فى المسجد الأعظم مائه صلاه، و صلاه فى مسجد القبيله خمس و عشرون صلاه، و صلاه فى مسجد السوق اثنتا عشره صلاه، و صلاه الرجل فى بيته وحده صلاه واحده»

و فى الحدائق عن أكثر نسخ الفقيه و كتاب ثواب الأعمال «مائه ألف» فيكون المراد بالأعظم المسجد الحرام لا جامع البلد كما فى الذخيره، و عن بعض نسخ الفقيه التصريح به، و ظنى أنه و هم من بعض النساخ أو الرواه.

و كيف كان فمناه يستفاد مساواه بيت المقدس لمسجد الكوفه الذى ورد فى

بعض النصوص «ان الصلاه فيه تعدل ألف صلاه فى غيره من المساجد»

كخبر المفضل بن عمر(١) عن الصادق (عليه السلام) بل و خبرى القلانسى (٢) عنه (عليه السلام) أيضا بناء على إرادته مسجد الكوفه من الكوفه فى أحدهما بقرينه الآخر، لكن لم يذكر فيهما بيان بالغير بالمساجد كالمرسل (٣) عن

مصباح الزائر لابن طاوس، إلا أنها تحمل عليه، و لا ينافيها

خبراً أبى عبيده(٤) و ابن سنان (٥) عن الباقر و الرضا (عليهما السلام) المقدر ذلك فيهما بسبعين، قال فى الأول: «لا تدع يا أبا عبيده الصلاه فى مسجد الكوفه و لو أتيت حبوا، فإن الصلاه فيه تعدل سبعين صلاه فى غيره من المساجد» و قال فى الثانى: «الصلاه فى مسجد الكوفه فردا أفضل من سبعين صلاه فى غيره جماعه»

إذ العدد الناقص لا يقتضى عدم الزيادة إلا بالمفهوم الذى بعد تسليمه فى المقام لا يعارض المنطوق، على أنه يمكن دعوى أن هذا الاختلاف باعتبار المكلفين من حسن التوجه و التأديه و نحوهما من العوارض التى تزد الصلاه بسببها فضلا، مثل ما قيل فى اختلاف الثواب الوارد فى زيارات الحسين (عليه السلام) و الحج و غيرهما، أو باعتبار اقتضاء المقامات لاختلافها، بل و اختلاف عقول السائلين و تهيوهم للطف و إيداع الأسرار بناء على أن من عمل عملا بقصد ثواب خاص سمعه يؤتاه لا أزيد منه و إن كان هو كذلك واقعا، فتأمل، هذا.

و يمكن فرض هذا الناقص على وجه يساوى ذلك الزائد أو يقرب منه بيسير

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ١٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١٢ و ٢٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٢٧.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٢٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد الحديث ٢٤.

يتسامح فيه، إذ المتيقن من الغير في نصوص الألف بعد إرادته المساجد منه أدناها كمسجد السوق الذي هو باثنتي عشرة صلاه، لعدم الدليل على إرادته الأعلى منه، فالألف من الصلاه فيه حينئذ باثني عشر ألف صلاه، و السبعون لو فرض وقوعها جميعا في الجامع تبلغ سبعة آلاف، و بملاحظه الجماعه كما أشير إليه في الخبر الثاني يحصل الخمسه الباقيه، بل بملاحظه زياده عددها يستغنى عن فرض الصلاه في الجامع، و بهذا و إن كان بعيدا و بما تقدمه يجمع بين ما اختلف من النصوص الوارده في فضل المسجدين المدني و الحرام، إذ في

خبر مسعده بن صدقه (١) عن الصادق عن آبائه عن رسول الله (عليهم الصلاه و السلام) «صلاه في مسجدي تعدل عند الله عشره آلاف في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام، فإن الصلاه فيه تعدل مائه ألف صلاه»

و نحوه بالنسبه إلى المسجد الحرام، و خبر صامت (٢) عن الصادق (عليه السلام) بل و خبر الحسين بن خالد (٣) عن أبي الحسن الرضا عن آبائه (عليهم السلام) لكن زاد فيه غيره من المساجد، و بالنسبه إلى المدني خبر القلانسي (٤) بناء على إرادته المسجد من المدينة فيه، و في

المروى عن مجالس الشيخ بإسناده عن أبي ذر (٥) «صلاه في مسجدي هذا تعدل مائه ألف صلاه في

غيره من المساجد إلا المسجد الحرام، و صلاه في مسجد الحرام تعدل مائه ألف صلاه في غيره»

و في

المرسل النبوي (٦) «الصلاه في مسجدي كألف صلاه في غيره إلا المسجد الحرام، فإن الصلاه في المسجد الحرام تعدل ألف صلاه في مسجدي»

و نحوه غيره في تقدير النبوي منه.

و الحاصل منها أن فضيله الأول منهما مائه ألف إذا أريد من الغير بقريته

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب أحكام المساجد الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب أحكام المساجد الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب أحكام المساجد الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب أحكام المساجد الحديث ١٠.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب أحكام المساجد الحديث ٣.

استثناء المسجد الحرام ما يشمل مسجد الكوفة وبيت المقدس، وفضيله الثانى منهما مائه ألف مائه ألف بناء على إرادته المدنى من الغير فى خبر أبى ذر، وإلا لساوى المدنى الحرام فى الفضل، وهو معلوم البطلان نصوصا بل وإجماعا، و

قول الرضا (عليه السلام) (١): «نعم و الصلاة فيما بينهما تعدل ألف صلاة» فى سؤال الوشاء له (عليه السلام) «عن الصلاة فى المسجد الحرام و الصلاة فى مسجد الرسول (صلى الله عليه و آله) سواء فى الفضل»

محمول على إرادته التسويه فى أصل الفضل أو فى مقداره و إن اختلف المحل، يعنى أن ذلك يساوى ألف صلاة فى مسجد الكوفة مثلا، و هو يساوى ألف صلاة فيه، كما أن

قوله (عليه السلام) فيه:

«و الصلاة فيما بينهما»

محتمل لإرادته الصلاة فيهما، و وقع الاشتباه من النسخ، فيكون حينئذ مؤيدا للسابق الذى به يندفع ما ورد من اقتضاء ظاهر بعض النصوص مساواة الكوفة للمدنى فى التقدير بالألف، و هو خلاف النصوص الأخرى، و الإجماع المحكى فى الروض، إذ قد عرفت أنه بعد الإغضاء عن باقى الأخبار يندفع بمراعاة المحل كما هو واضح، لكن أقصى ما أثبتته العلامة الطباطبائى فى منظومته للحرام ألف ألف، و للمدنى عشرة آلاف، فقال:

و المسجد الحرام منها الأفضل فيه الصلاة ألف ألف تعدل

للمدنى فى الألوف عشرو عشرها للآخرين أجر

و لا-ريب فى إرادته الصلاة المجردة عن المضاعفه كما يشهد له التأمل فى كلامه أولا و آخرا، على أنه لا دليل له لو أرادها، و أقصى ما أثبتته الخراسانى فى الذخيريه تبعا للروض للحرام ألف ألف ألف، و للمدنى ألف ألف، قال: و إذا اعتبرنا ما دل على أن الصلاة فى مسجد النبى (صلى الله عليه و آله) بعشره آلاف فى غيره زاد عدد المضاعفه أضعافا مضاعفه، قلت: هى على كل حال لا تنتهى إلى ما سمعته منا، اللهم إلا أن

يحمل ذلك منهما على عدم نفي الزيادة كالنصوص المشتمله على نحو هذا التقدير، و الأمر فى ذلك كله سهل، كسهوله رفع كثير مما ذكره فى الروض و تبعه فى الذخير من السؤالات السبعه على ظاهر هذه النصوص بعد الإحاطه بما سمعته منا، منها أن ظاهر أخبار المسجد الحرام ثبوت الفضل فى سائر أجزائه حتى الكعبه مع أن الصلاه فيها مكروهه، كما أن قضيه غيرها من أخبار المدنى و الكوفى تساوى جميع الأجزاء فى الفضل المذكوره مع ثبوت اختلافها، و يدفع الأول التخصيص بدليل الكراهه، و الثانى بأن المساواه فى ذلك لا تقتضى عدم زياده الأجزاء الأخر بثواب زائد على هذا القدر المشترك، و لو سلم فيمكن التفاوت فيه بفرض الاختلاف فى المحل الذى يحصل بسببه التضاعف، كما أشرنا إليه فيما تقدم، و كذا غيرهما من الأسئلة، فلاحظ و تأمل.

[الفصل الرابع فى صلاه الخوف و المطارده]

اشاره

اشاره

الفصل الرابع فى كيفيه صلاه الخوف و المطارده و أحكامهما، إذ هى بجميع كيفياتها غير مختصه بالنبي (صلى الله عليه و آله) و من كان معه حال الخوف، لظاهر الآيه (١) و بعض النصوص (٢) و المنقول من فعل أمير المؤمنين

(عليه السلام) لها ليله الهرير (٣) و حذيفه بن اليمانى بطبرستان (٤) و الإجماع محصلا و منقولا عنا و عن أكثر الجمهور عدا أبى يوسف فخصها به، و المزنى

١- ١ سورة النساء- الآيه ١٠٢ و ١٠٣.

٢- ٢ فروع الكافى ج ١ ص ٤٥٦ الطبع الحديث «باب صلاه الخوف»- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٨.

٤- ٤ سنن أبى داود- ج ٢ ص ٢٣- الرقم ١٢٤٦- المطبوعه عام ١٤٦٩.

فكذلك أيضا، لكن قال: إن الآية منسوخة بتأخيره (صلى الله عليه وآله) يوم الخندق أربع صلوات اشتغالا بالقتال و لم يصل صلاه الخوف، و أصله الاشتراك التي لا- يقطعها كونه (صلى الله عليه وآله) موردا لها في بعض النصوص (١) كما في غير المقام من موردها و نظائره، بل و لا يقطعها مفهوم قوله تعالى (٢) «وَ إِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ» إذ هو و إن كان قد يتخيل زيادته على مطلق الموردیه لكنه بعد التأمل و التروى راجع إليها، ضروره عدم إرادته شرطیه كونه بخصوصه فيهم كى يتجه حينئذ اختصاصها به، بل المراد بيان كيفية الصلاه جماعه معه حال الخوف، فيستفاد حكم الغير حينئذ من آيه التأسى (٣) و غيرها مما دل على الاشتراك، لا أن المراد اشتراط مشروعیه الحكم المزبور بما إذا كان معهم كما لا يخفى.

بل قد يقال: إن المنساق من الآية و شبهها إرادته المثاليه بذكره (صلى الله عليه وآله) بخصوصه، و إلا فالمراد بيان كيفيتها جماعه معه و مع غيره، فلا حاجه حينئذ إلى آيه

التأسى، و يكون ذكره بخصوصه لعدم انفكاكه عنه غالبا في تلك الأوقات، أو لأنه حال حضوره (صلى الله عليه وآله) مع أنهم لا- يصلون فرادى غالبا، على أنه لو أغضى عن ذلك كله فأقصاه اختصاص هذه الكيفيه به (صلى الله عليه وآله) لا أن أصل صلاه الخوف و لو فرادى مختصه به، و تأخير النبي (صلى الله عليه وآله) صلاته يوم الخندق غير ثابت و لو سلم فلعله قبل نزول آيه الخوف، فتكون ناسخه له لا- هو ناسخ لها، بل ظاهر الفاضل و الشهيد أنه كذلك جزما، و لو سلم فلعله لعدم التمكن من التطهر و نحوه مما يسقط معه أداء الصلاه.

١- ١ فروع الكافي - ج ١ ص ٤٥٦ الطبع الحديث «باب صلاه الخوف» - الحديث ٢.

٢- ٢ سورة النساء - الآية ١٠٣.

٣- ٣ سورة الأحزاب - الآية ٢١.

[في بيان كميه صلاه الخوف سفرا و حضرا]

اشاره

و كيف كان ف صلاه الخوف مقصوره فى الكم سفرا جماعه أو فرادى قولاً واحداً و كتاباً و سنه و فى الحضر إذا صليت جماعه بلا خلاف معتد به أجده فيه، بل ظاهر المتن أنه إجماعى كالسفر و إن كان قد (هو خ ل) حكى كالشهيد الثانى فى المعتبر عن بعض أصحابنا أنها لا تقصر أيضاً إلا فى السفر، و قضيته فعلها تماماً فى الحضر و لو جماعه، لكنه لعله لضعفه فى الغايه لم يعتد به هنا حيث اقتصر على نقل الخلاف فى غير الجماعه، و هو كذلك لما تسمعه من بعض تفاسير ذات الرقاع، و لإطلاق الأدله الوارده فى فعلها جماعه الشامل لحالتى الحضر و السفر، بل قد يشعر صحيح الحلبى (١) عن الصادق (عليه السلام) و خبر عبد الله بن

جعفر (٢) عن أخيه موسى (عليهما السلام) المروى عن قرب الاسناد و غيرهما بأن المنساق من إطلاق صلاه الخوف فعلها جماعه حيث سئلا فيهما عنها فأجابا ببيان كفيتهما جماعه، بل ليس فى أكثر النصوص تعرض إلا لبيان كفيتهما جماعه

[في بيان قراءه صلاه الخوف فرادى]

فان صليت فرادى قيل تقصر، و قيل لا، و الأول أشبه و أشهر، بل هو المشهور بين الأصحاب نقلاً و تحصيلاً، لأولويته من السفر فى التقصير، و لإطلاق

الصحيح (٣) «قلت للباقر (عليه السلام): صلاه الخوف و السفر تقصران جميعاً، قال: نعم، و صلاه الخوف أحق أن تقصر من صلاه السفر الذى لا خوف فيه»

و المناقشه فيه باحتمال إرادته قصر الكيفيه من القصر فيه واهيه جداً، و لا ريب فى ظهوره بعدم اعتبار الجماعه بذلك، بل هو كالصريح فيه باعتبار اشتماله على الأحقيه المزبوره، و

حسن محمد بن عذافر (٤) عن الصادق (عليه السلام) «إذا جاءت الخيل تضطرب بالسيوف أجزأ

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده - الحديث ٥ لكنه خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده - الحديث ٧.

و من المعلوم بدليه التكبيره عن الركعه مع بعد الجماعه فى ذلك، بل يمكن القطع بعدمها فيه، و منه يظهر دلاله

خبر عبد الله بن المغيرة (١) عنه (عليه السلام) أيضا الذى رواه المشايخ الثلاثة «أقل ما يجزى فى حد المسايفه من التكبير تكبيرتان لكل صلاه إلا المغرب، فان لها ثلاثا».

بل يمكن استفاده المطلوب أيضا من نصوص الجماعه باعتبار ظهورها فى كون الجماعه المذكوره فيها كغيرها من الجماعات التى هى هيئه لاحقه استجابا للفرض بحسب تأديته، لا- أن لها دخلا فى الكميه قطعاً، كما أنه لا دخل للانفراد فى ذلك قطعاً، فمتى ثبت كميه الفرض فى أحد الحالين على وجه لا ظهور فى الدليل باشرطه بذلك صح فعله بذلك الكم فى الحال الآخر كما هو واضح، بل قيل: تدل الآيه عليه أيضاً، و لعله بناء على عدم إرادته السفر الشرعى من الضرب فى الأرض فيها، و إلا لم يكن لاشرط الخوف وجه مع التميم بعدم القائل باعتبار غير الشرعى من السفر، أو على أنه أخرج مخرج الغالب باعتبار أن حصول الخوف غالباً إنما يكون مع السفر أو غير ذلك مما تخرج به الآيه عن ظهور اعتبار السفر فى القصر حال الخوف الذى يمكن دعوى منعه فى نفسه أيضاً باعتبار أن المنساق للاشرط فى الآيه اشترط جواز القصر فى السفر بالخوف فيه المعلوم بالإجماع عدمه، لا العكس الذى هو المطلوب هنا، إذ التعليق على الضرب كالتعليق فى الآيه الثانيه بكونه معهم فى

صلاتها جماعه غير مراد منه الشرطيه قطعاً، كما هو واضح عند التأمل.

فالمناقشه حينئذ فى الاستدلال بهذه الآيه على المطلوب بما لا يخفى عليك مما قدمنا يمكن دفعها بما سمعت، و إن أطال فى الذخيره فى تقريرها و تقرير المناقشه أيضاً فى الاستدلال على عدم الفرق بين السفر و الحضر و بين الفرادى و الجماعه بإطلاق الاقتصار

على الركعتين المستفاد من التدبر فى الآيه الثانيه بأنها من متممات الآيه الأولى، فىكون الضمير فيها راجعا إلى أولئك الضاربين فى الأرض الخائفين، و بظهورها فى الجماعه لا الفرادى، لكن الأمر فى ذلك سهل بعد أن عرفت الاستغناء عن الآيتين فى إثبات كل من المطلوبين بغيرهما مما سمعت، فما عن المبسوط و ظاهر جماعه من اشتراط قصرها فى الحضر بوقوعها جماعه دون الفرادى اقتصارا على المتيقن ضعيف جدا، و إن نسب إلى الحلّى، مع أن المحكى عن سرائره كالصريح فى موافقه المشهور، و الله أعلم.

ثم إن إطلاق النص و الفتوى يقتضى جواز التقصير فى صلاه الخوف و إن تمكن من الإتمام مع قصر الكيفيه و بدونه، بل لعل ذلك كاد يكون صريحهما، بل هو مقطوع به من التدبر فى الأدله، خصوصا ما تسمعه منها فى كيفيه تأديتها جماعه، ضروره التمكّن من الإتمام، بعد أن حرس جمع من المسلمين العدو، لكن فى الرياض عن الدروس تقييد جواز القصر بعدم التمكّن من الإتمام نافيا عنه البأس، لانصراف إطلاق الأدله إليه، لا أقل من الشك، فىبقى الأصل المقطوع به سليما، و هو كما ترى، بل لا صراحه فى عباره الدروس بذلك، قال: «الخوف مقتضى لنقص كيفيه الصلاه مع عدم التمكّن من إتمامها إجماعا، و كذا نقص العدد على الأقوى سواء صليت جماعه أو فرادى» و من الجائر إن لم يكن الظاهر إرادته التشبيه فى أصل اقتضاء الخوف النقصان لا مع التقييد بالتمكّن، و إلا كان ضعيفا جدا.

كضعف القول بأن المراد من القصر هنا الموجود فى الكتاب و السنه و الفتاوى غير القصر المتعارف الذى هو رد الأربعة خاصه إلى الركعتين، بل هو رد الاثنين إلى واحده أيضا كما نقل عن ابن الجنيد، قال فيما حكى عنه: فان كانت الحاله الثانيه و هى مصافه الحرب و موافقه و التبعية و التهيؤ للمناوشه من غير أيديه صلى الإمام بالفرقه الأولى ركعه و سجد سجدتين، ثم انصرفوا و سلم القوم بعضهم على بعض فى مصافهم،

روى (١) عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) «أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) صلى كذلك بعسفان»

و روى ذلك (٢) أيضا حذيفه بن اليمان و جابر و ابن عباس و غيرهم، و قال بعض الرواه: و

كانت لرسول الله (صلى الله عليه و آله) ركعتين، و لكل طائفه ركعه ركعه (٣)

و عن ابن بابويه (٤) «سمعت شيخنا محمد ابن الحسن يقول: رويت أنه سئل الصادق (عليه السلام) عن قول الله عز و جل (٥):

«وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ إِلَى آخِرِهِ، فَقَالَ: هذا تقصير ثان، و هو أن يرد الرجل الركعتين إلى الركعه»

و لعله أشار بالروايه إلى

صحيح حرير (٦) عن الصادق (عليه السلام) في الآية المزبوره، قال: «في الركعتين ينقص منهما واحده».

إذ ستسمع النصوص (٧) المستفيضة المشتمله على بيان الكيفيه المأثوره عن النبي (صلى الله عليه و آله) الصريحه في أن قصر صلاه الخوف كقصر صلاه السفر، مضافا إلى ما سمعته سابقا عند البحث عن قصرها في الحضر فرادى مما يستفاد منه ذلك أيضا خصوصا مع الاعتضاد بالشهره بين الأصحاب شهره لا ينكر على دعوى الإجماع معها، ضروره عدم قدح مثل الإسكافي فيه، على أنه لا صراحه في كلامه في الخلاف، بل

١- ١ لم نعثر عليه في كتب الأخبار.

٢- ٢ سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣- الرقم ١٢٤٦ المطبوعه عام ١٣٦٩.

٣- ٣ سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣- الرقم ١٢٤٦ المطبوعه عام ١٣٦٩.

٤- ٤ الفقيه ج ١ ص ٢٩٥- الرقم ١٣٤٣.

٥- ٥ سورة النساء- الآية ١٠٢.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٣ عن حرير عن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ١ و المستدرک- الباب- ١- منها.

لعل نسبة ما هو صريح في ذلك إلى بعض الرواه في ذيل كلامه مشعر بعدم اختياره له و قوله أولا: «ثم انصرفوا» إلى آخره يمكن تنزيهه كالأية و بعض النصوص على إرادته الإتمام ركعه فرادى ثم الانصراف، و لو أغضينا عن ذلك كله فلا ظهور في كلامه قطعا بمضمون الصحيح السابق من رد الركعتين مطلقا إلى ركعه في النبي (صلى الله عليه و آله) و غيره، بل ظاهره أن النبي (صلى الله عليه و آله) ركع ركعتين، بل هو تكليف كل إمام جماعه على الظاهر، فيكون ظاهر الصحيح المزبور غير معمول به عند الجميع، مع ما فيه من الإجمال، إذ لا يعلم أن المراد الرد إلى الركعه في خصوص الفرائض التي دخلها القصر في نحو السفر أو الأعم منها و من غيرها كالصبح و نحوه، و على الأول فالمراد بقصرها ثانيا بعد وجود سبب القصر الأول كالسفر مثلا فاتفق الخوف في أثنائه أو الأعم من ذلك بمعنى أنها تصلى ركعه واحده و إن كانت في الحضر، ثم على الثاني فهل تندرج صلاه المغرب في ذلك أو لا؟ و على الأول فلم يعلم كيفيه قصرها، إلى غير ذلك، و إن كان يمكن بمعونه ما سمعته من ابن بابويه رفع هذا الاجمال باعتبار ظهوره في إرادته ما دخله القصر من الفرائض، كما يرمى إليه لفظ ثان فيه، بل هو مع أنه تفسير للآية الشريفه يرمى إلى إرادته تقصيرها بعد وجود ما يقصرها أى القصر الأول كالسفر، لا أنه يقصرها من أول الأمر كذلك.

و على كل حال فلا بد من طرح الصحيح المزبور، لما فيه من القصور عن المقاومه أى قصور، أو حملة التقيه كما ذكره غير واحد على أنه لما كان كل من الطائفتين يصلى مع الإمام ركعه فكان صلاته ردت إليها، أو على ما في الحدائق من انتهاء الخوف إلى حال بحيث يمنع من إتمام الركعتين، فيقتصر حينئذ على الركعه، و فيه أن الخوف لا يقصر العدد من الركعتين، بل فرضه حينئذ الرجوع إلى البدل من التسيحه و نحوها كما ستعرف إن شاء الله.

و كيف كان فكيفيه صلاه الخوف فرادى ظاهره من حيث الكم، ضروره كونها كالسفر حينئذ، و لا فرق فيها بين النساء و الرجال كما فى الذكرى، لإطلاق الأدله، خلافا للمحكى عن الإسكافى فخص القصر بمن يحمل السلاح من الرجال حرا كان أو عبدا دون النساء فى الحرب، و لعله لعدم مخاطبتهن بالقتال، و الخوف إنما يندفع غالبا بالرجال و لا أثر فيه للنساء قصرن أم أتممن، و هو لا يخلو من وجه إن لم ينعقد الإجماع على خلافه، لإمكان دعوى ظهور الأدله فى الرجال أو انصرافها إليهم.

[فى بيان قراءه صلاه الخوف جماعه و أقسامه]

إشاره

و أما إذا صليت جماعه فلها كفيات ثلاثه: صلاه بطن النخل، و صلاه ذات الرقاع، و صلاه عسفان،

[الأولى فى بيان صلاه بطن النخل]

أما الأولى فهى أول فردى التخير الذى أشار إليه المصنف بقوله فالإمام بالخيار إن شاء صلى بطائفه ثم بأخرى و كانت الثانيه له ندبا على القول بجواز اقتداء المفترض بالمتنفل و قد

روى (١) أن النبى (صلى الله عليه و آله) صلاها بأصحابه بالموضع المسمى بذلك

إلا أنى لم أجد هذه الروايه مسنده من طرفنا كما اعترف به فى المدارك، نعم عن المبسوط أنه روى الحسن (٢) عن أبى بكر عن فعل النبى (صلى الله عليه و آله)، لكن يسهل الخطب أنه ليس فيها ما يختص بصلاه الخوف بل هى جائزه حال الاختيار بناء على جواز الإعادة لمن صلى جماعه كما تقدم البحث فيه سابقا، و من هنا جزم العلامه فى القواعد بعدم اعتبار الخوف فى هذه الصلاه، نعم قد يقال برجحان فعلها كذلك حال الخوف دون الأمن كما نص عليه فى الدروس، لكن فى الذكرى «أن شرطها كون العدو فى قوه يخاف هجومه و إمكان افتراق المسلمين فرقتين لا أزيد، أو كونه أى العدو فى خلاف جهه القبلة» و فيه ما لا يخفى إن أراد اشتراط الصحه بذلك، إذ قد عرفت جواز فعلها حال عدم حصول شىء من هذه

١- ١ سنن البيهقى ج ٣ ص ٢٥٩.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٦- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ١.

الشرائط، و لعله لا يريد الاشرط حقيقه، بل المراد أنها إنما تختار عند حصول هذه

الأمر، إلا أنه على كل حال لا يتم وجه الشرط الثانى الظاهر فى عدم اختيارها لو أمكن افتراقهم زائدا على الفرقتين، اللهم إلا أن يريد أنه يكفى فيها إمكان افتراق المسلمين فرقتين، و لا يعتبر فيها الأزيد من ذلك.

و كيف كان فتسمى هذه الصلاه بصلاه بطن النخل بالخاء المعجمه، و يقال نخله موضع بين الطائف و مكه كما فى الصحاح، و فى المصباح «هما نخلتان إحداهما نخله اليمانيه (اليمامه خ ل) بواد يؤخذ إلى قرن و الطائف، و بها كان ليله الجن، و بها صلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) صلاه الخوف لما سار إلى الطائف، و بينها و بين مكه ليله، و الثانيه نخله الشاميه بواد يأخذ إلى ذات عرق، و يقال بينها و بين المدينه ليلتان».

[الثانيه فى بيان صلاه ذات الرقاع]

اشاره

و أما الثانيه فهى الفرد الآخر من فردى التخيير الذى ذكره المصنف بقوله أيضا:

و إن شاء أن يصلى كما صلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) بذات الرقاع بالراء المهمله و القاف، سميت بذلك لأن النبى (صلى الله عليه و آله) صلاها بموضع على ثلاثه أميال من المدينه، و هو صفح جبل عند بئر أروما، فيه جدد حمر و صفر و سود كالرقاع، و قيل: موضع بنجد و هو أرض غطفان، و لعله مشترك، أو لما قيل من أن بعض الصحابه كان حفاه فلفوا على أرجلهم الجلود و الخرق لئلا تحترق، أو لأن بعضهم تنقبت أرجلهم فلفوا عليها الخرق، أو لما عن صاحب المعجم من أنها سميت بذلك لرقاع كانت فى ألويتهم، و الأمر سهل، و هذه الصلاه ثابتة كتابا بناء على أنها هى المراده من الآيه كما يرشد إليه ملاحظه النصوص و الفتاوى، لا صلاه عسفان و بطن النخل، و سنه و إجماعا محصلا و منقولا، بل هى المعروفه فى النصوص (١) من بين كيفيات صلاه الخوف كما يومى اليه الجواب بها عند السؤال عن صلاه الخوف، بل

لا تعرض فى النصوص المعتبره لغيرها، و منه ينقدح أولويه فعلها عند الخوف من غيرها لكن ظاهر المصنف هنا مساواتها لصلاه بطن النخل، بل فى الذكري أنها أرجح منها إذا كان فى المسلمين قوه مانعه بحيث لا تبالى الفرقة الحارسه بطول لبث المصليه، قال:

و يختار ذات الرقاع إذا كان الأمر بالعكس، و فيه تأمل، لما عرفت من ظهور الأدله فى اختيار ذات الرقاع عند تحقق ما أشار إليه المصنف من شرائطها بقوله:

[ثم تحتاج هذه الصلاه إلى النظر فى شروطها و كفيئتها و أحكامها]

إشاره

ثم تحتاج هذه الصلاه إلى النظر فى شروطها و كفيئتها و أحكامها،

[أما الشروط]

إشاره

أما الشروط

[أحدها أن يكون الخصم من غير جهه القبله]

ف أحدها على المشهور بين الأصحاب نقلا إن لم يكن تحصيلا، بل عن المدارك أنه المقطوع به فى كلامهم، بل عن ظاهر المنتهى الإجماع عليه، كما أنه نسب الخلاف فى الرياض إلى الشذوذ أن يكون الخصم فى غير جهه القبله إما فى دبرها أو يمينها أو شمالها بحيث لا يمكنهم مقابلته و هم يصلون إلا بالانحراف عن القبله، لأن النبى (صلى الله عليه و آله) إنما صلاها و العدو كذلك، و لأنه لو كان العدو فى القبله أمكنهم أن يصلوا بصلاه عسفان التى تسمعها، و هى مقدمه عليها، إذ هى ليس فيها تفريق و لا مخالفه شديده لباقى الصلوات من انفراد المؤتم مع بقاء حكم ائتمامه، و من انتظار الامام، و ائتمام القائم بالقاعد فمن هنا وجب الاقتصار فيها على المتيقن الثابت من فعل النبى (صلى الله عليه و آله) و ظاهر الكتاب، لكن و مع ذلك فالتأمل فيه مجال، لإطلاق الأدله الذى لا يصلح فعل النبى (صلى الله عليه و آله) - بعد احتمال اتفائته لا شرطيته - لتقييده، و لعله من هنا حكى عن الفاضل فى التذكرة القول بالجواز، و جعله فى الذكري وجهها، و احتمله أو مال إليه فى المسالك، بل يمكن دعوى جواز الكيفيه المزبوره حال الأمن بناء على ما عرفت سابقا فى الجماعه من جواز نيه الانفراد اختيارا، و جواز انتظار الإمام المأموم كالعكس مع اختلاف الصلاتين فى القصر و الإتمام مثلا، و أنه لا بأس بطول لبثه بعد اشتغاله بالذكر و نحوه مما هو جائز فى

أثناء الصلاة، ولا يبقاء قدوه المأمومين به وإن

كان قاعدا، لأن الممنوع منها ليس نحو الفرض.

على أن المحكى عن أول الشهيدين فيما عدا اللمعه من كتبه الحكم بانفراد المأمومين في المقام و إن انتظرهم الامام للسلام، خلافا لصريح بعض الأصحاب و ظاهر آخر من بقاء حكم الائتمام بهم، كما يرمى اليه تسليمه بهم المصرح به في النصوص (١) و الفتاوى إلا أن الأحوط الاقتصار على فعلها حال تحقق الشرط المزبور، و يلحق به كما صرح به بعضهم ما لو كان العدو في جهه القبلة إلا أنه وجد حائل مثلا بينه و بينهم يمنع من رؤيتهم لو هجموا، ضروره مساواته حينئذ لما كان العدو خلف جهتها.

[ثانيها أن يكون فيه قوه لا يؤمن أن يهجم على المسلمين]

و ثانيها أن يكون فيه قوه لا- يؤمن أن يهجم على المسلمين في أثناء صلاتهم، و إلا انتفى الخوف المسوغ للكيفيه المزبوره بناء على عدم جوازها اختيارا، نعم يمكن إلحاق خوف الفتك من البعض ببعض غيله بخوف الهجوم جهه.

[ثالثها أن يكون في المسلمين كثره يمكن أن يفترقوا طائفتين]

و ثالثها أن يكون في المسلمين كثره يمكن أن يفترقوا طائفتين متساويتين في العدد أولا، لعدم اعتباره فيها، إذ الطائفه على ما قيل تصدق على الواحد، فيجوز أن يكون واحدا مع حصول الغرض به الذى أشار إليه المصنف بقوله يكفل كل طائفه بمقاومه الخصم إذ من الواضح عدم تحققها مع قصور المسلمين عن ذلك، فيتعين حينئذ الصلاه فرادى أو صلاه بطن النخل، فلو صلوا بها و الحال ذلك بطلت على الظاهر.

[رابعها أن لا يحتاج الإمام إلى تفريقهم أكثر من فرقتين]

و رابعها أن لا يحتاج الإمام إلى تفريقهم أكثر من فرقتين لتعذر التوزيع المزبور حينئذ في الثنائيه، بل و الثلاثيه بناء على الاقتصار على خصوص المأثور منها من صلاه الإمام بالفرقه الأولى ركعتين، و بالثانيه ركعه، أو بالعكس كما ستسمع فلا يجوز حينئذ التفریق ثلاثا لإدراك الركعات الثلاثه كما هو أحد القولين، و اختاره المقدس البغدادي، و فيه ما لا يخفى بناء على ما سبق من أن التحقيق جواز نيه الانفراد

اختياراً، و من هنا اعترف في الرياض بجواز الثلاث على هذا التقدير، اللهم إلا أن يقال: إن مخالفتها غير منحصره بالانفراد كى يتم ذلك على التقدير المذكور، بل هي مخالفه أيضاً في انتظار الامام وغيره، فيقتصر منه على المتيقن، لكن قد يدعى القطع أو الظن المعتمد بعدم اعتبار تنبيه التفريق في ذلك، و لذا جزم في الذكرى و المسالك و ظاهر الروضه بجواز التثليث، لحصول الغرض و إلغاء خصوصيه، فيتجه حينئذ ذلك حتى لو قلنا بعدم جواز الانفراد اختياراً، ضروره خروج ما نحن فيه حينئذ بالدليل كحال التنبيه، بل صرح في الأولين أيضاً بجواز الترييع لو كانت الفريضه رباعيه كما لو قيل باختصاص التقصير في صلاه الخوف بالسفر.

ثم إن الذى يقوى في النظر إرادته عدم التمكن من إتيان الجميع بصلاه الرقاع على كفيته المأثوره مع الحاجه إلى التفريق زائداً على الاثنين، لا أنه شرط في صحتها بحيث لو أوقعها فرقتان من الثلاث لعدم مشاحه الثالثه لها مثلاً وقعت باطله، لعدم الدليل على الفساد، بل مقتضى إطلاق الأدله فضلاً عن القواعد الصحه، بل هي متجهه أيضاً بناء على جواز الانفراد اختياراً، و إلغاء خصوصيه الانتظار و ائتمام القائم بالقاعد لو تعاقبت الثلاثه على فعلها بأن ينوى كل منهم الانفراد قبل إحراز الركعه له.

[و أما كفيته]

و أما كفيته فان كانت الصلاه ثنائيه فلا خلاف معتد به فتوى و روايه في أنه صلى بالطائفه الأولى ركعه تامه و قام إلى الثانيه فينوى من خلفه الانفراد واجبا في قول، لعدم جواز المفارقة بدون النيه، و لأن الانفراد واجب، و كل واجب محتاج إليها، و لأنه كالمفارق لعذر الذى ذكرنا فيما سبق و جوب نيه الانفراد عليه، و قيل: لا يجب، و اختاره في الذكرى، لأن قضيه الائتمام إنما هو في الركعه و قد انقضت، فيكون كالمسبوق الذى ينفرد في الأخيره قهراً، و الفرق بينهما بإمكان استمرار القدوه هنا و إن كان منها عنها بخلاف المسبوق الذى انتهت صلاه إمامه يدفعه أنهما سواء

فى التشريع المنهى عنه، ضروره أنه بعد أن لم يشرع له الائتتام بالركعه الثانيه كان كنيه الائتتام بعد فراغ الامام من صلاته، و دعوى الإجماع على أنه ينوى فى ابتداء صلاته الاقتداء على الإطلاق لا الاقتداء بالركعه الأولى خاصه و إن علم أنه يفارق بعدها مع إمكان منعها لا تجدى فى عدم وجوب نيه الانفراد عليه، إذ لا تزيد نيته على نيه من لم يدرك من الامام إلا ركعه واحده الذى من المعلوم عدم وجوب نيه الانفراد عليه بعد انتهاء صلاه الامام، و كونه يعطى ثواب المقتدى بتمام الصلاه فضلا و كرما لو سلم لا يقضى ببقاء حكم الائتتام كى يحتاج إلى نيه الانفراد، و عدم جواز المفارقة بدون النيه إنما هو مع كونه مأموما لا إذا انتهت مأوميته كالفرض، و ليس هو كالمفارق لعذر جوز له فسخ الجماعه و صيرورته منفردا كما هو واضح.

و دعوى وجوب نيه كل واجب على وجه يشمل ما نحن فيه واضحه المنع، و لعل النزاع فى المقام لفظى، لإمكان إرادته القائل بالعدم صحه الصلاه مع المفارقة، و الالتزام بما على المنفرد و إن لم يكن قاصدا له بالخصوص لغفله و نحوها، كما أنه يمكن إرادته القائل بوجوب نيته هنا عدم البقاء على قصد الاقتداء، و معاملته نفسه معامله المأموم بترك القراءة مثلا و نحوها، إذ لا ريب فى الفساد حينئذ حتى مع النسيان، لظهور النصوص و الفتاوى فى الشرطيه المستلزمه للانتفاء عند الانتفاء، و ليس الفساد مبني على اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن الضد كى تتجه الصحه مع الغفله و النسيان.

نعم يمكن ابتناء الفساد و عدمه فى غير ما نحن فيه مما كان فيه ترك الاحتراس كما لو صلى الجميع فرادى من غير توزيع على مسأله الضد، أما لو صلوا جميعهم جماعه فالمتجه الفساد، لظاهر الأدله و إن لم نقل بمسأله الضد، و مثله لو قصرت الفرقة الحارسه فى الاحتراس مثلا و علمت الفرقة المصلية بذلك فى أثناء الصلاه، و لو علم الامام ضعف الطائفه الحارسه عن الحارسه فى أثناء صلاته ففى الذكرى أمدهم ببعض من معه أو بجمعهم

ثم يبنون على صلاتهم و إن استدبر القبلة للضرورة، فتأمل.

ثم إن ظاهر المتن أن محل المفارقة بعد القيام، و لا ريب في أنه أولى كما صرح به في الذكرى، لاشتراكهم فيه معه، و عدم الفائدة في الانفراد قبله، بل ظاهر الدروس تعيينه، و لعله لظاهر قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح (١) الآتي الذي هو العمده في بيان الكيفية، لكن الأقوى الجواز بعد تمام السجود، لعدم تبادل الوجوب من مثل هذا الأمر في مثل هذا المقام، لظهور الأدله في أن لهم

الائتمام بركعه عن صلاة الإمام، بل لا يبعد أن لهم جواز الانفراد مطلقا قبل السجود فضلا عما بعده و إن خرجت الهيئه حينئذ عن هيئه ذات الرقاع.

و كيف كان فإذا نوى الذين خلفه الانفراد يتمون صلاتهم فيأتون بالركعه الثانيه ثم يسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون و يقومون مقام أصحابهم أى يستقبلون العدو و يأتى الفرقة الأخرى فيحرمون و يدخلون معه فى الثانيه له، و هى أولاهم، فإذا جلس الامام للتشهد أطال وجوبا و نهض من خلفه فأتوا الركعه الثانيه لهم و جلسوا فتشهد بهم و سلم بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك فتوى و روايه سوى أن ظاهر ذيل المتن يقضى بانتظار الامام لهم فى التشهد أيضا، و ظاهر

الصحيح (٢) الانتظار بالتسليم خاصه، قال فيه: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاة الخوف، قال: يقوم الامام و يجىء طائفه من أصحابه فيقومون خلفه و طائفه يازاء العدو فيصلى بهم الإمام ركعه، ثم يقوم و يقومون معه فيمثل قائما و يصلون هم الركعه الثانيه، ثم يسلم بعضهم على بعض، ثم ينصرفون و يقومون فى مقام أصحابهم، و يجىء الآخرون فيقومون خلف الإمام فيصلى الركعه الثانيه، ثم يجلس فيقومون هم

١-١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاة الخوف و المطارده - الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاة الخوف و المطارده - الحديث ٤.

فيصلون ركعه أخرى، ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه».

لكن قد يقوى في النظر جواز انتظارهم به، كما صرح به بعضهم مع السكوت فضلا عن الاشتغال بذكر و نحوه، للأصل و عدم صراحه الصحيح في التعجيل، لاحتمال إرادته التشهد مع التسليم من التسليم فيه، كما يومى الأمر فيه بذلك بعد إتمامهم الركعه الحاصل بالسجود خاصه، بل ينبغي الجزم به إذا اشتغل بذكر و نحوه، لعدم حصول السكوت الطويل المنافى للعباده حينئذ.

و سوى ما فى

الصحيح الآخر (١) المروى فى الكافى عن الصادق (عليه السلام) أيضا الوارد فى كيفية صلاه رسول الله (صلى الله عليه و آله) بأصحابه فى غزوه ذات الرقاع إلى أن قال فيه: «فأقاموا بإزاء العدو و جاء أصحابهم فقاموا خلف رسول الله (صلى الله عليه و آله) فصلى بهم ركعه، ثم تشهد و سلم عليهم فقاموا و صلوا لأنفسهم ركعه، ثم سلم بعضهم على بعض»

إلى آخره من حيث ظهوره فى عدم الانتظار بتشهد أو تسليم، كالمحكى عن ابن الجنيد، و ظاهر ابن بابويه و إن قال الأول: «إنه إذا سبقهم بالتسليم لم يبرح من مكانه حتى يسلموا».

و على كل حال فالجمع بينه و بين الصحيح السابق و غيره مما دل على الانتظار كبعض الأخبار (٢) الداله على أن للأولين الافتتاح، و

للآخرين التسليم يقضى بالتخير للإمام فى ذلك، كما صرح به فى الذكرى، و بأن الانتظار أشهر، و لعله مقتضى القواعد أيضا كما أشرنا إليه سابقا فى اتمام المتم بالمسافر، خلافا لظاهر الحلى حيث عين الانتظار.

كما أن المتجه التخير أيضا للإمام فى الانتظار حال القيام فى ثانيته بين القراءه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٢ و ٨.

و عدمها جمعا أيضا بين النصوص، و إن كان الذى يستفاد منها الانتظار فى غير الثنائيه لكن عدم الانتظار أنسب بتخفيف الصلاه المطلوب حال الخوف فاما ما عدا ذلك فلا خلاف فيه نصا و فتوى، بل الإجماع محكى عليه إن لم يكن محصلا.

و تحصل المخالفه حينئذ بين هذه الصلاه و صلاه الأمن جماعه فى ثلاثه أشياء: الأول انفراد المؤتم بناء على عدم جوازه اختيارا، أو على أن المراد وجوب الانفراد، فتأمل. و الثانى و الثالث توقع الإمام للمأموم حتى يتم، و إمامه القاعد بالقائم بناء على عدم جوازه فى مثل ائتمام المتم بالمسافر الذى قد ذكرنا الكلام فيه فى باب الجماعه، بل الأخير منهما مبنى أيضا على كون الفرقه الثانیه باقيه على حكم الائتمام حال قيامها لإتمام الصلاه، كما هو صريح بعضهم و ظاهر الباقيين المعبرين بما فى النصوص من التسليم بهم، و أن للأولين التكبير و الآخرين التسليم، بل عد ذلك من مخالفات هذه الصلاه من مثل المصنف و غيره كالصريح فى ذلك، فلا تنوى هذه الفرقه الانفراد حينئذ خلافا لابن حمزه فحكم بأنها تنوى الانفراد، و اختاره الشهيد فى دروسه و عن باقى كتبه عدا اللغه، و لعله لعدم صراحه النصوص ببقاء الائتمام كى يخرج بسببها عما يقتضى عدمه، إذ التسليم بهم أعم من الائتمام به، على أنك قد عرفت التصريح بتسليمه قبلهم فى بعض النصوص (١) و ليس هو إلا لانفرادهم، و جعل التسليم بهم كالتكبير للأولين لعله لحضورهم إياه لا لأنهم مأمومون، كما يرمى اليه وروى مثل ذلك فى الخبر (٢) المتضمن لعدم انتظار الامام بالتسليم، و لا ريب فى ضعفه، ضروره الاكتفاء بظهور الأدله فى ثبوت المطلوب و إن لم تكن صريحه، و به يقيد حينئذ أو يخص ما يقتضى خلافه مما دل (٣) على ائتمام القائم بالقاعد و غيره لو سلم شموله لنحو المقام،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده - الحديث ١ و ٢ و ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده - الحديث ١ و ٢ و ٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعه.

كما هو واضح.

و إن كانت الفريضة ثلاثيه كالمغرب فقد اختلفت فى كفيته الروايات ففى

صحيح الحلبى (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «يقوم الامام و تجى ء طائفه فيقومون خلفه ثم يصلى بهم ركعه، ثم يقوم و يقومون فيمثل الإمام قائما فيصلون ركعتين و يتشهدون و يسلم بعضهم على بعض، ثم ينصرفون فيقومون فى موقف أصحابهم، و يجى ء الآخرون و يقومون فى موقف أصحابهم خلف الإمام فيصلى بهم ركعه

يقرأ فيها ثم يجلس، فيتشهد ثم يقوم و يقومون معه و يصلى بهم ركعه أخرى، ثم يجلس و يقومون هم فيتمون ركعه أخرى، ثم يسلم عليهم»

و نحوه فى ذلك

صحيح زراره (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «صلاه الخوف المغرب يصلى بالأولين ركعه و يقضون ركعتين، و يصلى بالآخرين ركعتين و يقضون ركعه»

و مثله غيره، بل فى الذكرى عن ابن أبى عقيل أنه بذلك تواترت الأخبار، بل فيها و فى غيرها أنه الذى فعله أمير المؤمنين (عليه السلام) ليله الهرير، و فى

صحيح زراره و الفضيل و محمد بن مسلم (٣) عن الباقر (عليه السلام) قال:

«إذا كان صلاه المغرب فى الخوف فرقههم فرقتين، فيصلى بفرقه ركعتين، ثم جلس بهم، ثم أشار إليهم بيده فقام كل إنسان منهم فيصلى ركعه، ثم سلموا و قاموا مقام أصحابهم، و جاءت الطائفه الأخرى فكبروا و دخلوا فى الصلاه و قام الامام فصلى بهم ركعه، ثم سلم، ثم قام كل رجل منهم فصلى ركعه فشفعها بالتى صلى مع الامام، ثم قام فصلى ركعه ليس فيها قراءه، فتمت للإمام ثلاث ركعات، و للأولين ركعتان فى جماعه و للآخرين وحدانا، فصار للأولين التكبير و افتتاح الصلاه، و للآخرين التسليم».

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث ٢.

و الجمع بينهما يقضى أن يكون هو بالخيار إن شاء صلى بالأولى ركعه و بالثانية ركعتين، و إن شاء بالعكس وفاقا لتهذيب الشيخ و الغنيه و القواعد و الذكرى و الدروس و الروضه و الكفايه و عن المبسوط و الخلاف و الجمل، بل هو المحكى عن أكثر المتأخرين و جماعه من القدماء، بل فى المحكى عن المنتهى نسبه إلى علمائنا، بل لعله بعض معقد إجماع الغنيه، بل فى المسالك «لا إشكال فى التخير، و إنما اختلفوا فى الأفضل».

و خلافا لظاهر المقنعه و الوسيله و غيرهما ممن اقتصر على الأول، و هم أكثر الأصحاب على ما فى الذكرى و المسالك، و كأنه مال إليه فى الرياض فى أول كلامه، لكثرة رواياته حتى ادعى تواترها، و صحه بعضها و اعتضاها بفتوى أكثر القدماء، و لا ريب فى أنه أحوط، إذ لم يذهب أحد إلى تعيين الثانية، و إن كان الأول أقوى لعدم التعارض بين النصوص كى يفرع إلى هذه المرجحات بعد تسليم فقد المقابل لها، ضروره أنه لا دلالة فى كل منهما على عدم جواز غيره، بل لعل مثل ذلك جاء فى الفتاوى، فيرتفع الخلاف حينئذ من البين، كما يومى إليه حصر الخلاف فى الأفضليه فى المسالك، و نسبه التخير إلى علمائنا فى المنتهى كما سمعت، و تصريح الشيخ فى أكثر كتبه بالتخير مع اقتصاره فى النهايه على الأول.

و الذى يقوى فى النظر كما فى الذكرى و الدروس و الروضه و غيرها بل هو المحكى عن الأكثر أن الأفضل الأول، خصوصا بعد مراعاة موافقته للاحتياط، و للمحكى من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) ليله الهرير، و مقتضى العدل بين الطائفتين فى إدراك الأركان و القراءه المتعينه إذا لوحظ تكبيره الإحرام و التقدم، و تكليف الثانية بالجلوس للتشهد الأول مع بنائها على التخفيف يندفع باستدعائه زمانا على التقديرين، فلا يحصل بإيثار الأولى تخفيف، و لتكليف الثانية بالجلوس للتشهد الأول على التقدير الآخر،

فما فى القواعد من ترجيح الفرد الثانى تبعا للمنقول عن بعض العامه ضعيف.

ثم لا يخفى عليك جريان كثير مما سبق آنفا من التخيير للإمام بين التسليم و عدمه و غيره هنا.

نعم ينبغى أن يعلم أن المستفاد من سكوت المصنف و أكثر الأصحاب من التعرض لعدم سقوط القراءه عن المأموم عند قيام الإمام للثالثه كون الحكم هنا كالحكم فى المأموم حال الأمن، و قد عرفت أنه لا يسقط عنه ما تيسر من القراءه، للأدله المذكوره السابقه من الإطلاقات و غيرها، و عن المرتضى التصريح به فى المقام كبعض المتأخرين من الشهيد و غيره، خلافا للحلى فأسقط القراءه مدعىا الإجماع على ذلك، و التبع إن لم يشهد عليه لم يشهد له، فالأقوى حينئذ الأول.

و الظاهر تخيير الفرقه الثانيه مع صلاه الأولى ركعتين بين الدخول مع الامام و هو جالس و بينه و هو قائم كما ذكرناه فى الأمن، لكن يظهر من بعض علمائنا المعاصرين تعيين الثانى تخلصا من ائتمام القائم بالقاعد، و أنت خبير بما فيه بعد الإحاطه بما سبق فى باب الجماعه، على أن فى صحيح زراره(١) هنا ما يرمى إلى الأول فلاحظ.

و من المعلوم أنه لا- يعتبر التساوى بين الفرقه الحارسه و المصليه و لا التعدد بل يجوز أن يكونا مختلفين، و أن يكون كل فرقته شخصا واحدا إذا حصل به الاحتراس، لحصول الغرض، و كون الواقع من النبى (صلى الله عليه و آله) التعدد لا يقضى بالاشتراط، كما أن لفظ الطائفه و الفرقه و نحوهما الواقعه فى النصوص لا تقضى بذلك بعد معلوميه عدم اعتبار ما يفهم منها من التعدد، مع الإغضاء عن دعوى صدق الطائفه و الفرقه على الواحد فصاعدا كما عن ابن عباس التصريح به فى الأولى منهما، و لعل الثانيه كذلك، لأنها فسرت بها فى الصحاح و المصباح.

[و أما أحكامها فمسائل]**إشارة**

و أما أحكامها فمسائل:

[المسألة الأولى كل سهو يلحق المصلين في حال متابعتهم لا حكم له]

الأولى كل سهو يلحق المصلين في حال متابعتهم لا حكم له بناء على أنه كذلك في الأمن و إلا فلا دليل يخص الخوف دونه و أما في حال الانفراد يكون الحكم ما قدمناه في باب السهو إذ الفرض أنهم منفردون، فهم حينئذ كالمسبوق الذي انفرد عن إمامه لإتمام صلاته، نعم ينبغي جريان حكم الائتمام هنا على الفرقة الثانية حال قيامها لإتمام صلاتها و بقاء الامام منتظرا لها بناء على المختار من بقائها على الائتمام حينئذ، لكن عن الشيخ في المبسوط أنه أوجب عليهم أنفسهم سجدتي السهو مع حصول سببهما في هذه الركعة بخلاف الركعة التي صلوها مع الامام، فلا حكم لسهوهما فيها، و لعل ذلك بناء منه على ما ذهب اليه الشهيد كما عرفت من انفرد الفرقة الثانية و عدم بقائهم على الائتمام و إن انتظرهم الامام للتسليم، و كأنه لذا نسب إلى المبسوط موافقه الشهيد في ذلك، و قد عرفت أن الأقوى خلافه، كما أنك عرفت في باب الجماعة عدم تحمل الامام عن المأموم السهو الموجب لسجدتين و نحوهما، و عدم وجوب متابعه المأموم للإمام إذا اختص السهو به، فليست هذه حينئذ ثمره تترتب على مأموميه هذه الفرقة أو انفرداها، بل و لا لشك في الركعات، لأن الظاهر المنساق من تلك الأدلة اشتراط اشتراكهما في الركعات بالنسبة إلى رجوع أحدهما إلى حفظ الآخر فيها دون ما ينفرد أحدهما في تأديته، نعم بترتب على ذلك الثواب، و عدم جواز الائتمام به مثلا، و نحو ذلك مما لا يخفى.

[المسألة الثانية أخذ السلاح واجب على الفرقة الحارسة قطعاً]

المسألة الثانية أخذ السلاح كالسيف و الخنجر و السكين و نحوها من آليات الدفع واجب على الفرقة الحارسة قطعاً، لتوقف الحراسه الواجبه عليه، و لفحوى وجوبه على المصلية حال التشاغل في الصلاة المعلوم بين من عدا ابن الجنيد من الأصحاب كما اعترف به في الرياض، لتوقف الحراسه عليه أيضا، و لظاهر الأمر به في الآيه، إذ احتمال صرفه للفرقة الحارسة خاصه مناف للظاهر و إن قيل: إنه روى

فى التفسىر عن ابن عباس أن المأمورين بأخذ السلاح هم الذين يإزاء العدو، كاحتمال تنزيله على الاستجاب بقرينه سوقه مساق الإرشاد إلى حفظ النفس، إذ يدفعه- مع أنه لا يرفع ظهور الوجوب، ضروره عدم منافاه الاحتمال لذلك- إمكان منعه فى مثل الأمر الصادر من المالك الحقيقى للنفس، و الذى هو أولى بها من صاحبها الصورى، و لذا حرم عليه قتلها مثلا، و خصوصا فى المقام باعتبار انضمام حفظ الشريعه و بيضه الإسلام أو حفظ الغير و حراسته إلى ذلك، بل ينبغى القطع بإراداه الوجوب منه هنا بملاحظه الآيه الثانيه(١) المتضمنه للإذن فى عدم حمل السلاح للضروره كالمرض و نحوه فما عن ابن الجنيد من القول بالندب تمسكا بما سمعت ضعيف حيثئذ.

نعم يتجه سقوط وجوبه لو كان يمنع من إتيان بعض الواجبات على ما هى عليه بل المتجه حيثئذ وجوب طرحه، و ما عن الشيخ و ابن البراج من التصريح بالكراهه فى الفرض محمول على مانع الكمال لا أصل الفعل، و إلا كان ضعفه واضحا، ضروره استلزام حمله الإخلال بالواجب، اللهم إلا أن يقال إنهما واجبان، فالمتجه الترجيح بينهما، فربما كان الخوف شديدا و العدو قريبا و الدافع قليلا و نحو ذلك من الأمور المقتضيه لحمل السلاح فيحمل حيثئذ و إن استلزم فوات تلك الواجبات للضروره، و ربما لم يكن كذلك فيقدم حيثئذ واجب الصلاه عليه، و هل الواجب حمل جميع ما عنده من السلاح أو يكفى البعض؟ صرح بعضهم بالثانى، لصدق الامتثال معه، و يقوى الأول لاقتضاء الإضافه هنا العموم و العهد، كما أنه يقوى وجوب حمل آلات الدفع من الدرع و الجوشن و نحوهما، لفحوى الأمر بأخذ السلاح و الكون على الحذر، و فى المانع منها لبعض واجبات الصلاه كالركوع و السجود على الجبهه و نحوهما ما تقدم أيضا، و تصريح الشيخ و ابن البراج هنا بالكراهه على ما قيل حمله بعضهم على إراداه المنع من

كمالهما لا- أصل الفعل، و مثله قيل فى السلاح أيضا، و فيه أن المنع من الكمال لا يسقط الواجب له، إذ الفرض الوجوب، فلا يعارضه إلا الواجب الآخر كما اعترف به فى الذكرى، لكن ينبغى أن يعلم أنه صرح غير واحد بتعديده هذا الوجوب لا شرطيته فى الصلاة، لكون النهى فيه عن أمر خارج، فلو صلى حينئذ غير حامل للسلاح صحت صلاته و إن فعل محرما بترك الحمل، و هو جيد لو لا- ما ينساق من مثل هذا الأمر فى مثل المقام من الشرطيه و إن كان أمرا خارجا عن الصلاة، كما لا يخفى على المتأمل فى نظائره مما ورد الأمر به فى الصلاة، اللهم إلا أن يفرق بين ما وجب فى الصلاة لا قبلها أو بعدها و بين ما وجب فيها و قبلها و بعدها، فيخص ظهور الشرطيه أو تبادرها فى الأول دون الثانى، و فيه بحث أيضا، لإمكان دعوى ظهورها أيضا من نحو «لا تنظر إلى الأجنبية فى الصلاة» إلا أن يفرق بينهما بعدم ذكر الصلاة فى الآية الشريفه، فلا احتمال حينئذ لمدخلية هذا الواجب فى الصلاة، بل هو واجب لنفسه خصوصا مع التأييد بفتوى من تعرض لذلك.

و لو كان على السلاح نجاسه لم يجز أخذه على قول ضعيف لا- دليل معتد به له و الجواز بمعنى بقاء الوجوب المزبور أشبه لإطلاق الأدله السالمه عن المعارض إذ هو محمول أولا، و لا تتم الصلاة به منفردا، نعم لو كانت نجاسه متعدديه للشباب و نحوها أو كان مما تتم الصلاة به منفردا كالدرع و نحوه مما ألحق بالسلاح اتجه حينئذ عدم الجواز إلا للضرورة، و مما سمعت ظهر لك الحال فى قوله و لو كان ثقيلًا يمنع شيئا من واجبات الصلاة لم يجز حمله إلا للضرورة التى يرجح مراعاتها على مراعاة واجب الصلاة، فيصلى حينئذ بحسب الإمكان و لو بالإيماء، و لو كان السلاح مما يتأذى به غيره كالرمح ففى المسالك لم يجز حمله إن لم يمكنه الانتقال إلى حاشيه الصفوف إلا مع الضروره، فتأمل.

[المسألة الثالثة إذا سها الامام سهوا يوجب السجدين]

المسألة الثالثة إذا سها الامام سهوا يوجب السجدين ثم دخلت الثانية معه فإذا سلم و سجد لم يجب عليها اتباعه حتى على قول الشيخ، لسبق وقوع سببه على ائتمامهم به فلا- يجب عليهم اتباعه، نعم يتجه وجوبه على الطائفة الأولى كما اعترف به في المسالك، قال: «و يشير إليهم ليسجدوا بعد فراغهم» و فيه أن وجوبه عليهم للمتابعه له لا لأنفسهم و منه ينقذ وجه وجوبه على الفرقة الثانية، اللهم إلا أن يقال: إن وجهه اشتراك الصلاة بين الامام و المأموم، فيؤثر حينئذ سهو الامام وجوب السجدين و إن اختص به لا المتابعه، فيتجه حينئذ وجوبهما على الأولى دون الثانية، و حيث تعذر فصلهما منها معه بسبب انصرافها إلى موقف أصحابها وجب عليها السجود عند الفراغ، و الأمر سهل بعد أن كان المختار عندنا اختصاص كل من الامام و المأموم بسهوه، كما ذكرناه مفصلا فيما سبق، فلاحظ.

و أما الثالثة- و هى صلاة عسفان على وزن عثمان موضع بينه و بين مكة ثلاث مراحل كما فى المصباح، أو مرحلتين كما عن القاموس، و فى الأول أنه سمى فى زماننا مدرج عثمان- فقد أثبتها الشيخ فى مبسوطه، و أرسلها عن النبى (صلى الله عليه و آله) إرسال درايه لا- روايه، و تبعه الشهيدان، نعم اشتراطها بشروط، فقال: «و متى كان العدو فى جهه القبلة و يكونون فى مستوى الأرض لا- يسترهم شىء و لا- يمكنهم أمر يخاف منه و يكون فى المسلمين كثره لا- يلزمهم صلاة الخوف، و لا صلاة شده الخوف، و إن صلوا كما صلى النبى (صلى الله عليه و آله) بعسفان جاز، فإنه (صلى الله عليه و آله) قام مستقبل القبلة و المشركون أمامه فصف خلفه صفا و صف بعد ذلك الصف صفا آخر فرقع رسول الله (صلى الله عليه و آله) و ركعوا جميعا و سجد و سجد الصف الذين يلونه و قام الآخرون يحرسونه، فلما سجد الأولون السجدين و قاموا سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم، ثم تأخر الصف الذين يلونه إلى مقام الآخين، و تقدم الصف الآخر

إلى مقام الصف الأول، ثم ركع رسول الله (صلى الله عليه وآله) و ركعوا جميعاً، ثم سجد و سجد الصف الذى يليه، و قام الآخرون يحرسونه، فلما جلس رسول الله (صلى الله عليه وآله) و الصف الذى يليه سجد الآخرون ثم جلسوا جميعاً و سلم بهم جميعاً و صلى بهم أيضاً هذه الصلاة يوم بنى سليم» و

عن المنتهى روايه ذلك (١) عن أبى عباس الزرقى، قال: «كنا مع النبى (صلى الله عليه وآله) بعسفان و على المشركين خالد بن الوليد فصلينا الظهر، فقال المشركون: لقد أصبنا غره لو حملنا عليهم فى الصلاة فنزلت آيه القصر بين الظهر و العصر فلما حضر العصر

قام رسول الله (صلى الله عليه وآله) مستقبل القبلة و المشركون أمامه»

و ساق الحديث كما روى الشيخ، لكنه مع ذلك قال بعد أن حكى عن الشيخ الفتوى به: «و نحن نتوقف فى هذا، لعدم ثبوت النقل عندنا عن أهل البيت (عليهم السلام) بذلك» و مثله المصنف فى الاعتبار فى التوقف المزبور بل لعله فى المتن و النافع أيضاً كذلك حيث لم يذكرها فى كيفية صلاه الخوف فيهما، ككثير من الأصحاب على ما اعترف به فى الدروس، و إن كان هو فيها و فى الذكرى وافق الشيخ عليها معللاً ذلك بأنها صلاه مشهوره فى النقل، فهى كسائر المشهورات الثابتة و إن لم تنقل بأسانيد صحيحة، و قد ذكرها الشيخ مرسلها غير مسند و لا محيل على سند، فلو لم تصح عنده لم يتعرض لها حتى ينبه على ضعفها، فلا- تقصر فتواه عن روايته، ثم ليس فيها مخالفه لأفعال الصلاه غير التقدم و التأخر و التخلف بركن، و كل ذلك غير قادح فى صحه الصلاه اختياراً، فكيف عند الضروره، و أنكر عليه المحدث البحرانى فى حدائقه من وجوه إنكاراً أساء الأدب فيه، بل هو فى غير محله بالنسبه إلى البعض.

نعم لا بأس بالتوقف فى الحكم المزبور بعد فرض المخالفه لصلاه المختار، إذ

إرسال الشيخ و فتواه بها لو سلم دلالته على وصولها اليه بطريق صحيح للعلم بورعه و طريقته لم يستلزم الصحة عندنا، و لا يسوغ لنا التعويل عليه من هذه الجهة، و ليس هو كحكاية الإجماع قطعاً، و إلا لصح الاعتماد على ما كان مثل ذلك من المراسيل، و شهرتها فى النقل بيننا بعد علمنا بأن مبدأه نقل الشيخ لا يجدى.

و الظاهر أنها مخالفه لصلاه المختار لا من جهه التقدم و التأخر- إذ هو إن لم يستلزم فعلا كثيرا غير مفسد، اللهم إلا أن يقال قضيه الإطلاق فعلهما و إن استلزم ذلك، لكن و مع ذلك يهون الخطب إمكان دعوى عدم وجوبهما كما صرح به فى الدروس، لكن قال: «إن التنفل أفضل» و هو المذكور فى المبسوط، بل قال أيضا:

«و الأقرب جواز حراسه الصف الأول فى الركعه الأولى و الثانى فى الثانى، بل يجوز تولى الصف الواحد الحراسه فى الركعتين» و فيه أنه مخالف للكيفيه الثابته عنه (صلى الله عليه و آله) بل مخالفتها من جهه التخلف عن الامام بركن، إذ هو و إن كان لا يفسد الاقتداء و لا الصلاه فى المختار على الأصح إلا أنه لا ريب فى الإثم معه المعلوم عدمه فى المقام، و دعوى أن ارتفاعه للضروره فهو كالمختار المتخلف لعذر من الزحام و غيره يدفعها الفرق بينهما بحدوث الضروره فى الأثناء فى الثانى و العلم بها ابتداء فى الأول، فلا يلزم من جواز التخلف لتلك جوازه هنا، مع إمكان فعل الصلاه خاليه عن ذلك، كما لو صلاها بصلاه بطن النخل أو غيرها.

و كيف كان فشروطها كما ذكره غير واحد كون العدو على جهه القبلة ليتمكن من الاحتراس فى أثناء الصلاه، و إمكان الافتراق، و إلا لم يحصل الموضوع، و فى جواز تعدد الصفوف فيترتبون فى السجود و الحراسه وجهان، قرب أولهما فى الدروس، و هو مخالف للكيفيه الثابته، و مقتضى لخلو الزائد عن الصفيتين عن متابعه الإمام فى السجود فى الركعتين، و أن يكونوا فى مكان يتمكنون من الحراسه من المشركين فى

الصلاه، كما لو كانوا فى قته جبل أو فى مستو من الأرض لا يمكن أن يكون فيها كمين و نحوه، و وجهه واضح، هذا.

و فى الدروس أن لصلاه عسفان كيفيه أخرى، و هى أن يصلى كل فريق ركعه و يسلموا عليها، فيكون له ركعتان، و لكل فريق ركعه واحده، قال: رواها الصدوق (١) و ابن الجنيد، و رواها حريز أيضا فى الصحيح (٢) و قد عرفت البحث فى ذلك فيما تقدم عند البحث عن القصر فى صلاه الخوف، و أنه على حسب القصر فى السفر لا أنه رد الركعتين إلى ركعه و إن ورد بذلك بعض النصوص، لكنك خبير أنه ليس فى كيفيه صلاه عسفان، بل هو فى كيفيه التقصير فى صلاه الخوف فلاحظ و تأمل.

[الثالثه فى بيان صلاه المطارده]

اشاره

و أما صلاه المطارده و تسمى صلاه شده الخوف مثل أن ينتهى الحال إلى الموافقه و المنازله و المعانقه و المسايغه و المراماه و نحو ذلك، فهى و إن كانت قسما أيضا من صلاه الخوف كالصلاه السابقه، و مشاركه لها فى قصر

الكم، و سببها قسما أيضا من ذلك السبب، ضروره كون شده الخوف من بعض أفراد الخوف لكنها لما خالفتها فى قصر الكيفيه أيضا مع الكم- و لذا لم تشرع إلا بعد تعذر الكيفيات السابقه- أفردتها فى الذكر عنها، و جعلها كالقسيم لها.

و كيف كان ف المكلف فى هذه الأحوال التى لا يسعه فيها الإتيان بالصلاه على حسب ما تقدم لا انفرادا و لا اجتماعا يصلى على حسب إمكانه واقفا أو ماشيا أو راكبا أو مضطجعا أو غير ذلك، ضروره عدم السقوط عنه، لأنها لا تسقط فى حال

و لا يسقط الميسور بالمعسور (٣)

و ما لا يدرك كله لا يترك كله (٤)

و قال الله تعالى (٥):

١- ١ الفقيه ج ١ ص ٢٩٥- الرقم ١٣٤٣ من طبعه النجف.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٢.

٣- ٣ المروى فى غوالى اللئالى.

٤- ٤ المروى فى غوالى اللئالى.

٥- ٥ سورة البقره- الآيه ٢٤٠.

«فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا»^(١) «وَيُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» مضافا إلى الإجماع محصلا و منقولاً على ذلك، فينوى الصلاة و يستقبل القبلة بتكبيره الإحرام ثم يستمر إن أمكنه الاستمرار و إلا استقبل ما أمكن، و صلى مع التعذر للاستقبال حتى بالتكبيره إلى أى الجهات أمكن لما عرفت، و ل

صحيح الفضلاء^(٢) عن الباقر (عليه السلام) «فى صلاة الخوف عند المطاردة و المناوشه يصلى كل إنسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه و إن كانت المسايفه و المعانقه و تلاحم القتال، فإن أمير المؤمنين (عليه السلام) ليله صفيين و هى ليله الهرير لم تكن صلاتهم الظهر و العصر و المغرب و العشاء عند وقت كل صلاة إلا التكبير و التهليل و التسبيح و التحميد و الدعاء، و كانت تلك صلاتهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة»

معتضدا بظاهر الاتفاق، و بالمستفاد من سبر باقى روايات المقام و إن لم يكن فيها تصريح بذلك، فاحتمال سقوط الصلاة إذا لم يتمكن من الاستقبال بالتكبيره للأصل لا يلتفت اليه، كاحتمال وجوب الاستقبال فى خصوص التكبيره و إن خشى، لظاهر

صحيح زراره^(٣) عن الباقر (عليه السلام) «قلت: أ رأيت إن لم يكن المواقف على وضوء كيف يصنع و لا يقدر على النزول؟

قال: يتيمم من لبدته أو سرجه أو معرفه دابته فان فيها غبارا، و يصلى و يجعل السجود أخفض من الركوع، و لا يدور إلى القبلة، و لكن أينما دارت دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره حين يتوجه»

لوجوب حملته على التمكن من الاستقبال فى التكبيره خاصه كما هو الغالب، و إلا فلا ريب فى عدم الوجوب مطلقا مع التعذر، كما أنه لا ريب فى وجوب ما يتمكن منه من الاستقبال، و نحوه الركوع و السجود، فلو فرض إمكان

١- ١ سورة البقره- الآيه ١٨١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب صلاة الخوف و المطارده- الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاة الخوف و المطارده- الحديث ٨.

نزوله للركوع أو للسجود حال الركوب وجب، ضروره تقدير ضروره بقدرها، فما دل على وجوبها على الوجه المخصوص لا معارض له، و كثره الفعل مغتفره هنا كما فى باقى الأحوال، و به صرح فى المسالك.

نعم إذا لم يتمكن من النزول صلى راکباً و سجد على قربوس فرسه كما هو من معقد إجماع المنتهى، بل و الغنيه على الظاهر، فان تم كان هو الحجه، و إلا- فلنظر فيه مجال، لخلو النصوص عن تعيين السجود على القرايس، بل ربما كان قضيه إطلاقها خصوصاً الصحيح السابق خلافه، و احتمال الاستدلال بعدم سقوط الميسور بالمعسور و نحوه كما ترى، إلا أنه و مع ذلك كله فلا ريب فى أنه أحوط فى الفراغ عما اشتغلت به الذمه بيقين، و مقتضى إطلاق المتن و معقد الإجماعين عدم الفرق بين كون القربوس مما يصح السجود عليه أولاً، لكن فى المسالك «أنه إن كان لا يصح السجود عليه فان أمكن وضع شىء منه عليه و جب، و إلا سقط» و هو جيد، و الحق فى الذكرى بالقربوس عرف الدابه، و فيه تأمل.

و إذا لم يتمكن من ذلك أيضاً لالتحام القتال و اختلاف السيوف أو ما إيماء بلا خلاف أجده، بل هو من معقد إجماعى الغنيه و المنتهى، للصحيحين السابقين و

الموثق (١) عن الصادق (عليه السلام) «إذ التقوا فاقتتلوا فإنما الصلاه حينئذ بالتكبير فإذا كانوا وقوفا فالصلاه إيماء»

و غيره من النصوص التى يمر عليك بعضها إن شاء الله و ينبغى أن يكون الإيماء بالرأس ل

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح الحلبي (٢): «صلاه الزحف على الظهر إيماء برأسك و تكبير، و المسايغه تكبير بغير إيماء، و المطارده يصلى كل رجل على حياله»

و غيره مما تسمعه إن شاء الله، بل هو المنساق من الإطلاق خصوصاً و قد كان بدلاً فى المريض و نحوه، و من هنا قال فى المسالك بل و الروضه:

١- ١ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٢.

«إنه إن تعذر فبالعينين كالمریض» فتأمل.

و كيف كان فإن خشى من الإيماء المزبور بأن بلغ الحال إلى حد لا يتمكن منه صلى بالتسييح و يسقط الركوع و السجود حينئذ و أذكارهما و القراءه و بالجملة يقول بدل كل ركعه: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر لصحيح الفضلاء السابق المتضمن لفعل أمير المؤمنين (عليه السلام)

كالمرسل (١) «فات الناس مع على (عليه السلام) يوم صفين صلاه الظهر و العصر و المغرب و

العشاء فأمرهم فكبروا و هللوا و سبحوا رجالا و ركباناً»

و خبر البصرى (٢) عن الصادق (عليه السلام) فى صلاه الزحف، قال: تكبير و تهليل لقول الله عز و جل «فإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا»

و الموثق السابق (٣)

و مرسل ابن المغيرة (٤) عنه (عليه السلام) أيضا «أقل ما يجزى فى حد المسايغه من التكبير تكبيرتان لكل صلاه إلا المغرب، فان لها ثلاثاً»

إلى غير ذلك مما يفيد تصفحه المطلوب، و إن كان هو بعد جمع مضامينها، لعدم منافاه النقصان الزيادة، أو يحمل التكبير فى بعضها على إرادته الكيفيه المزبوره تماما تسميه لكل باسم الجزء.

نعم ليس فى شىء من النصوص ترتيب أجزاء التكبيره بالكيفيه المزبوره فى المتن و غيره، بل ربما كان قضيتها كفايتها بأى ترتيب كان كما اعترف به بعضهم، إلا أنه لما كان الإجماع كما فى الذكرى على أجزاء الكيفيه المزبوره و كانت الذمه مشتغله بيقين لم يكن بأس بالقول بتعينها، خصوصا و إطلاق النصوص مساق لبيان كفايتها لا كفييتها و الفتاوى متظافره كما قيل بتعينها، و ليس اختلاف النصوص هنا و إطلاقها بأعظم منها فى الأخيرتين، مع أن الإجماع منعقد كما فى الرياض على وجوب الكيفيه فيهما، بل لعل ذا

مما يؤيده تعين الكيفيه المخصوصه باعتبار أنها الواجبه فى حال الاختيار، و أولى

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث ٥.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث ١.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث ٩.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الخوف و المطارده الحديث ٣.

من غيرها فى البدليه عن الركعه، و الأولى إضافه الدعاء إلى هذه تأسيا بالمحكى من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) ليله الهرير فى الصحيح و إن كان فى تعينه نظر، كما أنه ليس فى شىء من النصوص الترتيب المذكور فى أصل كيفية صلاه المطارده و المسايغه، إلا أنه يمكن استفادته بعد الإجماع كما فى الرياض من الأصول و القواعد المقتضيه وجوب مراعاة كل ما أمكن من الواجب دون المتعذر الذى علمنا عدم سقوط أصل الصلاه بسببه، و

من قوله (عليه السلام): «لا يسقط الميسور بالمعسور»

«و ما لا يدرك كله لا يترك كله»

و كان مقتضى ذلك وجوب مراعاة الممكن من قراءه الركعه و أذكار ركوعها و سجودها و نحو ذلك عند تعذر الإيماء أيضا، كما أنه لم يسقط شىء مما يتمكن من القراءه و الذكر و نحوهما عند تمكنه من الإيماء، فلا يكتفى حينئذ بالتكبير المزبور عن الركعه بمجرد تعذر الإيماء و إن تمكن من القراءه مثلا- كما هو ظاهر المتن و غيره، إلا- أنه يجب الخروج عن ذلك بمعقد إجماع الغنيه الذى يشهد له تتبع الفتاوى، و يعضده إطلاق بعض النصوص الصحيحه المتقدمه سابقا، فمتى تعذر الإيماء حينئذ انتقل إلى التكبير المزبور بدل كل ركعه، لكن قد يظهر من الروضه عدم سقوط القراءه فى الفرض مع التمكن منها، و هو لا يخلو من وجه.

و لو لم يتمكن من التسبيحه التامه اقتصر على التكبير و ما يتمكن من باقى الأذكار و لم يتعرض له فى النصوص لندرته.

و لا يدخل فى الركعه تكبيره الإحرام و التشهد و التسليم كما صرح به بعضهم كالشهيد فى المسالك و الروضه و غيره، لعدم دخول شىء منها فى مسماها، فيجب حينئذ عدم ترك شىء منها، لكن مقتضى إطلاق النصوص عدم وجوب شىء غير التسبيح المزبور، و أنه هو الصلاه، و لعله هو الأقوى وفاقا لصريح رياض الفاضل و ظاهر

غيره، و إن كان الأول أحوط.

و لو شك في عدد التسييح بطل كمبدله، و به صرح في المسالك و إن كان هو لا يخلو من بحث، سيما و البدليه المزبوره لم تكن صريح شىء من النصوص، و إنما استفيدت من حيث الاكتفاء بها عوض الركعه، فتأمل.

و الظاهر بقاء مشروعيه الجماعه في الصلاه المزبوره حتى لو بلغت إلى التسييح كما صرح به الشهيدان، و إن أوهم العدم ظاهر الإرشاد، لإطلاق أدله استحبابها، و لا يقدح هنا اختلاف الامام و المأموم في القبله و إن قلنا بعدم الجواز في المختلفين بالاجتهاد للفرق بينهما بأنه لا- احتمال للخطأ هنا، إذ كل منهم قبلته الحال المتمكن منها، فهم كالمستديرين حول الكعبه، بخلافه في المجتهدين، نعم يعتبر عدم تقدم المأموم على الامام و عدم الحائل و نحوهما من الشرائط الأخر، لعدم الدليل على سقوطها، فقضيه شرطيتها سقوط الجماعه عند عدم التمکن من أحدها كما هو واضح، و لا يتحمل الامام هنا التسييح عن المأموم، إذ هي و إن كانت بدل القراءه التي يتحملها عنه لكنها بدل أمور آخر أيضا لا يتحملها عنه كالركوع و السجود و أذكارهما و نحو ذلك.

[فروع]

اشاره

فروع:

[الفرع الأول إذا صلى مؤميا أو مسبحا مثلا]

الأول إذا صلى مؤميا أو مسبحا مثلا فأمن أمانا ارتفع به العذر في الإيماء و إن بقي أصل الخوف أتم صلاته المقصوره عددا أو الثلاثيه بالركوع و السجود فيما بقي منها إذ ما وقع منها كان صحيحا مجزيا لموافقته للأمر و لا يستأنف الصلاه، فلو سيج تسييحه حينئذ بدل ركعه فآمن بقيت عليه ركعه إن كانت ثنائيه، و ركعتان إن كانت ثلاثيه، أما إذا ارتفع أصل الخوف أتم ما بقي غير مقصر في الكميّه و الكيفيه إذا لم يكن مسافرا.

و قيل و القائل الشيخ فيما حكى عنه: إنه يتم ما بقي من صلاته عند حدوث الأمن ما لم يكن استدبر القبله في أثناء صلاته و إلا استأنفها، قال: «لو صلى

ركعه مع شدة الخوف ثم أمن نزل و صلى بقيه صلاته على الأرض، و إن صلى على الأرض إما ركعه فلحقته شدة الخوف ركب و صلى بقيه صلاته إيماء ما لم يستدبر القبلة في الحالين، فان استدبرها بطلت صلاته» إلى آخره. و لا ريب أن الأقوى الصحة مع الحاجة إلى الاستدبار، لأنه موضع ضروره و انقلاب تكليف، و الشرائط معتبره مع الاختيار و كذلك الحكم لو صلى بعض صلاته ثم عرض له الخوف أتم صلاته خائفا كما و كيفا على حسب ذلك العارض له و لا يستأنف الصلاة لعدم المقتضى، بل قاعده الإجزاء تقضى بما ذكرنا كما هو واضح.

[الفرع الثانى من رأى سوادا فظنه عدوا]

الفرع الثانى من رأى سوادا فظنه عدوا فقصر عددا أو عددا و كيفية بأن صلى مؤميا مثلا ثم انكشف بطلان خياله بأن ظهر إبلا لم يعد صلاته و إن بقى الوقت لقاعده الاجزاء، ضروره تحقق السبب، و هو الخوف الذى لا يتفاوت فى حصول مسماه الاشتباه فى أسبابه، بل هو مبنى على ذلك، و من هنا كان لا وجه لاحتمال وجوب الإعادة فى المقام باعتبار أنه من تخيل الأمر كالصلاة بظن الطهاره لا الأمر حقيقه، للفرق الواضح بين الخوف و غيره، إذ بانكشف الخطأ فى مسببه لم ينكشف عدم تحقق مسماه فى الواقع بخلاف غيره.

و كذا الكلام لو أقبل العدو فصلى مؤميا لشده خوفه ثم بان أن هناك حائلا يمنع العدو لم يعلم به، نعم لو قصر و فرط فى عدم معرفه الحائل لسهوله الاطلاع عليه فى الذكرى أنه لا تصح الصلاة، و مثله الأول أيضا إذا قصر و فرط فى النظر اليه أو كان الخوف من مثل ذلك السواد فى ذلك الوقت و المكان من الأوهام السوداءويه و شده الجبن، مع أن وجوب الإعادة أيضا فيهما معا خصوصا خارج الوقت لا يخلو من بحث.

[الفرع الثالث إذا خاف من سيل أو سبع]

الفرع الثالث إذا خاف من سيل أو سبع (١١) أو حيه أو حرق أو غير ذلك

جاز أن يصلى صلاه شده الخوف فيقصر حيثئذ عددا و كيفية، لعدم الفرق فى أسباب الخوف المسوغه لذلك بعد التعليق فى بعض النصوص (١) على مسمى الخوف المشعر بالعليه، مضافا إلى أولويه البعض من خوف العدو، و إلى خصوص

الموثق (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله تعالى «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» كيف يصلى؟ و ما تقول إن خاف من سبع أو لص كيف يصلى؟ قال: يكبر و يومى إيماء»

لظهور سياقه فى اتحاد الصلاتين، و

الصحيح (٣) عن الباقر (عليه السلام) «الذى يخاف اللصوص و السبع يصلى صلاه الموافقه إيماء على دابته»

و المرسل (٤) عن الصادق (عليه السلام) «فى الذى يخاف السبع أو يخاف عدوا يثب عليه أو يخاف اللصوص يصلى على دابته إيماء الفريضة»

و فى الفقيه «أنه رخص فى صلاه الخوف من السبع إذا خشيه الرجل على نفسه أن يكبر و لا يومى رواه محمد (٥) عن أحدهما (عليهما السلام)»

و غير ذلك، و الخصوصيه فيها يدفعها عدم القول بالفصل فيما عدا خوف العدو من الأسباب كما اعترف به فى الرياض.

و الضعف فى سند البعض و فى دلالة الجميع باعتبار انسياق التشبيه إلى إرادته قصر الكيفيه المتفق عليه فى جميع أسباب الخوف نقلا- و تحصيلا تجبره الشهره العظيمه المحكيه فى الرياض على التعميم المزبور إن لم تكن محصله، بل فى المعبر نسبتة إلى فتوى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، بل فى مجمع البرهان الإجماع على عدم الاختصاص بالكفار، مع أنه تردد فيه بعد ذلك.

لكن الإنصاف أنه مع ذلك كله لا يخلو من نظر و تأمل، خصوصا فيما قيل:

إنه يندرج فى إطلاقهم الأسير فى يد المشركين، و المعسر العاجز عن البيئه إذا هرب

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاه الخوف و المطارده ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٨.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ١٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٥.

خشية الحبس، و الخائف من الظالم إذا هرب، بل و إذا استتر في بيته مثلا أيضا منه و

خصوصا فيما ذكره في الذكرى من أنه لو كان المحرم يخاف فوت الوقوف بإتمام الصلاة عددا أو أفعالا- و يرجو حصوله بقصرهما أو أحدهما فالأقرب جوازهما، لأن أمر الحج خطير، و قضاءه عسير، إذ أصاله التمام و إطلاق أدلته يجب عدم الخروج عنهما إلا بدليل معتد به، و ليس، و الآية (١) إن لم يكن ظاهر المفهومين فيها خلاف ذلك فلا دلالة فيها على شيء منه.

فما وقع لبعضهم من الاستدلال بمنطوقها على خوف العدو و فحواها على باقي الأسباب كما ترى، و دعوى الأولويه القطعية أو المساواه في غايه المنع، لأن حكم الشرع و مصالحه في غايه الخفاء، و التعليق على الخوف مع أن المنساق منه خصوصا مع ملاحظه باقي النصوص العدو لا ظهور فيه في المطلق سيما مع عدم وضوح التعليق و عدم سوجه لبيان ذلك، و نصوص السبع و نحوه ظاهره في قصر الكيفيه، و الشهره فضلا عن الإجماع لم نتحققها، إذ جملة من المحكى من عبارات القدماء محتمله لإرادته قصر الكيفيه كالأخبار، و

موثق سماعه المضممر (٢) «سألته عن الأسير يأسره المشركون فتحضره الصلاة فيمنعه الذي أسره منها، قال: يومى إيماء»

كموثقه الآخر (٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأخذه المشركون فتحضره الصلاة فيخاف منهم أن يمنعه فيومى إيماء، قال: يومى إيماء»

إنما يدل على قصر الكيفيه، و لذا نص الشهيد في الذكرى- مع أنه عمم أسباب الخوف ذلك التعميم المزبور- على عدم جواز تقصيره في العدد، و كأنه للفرق بين التقصير خشيه استيلاء العدو مثلا لو أتم و بين الخوف من أدائها بمحضر منه، و الأول هو الذى يقصر العدد لأجله، و يسمى بصلاه الخوف

١- ١ سورة النساء- الآية ١٠٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب صلاة الخوف و المطارده- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب صلاة الخوف و المطارده- الحديث ١.

لا الثانى، و منه يظهر ضعف القول بتقصير المستتر المختفى فى مكان، إذ لا يخشى من الهجوم عليه لو أتم، فإن الفرض بقاؤه فى ذلك المكان بعد الصلاة.

و لعله مما سمعته كله تردد الفاضل كما قيل بل و غيره فيه، بل حكى عن السرائر و غيرها وجوب مراعاة العدد فى جميع هذه الأسباب، و المراد أنه إن لم يتمكن من الركعات و لو بقصر الكيفية يسقط أداء الصلاة حينئذ لا أنه مكلف بذلك على كل حال كى يستغرب ذلك، على أنه من الفروض النادرة جدا بناء على جريان صلاة التسبيح فى المقام كما يرمى اليه معاهد إجماعاتهم، و خبر الفقيه المتقدم سابقا، بل و غيره من النصوص السابقة.

نعم قد يقال هنا بوجوب مراعاة الممكن من القراءة و أذكار الركوع و السجود و إن تعذر الإيماء، فلا ينتقل إلى التسيحات بمجرد تعذر الإيماء كما قلناه فى صلاة المسايغه، لاختصاص ذلك الدليل فيها، مع أن ظاهر الأصحاب عدم الفرق فى المقامين فى جميع ما تقدم من قصر الكيفية، و يؤيده فحاوى النصوص المعتضده بالاتفاق ظاهرا.

و الاحتياط لا ينبغى تركه فى ذلك كله حتى فى الخوف من العدو إذا لم يكن مخالفا فى الدين و إن كان باغيا بالخروج على غير إمام العصر، للشك فى شمول الأدله، أما لو كان عليه فلا ريب فى تقصير العدد حينئذ، كما يدل عليه فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) فى حرب صفين و الحسين (عليه السلام) فى كربلاء.

كالشك فى تناول الأدله لمشروعيه صلاة الخوف بالنسبه إلى الباغى نفسه و إن كان يمكن أن يقال إنه و إن عصى ببغيه إلا أن تكليفه حينئذ صلاة الخوف، إذ لا مانع من انقلاب تكليفه بعصيانه، كمن أراق الماء عمدا فصار فرضه التيمم، و من أتلف الساتر فانقلب تكليفه إلى الصلاة عاريا، فالمسافر حينئذ عاصيا يقصر إن اعتراه الخوف و إن كان فرضه التمام قبله، اللهم إلا أن يقال: إن الحكمة فى مشروعيه صلاة الخوف

المراعاة لحرمة النفس و أهميه حفظها، و لا حرمة لنفس الباغى.

و كذا الشك فى شمول الأدله للخوف من العدو على غير النفس من تلف المال أو هلاك العيال أو الخوف على البضع، بل فى مجمع البرهان زياده التردد فى الأول، قال: «لاستبعاد صيرورته سببا لذلك، مع أنه ما صرح به غير الفاضل مترددا فى الأعظم منه كالخوف من السبع و شبهه، إلا- أن يقيد بالمال الذى يخاف بهلاكه هلاك النفس» إلى آخره. لكن الإنصاف فى خصوص ذلك تناول الأدله له حتى الآيه، لصدق خوف فتنه الذين كفروا عليه، و الله أعلم.

الفرع الرابع لا إشكال على الظاهر فى صلاه الجمعة بصلاه عسفان

، لوجود المقتضى و ارتفاع المانع، كما أنه لا إشكال فى العدم بصلاه بطن النخل، لأنها لا تشرع نفلا و لا فى مكان واحد مرتين، أما بذات الرقاع إذا صليت خطرا فالظاهر الصحه، ففى الذكرى «فيخطب للأولى خاصه بشرط كونها كمال العدد فصاعدا، و لا يضر انفراد الامام حال مفارقه الأولى فى أثناء الصلاه، لأنه فى حكم الباقي على الإمامه من حيث انتظاره الثانیه، و عدم فعل يعتد به حينئذ، و لا- تعدد هنا فى صلاه الجمعة، لأن الإمام لم يتم جمعته مع مفارقه الأولى، فالفرقتان تجريان مجرى المسبوقين فى الجماعه الذين يتمون بعد تسليم الامام، و لذا لا يحتاجون إلى إعادة الخطبه، نعم لو خطب بالأولى و انصرفت قبل أن تصلى ثم جاءت الثانیه احتاجت إلى إعادة الخطبه، لعدم صلاه الأولى كى تتصل بها فتستغنى عن الخطبه» و لعله مراد الشيخ فى المحكى عنه فى الذكرى و غيرها، و إن كان ربما توهم فى بادئ النظر اعتبار الخطبه للثانيه و إن اتصلت صلاتها بصلاه الأولى التى خطب بها، حتى عد مخالفا فى المقام، فلاحظ و تأمل.

الفرع الخامس الظاهر عدم اعتبار التأخير إلى آخر الوقت فى صلاه الخوف

إذا كانت بإحدى الكيفيات الثلاثه السابقه، ضروره أن عدم النقصان فى نفس الصلاه، إنما

هو إن كان ففي كيفية الجماعه فى خصوص ذات الرقاع و صلاه عسفان، و إطلاق الأدله يقتضى جوازه فى أول الوقت مع علم التمكن بعد من غيره فضلا عن اليأس منه أو رجائه هذا إن قلنا باختصاص الكيفيتين فى الاضطرار، و إلا فلا إشكال أصلا.

إنما البحث فى اعتبار التأخير إلى وقت الضيق فى صلاه شده الخوف التى قد عرفت نقصانها عن صلاه المختار فى الأجزاء و الشرائط و عدمه، فظاهر جماعه منهم الشيخ فيما حكى من مبسوطه و نهايته الثانى، بل فى الرياض أنه المشهور، لإطلاق الأدله كتابا و سنه، بل ظاهر مساواه الخوف للسفر المعلوم عدم اشتراط الضيق فيما يوجبه من القصر و ظاهر سلا و أبى الصلاح فيما حكى من كلامهما الأول، لعدم صدق الاضطرار مع سعه الوقت، و للاقتصار فى سقوط الشرائط و الأجزاء على محل اليقين، و ظاهر

قوله (عليه السلام) فى خبر عبد الرحمن (١): «و من تعرض له سبع و خاف فوت الصلاه استقبل القبلة و صلى بالإيماء»

و صريح المحكى (٢) من فقه الرضا (عليه السلام) فى صلاه الخائف من اللص و السبع، و لا ريب فى أنه أحوط و إن كان فى تعيينه نظر، خصوصا مع اليأس عن ارتفاع العذر، لتعليق الحكم فى النصوص و الفتاوى على الخوف الذى لا يتوقف

صدقه على الضيق، لا على الاضطرار كى ينافى صدق التوسعه، على أن الغالب فيما نحن فيه تحقق الخوف الذى يخشى منه عدم التمكن من أصل الصلاه فيما بعد من الوقت، فيتحقق التضييق، و الله أعلم.

تتمه

الموتحل و الغريق و نحوهما كالحريق و غيره يصليان بحسب الإمكان من الكيفيه بلا خلاف و لا إشكال، لعدم سقوط الصلاه بحال، و قبح التكليف بما لا يطاق، فيتركان القراءه إذا لم يتمكن منها و يوميان لركوعهما و سجودهما على حسب

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٤.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٣- من أبواب صلاه الخوف و المطارده- الحديث ٢.

ما تقدم سابقا، لأن الظاهر اتحاد جميع ذوى الأعذار فى قصر الكيفيه، نعم قد يتوقف فى بدليه التسبيح هنا، مع أنه ربما يقوى ذلك أيضا، خصوصا بعد ما عرفته فى مثل الخوف من اللص و السيل و السبع و نحوها، لكن فى البدليه على الوجه المتقدم فى صلاه الخوف من الاكتفاء فيها بمجرد تعذر الإيماء و إن تمكن من القراءه و الأذكار توقف و تأمل، و مراعاة الأصول تقضى بمراعاة الممكن من القراءه و الأذكار و إن تعذر الإيماء.

و كيف كان ف لا يقصر واحد منهما عدد صلاته إلا فى سفر أو خوف موجبين له كما صرح به جماعه، بل فى الرياض نفى الخلاف فيه، لأصالة التمام السالمه عن معارضه أدله صلاه الخوف، حتى لو قلنا بالتعميم فى أسبابه، و لذا صرح بالتمام هنا من قال بالتقصير فى جميع أسباب الخوف كالمصنف و الشهيد و غيرهما، نعم فى الذكرى «لو خاف من إتمام الصلاه استيلاء الغرق و رجا عند قصر العدد السلامه و ضاق الوقت أتجه القصر» و استحسنته فى المسالك معللا له بأنه يجوز له الترك، فقصر العدد أولى قال: «لكن فى سقوط القضاء بذلك نظر، لعدم النص على جواز القصر هنا، فوجوب القضاء أجود» انتهى.

و فيه أنه لا- تلازم بين جواز الترك للعجز و جواز قصرها على هذا الوجه، إذ التمكن من الركعتين بعد انتفاء دليل القصر كالتمكن من الركعه الواحده خاصه التى من المعلوم سقوطها مع عدم التمكن من غيرها، و أن المتجه بعد مشروعيه القصر له و لو بإطلاق أدله الخوف سقوط القضاء عنه، لاقتضاء الأمر-الاجزاء، و لا- حاجه إلى دليل خاص بعد حجيه الإطلاقات عندنا، فاستحسانه القصر مع إيجابه القضاء مما لا يجتمعان، اللهم إلا أن يريد الاحتياط، فيتجه حينئذ وجوبهما، كما أنه يتجه القصر فيما فرضه

فى الذكرى بناء على التعميم فى أسباب الخوف لمثل السيل و السبع و اللص و الحرق و نحوها إلا أنه أطلق هنا عدم القصر فى العدد كجماعه من الأصحاب، بل فى الرياض أنه لا خلاف فيه و إن كان يشهد بخلافه التبع، إذ المحكى عن سلار ظاهر أو صريح فى التقصير فىهما غير مقيد له بما سمعته من الذكرى، و إن كان لا ريب فى ضعفه، و الله أعلم.

[الفصل الخامس فى صلاه المسافر]

اشاره

الفصل الخامس فى البحث عن صلاه المسافر و محل النظر منها فى الشروط و التقصير و لواحقه،

[فى شروط صلاه المسافر]

اشاره

أما الشروط فسته:

[الشرط الأول اعتبار المسافه]

اشاره

الأول اعتبار المسافه فيها بلا خلاف فيه بيننا بل و بين سائر المسلمين، بل هو إن لم يكن ضروريا عندهم فهو مجمع عليه بينهم، و كتابهم ناطق به، كما أن سنتهم متواتره فيه و داود الظاهرى و إن لم يعتبر مقداراً مخصوصاً فى المسافه لكن اعتبر الضرب فى الأرض قليلاً كان أو كثيراً.

[المراد من المسافه]

و كيف كان ف هى تحصل عندنا و الأوزاعى من العامه حاكيا له عن جميع العلماء ب مسير يوم تام كيوم الصوم، ل

قول الباقر (عليه السلام) فى صحيح زراره و محمد بن مسلم (١): «قد سافر رسول الله (صلى الله عليه و آله) إلى ذى خشب و هى مسيره يوم من

المدينه يكون إليها بریدان أربع و عشرون ميلاً»

و الصادق (عليه السلام) في خبر البجلي (٢) اقلت له: كم أدنى ما يقصر فيه الصلاه؟ قال: جرت السنه ببياض

١-١ الفقيه ج ١ ص ٢٧٨- الرقم ١٢٦٦.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٥.

يوم، فقلت له: إن بياض يوم مختلف، فيسير الرجل خمسة عشر فرسخاً في يوم، و يسير الآخر أربعة فراسخ و خمسة فراسخ في يوم، فقال: إنه ليس إلى ذلك ينظر، أما رأيت سير هذه الأثقال بين مكة و المدينة، ثم أوماً بيده أربعة و عشرين ميلاً يكون ثمانية فراسخ»

و الصحيح عن أبي بصير(١) قلت له (عليه السلام) أيضاً: «في كم يقصر الرجل؟ قال: في بياض يوم أو بردين»

و أبي الحسن (عليه السلام) في صحيح ابن يقطين (٢) «سألته عن الرجل يخرج في سفره و هو مسيره يوم، قال:

يجب عليه التقصير إذا كان مسير يوم و إن كان يدور في عمله»

و موثق سماعه(٣) المضمرة «سألته عن المسافر في كم يقصر الصلاة؟ فقال: في مسيره يوم، و ذلك بريدان و هما ثمانية فراسخ»

إلى غير ذلك من النصوص الدالة عليه الظاهره في إرادته يوم الصائم منه للتعبير فيها ببياض يوم، و به صرح بعضهم، بل لم نعثر على خلاف فيه و لو لا ذلك لأمكن إرادته ما بين انتشار الضياء إلى انكسار سورتته بانحدار الشمس إلى الغروب من اليوم مع استثناء القيلولة في القيض و غيرها مما لا يقدر في صدق السير يوماً عرفاً، لكن لا بأس بالأول بعد ما عرفت من دلالة النصوص المعتضده بما عثرنا عليه من الفتوى عليه، و على أن مقداره في الشرع أيضاً بريدان اللذان أجمع الأصحاب على وجوب التقصير فيها تحصيلاً و نقلاً كاد يبلغ التواتر، و كأنه لما كان سير اليوم مختلفاً بحسب الأمكنه و الأزمنه و السائرين و دواب السير و الجد فيه و عدمه و غير ذلك - بل ربما حصل فيه اختلاف أيضاً في تقديره لو وقع بالليل أو الملقق منه و من النهار، إذ لم يعلم أن المقدار يوم تلك الليله أو يوم آخر - قدره الشارع بالبريدين دفعا لهذا الاختلاف بعد أن كانا متقاربين في الواقع، ضروره أن المراد السير العام

١-١ الواسئل - الباب - ١- من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١١.

٢-٢ الواسئل - الباب - ١- من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٦.

٣-٣ الواسئل - الباب - ١- من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٨.

للإبل، لخبر البجلي (١) السابق، و

قول الصادق (عليه السلام) في حسنه الكاهلي (٢): «كان أبى يقول لم يوضع التقصير على البغله السفواء و الدابه الناجيه».

و أن المراد الاعتدال من الوقت و السير و المكان بمعنى اعتبار الوسط من الثلاثه كما

صرح به بعضهم، و إن ناقش في المدارك في ذلك بالنسبه للأخير، و لعله لإطلاق النص فيه مع عدم الداعى إلى تقييده في ذلك، بخلاف الأولين، لغبه السير في الليل و عدم التوانى و الجد في السفر، و هو كما ترى.

و على كل حال فهو حينئذ تحقيق في تقريب كنظائره، فالترديد بين يياض اليوم و البريدين في خبر أبى بصير (٣) السابق ترديد فيما يسهل على المكلف اعتباره، و إلا فهما شىء واحد في نظر الشارع لا أنهما أمران مختلفان كى يتجه البحث في أن مدار المسافه عليهما معا، بمعنى كون المعتبر فيها اجتماعهما كما عساه يوهمه بعض العبارات فلو فرض قصور مسير اليوم عن البريدين أو بالعكس بأن حصل في بعض اليوم لم يكن ذلك مسافه.

أو أن المدار على مسير اليوم و إن قصر عن البريدين، لأنه الأصل في المسافه و التقدير بالبريدين تقدير له، و لأن دلالة النص عليه أقوى، إذ ليس لاعتبارها بالأذرع على الوجه المذكور نص صريح، بل ربما اختلفت فيه النصوص و الفتاوى، و قد صنف السيد السعيد جمال الدين أحمد بن طاوس كتابا مفردا في تقدير الفراسخ و حاصله على ما قيل لا يوافق المشهور، و لأن الأصل الذى اعتمد عليه الفاضل و غيره على ما قيل في تقدير الفراسخ يرجع إلى اليوم، إذ قد استدل عليه فيما حكى عن تذكرته بأن المسافه تعتبر بمسير اليوم للإبل السير العام، و هو يناسب ذلك، قيل و كذا الوضع اللغوى، و هو مد البصر من الأرض.

١-١ ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٥.

٢-٢ ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣.

٣-٣ ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١١.

أو أن المدار على التقدير بالبريدين كما عساه يلوح من الذكرى، لأنه تحقيق، و الآخر تقريب، أو أن المدار على حصول أحدهما عملاً بكل من الدليلين كما استظهره في المدارك، ضروره أن ذلك كله مبنى على أنهما تقديران مختلفان للمسافه، أما بناء على ما ذكرنا من أنهما شىء واحد عند الشارع - فمسير اليوم عنده عباره عن قطع بريدين و بالعكس، و متى تحقق أحدهما تحقق الآخر فى نظره - فلا يتأتى شىء من ذلك، إذ فرض مسير البريدين فى بعض اليوم أو نقصان مسير اليوم عنهما حينئذ غير قادح فى المراد شرعاً، لأن الأول مسير يوم عنده بخلاف الثانى كما هو واضح.

بل كاد يكون صريح بعض الأدله السابقه كموتق سماعه و خبر البجلي، و نحوهما

حسن الفضل بن شاذان (١) المروى عن الفقيه و العيون و العلل عن الرضا (عليه السلام) «إنما وجب التقصير فى ثمانيه فراسخ لا أقل من ذلك و لا أكثر، لأن ثمانيه فراسخ مسيره يوم للعامه و القوافل و الأثقال».

و خبره الآخر (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً فى كتابه إلى المأمون «و التقصير فى ثمانيه فراسخ و ما زاد، و إذا قصرت أفطرت»

و خبر الأعمش (٣) عن الصادق (عليه السلام) المروى عن الخصال «التقصير فى ثمانيه

فراسخ، و هو بريدان، و إذا قصرت أفطرت، و من لم يقصر فى السفر لم تجز صلاته، لأنه زاد فى فرض الله»

و خبر ابن مسلم (٤) المروى عن كتاب الرجال للكشى، قال: قال النبى (صلى الله عليه و آله): «التقصير يجب فى بريدين»

و خبر محمد (٥) عن الباقر (عليه السلام) «سألته عن التقصير، قال: فى بريد، قال: قلت:

١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٦.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٨.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١٧.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٩.

بريد، قال: إنه إذا ذهب بريدا ورجع بريدا اشتغل يومه»

وغيرها.

بل قد يومی اليه النصوص (١)الكثيره الداله على تحقق المسافه بقصد بريد معلله له بأنه يتم له شغل يومه بإرادته الرجوع، فيكون بريدا ذاهبا و بريدا جائيا حتى على ما فهمه الأصحاب منها من إرادته الرجوع ليومه، ضروره عدم صدق شغل اليوم حقيقه بالسفر إذا تخلل بين الذهاب والإياب الجلوس لقضاء الحاجه و نحوه، فلا بد حينئذ من إرادته مقدار ذلك، و هو البريدان، فتأمل.

على أن الإجماع بقسميه متحقق على التقصير في قطع البريدين و إن كان في بعض اليوم، و لعله اليه يرجع ما سمعته من الذكرى من تقديم التقدير على مسير اليوم، و إن كان الظاهر أن مدركه غير ما ذكرنا إلا أنه لا بأس به بعد الاتحاد بالعمل.

بل لعله هو مراد الأصحاب كالمصنف و غيره ممن عبر بعبارته عن المسافه من أنها هي مسير يوم بريدين ثمانية فراسخ حتى قيل: إن ذلك معقد إجماع غير واحد منهم كالشيخ و السيد و الشريف ابن زهره و ابن إدريس و الفاضلين و غيرهم.

و مقدار البريدين من غير خلاف يعرف فيه أربعة و عشرون ميلا كل واحد منهما اثني عشر ميلا، و كان البريد في الأصل لدابه الرسول الذي يستعملونه الملوكة في حوائجهم، ثم نقل إلى الرسول نفسه، ثم إلى المسافه المذكوره، و ربما ظهر من بعضهم أن الجميع معان له من غير نقل.

و على كل حال فالمراد منه هنا المسافه المزبوره، لموثق سماعه و صحيح زواره و محمد بن مسلم السابقين، و

حسنه الكاهلي (٢)«سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

التقصير في الصلاه بريد في بريد أربعة و عشرون ميلا»

و غير ذلك، فيتحد حينئذ

١-١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٣.

نصوص البريدين مع ما دل على تقدير المسافه بأربعه و عشرين ميلا، ك

موثق العيص (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «فى التقصير حده أربعه و عشرون ميلا»

و غيره، بل و مع ما دل على تقديرها بثمانيه فراسخ، لأنها بريدان كما هو صريح موثقه سماعه السابقه، و لأن الفرسخ بإجماع العلماء كافه كما فى المدارك ثلاثه أميال مضافا إلى تقديره بذلك أيضا لغه، بل قيل و نسا(٢) فما فى خبر المروزى (٣) عن الفقيه (عليه السلام) من تقدير البريد بسته أميال، قال: و هو فرسخان شاذ أو محمول بقريته السائل على إرادته الفرسخ الخراسانى الذى هو كما قيل عبارته عن فرسخين على الضعف مما عندنا، و نحوه الميل، فتكون الستة عبارته عن اثني عشر ميلا عندنا، كما أن الفرسخين عبارته عن أربعه، و عليه تتضح دلالة الخبر المزبور على ما هو المعروف المشهور من كون المسافه ثمانيه أو أربعه ذاهبا و أربعه جائيا، نعم لا- دلالة فيه على الرجوع لليوم كغيره من النصوص، و ينبغى حمل الأمر فيه بإعادته الصلاه على الندب جمعا، فلاحظ و تأمل.

و أما الميل ف أربعه آلاف ذراع بذراع اليد من لادن المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى من مستوى الخلقه الذى طوله أربع و عشرون إصبعًا تعويلا على المشهور بين العلماء من الناس بل

فى المدارك نسبتته إلى قطع الأصحاب، كما عن غيرها أنه لا خلاف فيه بينهم يعرف، و قد نص عليه المسعودى فى كتاب مروج الذهب على ما حكاه عنه فى السرائر كما ستسمع أو مد البصر من الأرض كما فى المصباح و القاموس و الصحاح حاكيا له عن ابن السكيت، و لعلهما بناء على أن المراد ما يتميز به الفارس من الراجل للبصر المتوسط فى الأرض المستويه أو المتوسطه من مد

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١ و ٢ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١٥.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٤.

البصر متقاربان، و لذا كان ظاهر المتن التخيير فى الاعتبار بكل منهما، و ما فى المدارك- من أن ظاهره التوقف فى المعنى الأول حيث نسبه إلى الشهره و ذكر الآخر جازما به- ليس فى محله، بل ظاهره التخيير بقريته لفظ التعويل، بل لعل تقديمه مشعر بترجيحه على الأخير كما اعترف به فى التنقيح، لتقدم العرف على اللغه عند التعارض، و الشهره هنا بناء على أن المراد منها غير الشهره الفتوائيه صالحه لإثبات ما نحن فيه، لكونه من الموضوعات، فنسبه ذلك إليها لبيان مدارك الحكم لا للتوقف فيه كما حكاه فى الرياض عن بعض مشايخه.

مع أنه ربما يدل عليه- مضافا إلى الشهره و غيرها مما عرفت، و مناسبتة للتحديد اللغوى بمد البصر، و لتقدير المسافه بمسيره اليوم أيضا- ما حكى عن القاموس «من أن الميل قدر مد البصر، أو منار بينى للمسافر، أو مسافه من الأرض متراخيه بلا حد أو مائه ألف إصبع إلا أربعة آلاف إصبع، أو ثلاثه أو أربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم فى الفرسخ هل هو تسعه آلاف بذراع القدماء أو اثني عشر ألفا بذراع المحدثين» إلى آخره. إذ من الواضح انطباقه على ما ذكره من المائه ألف إصبع إلا أربعة آلاف، و منه يظهر أنه لا وجه لذكره الأربعة آلاف ذراع يعنى مقابلا للمائه ألف إصبع إلا أربعة آلاف، بل الظاهر رجوع التقدير بالثلاثه آلاف ذراع إليه أيضا كما نبه عليه الفيومى فى مصباحه، قال هو على ما يقتضيه ما حضرني من نسخته أو حاكيا له عن الأزهرى على ما عن أخرى: «و الميل عند القدماء من أهل الهيئه ثلاثه آلاف ذراع، و عند المحدثين أربعة آلاف ذراع، و الخلاف لفظى فإنهم اتفقوا على أن مقداره ستة و تسعون ألف إصبع، و الإصبع ستة شعيرات بضم بطن كل واحده للأخرى و لكن القدماء يقولون: الذراع اثنان و ثلاثون إصبعًا، و المحدثون أربع و عشرون إصبعًا، فإذا قسم الميل على رأى القدماء كل ذراع اثنان و ثلاثين كان المتحصل

ثلاثه آلاف ذراع و إن قسم على رأى المحدثين أربعا و عشرين كان المتحصل أربعه آلاف ذراع، و الفرسخ عند الكل ثلاثه أميال، و إذا قدر الميل بالغلوات و كانت كل غلوه أربعمائه ذراع كان ثلاثين غلوه، و إن كان كل غلوه مائتي ذراع كان ستين غلوه» إلى آخره.

بل قد يقرب منه أيضا ما عن المهذب من أن الميل الهاشمي أربعه آلاف خطوه و اثني عشر ألف قدم، لأن (و إن خ ل) كل خطوه ثلاثه أقدام منسوب إلى هاشم جد النبي (صلى الله عليه و آله) بل يقرب منه أيضا

مرسل محمد بن يحيى الخزاز(١) عن بعض أصحابنا عن الصادق (عليه السلام) قال: «بينما نحن جلوس و أبى عند وال لبني أميه على المدينه إذ جاء أبى فجلس، فقال: كنت عند هذا قبيل، فسألهم عن التقصير فقال قائل منهم: فى ثلاث، و قال قائل منهم: يوما و ليله، و قال قائل منهم: روحه، فسألنى فقلت لهم: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) لما نزل عليه جبرائيل بالتقصير قال له النبي (صلى الله عليه و آله): فيكم ذاك؟ فقال: فى بريد، قال: و أى شىء البريد قال: ما بين ظل عير إلى فى ء و عير، قال: ثم عبرنا زمانا ثم رأى بنو أميه يعملون أعلاما على الطريق، و أنهم ذكروا ما تكلم به أبو جعفر (عليه السلام) فذرعوا ما بين ظل عير إلى فى ء و عير ثم جزؤه على اثني عشر ميلا فكانت ثلاثه آلاف و خمسمائه ذراع كل ميل، فوضعوا الأعلام، فلما ظهر بنو هاشم غيروا أمر بنى أميه غيره، لأن الحديث هاشمي، فوضعوا إلى جنب كل علم علما»

بناء على أن المراد بالذراع فيه ذراع الملك الكسروى القديمه التى مقدارها سبع قبضات عباره عن ثمانيه و عشرين إصبعا كما حكاه فى المصباح المنير، إذ عليه حينئذ يزيد على المزبور تقريبا من ألفين إصبعا، أو على أن المراد بالذراع ذراع الحديد المسماه بالسوداء المقدره بسبع و عشرين إصبعا

على ما حكى عن بعض المتأخرين ممن ألف في ضبط المقادير، فإنه حيثئذ ينقص عن المقدار المزبور ألف و خمسمائة إصبع، إذ مثل هذه النقيصه و الزياده مما يتسامح فيها.

و لعل ذلك أولى مما عن المهدب من طرح الخبر المزبور، قال: «للميل تقديران مشهوران، شرعى و هو أربعة آلاف ذراع باليد، و فى بعض الروايات ثلاثه آلاف و خمسمائة، و هى متروكه، و وضعى و هو قدر مد البصر فى الأرض المستويه لمستوى البصر» و أولى مما حكاه فى المصايح عن جماعه من التحديد بذلك، قال: و صححه ابن عبد البر، و ذكر غيره أنه المطابق لتحديد ما بين مكه و منى و المزدلفه و عرفه، و ما بين مكه و التنعيم و المدينه و قبا، ضروره مخالفه ذلك للمعروف بين العلماء كما عرفت.

و كيف كان فمما ذكرنا ظهر أن الأذرعه أربعة: ذراع القدماء و هى اثنان و ثلاثون إصبعا عباره عن ثمان قبضات، و ذراع المحدثين و هى ست قبضات أربعة و عشرون إصبعا، و ذراع بعض الأكاسره و هى سبع قبضات ثمانيه و عشرون إصبعا، و الذراع الأسود الذى حدث فى الدوله العباسيه أو هى و الأمويه سبع و عشرون إصبعا و منه يظهر وجه مناسبه حمل الخبر المزبور عليه، لكن فى السرائر عن المسعودى فى كتاب مروج الذهب أنه قال: «الميل أربعة آلاف ذراع بذراع الأسود، و هو الذى وضعه المأمون لذرع الثياب و مساحه البناء و قسمه المنازل، و الذراع أربعة و عشرون إصبعا» و عليه تكون الأذرعه ثلاثه، إلا أن الظاهر خلافه إن كان المراد بها ما فى أيدي الناس الآن من الذراع الحديد، إذ هى تزيد على ذلك قطعا.

كما أنه ينبغى القطع بسهو ما فى الفقيه من روايه الخبر المزبور «ألف و خمسمائة ذراع» بدل «ثلاثه آلاف و خمسمائة ذراع» لمخالفته لما عليه العلماء من الفقهاء و أهل اللغه، بل و لما يشاهد بالوجدان كما قيل بين الجبلين المسميين بعير و وعير.

و على كل حال فالمراد بالإصبع عرضه لا طوله، و قدر بسبع شعيرات من وسط

الشعير متلاصقات بالسطح الأ-كبر أى يوضع بطن كل واحده على ظهر الأخرى، و ربما قيل ست، و كأنه لاختلاف الشعير أو الوضع أو الأصابع، و قدر عرض كل شعيره بسبع شعرات من أوسط شعر البرذون.

ثم لا فرق مع ثبوت المسافه بالمساحه بين قطعها فى يوم أو أقل و إن كثر، للصدق، إلا أن يتمادى فيه بما يخرج عن صدق اسم المسافر، كما إذا قطع فى كل يوم مرمى سهم للتنزه و نحوه و إن كان القصد البلوغ إلى المقصد، فيتم كما فى الذكرى، للشك فى شمول الأدله له، فيبقى استصحاب التمام سالما، نعم لو لم يخرج ذلك عن اسم المسافر بأن كان ذلك لصعوبه المسير مثلا كما إذا كان السير فى الماء على خلاف مجراه قصر.

و لو قارب المسافر بلده فتعمد ترك الدخول إليها للترخص و لبث فى قرى متقاربه يخرج بها عن اسم المسافر فى الذكرى أن ظاهر النظر يقتضى عدم الترخص، و لعله لعدم صدق المسافر عرفا أو الشك فيه، لكن على الثانى يتجه استصحاب القصر، بل قيل: و على الأول أيضا، لانحصار انقطاع السفر فى القواطع الثلاثه، و فيه أنه كذلك مع بقاء صدق اسم المسافر عليه.

و من ذلك ينقدح الشك فى صدق المسافر أيضا فى القاطن بنفسه أو بعياله فى مكان واحد لا ملك له فيه سنين متعدده لا بقصد الوطنيه، و إن كان هو المأوى له و المقر حتى يحتاج فى إتمام صلاته فيه إلى نيه الإقامة فيه أو التردد ثلاثين يوما، و إلا قصر فيه إذا لم يحصل شىء منهما و لو بلغ ذلك إلى خمسين سنه أو أزيد كما وقع من بعض علماء العصر من غير إنكار من الباين عليه، و لعله لانحصار قواطع السفر فى الثلاثه المعلومه، لكن لا ريب فى أن الاحتياط خلافه بناء على ما سمعت من اعتبار صدق المسافر أيضا، فالأولى حينئذ الجمع بين القصر و الإتمام فى أمثال ذلك.

و كذا لا فرق فى المسافه بين البر و البحر، فإذا قصد الثمانيه فى أحدهما قصر

و إن بلغ في الآخر فرسخا أو أقل بلا خلاف أجده فيه كما عن المتهى الاعتراف به، لإطلاق النصوص و الفتاوى.

[في بيان مبدأ المسافه فى البلاد المتسعه]

و مبدأ تقدير المسافه أول آنات صدق اسم المسافر عليه، و الظاهر حصوله عرفا بالخروج عن خطه البلد كحصنه إذا لم يكن خارق المعتاد فى السعه و إن كان بين بساتينه و مزارعه لا- قبله، خلافا للمحكى فى الدروس عن على بن بابويه من الاكتفاء بالخروج من المنزل، فيقصر حتى يعود إليه، و لا عبره بالإعلام و الأسوار، لعدم صدق السفر بعد حتى تجرى عليه أحكامه، إذ أول آنات صدقه ما ذكرناه، و احتمال أن العبره بالخروج عن محل الترخص لانقطاع حكم السفر بالدخول فيه فيكون هو مبتدأه كما هو ظاهر الشهيد يدفعه حرمة القياس بعد اختصاص ذلك بالدليل الذى أخرج بسببه عما يقتضيه صدق اسم المسافر، و ضعف الاشعار المزبور، و دعوى كشف ذلك الدليل عن عدم صدق اسم المسافر عليه حيث لا- أنه [\(١\)](#) أخرج عن الحكم خاصه مع بقاء الصدق عليه فيكون إطلاق اسم المسافر حيث لا في مثل هذا العرف من اشتباهاته أو تسامحاته عاربه عن البرهان مخالفه للوجدان، و لو سلمت فأقصاها الخروج عن الاسم فى منتهى السفر لا فى ابتدائه، كدعوى ملازمه و جوب التقصير عليه الذى لا يكون إلا بالخروج عن محل الترخص لتقدير المسافه، إذ هى كما ترى لا شاهد عليها أيضا، فإن الخطاب بالتقصير شىء و تقدير المسافه شىء آخر، فتوقف الأول على الخروج عن محل الترخص للدليل لا يستلزم الثانى، فتأمل جيدا.

و لو كان خارجا عن البلد أو محل الترخص منها ثم قصد السفر كفاه الضرب بالأرض، أما البلاد العظيمه المتسعه فقد صرح غير واحد بأن مبدأ التقدير فيها الخروج عن المحله نفسها أو محل الترخص بالنسبه إليها على الوجهين السابقين فى البلاد المعتاده، لأنه

به يتحقق اسم السفر و الضرب فى الأرض و إن كان هو مسيره بين الدور من غير

١- ١ و فى النسخه الأصلية «لأنه» و الصحيح ما أثبتناه.

حاجه إلى الخروج عن حصن البلاد، و لا- يخلو من تأمل، سيما في مثل البلاد المتصله محالا و دورا و لها حصن، لا ما كانت كأصبهان على ما قيل من تباعد المحال و الدور و عدم السور، فان التأمل فيه أضعف، و احتمال كون الجميع كالسفر من منازل الأعراب المتحقق بمجرد الخروج عن الحى و إن كان أول الأحياء يدفعه- بعد تسليمه فى المقيس عليه، و صحه القياس- حصول الصدق فيه دونه، و هو المدار، لعدم النص بالخصوص كاحتمال توجيهه أنه لما لم يكن مثله متبادرا من الإطلاقات و جب الرجوع فيه إلى المتبادر المنساق منها، و هو غير المتسع، كالرجوع فى وجه غير مستوى الخلقه إلى مستويها، إذ هو مع أنه كما ترى مقتضاه كون العبره بالمحلّه إذا وافقت آخر البلد المعتدل تقديرا لا- مطلقا كما يوهمه إطلاقهم، اللهم إلا أن يدعى أنه الغالب الذى ينصرف الإطلاق إليه، و على كل حال فالاحتياط و لو بالجمع بين القصر و الإتمام الذى هو الأصل لا ينبغى تركه فيه و فى مثل المنزل المرتفع أو المنخفض أيضا، و إن قال فى الدروس: إنه يقدر فيه التساوى، لعدم مدرك تطمئن النفس له به، إذ ليس إلا إلحاقه بالغالب فى البلاد.

ثم لا- ريب فى توقف القصر على العلم ببلوغ المقصد مسافه و لو بالشياع المفيد للنفس الاطمئنان الذى يجرى مجرى اليقين الخالص عن الاحتمال قريبه و بعيده عند الناس، و لعله لذا عطفه غير واحد من الأصحاب على العلم، و إلا فاحتمال الاكتفاء به و إن لم يفد ذلك بل كان مفاده الظن لا دليل عليه، بل ظاهر حصر المواضع المعبر فيها الشياع فى غيرها خلافا، و ما فى الروض من احتمال العمل هنا بمطلق الظن القوى لأنه مناط العمل فى كثير من العبادات لا شاهد له، كاستظهاره أيضا أن الشياع المتأخر للعلم بمنزله البينه، بل ربما كان أقوى، فيجوز التعويل عليه عند الجهل، إلا- أن يريد ما ذكرناه، نعم تقوم البينه مقام العلم بلا خلاف معتد به أجده فيه، لعدم اشتراط قبولها بالتداعى بين يدي الحاكم كما لا يخفى على المتتبع لكلمات الأصحاب فى المقام و غيره.

فما عن الذخيره من التوقف فى ذلك فى غير محله، بل فى الذكرى و الروض احتمال الاكتفاء بالعدل الواحد، و مال اليه بعض علماء العصر، لإطلاق أدلته، و قبوله فى الأعظم من ذلك، و عدم كون ما نحن فيه من باب الشهاده، و هو لا يخلو من قوه و إن كان ظاهر اعتبار الأصحاب البينه ينفيه.

و لو تعارض البينتان فى الذكرى و عن المصنف تقديم بينه الإثبات، لأن شهاده النفى غير مسموعه، و فيه أن كلا منهما مثبت لو فرض استنادهما إلى الاعتبار مثلا، كما لو قال أحدهما اعتبرتها فوجدتها ثمانيه، و الآخر سبعة، فلا يبعد مع فقد الترجيح التخيير أو الاحتياط أو الرجوع إلى أصل التمام، و لعله الأقوى، إذ هو حينئذ كالشاك الذى فرضه التمام بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى الرياض لا التخيير و إن أوهمه كلام المقدس البغدادى للأصل.

فلو صلى حينئذ قصرا أعاد و إن ظهر بعد ذلك أنه مسافه، إلا إذا فرض التقرب منه مع مصادفه الواقع، نعم فى وجوب الاعتبار عليه و جهان، من أصل البراءه، و من توقف الامتثال عليه، و لعل الأقوى وجوب ما لا عسر و لا حرج فيه و ضرر كالسؤال و غيره عليه.

و لو صلى تماما ثم ظهر أنه مسافه فى المدارك و الرياض لم يعد لقاعده الاجزاء، و فيه بحث، خصوصا إذا كان فى الوقت، للفرق بين الأمر حقيقه و بين تخيل الأمر، و ما نحن فيه من الثانى لا الأول، اللهم إلا أن يدعى أن مقتضى أدله الاستصحاب كونه من الأول، و لتحريره مقام آخر.

[فى حكم ما لو بان فى أثناء السير أن المقصد مسافه]

و لو ظهر فى أثناء السير أن المقصد مسافه قصر و إن لم يكن الباقى مسافه، لتحقق المقتضى من قصد المسافه، و عدم اعتبار سبق العلم بها، فليس هو كالمتردد فى السفر الذى لم يتحقق منه قصد أصلا، و إن احتمله فى الروض، لكنه ضعيف جدا كما

اعترف به هو، و هل مثله لو سافر الصبي إلى مسافه فبلغ في أثائها أو المجنون الذى يتحقق منه قصد لثمان حينئذ؟ جزم فى الروض به، و لا- يخلو من إشكال، و مع الاختلاف فى المسافه عمل كل منهم بمقتضى عمله، فيتم البعض و يقصر الآخر، بل لبعضهم الائتمام ببعض، لصحه الصلاه ظاهرا لكن قد يتجه العدم بناء على عدم جواز الاقتداء مع المخالفه بالفروع، إلا أن الشهيدين هنا صرحا بالجواز، مع أن المحكى عنهما المنع هناك، و الفرق بين المقامين مشكل كما اعترف به فى المدارك، بل لعل ما نحن فيه أولى بالمنع

[فى وجوب القصر على من سافر بريدا و رجع و فى تحديد المسافه]

و لو كانت المسافه أربعه فراسخ أو خمسه فصاعدا إلى ما دون الثمانيه و قصدها و أراد العود ليومه فقد كمل مسير يوم بذهابه بريد و إيابه بريد و وجب القصر حينئذ بلا خلاف معتد به أجد فيه، بل عن الأمالى أنه من دين الإماميه، بل نص عليه أكثر الأعيان من الأصحاب إن لم يكن جميعهم، بل هو ظاهر الجميع عدا الشيخ فى كتابى الأخبار اللذين لم يعد الاستبصار منهما للفتوى فخير بينهما فيهما، و إلا- فقد نص على تعيين القصر فى غير موضع من مبسوطه و نهايته، و ما فى الذكرى- من حكاية التخيير عن المبسوط و كتاب الصدوق الكبير، ثم قواه هو- لم نتحققه، بل المتحقق خلافه، كما أن ما فى الروضه أيضا- من نسبه التخيير إلى جماعه، و فى خصوص الصلاه إلى آخرين كذلك- لم نتحققه أيضا، و قصر أبى المكارم المسافه المسوغه للقصر فى الثمانيه لا غير كالمحكى عن أبى الصلاح محتمل، أو ظاهر فى إرادته ما يشمل الملقفه من الذهاب و الإياب ليومه، و لذا لم يذكرهما أحد مخالفين هنا، فانحصر الخلاف حينئذ فى كتابى الشيخين مع أنهما ليسا بتلك الصراحه أيضا، لاحتمال إرادته التخيير لمن لم يرد الرجوع ليومه كما هو المشهور بين قدماء الأصحاب على ما ستعرف.

و إن أبيت ذلك فهما محجوجان بالنصوص المعتمره سندا و دلالة و لو بملاحظه

إطباق الأصحاب على إرادته هذا الفرد منها، ك

صحيح زراره (١) عن الباقر (عليه السلام) «التقصير في بريد، و البريد أربعة فراسخ»

و مرسل الخزاز (٢) المتقدم آنفا، و

صحيح الشحام (٣) سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «يقصر الرجل الصلاه في مسيره اثني عشر ميلا»

و الصحيح عن الهاشمي (٤) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن التقصير، فقال: في أربعة فراسخ»

و خبر أبي الجارود (٥) «قلت لأبي جعفر (عليه السلام):

فيكم التقصير؟ فقال: في بريد»

و خبر ابن عمار (٦) قال لأبي عبد الله (عليه السلام) أيضا: «فيكم أقصر الصلاه؟ قال: في بريد، ألا ترى أن أهل مكة إذا خرجوا

إلى عرفه كان عليهم التقصير؟»

و خبر إسحاق بن عمار (٧) أيضا «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

فيكم التقصير؟ فقال: في بريد، ويحهم كأنهم لم يحجوا مع رسول الله (صلى الله عليه و آله) فقصروا»

و الصحيح (٨) أيضا «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن أهل مكة يتمون الصلاه بعرفات، قال: ويلهم أو ويحهم و أى سفر أشد

منه، لا تتم»

و الخبر (٩) عنه (عليه السلام) أيضا «أهل مكة إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا، و إذا لم يدخلوا منازلهم قصروا»

و فى آخر (١٠) عنه (عليه السلام) أيضا «إن أهل مكة إذا خرجوا حجاجا قصروا، و إذا زاروا و رجعوا إلى منازلهم أتموا»

و صحيح زراره (١١) «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن التقصير، فقال: بريد

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٦.

٦-٦ الوسائل - الباب -٣- من أبواب صلاة المسافر الحديث ٥.

٧-٧ الوسائل - الباب -٣- من أبواب صلاة المسافر الحديث ٦.

٨-٨ الوسائل - الباب -٣- من أبواب صلاة المسافر الحديث ١.

٩-٩ الوسائل - الباب -٣- من أبواب صلاة المسافر الحديث -٧.

١٠-١٠ الوسائل - الباب -٣- من أبواب صلاة المسافر الحديث ٨.

١١-١١ الوسائل - الباب -٢- من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٤ و في الوسائل عن أبي عبد الله عليه السلام و لكن الصحيح

هو ما ذكره في الجواهر فان المذكور في الفقيه الذي هو مصدر الحديث كذلك.

ذاهب و بريد جائى، و كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) إذا أتى ذبابا، قصر و ذباب على بريد، و إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدن ثمانيه فراسخ».

و خبر إسحاق بن عمار(١) المروى عن العلل و غيرها «سألت أبا الحسن موسى ابن جعفر (عليهما السلام) عن قوم خرجوا فى سفر لهم فلما انتهوا إلى الموضع الذى يجب عليهم فيه التقصير قصروا من الصلاة، فلما أن صاروا على رأس فرسخين أو ثلاثه فراسخ أو أربعة تخلف منهم رجل لا- يستقيم لهم سفرهم إلا- به، فأقاموا ينتظرون مجيئه إليهم، و هم لا يستقيم لهم السفر إلا بمجيئه إليهم، و أقاموا على ذلك أياما لا يدرون هل يمضون فى سفرهم أو ينصرفون هل ينبغى لهم أن يتموا الصلاة أو يقيموا على تقصيرهم؟ أقاموا أم انصرفوا، و إن كانوا ساروا أقل من أربعة فراسخ فليتوا الصلاة ما أقاموا، فإذا مضوا فليقصروا، ثم قال (عليه السلام): هل تدرى كيف صار هكذا؟ قلت: لا أدرى، قال: لأن التقصير فى بريدن، و لا يكون التقصير فى أقل من ذلك، فلما كانوا قد ساروا بريدا و أرادوا أن ينصرفوا بريدا كانوا قد ساروا سفر التقصير، و إن كانوا قد ساروا أقل من ذلك لم يكن لهم إلا إتمام الصلاة».

و صحيح عمران بن محمد(٢) «قلت لأبى جعفر الثانى (عليه السلام): جعلت فداك إن لى ضيعة

على خمسة عشر ميلا خمسة فراسخ، فرما خرجت إليها فأقيم فيها ثلاثة أيام أو خمسة أيام أو سبعة أيام فأتى الصلاة أم أقصر؟ قال: قصر فى الطريق و أتم فى الضيعة»

بناء على حمل الأمر فيه بالإتمام فى الضيعة على التقية، لعدم إيجابها

١- ١ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١٤.

بنفسها القصر عندنا كما ستعرف، فيكون القصر فيه حينئذ للتلفيق.

١١١٥٨

و صحيح ابن وهب (١) «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أدنى ما يقصر فيه الصلاة، فقال: بريد ذاهبا و بريد جائيا»

و موثق محمد بن مسلم (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) «سألته عن التقصير قال: في بريد، قال: قلت: بريد، قال: إنه إذا ذهب بريدا و رجع بريدا شغل يومه»

إلى غير ذلك من النصوص المرويه في الكتب الأربعة و غيرها الظاهره فيما ذكرنا إن لم تكن صريحه، و حملها على التخيير لو سلمنا قبول بعضها له فلا ريب في عدم قبول الآخر له كأخبار مكه و نحوها.

و احتمال إرادته الويل و الويح فيها على التزامهم بالتمام و عدم مشروعيه القصر تبعا لما سنه عثمان و تبعه معاويه - بعد أن التمس

على ذلك و باقى الأمراء كما رواه زراره في الصحيح (٣) عن الباقر (عليه السلام) مفصلا لا على أصل الجواز، و لذا لم يفت أحد بمضمونها من وجوب التقصير إذا لم يرد الرجوع ليومه، ضروره كونهم حجاجا إلا النادر، بل أعرضوا عنها أو حملوها على ما ذكرنا - ممكن في خصوص هذه الأخبار مع عدم صراحه بعضها في كونهم حجاجا، و دعوى قابليه الجميع عداها للحمل على التخيير و لو بمخالفه الظاهر ممنوعه كل المنع.

على أنه لا داعى إلى ارتكاب هذه التعسفات، و لا شاهد على هذه التأويلات سوى معارضتها لأخبار الثمان و مسير يوم المتقدمه سابقا، و الجمع بينها بإرادته ما يشمل الملققه من الثمان كما شهدت به النصوص التى سمعتها أولى من الحمل على التخيير من وجوه بعد اشتراكهما في منافاه الظاهر، ضروره تبادر تعيين كون المسافه ثمانيه ذهابيه،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٩.

خصوصا

مرسل ابن بكير^(١) منها عن الصادق (عليه السلام) «في الرجل يخرج من منزله يريد منزلا آخر أو ضيعه له أخرى قال: إن كان بينه وبين منزله أو ضيعته التي يؤم بريدان قصر، وإن كان دون ذلك أتم»

و لو لا إشاره ما سمعته من النصوص السابقه إلى الجمع بينهما بإرجاع المسافه الرباعيه

لثمانيه بإرادته التلفيقيه لكان المتجه العمل بكل منها من دون إرجاع بعضها إلى بعض، فيكون إثبات كون المسافه ثمانيه ذهابيه من النصوص الأوله، و تلفيقيه على الوجه المفروض من الثانيه، و لعنا نلتزمه فيما لا- يقبل إرادته الملقفه من الثمانيه، لظهوره أو صراحته في ذلك، كما أنه ينبغي التزام طرح ما يدل على عدم جواز القصر و الإفطار فيما دون الثمانيه الذهابيه، أو تأويله و لو بعد فيه.

و على كل حال هو أولى من التخيير العارى عن الشاهد، بل المخالف للشواهد كما هو واضح، فميل الشهيدين حينئذ إليه في الذكري و الروض و سيد المدارك في غير محله، و إن ظن ثانيهم أن القول بالتخيير في مريد الرجوع ليومه و غيره من خواصه، متخيلا أن الشيخ يخص التخيير بالأول، و إلا فهو يعين التمام في الثاني، و ملاحظه كتابي الشيخ تشهد بفساد زعمه، و أن الشيخ قائل بالتخيير مطلقا، فيتجه حينئذ الرد على الجميع بما سمعت من عدم الشاهد و غيره، و رفع الجناح في الآيه بعد ورود الصحيح ^(٢) في إرادته الأمر منه لا يصلح شاهدا له، و إلا لاقتضى التخيير في الثمانيه الذهابيه المجمع على عدمه عندنا كما ستسمع إن شاء الله.

و المعارضه بأنه لا شاهد للجمع المزبور أيضا، ضروره خلو نصوص الأربعة عن التقييد بالرجوع لليوم، بل فيها ما يخالفه كأخبار أهل مكه يدفعها ما ستسمعه إن شاء الله من المانع للأخذ بإطلاقها عند مدعيه، على أن الشاهد عنده على ذلك- بعد تطابق

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٢.

الفتاوى، و دعوى الإيماء إليه فى خبرى ابنى وهب (١) و مسلم (٢) المتقدمين -

الرضوى (٣) بناء على حجيته، قال فيه: «فان كان سفرك بريدا واحدا و أردت أن ترجع من يومك قصرت، لأن ذهابك و مجيئك بريدان- إلى أن قال:- فان لم ترد الرجوع من يومك فأنت بالخيار إن شئت تمت و إن شئت قصرت»
مع أنك ستسمع قوه القول بوجوب التقصير مطلقا من حيث النصوص.

و من ذلك كله يظهر لك فساد احتمال إرادته عدم مشروعيه القصر فيما نحن فيه المتوهم من عبارته أبى المكارم و المحكى عن أبى الصلاح، إذ حمل كلامهما على مثل ذلك الذى هو ضرورى الفساد بين الطائفة، و النصوص به متظافره إن لم تكن متواتره بأباه جلاله قدرهما و عظم منزلتهما.

و قد أطلق اليوم فى المتن و أكثر عبارات الأصحاب لكن ينبغى القطع بمساواه الليله عندهم له أيضا، فمن قصد الأربعة فيها و أراد الرجوع فيها أيضا قصر، لإطلاق النصوص السابقه و تصريح جماعه من الأصحاب به منهم الشهيدان، بل صرحا أيضا كغيرهما، بل فى ظاهر المصاييح أو صريحها الإجماع عليه بمساواه الملفق من اليوم و الليله لذلك أيضا، إلا أنهما اعتبرا اتصال السفر لا ما إذا سافر فى أول اليوم و

أراد الرجوع فى آخر الليل، بل الظاهر أن مرادهم بالرجوع الوصول لا الشروع فيه حسب و إن بات فى الأثناء، إذ هو حينئذ مساو للمبيت فى المقصد.

و كأنهما عقلا- من هذه النصوص خصوصا خبرى ابنى وهب و مسلم أن وجه إلحاق الثمانيه الملفقه بالمسافه صدق اسم قطع مقدار بياض يوم، و هو لا يتحقق إلا باتصال

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٩.

٣- ٣ ذكر صدره فى المستدرک فى الباب ٢ من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١ و ذيله فى الباب ٣ منها - الحديث ٢.

السعى و عدم انفصاله بالمبيت و نحوه من القواطع المقتضيه عدم صدق شغل اليوم معها.

و فيه أنه لا ظهور فى شىء من النصوص بذلك حتى الخبرين المزبورين، إذ ليس فى أولهما إلا الذهاب بريداً و المجىء بريداً، و هو صادق و إن تأخر المجىء عن ذلك اليوم، بل هو كصحيح زارده (١) المشتمل على مثل هذا التعبير مع زياده حكاية فعل النبى (صلى الله عليه و آله) إذا سافر إلى ذباب الذى هو كالصريح فى عدم الرجوع ليومه، لظهور لفظ «كان» فيه فى أن ذلك عادته للنبى (صلى الله عليه و آله)، و من المستبعد رجوع النبى (صلى الله عليه و آله) ليومه فى جميع سفره إلى ذباب، و لعدم صحه التعليل المشتمل عليه الخبر المزبور لو لوحظ الرجوع ليومه، ضروره عدم مدخلية ذلك فى بلوغ الثمانيه، و لذا حكى عن بعض شراح الفقيه دعوى صراحه الخبر المزبور فى عدم الرجوع ليومه، إلا أن يكون

قوله فيه: «و كان رسول الله (صلى الله عليه و آله)»

إلى آخره، ليس منه (عليه السلام) بل من كلام الصدوق، و لا يخفى عليك بعد الاحتمال المزبور أو فساد.

و ليس فى ثانيهما سوى بيان إرادته أنه لو فعل هذا الذى كان قصده من الذهاب و المجىء لتحقق صدق شغل بياض يوم الذى هو مدار المسافه، خصوصاً و قد عرفت سابقاً أن المعتبر فى المسافه قصدها لا قطعها فى يوم واحد، فمن كان من قصده السير بريدين أو مقدار بياض يوم قصر و إن قطع ذلك فى أيام، كما أنك عرفت الإشاره فى هذه النصوص إلى إرادته إرجاع التلفيقيه إلى الثمانيه الذهايه بالطريق الذى سمعته فالمتجه الاكتفاء فيها بما يكتفى فى الثانيه من اعتبار مجرد القصد و إن كان القطع فى أيام على أن أخبار أهل مكه كالصريحه فى عدم إرادته الرجوع لليوم، لظهور بعضها و صراحه الآخر فى إرادته الخروج إلى عرفه للحج الذى لا يجوز معه الرجوع ليومه.

فمن الغريب تنزيل بعضهم إياها على الرجوع ليومه أيضا كغيرها من النصوص كما أنه من الغريب أيضا دعوى انصراف إطلاق جملة من هذه النصوص إلى إرادته الرجوع لليوم، لأنه الغالب في السفر المفروض في هذه الأخبار، إذ هو إنما يكون إلى الضياع والزياره والتقاضي ونحو ذلك، كما يسير الناس من أطراف الكوفة إلى الحيره أو من بعض ضياعها إلى مسجدتها الأعظم للزياره والصلاه ثم الرجوع، إذ هي واضحه المنع.

و من هنا ذهب ابن أبى عقيل فى المحكى عنه إلى وجوب القصر بمطلق قصد الرجوع قبل عشره أيام، قال: «كل سفر كان مسافته بريدين و هو ثمانيه فراسخ أو بريد ذاهبا و بريد جاثيا و هو أربعة فراسخ فى يوم واحد أو ما دون عشره أيام فعلى من سافره عند آل الرسول (صلى الله عليه و آله) أن يصلى صلاه المسافر ركعتين» بل ظاهره أو صريحه دعوى الإجماع على ذلك، و هو الحججه له بعد إطلاق النصوص التى كاد يكون بعضها صريحا فى عدم اعتبار الرجوع ليومه فى التقصير، و كأن مراده بما قبل العشره أن لا يقطع سفره بقاطع شرعى من الإقامه عشرا، أو البقاء مترددا ثلاثين يوما، أو المرور بوطن له أو نحو ذلك، ضروره عدم خصوصيه العشره من بين قواطع السفر و إن كان لا يساعده صحيح عمران بن محمد المتقدم (١) سابقا، اللهم إلا أن يحمل الأمر فيه بالإتمام بالضيعة على التقيه، لعدم كونها بنفسها عندنا من القواطع من دون الاستيطان سته أشهر، بل هو مذهب جماعه من العامه كما قيل.

و كيف كان فقد وافقه على ذلك بعض مشايخنا المعاصرين و الكاشانى حاكيا له فى المفاتيح عن الشيخ أيضا و إن كنا لم نتحققه، بل المتحقق خلافه، و مدعيا أنه مما ألهمه الله، و أنه لم يصل أحد من الأصحاب إليه سواه، بل ربما صدر منه إساءه أدب

و زياده إنكار و عجب من غفله جميع الأصحاب عن ذلك الذى جميع الأخبار داله عليه من غير غبار، و لا تناف بينها من وجه، إذا المستفاد منها كما عرفت أن حد المسير المعتبر فى التقصير ليس إلا ما يعبر عنه تاره ببريدين، و أخرى بثمانيه فراسخ، و أخرى ببياض يوم كما صرح به فى جملة من الأخبار السابقه، مع تأكيد بعضها بأنه لا أقل من ذلك و لا أكثر، و بأنه أدنى ما يقصر فيه، لكنه أعم من أن يكون قطع هذا المسير فى حاله الذهاب خاصه أو مع الإياب، وقع الإياب فى يومه أو فى يوم آخر ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع الآتية، فيصير سفرين يكون كل منهما أقل من الثمانيه، و حينئذ فكما يصح أن يقال إنه ثمانيه فراسخ نظرا إلى الفردين معا يصح أن يقال: إنه أربعه فراسخ نظرا إلى أحد الفردين و هو حاله الذهاب خاصه، و لذا أطلق الأربعة فى جملة من النصوص، فان من سافر أربعه فراسخ فإنما يسافر فى الحقيقه ثمانيه، لأنه إذا رجع صار سفره ثمانيه، و قد بين ذلك بيانا شافيا فى

خبرى زراره و محمد(١) حيث قيل:

«بريد ذاهب و بريد جائي»

و زيد بيانا فى

خبر زراره حيث قيل: «و إنما فعل (صلى الله عليه و آله) ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدين ثمانيه فراسخ»

و أما

خبر ابن مسلم حيث تعجب من قوله: «بريد» لما كان قد سمع أنه بياض يوم فأجابه (عليه السلام) «بأنه إذا ذهب بريدا و رجع بريدا فقد شغل يومه»

فلا دلالة فيه على أنه لا بد له الرجوع من يومه حتى يتحتم التقصير، بل المراد به أن سفره حينئذ يصير بمقدار بياض يوم.

و إطلاق الأربعة فى جملة من النصوص منزل على التقييد المستفاد من جملة أخرى كما عرفت، على أن الغالب فى السفر المراجعة، فينصرف الإطلاق إليه، قيل: و لهذا اقتصر صاحب الكافى على أخبار الأربعة و لم يتعرض أصلا لشيء من أخبار الثمانيه

لا أن مراده كفايه الأربع في التقصير مطلقا حتى إذا لم يرد الرجوع أصلا لا ليومه و لا لغير يومه، فان الظاهر الاتفاق على وجوب التمام في مثل الفرض كما اعترف به المقدس البغدادي، و صرح به ابن حمزه في وسيلته، لظاهر النصوص، خصوصا ما اشتمل منها على أن أدنى المسافه بريد ذاهب و بريد جائي، و إطلاق القصر في الأربعة منزل على الغالب من إرادته الرجوع كما يومی اليه الموثق السابق الذي قد تضمن أن المسافه بريد، فتعجب الراوى من ذلك فرفع (عليه السلام) عجبته بأنه إذا رجع شغل يومه، إذ هو ظاهر في أن الأربعة حيث تطلق يراد بها ما يتعقبه الرجوع، و كذا إطلاق الأكثر التخيير إذا لم يرد الرجوع ليومه يراد منه بقرينه قاعده توجه النفي إلى القيد الزائد خصوصا عدم إرادته الرجوع لليوم مع إرادته أصل الرجوع، بل في الرياض أن الرضوى (١) الذي هو مستندهم في التخيير على الظاهر صريح في ذلك، فما عن الحدائق - من إدراج الفرض في عبارته القائلين بالتخيير بدعوى رجوع النفي إلى المقيد مع قيده و بدونه - ضعيف جدا، و إن كان ربما يوهمه عبارات بعض من مال إلى التخيير مطلقا، لكن التحقيق بعد التأمل ما ذكرنا، و عليه يحمل ما سمعته من الكافي فيكون هو من القائلين بوجوب القصر بقصد الأربعة و إرادته الرجوع و إن لم يكن ليومه، نعم ينبغي تقييده كتنقيده إطلاق القائلين بالتخيير أيضا بما إذا لم ينقطع سفره بأحد القواطع، للإجماع المحكى إن لم يكن محصلا على وجوب التمام في رجوعه أيضا، و لصيرورتهما منفردين حينئذ، و لظهور الموثق المزبور في ذلك أيضا حيث أنه تعجب فيه من جعل المسافه بريدا و رفع (عليه السلام) عجبته بإرجاعه إلى الثمانية المعلوم كونها مسافه التقصير، و لا ريب في أنها تنقطع بحصول أحد القواطع في أثنائها، و كذا غيره من النصوص التي اعتبرت الإياب في التقصير.

بل فى الرىاض أن الرضى صرىح فى ذلك، و به يقىء إطلاق بعض النصوص لو لم نقل بانصرافه إلى الغالب من الرجوع قبل القاطع، خصوصا فى مثل الأسفار إلى نحو الضىاع و القرى و نحوها، كما أنه ىجب إرادته ابن أبى عقىل بما ذكره من دون العشره سائر القواطع، لعدم خصوصىه لها من بىنها على ما سمعت سابقا.

نعم لو فرض عدم انقطاع سفره كما لو فرض بقاؤه متنقلا فى قرى قرىبه لمقصده قصر و إن بقى سنه فصاعدا، و أولى منه البقاء فى المقصد مترددا إلى ما دون الثلاثىن يوما، و دعوى استبعاد التزامه بمثل ذلك لا شاهد لها، بل لعل الشاهد من ظاهر بعض النصوص السابقه بخلافها قائم.

و لا- رىب فى قوه هذا القول و متانته كما اعترف به المولى فى الرىاض بعد أن حكى عن جملة من فضلاء متأخرى المتأخرىن المىل الیه، لما سمعته من النصوص السابقه المعضده بغيرها مما هو ظاهر أو صرىح و إن قل المفتى به، حتى أنه لشذوذه ربما لم ىحك عند نقل الخلاف، كما أنه لم ىلتفت الیه عند ذكر الاحتياط، بل ربما ادعى الإجماع غير معتد به على ما ستعرف و إن كان ذلك لىس على ما ىنبغى.

نعم المشهور بىن الأصحاب نقلا- و تحصىلا بل عن الأمالى أنه من دىن الإمامیه التخیىر بىن القصر و الإتمام إذا لم ىرد الرجوع لىومه، غیر أن الشىخ و ابن حمزه منهم نصا على و جوب الصوم و عدم جواز الإفطار، خلافا للمرتضى و الحللى فأوجبا التمام، و اختاره الفاضلان فى بعض كتبهما، و لم ىتعرضا فى الآخر منها كغیرهما من متأخرى الأصحاب إلا إلى أن المسافه الموجهه للتقصىر ثمانیه أو أربعه مع قصد الرجوع لىومه من غیر نص على التخیىر أو و جوب التمام.

و فى الأول منهما- بعد الإغضاء عن شبهه التخیىر فىه بىن الأقل و الأكثر-

أنه لا شاهد له من النصوص المعتبره، إذ هي بين مطلق للتقصير في الأربعة و بين ملاحظ فيه الذهاب و الإياب من غير تصريح باليوم أو غيره و بين ما هو صريح في عدم الرجوع ليومه، مع التصريح فيه بالقصر و النهي عن الإتمام و الويل و الويح عليه، بل هو مستلزم ل طرح بعضها، أو ارتكاب التعسف فيه بصرف النهي في أخبار عرفه إلى التمام بقصد الوجوب كما عليه الناس يومئذ، و كذا الويل و الويح، فحمل بعضها حينئذ على إرادته الرجوع ليومه فيجب التقصير، و الآخر على إرادته الرجوع لغير اليوم فيتخير في الصلاه دون الصوم، مع تلازمهما في ذلك كما هو ظاهر كل من لم يصرح بالانفكاك، و هو الأكثر كما اعترف به في الرياض و مال اليه، و طرح الثالث و التعسف في تأويله بما عرفت من غير شاهد كما ترى، و الرضوى بعد عدم حجيته عندنا لا يصلح لذلك و إن وافق الشهره، كما أنها هي بنفسها كذلك عندنا، خصوصا في المقام المحتمل إن لم يكن المظنون خفاء بعض الأدله و دلاله آخر كما لا يخفى على المتصفح لكلماتهم، و إشعار الإضافه في خبر ابن مسلم بعد تسليمه ضعيف جدا لا يصلح للحكم على تلك الأخبار قطعا، و النسبه إلى دين الإماميه لم يثبت إرادته الإجماع منها، إذ من المحتمل إن لم يكن الظاهر إرادته ثبوته من دينهم و إن كان بطريق ظني، و لو سلم فهي معارضه بنسبه ابن أبي عقيل و جوب التقصير إلى آل الرسول (صلى الله عليه و آله) التي هي أصرح في دعوى الإجماع.

و ما عن التحرير من دعوى الإجماع على جواز التمام و حصول البراءه بلا خلاف منزل على إرادته الإجماع من المخيرين و الملزمين بالتمام، كاستدلاله في المختلف على التمام بأنه أحوط الذي ربما يوهم الاتفاق عليه باعتبار توقف الاحتياط عليه، ضروره إرادته بقريته ذكره ذلك في ترجيح الإتمام على التخيير الاحتياط بالنسبه إلى هذين القولين، و لعل من ذلك أو نحوه ما يحكى عن بعض رسائل الشهيد الثاني حيث قال في جمله كلام له: «و لو كان عدم العود على الطريق الأول موجبا لاتحاد حكم الطريق لزم منه كون

قاصد نصف مسافه مع نيه العود إلى غير الطريق الأول يخرج مقصرا مع عدم العود ليومه، و هو باطل إجماعا.

و من ذلك كله يعرف ما فى الثانى منهما أيضا، إذ هو و إن كان يؤيده الأصل لكنه إما مستلزم لحمل جميع تلك الأخبار على إرادته الرجوع لليوم، و فيها ما لا يقبله فى نفسه فضلا عن احتياجه إلى الشاهد، و إما الطرح للنصوص المعمول بها بين الأصحاب و لو على التخيير، و كلاهما كما ترى، فالاحتياط بالجمع بين القصر و الإتمام و الصوم و قضائه مما لا ينبغى تركه فى المقام، و مع عدم التمكن فلا-ريب فى أحوطيه التمام من القصر، لاتفاق من عدا العماني و من تبعه على حصول البراءة به، و إن كان القصر أحوط نظرا إلى النصوص، إلا أن ملاحظه الفتاوى أولى، هذا.

و لكن قد يقال إنه يكفى فى الشاهد لما عليه الأصحاب هنا من التخيير (التقصير خ ل) لمريد الرجوع فى غير يومه أو تعيين الإتمام دلالة بعض النصوص و إن ضعفت حتى وصلت إلى حد الأشعار لانجبارها بالشهره العظيمه قديما و حديثا التى كادت تكون إجماعا فكيف و فى الروايات ما هو نص فى ذلك، منها موثق ابن مسلم المتقدم سابقا، لأن قوله (عليه السلام) فيه: «شغل يومه» يقتضى تحقق شغل اليوم بالفعل، و لا يكون إلا بالرجوع ليومه، فيكون شرطا فى وجوب القصر.

و دعوى أن الفرض رفع استبعاد السائل للقصر فى البريد و إزاله تعجبه منه بأنه راجع إلى مسير اليوم المعلوم إيجابه للقصر بالنصوص السابقه من غير اعتبار الشغل بالفعل فيه، فيكون قوله (عليه السلام) هذا صغرى قياس كبراه مطويه لا يعتبر فيها الشغل بالفعل قطعا فتوى و نضا، فالصغرى كذلك أيضا، ضروره و جوب اتحاد الوسط فى المقدمتين، و يكون المقصود منه المقصود مما فى

صحيح زراره المتقدم «إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع بريدا كان سفره بردين ثمانية فراسخ»

من إرادته مجرد

اشتراط الرجوع بريدا ليرجع بسببه إلى الحدود المعروفة المقرره للمسافه، فيجب القصر حينئذ في التشاغل في الفعل و غيره، و لا مدخله للفعله في العليه.

يدفعها أصاله تبعيه المقدر للموجود، و المحذوف للمفوض، و إذا كان ظاهرا في الشغل الفعلى و جب تقدير الكبرى كذلك، و لا- ضير فيه، إذ أقصاه اعتبار الفعله في المسافه التلفيقيه، و هو المقصود، نعم هو غير معتبر في المسافه الابتدائيه أى الذهابيه لإطلاق أدلتها التي لا تشمل التلفيقيه على الظاهر من موردها كما أشرنا إليه سابقا، و لا يلزم من عدم اعتباره هناك عدمه هنا، لجواز اختلافهما في الحكم، و بطلان استبعاد الفرق إذا اقتضته الأدله، مع إمكان الفرق بظهور تحقق السفر في الامتداديه بنفسها، فلا يحتاج إلى اشتراط أمر زائد، بخلاف الملفقه فإن المسافه فيها حقيقه هي البريد، فاعتبر معه شغل اليوم بالفعل ليتصل المسير و يتبين السفر و تظهر فيه المشقه التي هي عله القصر، فاليوم في الموثق (١) غيره في تلك النصوص المقدره للمسافه الامتداديه، كما يؤيده أيضا وقوع المقصد هنا في أثائه و دخوله في المعنى المراد منه، فهو عباره عن يوم يسع الذهاب إلى المقصد و العود منه إلى البلد و المكث فيه مقدارا يفي بالغرض الذي سافر لأجله، و هو قدر معتد به من الزمان

غالبا و إن اختلف طولها- و قصرا بحسب اختلاف الأغراض و المطالب، و لا- ريب في أن هذا اليوم غير المعتبر في المسافه الامتداديه المقصور على قطع المسافه و ما يتفق من الأمور العارضه كالأكل و الشرب و نحوهما من دون تخلل مقصد في البين، بل قد عرفت أنه قدرته النصوص بسير الجمال و الإبل و القطار، و منه استفاد الأصحاب اعتبار اعتدال السير فيه و اعتدال النهار لينطبق على التحديد بالبريد و الفراسخ.

و لو كان اليوم في السفر الملفق موكولا إلى ذلك لانطبق على أصل المسير و ما يحصل

معها من الأمور المشتركة بين النوعين، و خرج عنه المكث في المقصد مع أنه داخل فيه قطعاً، فاللازم أحد الأمرين: إرادته ما يتناول الليل من اليوم فيه، أو ترك الاعتدال المأخوذ هناك، و على التقديرين فالاختلاف حاصل بين الموضوعين، فلا يكون أحدهما تابعا للآخر موكولا اليه، بل يكون كل منهما أصلاً برأسه و مستقلاً في محله، فلا إشاره في نصوص بياض اليوم و نحوه إلى ما نحن فيه كالعكس، بل تلك بالامتداديه و هذه بالتلفيقه، هذا.

و لكن الإنصاف أن المنساق إلى الذهن من الموثق إرادته رفع استبعاد السائل بالأمر الثابت المعلوم المعهود المتقرر بغير هذا الحديث، و ليس إلا- أخبار مسير اليوم و بياض اليوم، فيكون شغل اليوم هنا أعم من شغله بالفعل بمقتضى الحواله المقتضيه للتوافق في المعنى، و لا- ينافي ذلك اختصاص مورد تلك الأخبار بالسير الممتد، لأن الاستبعاد يرتفع بالمشاكله و التنظير، و لا يتوقف على الفرديه و الدخول و لا التوافق من كل وجه، بل المراد أنه لا استبعاد في التقصير بالبريد لأنه يشغل بالعود، فيكون كسير اليوم الواقع في الذهاب و إن لم يكن منه، كما أنه لا ينافيه أيضا تخلل المقصد في أثناءه، بخلافه يوم المسافه الامتداديه، لأن المراد تقدير السير الواقع منه لو رجع بسير اليوم يعنى البريدين.

و دعوى أن رفع الاستبعاد المقصود في الحديث لا- يجب أن يكون بالأمر المتقرر في غيره بل يكفي فيه حصول شغل اليوم المقتضى لتضعيف المسافه و ظهور المشقه التي هي عله التقصير في السفر، و هذا معلوم من دون إحاله على التحديد بياض اليوم و نحوه مما ورد في تلك الأخبار كما ترى واضحه المكابره، لما برى بالعيان من سبق ما ذكر إلى الأذهان، على أنه إن لم يجعل إشاره إلى ذلك اقتضى بناء على عموم المفهوم اعتبار الشغل بالفعل في القصر بالمسافه الامتداديه، إلا أن يرتكب تخصيصه أو تقييده بأدله آخر.

و أيضا فالرجوع المأخوذ شرطا فى

قوله (عليه السلام): «و رجع بريدا»

مطلق غير مقيد باليوم، فيكون شغل اليوم المترتب عليه بالجزاء مطلق الشغل سواء كان بالفعل أو بالقوه، و المعنى أنه إذا ذهب بريدا و رجع ليومه أو بعده بريدا فقد شغل يومه، أى وجد منه ما يشغل اليوم و ما من شأنه ذلك و إن لم يتحقق الشغل بالفعل، فان شغل اليوم بالفعل مع تأخر الرجوع عنه مستحيل قطعاً، و تأويل الشرط بما يطابق الجزاء ليس أولى من العكس، فان فى كل منهما موافقه للظاهر من وجه و مخالفه له من وجه آخر، فلا يصلح التمسك به ما لم يعلم رجحان الأول، و هو ممنوع.

اللهم إلا أن يدفع بأن الرجوع الواقع فى الشرط و إن كان مطلقاً إلا أنه يجب تقييده بما كان ليومه بقرينه الجزاء الدال على شغله بالفعل، و حمله على وجود ما يشغل اليوم ليطابق إطلاق الشرط و إن كان ممكناً إلا أن الترجيح للأول، لقوه الدلالة فى جانب الجزاء، فيكون تحكيمه على الشرط أولى من العكس، و لأن تقييد المطلق كثير شائع، فهو كالتخصيص خير من المجاز، بل هو فى معناه المقدم عليه بالإجماع، بل لعله أولى منه لعدم وضع المطلق للعموم، فيكون تقييده أهون من تخصيص العام، خصوصاً مثل هذا المطلق الذى قيل: إنه بنفسه ينصرف إلى الرجوع فى اليوم لغلبته، و فيه أن ارتكاب هذا التقييد فى المنطوق بل و المفهوم كما سمعت يتوقف على تبادل الفعلية من هذه الشرطية من دون تردد، حتى يتعين الحمل عليها لحججه المعنى المتبادر من اللفظ و إن استلزم التقييد فى المنطوق و المفهوم من وجوه فضلاً عن وجه، و هو فى حيز المنع، بل لعل المتبادر لما عرفت خلافه، على أن أقصى ما يدل عليه بعد تقييد الرجوع باليوم هو وجوب التقصير فى البريد لكونه مسافه إذا رجع فيها المسافر ليومه كان شاغلاً له، و هذا لا يدل على تحقق الرجوع فى اليوم، و لا على فعلية الشغل له، لأن صدق الشرطية لا يتوقف على وجود الشرط و الجزاء بل على وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط،

و مقتضى ذلك تحقق شغل اليوم على تقدير تحقق الرجوع، و أين هذا من القطع بتحقيقه فى الواقع.

و دعوى أن الشرطيه من حيث هى و إن كانت كذلك إلا- أنها تختلف باختلاف أدوات الشرط و وجود القرائن و الأدله المقتضيه ليقين الوجود و العدم و انتفائها و من المعلوم المصرح به فى علم المعانى و غيره أن «إذا» للجزم بالوقوع، كما أن «لو» للجزم بعدمه، و «ان» للشك، و المراد فرض الأمر الواقع و تقديره أو الأمر المجزوم بعدمه كى يتحقق فيهما معنى الشرط الموضوعين له الذى هو بمعنى الفرض و التقدير المنافيين للقطع و الجزم، فيكون الرجوع المشروط بإذا فى الموثق المزبور متحققا على ما هو الأصل فى «إذا» و من هنا عبر عنه بلفظ الماضى الذى هو أدل على التحقق من غيره، و عطف على الذهاب المعلوم تحققه ليكون تابعا له فى ذلك، بل يؤيده أيضا أنه أولى فى رفع الاستبعاد الواقع للسائل من القصر فى يريد من فرض الرجوع بلا تحقق، بل قد يقال بعدم رفعه الاستبعاد، و منه يعلم وضوح فساد القول بدلاله هذا الموثق على الاكتفاء فى القصر بالبريد و إن لم يرجع، و إن وقع من بعض الأعلام تمسكا بصدوره و حملا للتعليل فيه على التقريب لأذهان دون التحقيق، إذ هو كما ترى من غرائب الكلام، لأنه- مع أن الأصل فى العلل التحقيقيه دون التقريبه- لا فرق بينهما فى اعتبار صلاحيه العله فى كل منهما فى الجملة و إن افرقا بجواز تخلف الثانيه كالمشقه فى القصر و نحوها بخلاف الأولى، أما مع عدم صلاحيتها للتعليل بالمره فلا تصلح تقريبه إذ هى كالتعليل بالأمر الباطله التى لا مدخليه لها أصلا، و كتعليل القصر فى الثمانيه بأنها تكون سته عشر و نحو ذلك، و لا- ريب فى كونه من الخرافات التى يجمل عنها ألفاظ أرباب الكلمات حتى لو تعسف و قيل: إن المراد من التعليل لازم المذكور فى اللفظ أى المشقه لا نفسه، فيكون التعليل تقريبا حينئذ.

يدفعها- بعد إمكان منع اعتبار ذلك في «إذا» أولا- كما يشهد له استعمالها في العرف وغيره في الأعم من ذلك، و احتمال اختصاصها بعد التسليم في الكلام الملاحظ فيه النكت البديعية و المحسنات البيانية و سبق بقصد إظهار قدره على البلاغه و الفصاحة لا- الكلام المقصود به مجرد التفهيم، و جار على مقتضى كلام غالب الناس و سوادهم، بل من المحتمل أنه كلام الراوى ناقلا بالمعنى للفظ المعصوم- أن المنساق من هذا الخطاب اشتراط الرجوع مطلقا و إن لم يكن ليومه بتقييد إطلاق البريد في الصدر بالتعليل الظاهر في اشتراط الرجوع، و حمل شغل اليوم فيه على مطلق الشغل دون الشغل بالفعل، لا أن المفهوم منه الاكتفاء بالبريد من دون الرجوع أصلا، و إن توهم أخذنا بإطلاقه في الصدر و حملا للتعليل على التقريب إلى الأفهام يجعل شغل اليوم كناية عن المشقه التي هي عله تقريبيه للقصر، إذ هو كما ترى، و لا أن المفهوم اشتراط الرجوع لليوم بتقييد إطلاق البريد بظاهر التعليل، و تقييد إطلاق الرجوع فيه بما دل منه على شغل اليوم بالفعل، و تقييد إطلاق المفهوم بالسير الملتق، و استقامه الفهم و اعتداله مع كثره ممارسته لأخبارهم و معانى كلماتهم (عليهم السلام) الشاهد على ما ذكرنا، فتأمل و تدبر.

و منها

موثق زرعه و سماعه (١) «سألته عن المسافر فيكم يقصر الصلاة؟ فقال له: في مسيره يوم، و ذلك بريدان، و هما ثمانية فراسخ، و من سافر قصر الصلاة و أفطر إلا أن يكون مشيعا لسلطان جائر، أو خرج إلى صيد، أو إلى قريه له تكون مسيره يوم بيت إلى أهله لا يقصر و لا يفطر»

و عن بعض نسخ الاستبصار «متبعا» بدل قوله: «مشيعا» كما أنه عن كتابي الصلاة و الصوم من التهذيب «إلا أن تكون رجلا مشيعا» من دون ذكر السلطان، و في الصوم منه «من سافر فقصر الصلاة

١- ١ ذكر صدره في الوسائل في الباب ١ من أبواب صلاة المسافر- الحديث ٨ و ذيله في الباب ٨ منها- الحديث ٤ لكن رواه عن زرعه عن سماعه.

أفطر» فجعل الإفطار تابعا للقصر، وفيه مكان قوله: «بيت» «لا- بيت» بزيادة «لا» و عن بعض النسخ «لا يلبث» باللام موضع «لا بيت» إذ الظاهر إرادته المسافة التلفيقيه من مسيره اليوم على أن يكون الأهل الذى بيت عندهم الذين خرج منهم لا فى القرية، لعدم الإشعار فى الروايه بأن له فيها أهلا، و لا هى مظنه ذلك و إن كانت ملكا له، بخلاف بلده الذى هو وطن، فان وجود الأهل له فيه كالمعلوم بالعادة، فيكون فى قوه التصريح به فى العبارة، و قد يطلق الأهل و يراد الوطن لاتخاذ الأهل به غالبا، و هو كثير فى المحاورات، فلا- يتوقف صدقه حينئذ على وجود الأهل بالفعل، بخلاف الملك و القرية، فإنه لا يطلق ذلك إلا مع العلم بوجود الأهل فيهما بالفعل، فالمراد بيتوته إلى أهله حينئذ فى بلده، و هو قرينه واضح على أن المسافة بينه و بين القرية دون سير اليوم، إذ لو كان مسيره يوم لشغلها فى الذهاب، فلم يتأت له الرجوع إلى البلد بحيث بيت فيه إلى أهله مع قضاء وطره من القرية، خصوصا إذا أريد بيتوته إلى أهله كل الليل كما هو ظاهر اللفظ.

و أيضا لو كان المراد بلوغ المسافة بينهما مسير اليوم لزم اختصاص الحكم بنفى القصر و الإفطار بنفس القرية، فلا يتناول الطريق إليها، لبلوغه حد المسافة الموجه للقصر و الفطر من دون قاطع فى الأثناء، و لا ريب أن الظاهر تناول الحكم للطريق، كما يدل عليه استثناء هذا السفر من السفر الذى يجب فيه الأمان مطلقا، و يشهد له قصد الطريق فيما قرن به من التشييع و الخروج إلى الصيد، بل الظاهر أن قوله:

«لا- يقصر و لا- يفطر» متوجه إلى الجميع، فيكون الحكم فى الكل على نهج واحد، و إلا- لزم التفكيك الركيك، و بالجمله فالروايه مسطه على فهم دخول الطريق فى المستثنيات كلها، و لا- يتأتى ذلك إلا إذا قصد التلفيق فى الأخير، لانقطاع المسافة حينئذ بالوصول

إلى القرية الواقعة فى الأثناء، و يكون حاصل المراد بالروايه أن المسافر يقصر و يفطر إلا فى ثلاثه مواضع: التابع للسلطان الجائر، لأنه سفر معصيه، و قاصد للصيد للهو، و مريد السفر إلى قريته و إن كان سفره بالذهاب و الإياب ليومه يبلغ البريدين و مسيره يوم، لانقطاع سفره بالوصول إلى القرية، و لولاه لكان فرضه التقصير، و فيه- مع أنه محتاج فى انطباقه على الأحكام المعلومه بين الأصحاب إلى تقييدات كثيره، و فى صحته بالنسبه إلى ما نحن فيه إلى تجشمت عديده طويناها مخافه التطويل من غير طائل- انه لا- يكاد يظهر منه ظهورا معتبرا فى استفاده الأحكام الشرعيه من أدلتها التفصيليه اعتبار الرجوع ليومه على وجه يكون شرطا لوجوب القصر، كما لا- يخفى على من مارس النصوص و راعى الانصاف، و إن أطنب العلامه الطباطبائى فى مصابيح فى بيان ذلك، و ادعى ظهوره فى ذلك، لكنه كما ترى، فتأمل.

و منها ما عن البحار عن شرح السنه للحسين بن مسعود أنه ذهب قوم إلى إباحه القصر فى السفر القصير،

روى عن على (عليه السلام) (١) «انه خرج إلى النخيله فصلى بهم الظهر ركعتين ثم رجع من يومه»

و لا- يقدر فيه الإرسال بعد الانجبار، و لا أنه من طرق العامه، إذ هو- مع أن راويه ابن مسعود منهم المعتبر فى النقل بيننا كما يومى اليه الاعتماد على كتبه فى التواريخ و السير- منجبر أيضا بما عرفت، و لا بأس فى الموافق لفتاوى الأصحاب و لو كان من طرقهم، خصوصا إذا كان مخالفا لما عندهم، على أنه ورد الأمر (٢) بما يروونه عن على (عليه السلام)، نعم قد يخدمه أنه لم يثبت كون النخيله على بريد من الكوفه مثلا كى يكون من المسافه التلفيقيه، بل قد يشهد ما قيل من أنها معسكر الكوفه، و أنه خرج (عليه السلام) يوما إليها راجلا لما غضب

١-١ البحار ج ١٨ ص ٦٨٦ من طبعه الكمباني.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب صفات القاضى- الحديث ٤٦ من كتاب القضاء.

على أهل الكوفة لتقاعدهم عن حرب أهل الشام بأنها كانت قريبه من المصر، فتكون الروايه مهجوره، على أنه لو سلم كون النخيله على بريد فصاعدا من الكوفه - كما يومى اليه بعض الأمارات التى ليس هنا محل ذكرها، إذ هى و إن كانت معسكرها لكنه لا بأس ببعدها عنها لعظم المصر، بل الظاهر من ملاحظه بعض الأخبار

و غيرها أن النخيله هى المسماه الآن بذى الكفل أو مكان قريب منه، فتكون على بريد من المصر - لكن لا دلالة فى الخبر على اشتراط ذلك فى القصر، بل أقصاه أنه (عليه السلام) قصر فى هذا الحال، و هو مجمع عليه، اللهم إلا أن يستفاد من ذكر الراوى أنه رجع ليومه اعتبار ذلك، و إلا لم تكن فائده فى ذكره، بل يكون كذكره بعض الأمور التى لا مدخلية لها من دخول البيت و نحوه، لكن ذلك مبنى على حجيه فهم الراوى خصوصا مثل هذا الراوى الذى لم نعلمه، إذ الخبر مرسل، و مثل هذا الفهم الذى هو بمنزله الحكم منه إذا لم يرجع إلى تفسير لفظ أو تعين (تعيين خ ل) مراد أو نحوهما مما يكون فهمه حجه فيه بعد التسليم، فاستفاده هذا الحكم من أمثال ذلك كما ترى.

و منها ما عن كتاب الصوم من المقنع

المرسل (١) قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل أتى سوقا يتسوق بها و هى من منزله أربع فراسخ، فان هو أتاها على الدابة أتاها فى بعض يوم، و إن ركب السفن لم يأتها فى يوم، قال: يتم الراكب الذى يرجع من يومه صومه، و يقصر صاحب السفن»

بناء على عدم إمكان صحه ظاهره، إذ هو دال بمنطوقه على وجوب الصوم لقاصد الأربعة الراجع لليوم، و هو إنما يتمشى على القول بتخير الراجع ليومه فى الصلاة دون الصوم، أو القول بسقوط اعتبار الأربعة و لو مع

الرجوع لليوم مع إلغاء المفهوم على الأخير، و هما خلاف الأقوال المعتمره فى

المسألة، و القول بهما على تقدير ثبوته مرغوب عنه.

و أيضا مفهوم الخبر يقضى باختصاص الراجع لليوم بوجوب الصوم دون غير الراجع، و هو خلاف إجماع العلماء كافة، بل خلاف المعلوم بالضرورة من عدم اشتراط القصر فيهما بانتفاء الرجوع لليوم عكس المشهور من اشتراط الرجوع فيه، كما هو واضح.

و أيضا فالسائل قد سأل عن رجل خرج متسوقا، و ظاهر الحال فيه عدم الرجوع ليومه، فالجواب غير مطابق للسؤال، كما أنه لا يطابقه بالنسبة للصوم، إذ ظاهر سؤال السائل الصلاة، لأنها الغالب، أو الأعم منها و من الصوم، و لا مخلص من هذه الإشكالات إلا بتقدير النفي قبل «يرجع» إما لأنه سقط من النسخ، أو أنه كقوله تعالى (١) «تَاللَّهِ تَفْتُنُوا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ» و قول امرئ القيس:

«فقلت يمين الله أبرح قاعدا»

أو بدعوى أن المراد من «يرجع» التمكن من الرجوع و لما يرجع مجازا من غير حذف و إسقاط، و حينئذ تتجه دلالة على اعتبار الرجوع لليوم في الإفطار، و فيه أنه حينئذ

من المأول الذى ليس بحجه، بل من أخس أفراده، و دعوى أنه ظاهر فى ذلك و لو بملاحظة قرائن تعذر الصحة و مخالفته الإجماع أو لمطابقته للسؤال و نحو ذلك كما ترى.

و منها عبارته الفقه الرضوى (٢) المتقدمه سابقا التى يبنى الاستدلال بها على حجيتها المفقوده عندنا.

لكن قد يقال: إن جميع هذه الاشعارات التى أشيرت (أشير ظ) إليها مع ملاحظه الشهره العظيمه و إجماع الأمالى و غيره مما تقدم سابقا يكفى فى حصول الظن باعتبار الرجوع ليومه، إلا أنه لا يخفى عليك أن المتبع الدليل لا هذه الخرافات، نعم

١- ١ سورة يوسف ع- الآيه ٨٥.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٢- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١.

لا ينبغي ترك ما أوصينا به من الاحتياط الذي جعله الله ساحل بحر الهلكه.

ثم إنه على تقدير اعتبار الرجوع ليومه فالظاهر أن المعتبر منه قصد ذلك حين الذهاب ليتحقق حينئذ قصد المسافه التلفيقيه، و لخبير صفوان (١) عن الرضا (عليه السلام) المتضمن إرادته الرجل لحوق صاحبه حتى بلغ النهروان، و غيره من النصوص، فلو كان عازما على العدم أو مترددا لم يقصر و إن اتفق أنه رجع، بخلاف الأول فإن فرضه التقصير إلى أن يذهب عزمه على الرجوع، و لو لمانع يمنعه قهرا عليه فيتم حينئذ، و لا يعيد ما وقع منه لقاعده الاجزاء، و فحوى بعض النصوص (٢) نعم لو

كان قصده التلفيقيه ثم تغير إلى الامتداده بقي على التقصير كالعكس المعلوم حكمه من خبر إسحاق ابن عمار (٣) المروى عن العلل المتقدم سابقا، و صحيح أبي ولاد (٤) عن الصادق (عليه السلام) الآتى المشتمل على السؤال عن الخروج فى سفينه إلى قصر ابن أبى هبيرة و غيرهما، و من صدق قصد المسافه و إن لم تكن شخصيه، إذ احتمال اعتبار المشخصه فى التقصير و إن توهمه بعضهم لا دليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه، و لعلك تسمع إن شاء الله زياده تحقيق له.

و لو تردد يوما فى أقل من أربعة ك ثلاثة فراسخ أو أقل أو أكثر ذاهبا و جائيا و عائدا لم يجز له القصر إجماعا و إن كان ذلك من نيته إذا و صل فى تردده إلى حيث يسمع الأذان و يرى الجدران، لانقطاع المسافه حينئذ، بل و إن لم يصل بلا خلاف أجده فيه عدا ما فى التحرير من التقصير على إشكال، و قد رجع عنه لأصالة التمام، و عدم صدق المسافر على كثير من أفراده، و ظهور الأدله فى

١-١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١٠.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

حصر المسافه بالبريدين، أو خصوص البريد ذاهبا و جائيا، و التعليل بشغل اليوم لم يرد منه التسريه بحيث يشمل التردد فى نصف الميل أو ربعه قطعاً، و إلا كان معارضا بغيره مما دل على أن أقل المسافه بريد من النصوص الكثيره المعتضده بالفتاوى.

و لو كان للبلد طريقان و الأبعد منهما مسافه فسلك الأبعد قصر إجماعاً و نصوصاً(١) إن كان لداع غير الترخص، بل الظاهر ذلك أيضاً و إن كان سلوكه له ميلاً- إلى الرخصه بلا- خلاف أجده من غير ابن البراج، لعدم حرمة، و لإطلاق الأدله أو عمومها، و احتمال أنه كاللاهى بسفره للصيد- إذ قطع هذه الزيادة لا لداع كقطع تمام المسافه كذلك، و كلاهما لهو، بل قد يشك فى صدق المسافر عليه، فان الهائم على وجهه قاصدا للبريد و الرجوع ليومه لا يعد مسافراً- يدفعه عدم اندراجه فيه عرفاً، بل الفرق بينهما عنده من الواضحات، إذا الفرض وجود الداعى له فى البلاد إلا أنه سلك الأبعد للترخص، على أنا نمنع عدم صدق السفر مع فرض عدم الداعى إلا- الترخص، إذ هو مقصد صحيح عند العقلاء، و ربما تمس الحاجه إليه فى بعض الأوقات، و كذا احتمال الشك فى شمول الأدله للفرض، فيبقى على أصل التمام، لمنع الشك، خصوصاً مع ملاحظه اعتضاد الإطلاقات بإطلاق جملة من الفتاوى و صريح أخرى.

و لو سلك الأقرب و كان دون الأربعة أو كان و لم يقصد الرجوع ليومه بناء على اعتباره فى القصر لم يقصر، لعدم المسافه بقسميها، فيبقى على أصل التمام، و كذا لو سلك الأقرب ثم رجع بالأبعد و لو ليومه إلا أنه لم يكن من قصده ذلك من أول خروجه و لم يكن فى نفسه مسافه، نعم هو مع الأقرب يتلفق منه ذلك، كما لو فرض كون الأبعد سبعة و الأقرب فرسخاً.

أما لو كان قصده ذلك من أول الأمر فلا يبعد عدم القصر أيضاً، اقتصاراً

فى المعبر من التلفيق على المتيقن منه، و هو البريد الذهبى دون غيره، فىبقى على أصل التمام، و إن كان يوهمه التعليل بشغل اليوم، إلا أنك عرفت عدم إرادته التعميم منه.

و لو كان الأبعد مسافه قصر حال سلوكة له، لحصول المقتضى و ارتفاع المانع، إذ احتمال تخصيص المسافه بالذهابيه لا دليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه، و لو فرض أن قصده الرجوع به من أول الأمر احتمال ترخصه فى حال سلوكة فى الأقرب و فى البلد و فى حال الرجوع به و إن لم يكن ليومه، لتحقق قصد المسافه و زياده من دون مراعاة التلفيق، لكن قد يشكل التقصير قبل سلوكة أيضا، بل جزم بالعدم فى المسالك و المدارك، بل فى الرياض أنه ظاهر الأكثر و حكى عليه الإجماع بعدم مدخله الأقرب فى المسافه، و عدم شروعه فيما يتحقق به، و مجرد قصده الرجوع به قبل الضرب فيه غير مجد فى رفع أصاله التمام كما يومى اليه عدم التقصير فى قاصد دون المسافه إلى أن قطعها فقصد دون المسافه مره أخرى و هكذا حتى بلغ مسافات إلى أن يأخذ فى الرجوع فيقصر، و لو أن ذلك مجد قبل الأخذ فيه و جب عليه التقصير عند قصده الثانى أو الثالث الذى تتحقق المسافه فيه لو رجع منها، فتأمل، و تسمع فيما يأتى مزيد تحقيق له إن شاء الله.

و على كل حال فلا ريب فى أن الأحوط له الجمع حتى لو قصد الرجوع ليومه، لظهور عدم فائدته هنا بعد فرض قصور القريب عن البريد، و فى المسالك بعد أن حكم بعدم الترخص فى الفرض قال: و من هذا الباب ما لو سلك مسافه مستديره، فإن الذهاب ينتهى فيها بالمقصد و إن لم يسامت قطر الدائره بالنسبه إلى محل المسافه، و العود هو الباقي سواء زاد أم نقص، هذا مع اتحاد المقصد، و لو تعدد كان منتهى الذهاب آخر المقاصد إن لم يتحقق قبله صورته الرجوع إلى بلده عرفا، و إلا فالسابق عليه و هكذا و يحتمل كونه آخر المقاصد مطلقا.

[الشرط الثاني قصد المسافه]

الشرط الثاني قصد المسافه و لو تبعا نصا(١)و إجماعا بقسميه، ولأنه المتيقن من الأدله بل المتبادر منها، بل هو معنى اعتبار المسافه هنا بعد الإجماع محصلا و محكيا فى المدارك على انتفاء إرادته قطعها أجمع(٢).

و للمرسل(٣)الذى لا يقدر إرساله فى المقام عن صفوان «سألت الرضا (عليه السلام) عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلا- على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهروان، فقال: لا يقصر و لا يفطر لأنه خرج من منزله و ليس مريدا للسفر ثمانية فراسخ، و إنما خرج يريد أن يلحق صاحبه فى بعض الطريق فتمادى به السير إلى الموضع الذى بلغه، و لو أنه خرج من منزله يريد النهروان ذاهبا و جائيا لكان عليه أن ينوى من الليل سفرا و الإفطار، و إن هو أصبح و لم ينو السفر و بدا له من بعد أن أصبح فى السفر قصر و لم يفطر يومه ذلك»

و الموثق(٤)«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخرج فى حاجته و هو لا يريد السفر فيمضى فى ذلك يتمادى به المضى حتى يمضى ثمانية فراسخ كيف يصنع فى صلاته؟

قال: يقصر و لا يتم الصلاة حتى يرجع إلى منزله»

بل قد يظهر بملاحظته دلالة

الموثق الآخر(٥)عن أبى عبد الله (عليه السلام) أيضا، قال: «سألته عن الرجل يخرج فى حاجته فيسير خمسة أو ستة فراسخ فيأتى قرية فينزل فيها ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ أخرى أو ستة لا يجوز ذلك ثم ينزل فى ذلك الموضع قال: لا يكون مسافرا حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ، فليتم الصلاة»

إذ الظاهر منه كما عن الشيخ فى التهذيبين إرادته من خرج من بيته من غير نية السفر فتمادى به المسير إلى أن صار مسافرا من غير نية، و إنما الاعتبار بقصد المسافه لا بقطعها، و المراد إتمام الصلاة فى الذهاب.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر.

٢- ٢ أى بعد الإجماع على عدم اعتبار قطعها أجمع.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣.

ف ظهر حينئذ من ذلك أنه لا يقصر الهائم على وجهه لا يدرى أين يذهب ولا طالب الآبق، وكذا لو قصد ما دون المسافه ثم تجدد له رأى فقصد أخرى مثلها لم يقصر وإن زاد المجموع على مسافه التقصير فان المدار كما عرفت على القصد لا القطع نعم إن عاد وقد كمل المسافه

فما زاد قصر بلا خلاف أجده لتحقق القصد فيندرج حينئذ في إطلاق الأدله أو عمومها، ولخصوص الموثق (١) السابق وغيرهما، ودعوى انصراف الذهابيه من النصوص دون الرجوع مما لا يصغى إليها، كما أنه لا يصغى إلى ما سمعته سابقا من احتمال ضم ما بقى من الذهاب مما هو أقل من المسافه إلى الرجوع إن كان هو وحده بالغ المسافه، للأصل ولإطلاق النصوص و الفتاوى فى عدم ترخصه حتى يرجع، بل فى الرياض بعد أن نسبه إلى ظاهر الأكثر حكى الإجماع عليه، وأدله التلفيق واضحه القصور عن تناوله حتى لو كان الرجوع وحده مسافه.

وكذا الحكم لو طلب دابه شردت أو غريما أو آبقا فى الذهاب والإياب، لاتحاد الجميع فى المدارك.

نعم يكفى قصد المسافه النوعيه ولا يعتبر الشخصيه، فلو سار حينئذ قاصدا بلدا مخصوصا به تتحقق المسافه فبدا له فى الأثناء و أراد المضى إلى بلد آخر يبلغ ما بقى من الوصول اليه مع ما سلف منه من السير المسافه قصر كما صرح به غير واحد، لتحقق القصد الذى بسببه يندرج فى إطلاق الأدله المعتضد بالأصل السالم عن معارضه ما دل من النص و الفتوى على التمام إذا لم يقصد المسافه، أو رجع عنها بعد اختصاصه بحكم التبادر وغيره فى غير محل البحث، وهو ما إذا لم يقصد المسافه أصلا أو قصد الرجوع فى أثنائها إلى منزله، فما فى الروض من احتمال عدم الترخص اقتصارا على المتيقن

من المسافه الشخصيه ضعيف.

بل الظاهر الترخص و إن انتقل قصده إلى المسافه التلفيقيه، كما لو قصد مسافه خاصه ثم بدا له فى الأثناء و أراد الرجوع إلى محله و كان قد بلغ فى مسيره بريدا قصر و إن لم يكن أراد الرجوع ليومه بناء على عدم اعتباره فى ذلك، و إلا اشترط ذلك، لتحقق المقتضى و ارتفاع المانع، و عدم قصده الرجوع من أول الأمر غير قادح بعد ما سمعت من كفايه المسافه النوعيه، على أن الرجوع مقصود له و لو بعد بلوغ مقصده الذى هو مسافه.

بل عن الشيخ فى النهايه وجوب القصر على منتظر الرفقه إذا قطع أربعة فراسخ و إن لم يرد الرجوع ليومه، مع أن مذهبه فيها عدم وجوب القصر إذا قصد فى مبدء السفر التلفيق ثمانيه لغير يومه، بل التخير، و لعله للفرق بين المقامين بعدم ثبوت ما يوجب القصر من قصد الثمانيه و لو مع التلفيق لليوم فى الثانى بخلاف الأول فإنه كان قاصد الثمانيه الممتده الموجه للقصر و إن عدل عن الجزم بها و انتظر الرفقه على الأربعة التى تكون ثمانيه بالإياب و لو بغير يومه، فيبقى حينئذ على ما وجب عليه من القصر فإنه يكفى فيه فى الفرض الثمانيه الملقه و لو لغير اليوم، و مال إليه هنا فى الرياض.

و لعله للنصوص، ك

صحيح أبى ولاد(١)«قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) إني كنت خرجت من الكوفه فى سفينه إلى قصر ابن أبى هبيرة، و هو من الكوفه على نحو من عشرين فرسخا فى الماء، فسرت يومى ذلك أقصر الصلاه ثم بدا لى فى الليل الرجوع إلى الكوفه فلم أدر أصلى فى رجوعى بتقصير أم بتمام فكيف كان ينبغى أن أصنع؟

فقال: إن كنت سرت فى يومك الذى خرجت فيه بريدا فكان عليك حين رجعت أن تصلى بالتقصير، لأنك كنت مسافرا إلى أن تصير فى منزلك، قال: و إن كنت

لم تسر في يومك الذي خرجت فيه بريدا فان عليك أن تقضى كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل أن تريم من مكانك ذلك، لأنك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير حتى رجعت، فوجب عليك قضاء ما قصرت، و عليك إذا رجعت أن تتم الصلاة حتى تصير إلى منزلك».

و اشتماله على ما لا- نقول به من وجوب قضاء ما صلاة قصرا لمخالفته لقاعده الاجزاء، و صحيح زراره(١)المعمول به بين الأصحاب لا يخرج عن الحجية في غيره مع أنه يمكن حمله على ما لا ينافي ذلك، كما أنه يمكن حمل ما

فيه من الدلالة على فوريه القضاء على أمر آخر ليس ذا محل ذكره.

و خبر إسحاق بن عمار(٢)«سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قوم خرجوا في سفر فلما انتهوا إلى الموضع الذي يجب عليهم فيه التقصير قصروا من الصلاة، فلما صاروا على فرسخين أو على ثلاثة فراسخ أو أربعة تخلف عنهم رجل لا يستقيم لهم سفرهم إلا به فأقاموا ينتظرون مجيئه إليهم و هم لا- يستقيم لهم السفر إلا بمجيئه إليهم و أقاموا على ذلك أياما لا يدرون هل يمضون في سفرهم أو ينصرفون، هل ينبغي لهم أن يتموا الصلاة أو يقيموا على تقصيرهم؟ قال: إن كانوا بلغوا مسيره أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم أقاموا أم انصرفوا، و إن كانوا ساروا أقل من أربعة فراسخ فليتموا الصلاة أقاموا أو انصرفوا، فإذا مضوا فليقصروا».

و خبر المروزي(٣)قال: قال الفقيه (عليه السلام): «التقصير في الصلاة بريدان أو بريد ذاهبا و جائيا، و البريد سته أميال، و هو فرسخان، فالتقصير في أربعة فراسخ

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة المسافر الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ٤.

فإذا خرج الرجل من منزله يريد اثني عشر ميلا و ذلك أربعة فراسخ ثم بلغ فرسخين و نيته الرجوع أو فرسخين آخرين قصر، و إن رجع عما نوى عند ما بلغ فرسخين و أراد المقام فعليه

التمام، و إن كان قصر ثم رجع عن نيته أعاد الصلاة»

بعد حمل الفرسخ و الميل فيه على الخراسانيين بقريته الراوى اللذين هما عبارته عن اثنين من الفراسخ و الأميال عندنا، و حمل المقام فيه على نية الإقامة، فإنه لم ينفعه حينئذ نية الرجوع بعدها، و ما فى ذيله من إعاده الصلاة لا يخرجها عن الحجية كخبر أبى ولاد.

لكن لم يعبأ بذلك كله المقدس البغدادي، فلم يرخصه فى التقصير إن بدا له فى الرجوع ليومه فضلا عن غيره بعد ما قطع أربعة متمسكا بإطلاق الأصحاب عدم التقصير فيه و فى المتردد و منتظر الرفقه، إلا إذا كان ذلك منهم و قد قطعوا مسافه تامه ثمانيه فراسخ، لعدم اعتبار التلفيق من الإياب هنا إذا لم يكن مقصودا من قبل، بل إنما تعلق به القصد عند إرادته الرجوع بل هو فى المتردد و المنتظر لم يتعلق به القصد أصلا، و قصد الإياب و لو بعد أيام أو سنين و أعوام غير مجد فى تحقق المسافه عند الأصحاب كى يقال إنه كان قبل رجوعه أو تردده للمسافه سببان قصد الامتداديه و التلفيقيه، فلما بطل السبب الأول بقى الثانى، و فيه أولا أنه غير تام بناء على ما ذهب إليه ابن أبى عقيل و غيره من الاكتفاء بقصد الإياب و لو بعد السنين ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع، و قد عرفت قوته سابقا، بل هذه النصوص ظاهره فيه أو صريحه كما أشرنا إليه سابقا، و ثانيا أنه قد سمعت كفايه المسافه النوعيه فى القصر، و دعوى إنكار مثل هذا التلفيق بعد أن لم يكن مقصودا من أول الأمر مسافه حتى يثمر العدول إليه فى بقاء التقصير يدفعها ما سمعته من النصوص السالمه عن المعارض هنا، حتى ما دل على عدم الترخص لغير قاصد المسافه أو المتردد فى الأثناء قبل البلوغ بعد انسياق غير محل البحث منه، كالنصوص الداله على حصر المسافه فى الثمانيه المراد منها قصدها

لا-القطع، ولذا مال إليه في الرياض أو قال به في الفرض مع أنه ممن لم يعين القصر و التلفيق لغير يوم الذهاب، لا- أقل من الشك في شمول أدله الطرفين له، فيبقى استصحاب تعين القصر عليه سالما عن المعارض، نعم لا ينبغي الشك في عدم الترخيص له لو نوى الرجوع أو تردد أو انتظر اتفاق الرفقه قبل بلوغ المسافه و لو التلفيقيه، كما لو حصل ذلك قبل الوصول إلى أربعه فراسخ، للنصوص السابقه و ظهور الاتفاق، بل عن بعضهم دعواه صريحا على اعتبار عدم نقض العزم على المسافه في بقاء الترخيص له و لو بالتردد و نحوه، نعم لا- يقدرح الجنون و الإغماء و نحوهما مما لا يعد نقضا للعزم، و من ذلك كله ظهر لك الحال في قول المصنف و لو خرج ينتظر رفقه إن تيسروا سافر معهم فان كان ما أراد انتظارهم فيه على حد مسافه قصر في سفره و موضع توقفه لتحقيق القصد إلى مسافه فيه و إن كان دونها أتم حتى يتيسر له الرفقه و يسافر لكن يجب إرادته الأعم من التلفيقيه من المسافه في المتن لو أردنا تنزيله على المختار، كما أنه ظاهر أو صريح في أن الحكم المذكور إذا لم يكن جازما بمجىء الرفقه أو عازما على السفر بدونهم، و إلا قصر بمجرد خروجه عن محل الترخيص ما لم ينو إقامه عشره أيام، أو يمضى له ثلاثون يوما مترددا، و في إلحاق الظن بمجيئهم بالجزم به وجهان، أقواهما عدم الترخيص للأصل، كالظن في السفر بدونهم، خلافا للذكرى فجعل غلبه الظن بذلك كالجزم، و لو تيسر له الرفقه فعزم على السفر اعتبر في جواز الترخيص له بلوغ ما بقى من الذى أراد قطعه مع الرفيق مسافه، لعدم اعتبار ما قطعه أولا- حال خلوه عن الجزم بقصد المسافه، فلا يضم حيثئذ إليه، بل هو كقطع طالب الآبق و نحوه، نعم لو قصد مسافه ثم تردد في أثنائها و لم يقطع بعد التردد شيئا ثم عاد الى الجزم رجع الى الترخيص و إن صلى تماما أياما و اكتفى ببلوغ ما قطعه و ما بقى مسافه، لتناول

الأدلة حينئذ له، بل الظاهر عدم احتياجه الى الضرب فى الأرض، لأنه ليس سفرا جديدا، بل هو رجوع عين القصد الأول، أما لو قطع حال التردد جملة ثم رجع الى الجزم احتمال اعتبار بلوغ ما بقى مسافه فى ترخصه، لذهاب حكم ما قطعه أولا بالتردد و لو فى بعضه، و يحتمل و لعله الأقوى الاكتفاء ببلوغ ما قطعه حال الجزم و ما بقى مسافه، و إسقاط ما تخلل بينهما مما قطعه حال التردد، أو العزم على الرجوع، و أما احتمال الاكتفاء ببلوغ المجموع مسافه حتى ما قطعه حال التردد لرجوع القصد الأول الذى كان سببا فى القصر فضعيف جدا كما هو واضح، ثم لا فرق فى اعتبار قصد المسافه فى الترخيص بين التابع و غيره، سواء كانت التبعية لوجوب الطاعة كالزوجه و العبد و الولد أو لا، بل كانت اختيارية كالخادم و نحوه ممن لا ولاية شرعية للمتبوع عليه أو قهرية كالأسير و المكروه و نحوهما ممن أخذ ظلما، لإطلاق الأدلة نصا و فتوى، و ما فى الدروس و غيرها من أنه يكفى قصد المتبوع عن قصد التابع يراد منه كفايه ذلك بعد بناء التابع على التبعية و إناطه مقصده بمقصد متبوعه و معرفته به، فإنه حينئذ يتحقق قصده المسافه بذلك، لا- أنه يكفى و إن لم يكن التابع قاصدا له كما لو عزم على مفارقه متبوعه، لعدم الدليل بالخصوص، بل ظاهر الأدلة خلافه، حتى لو كان التابع ممن يجب عليه إطاعه المتبوع كالعبد و الزوجه، فإنهما لو كان من نيتهما الإباق و النشوز قبل بلوغ المسافه لم يترخصا، و نص جماعه من الأصحاب على التابع ليس لأن له حكما مستقلا ثابتا بدليل مخصوص، بل المراد التنبيه على اندراج مثله فيما تقدم من القاصد مسافه و إن كان قصده لها انما هو لقصد متبوعه لا لغرض متعلق به، لا أن المراد أن له حكما بخصوصه كما لا يخفى على المتأمل لكلماتهم، فالمدار حينئذ على تحقق قصدهم المسافه بل عن نهايه العلامة «أنهما متى احتملا

العتق و الطلاق قبل بلوغ المسافه و عزمها على الرجوع بحصولهما أتما» و قربه الشهيد إن حصلت إماره لذلك و تبعه فى مجمع البرهان و الرياض، قال فى الذكري «و إلا فالظاهر البناء على بقاء الاستيلاء و عدم دفعه بالاحتمال البعيد» و إن كان ضعف الأول واضحا، ضروره عدم منافاه مثل هذا الاحتمال لقصد المسافه فعلا، كما أنه لا ينافى الاستداه على العمل فى سائر ما تعتبر فيه من العبادات، فمن صام ناويا للصوم و عازما عليه لم يقدر فى صحه صومه بناؤه من أول الأمر على القطع عند عروض المانع منه، و لا تردده فى حصول المبطل قهرا له.

بل قد يقال بعدم قدحه لو تردد فيه و كان احتمال العروض و العدم على حد سواء، لصدق قصد المسافه قبل العروض، و للاستصحاب، بل و كذا لو كان احتمال العروض أقوى أيضا، فمن سافر قاصدا للمسافه و عازما عليها إلا أنه يظن عروض اللصوص فى طريقه الذين بسببهم يتردد فى سفره أو يقصد الرجوع قصر فيه، بل يمكن القول بذلك حتى لو علم العروض، إذ القاطع لقصد المسافه نقض القصد الأول فعلا لا العلم بحصول ما يقتضى النقض فيما يأتى من الزمان، و أوضح منه لو فرض عروض العلم بذلك له فى الأثناء، اللهم إلا أن يقال إنه لا يتصور الاستمرار على القصد معه، كما أنه لا يتصور أصل القصد إلى المسافه لو كان ذلك معلوما له من أول الأمر، و هو أمر آخر غير ما نحن فيه، مع أنه يمكن منعه خصوصا فى الأول، و إلا لنفاه التردد أو الظن.

و من ذلك كله ظهر لك ما فى تقييد الشهيد، إذ حصول الاماره لا- ينافى التبعية المقصوده فعلا المقتضيه للعزم على مسافه المتبوع و القصد إليها، و لعله لذا أطلق الفاضل فى المنتهى على ما حكى عنه قصر الزوجه و العبد و إن عزمها على الرجوع بعد ارتفاع اليد عنهما، بل و ظهر ما فى كلامه فى الذكري أيضا من أنه لو بلغه خبر عبده أو غائبه فى بلد يبلغ مسافه فقصده جزما فلما كان فى أثناء الطريق نوى الرجوع إن ظفر به قبل

البلد، فهو حينئذ في حكم الراجع عن السفر، فان كان قد قطع المسافه لم يخرج عن السفر، و إلا خرج، مع أنه كان عليه تقييده بما إذا قامت إماره لذلك لا مجرد الاحتمال أو الفرض كما هو واضح.

نعم يعتبر علم التابع بقصد المتبوع مسافه كما صرح به في الذكري و الروض و مجمع البرهان و غيرها كى يتحقق قصده الى ذلك عند الانحلال، أما لو جهله و احتمال كون مقصد المتبوع غير مسافه لم يترخص، لعدم حصول الشرط، إذ إناطه قصده بقصد متبوعه مع فرض الجهل به و احتمال كونه غير مسافه لا تجدى في تحققه و فى صدق كونه قاصد مسافه، و إلا لصدق على طالب الآبق و نحوه الذى فى علم الله انه لا يصيبه حتى يقطع مسافات أنه قاصد مسافه مما هو معلوم البطلان، فحينئذ يتم و إن قطع مسافات، إذ قد عرفت أن تبين كون قصد المتبوع مسافه بعد ذلك لا يوجب القصر حال الجهل و لا حال العلم، لأن الشرط قصد المسافه ابتداء، و فى وجوب تعرف قصد المتبوع بالسؤال عنه و نحوه و عدمه و جهان، مقتضى الأصول الثانى كما أن مقتضاها أيضا عدم وجوب الاخبار و التعريف على المتبوع حتى لو سئل و استخبر فتأمل جيدا فان المقام لا يخلو من مزلقه للإقدام و العلم عند الملك العلام.

[الشرط الثالث فى اعتبار عدم قطع السفر بنيه الإقامة]

الشرط الثالث لأصل وجوب القصر على حسب ما سمعته و تسمعه من الشرائط المذكوره فى هذا المقام، لا أنه شرط للاستمرار على القصر من بينها، كما هو ظاهر اللمعه بقريه ذكره مضى الثلثين يوما الذى لا- يتصور فيه إلا- شرطيه الاستمرار، بخلاف المصنف الذى اقتصر على الإقامة و المرور بالمنزل الذين يتصور شرطيهما فى أصل القصر على معنى أن لا ينوى فى ابتداء قصده المسافه أنه يقطع السفر بإقامته عشره كامله و لو بالتلفيق، أو مرور بمنزله الذى يخاطب بالتمام فيه فى أثائه كما صرح به فى الروضه و الروض و مجمع البرهان و غيرها، بل لا أجد

فيه خلافا فلو عزم على مسافه و فى طريقه ملك له قد استوطنه سته أشهر أتم فى طريقه لعدم قصده المسافه المتصله التى علم من الأدله إيجابها خاصه القصر، فيبقى حينئذ على أصاله التمام فيه و فى نفس ملكه الذى ستعرف ما يعتبر فى وجوب التمام فيه و ان كان التمام فيه فى الجمله إجماعيا و النصوص به مستفيضه أو متواتره و كذا الحكم لو نوى الإقامة فى بعض المسافه فإنه يتم فى طريقه لأصاله التمام السالمه عن المعارض هنا بعد انسياق ما لا يشمل الفرض من أدله القصر، و المعتضده بعدم الخلاف فى ذلك نقلا فى الرياض و غيره و تحصيلا، بل فيه أن عليه و على سابقه الإجماع فى عبائر جماعه حد الاستفاضه فى الأول، و دونه فى الثانى، و يتم أيضا فى محل ما نوى الإقامة فيه إجماعا و نصوصا^(١) مستفيضه أو متواتره، لكن من المعلوم أنه يعتبر فى ذلك بقاؤه على عزم الإقامة، أما لو عدل عنها قبل الوصول الى محلها قصر إذا ضرب فى الأرض و كان ما قصده من حين العدول يبلغ مسافه، إذ لا عبره بما قطعه أولا حال العزم على الإقامة، فلا يتلفق منه المسافه، نعم يبقى على التمام إذا لم يضرب فى الأرض بعد عدوله أو كان ما عدل اليه لا يبلغ مسافه، لانتفاء الموجب للقصر حينئذ، و كذا لو عدل عن القصد الى المرور بمنزله الذى فى الأثناء قبل الوصول اليه، فيكونان حينئذ كمن وصل الى محل الإقامة و أتمها فيه، و من وصل الى منزله ثم أراد أن يسافر، فإنهما لا يقصران حتى يجتمع الشرطان المزبوران.

نعم قد يفرق بين محل الإقامة و المنزل باعتبار الخروج عن محل الترخص فى القصر فى الثانى دون الأول كما عن العلامة التصريح به، مع احتمالها كما فى الذكري، بل اختاره فى المسالك و ظاهر الروض، لأنه صار كبلده، كما فى

صحيح^(٢) القادى قبل الترويه بعشره أيام، قال فيه «وجب عليه التمام، و هو بمنزله أهل مكه».

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١١.

لكن يقوى فى النظر الأول، لانصراف اراده خصوص التمام من المنزله فيه لا ما يشمل ما نحن فيه، فيندرج فى عموم ما دل على القصر بالسفر المتحقق فى الضرب بالأرض، و أضعف من ذلك احتمال مساواه محل ما عزم على الإقامة فيه قبل الوصول اليه للمنزل فى انقطاع السفر بمجرد الوصول الى محل الترخيص قبل الدخول اليه، كما اعترف به فى الروض، و إن جعله فى الذكرى أيضا وجها مساويا لاحتمال عدم المساواه فى ذلك بل اختاره فى المسالك، إلا أنه كما ترى فى غايه الضعف، لاقتضائه رفع اليد عن الأصل و إطلاق الأدله بلا دليل معتبر حتى عموم المنزله السابقه، ضروره كون موردها تحقق الإقامة فى البلد لا العزم عليها قبل الوصول إليها، و لذا لو رجع عن نيه الإقامة بعد الوصول إليها قبل الصلاه فيها

تماما رجع الى القصر، و صارت كغيرها من البلدان، فضلا عما قبل الوصول.

اللهم إلا- أن يقال إنه: بسبب عزمه المستمر على الإقامة فى ذلك البلد الشامل لحدوده التى هى محل الترخيص ينقطع سفره بمجرد الوصول لأنه حينئذ كمن بلغ نفس البلد و نوى الإقامة فيه، لكن ذلك مبنى على صحه نيه الإقامة فى البلد بحيث يشمل حدوده، أما بناء على نيه الإقامة انما هى فى البلد نفسه و ان ساغ له التردد بعد ذلك فى الحدود، فلا يتم، و فرق واضح بين الأمرين، إذ محل الإقامة على الثانى البلد نفسه، و على الأول هو و حدوده.

هذا كله إذا كان عازما على إقامة العشره فى الأثناء أو المرور بالمنزل المزبور، أما إذا كان مترددا فى ذلك فلا يبعد عدم الترخيص أيضا، لوضوح عدم القصد إلى المسافه فى الثانى، بل و الأول أيضا لعدم الجزم بالمسافه المستمره فيه، و أولى منه الظن، و لا ينافيه ما سمعته فى التابع الذى يتردد فى زوال التبعية، أما أولا فللاستصحاب هناك دونه هنا، إذ لا يتصور تقريره مع فرض تردده من أول الأمر بقطع المسافه و عدمه،

بخلافه فى الأول، فإن سبب التبعيه مستصحب لا يزول بالاحتمال و الظن، و أما ثانيا فالفرق بين التردد فى نفس القطع من أول الأمر و بين التردد فى عروض ما يقتضى العزم على القطع معه، لمنافاه الأول قصد المسافه دون الثانى.

نعم لا يقدح احتمال عروض مقتضى الإقامة لحصول بعض الأمارات المقتضيه له، بمعنى أنه لو جزم و عزم على المسافه من غير قاطع لكن يحتمل أنه يعرض له مقتضى لنيه الإقامة فى الأثناء من مرض و نحوه أو المرور بالمنزل فان مثله لا ينافى صدق قصد المسافه عرفا و العزم عليها، بل قد يقال بعدم قدح التردد فى عروض مقتضى نيه الإقامة بل و لا ظنه كما فى التابع.

و كيف كان فلا إشكال و لا خلاف فى كون كل من الأمرين قاطع للسفر سواء نواهما فى ابتداء سفره أو حصلا فيه فى الأثناء غير أنه على الأول لا يقصر فى الطريق إذا فرض وقوعهما فى أثناء المسافه، و على الثانى يقصر فى الطريق لتحقيق قصد المسافه فيه التى لا ينافيها اتفاق وقوع الإقامة فى الأثناء أو المرور بالمنزل فيتم حينئذ فيهما خاصه، و لا يعيد ما صلاه قصره قبل و إن تبين أنه كان فيما دون المسافه لقاعده الاجزاء، و خصوص صحيح زواره^(١) و غيره.

و كذا لا خلاف و لا إشكال فى احتياج التقصير بعد الخروج منهما الى اعتبار مسافه جديده، و لا يكفى التلفيق بعد نحلل القاطع و إن كان لا صراحه فى النصوص بذلك بالنسبه إلى محل الإقامة، إلا أنه يكفى فيه - بعد الإجماع المحكى بل الإجماعات إن لم يكن محصلا - استصحاب حكم التمام الثابت له فى محل الإقامة السالم عن معارضه نصوص المسافه بعد انسياق غير الفرض منها، و تنزيل المقيم عشرا منزله الأهل فى الصحيح السابق.

و يلحق به بالنسبه الى ذلك التردد ثلاثين يوما فى مكان واحد كما صرح به

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

فى الروضه، بل ظاهر الرياض أو صريحه مساواته لمحل الإقامه فى حكاية الإجماعات عليه فى عبائر الجماعه، فينقطع حينئذ حكم السفر، و يحتاج فى تجدد الترخص إلى مسافه مستقله، للاستصحاب المزبور أيضا و التنزيل منزله الأهل فى

الصحيح (١) الآخر أيضا، قال فيه «سألت أبا الحسن عن أهل مكه إذا زاروا عليهم إتمام الصلاه قال نعم، و المقيم الى شهر بمنزلتهم»

و ذكره فى النصوص مع الإقامه التى علم كونها من القواطع، و لا ينافى ذلك اقتصار المصنف و غيره هنا على المنزل و الإقامه دونه، لأن المراد هنا بيان شرائط أصل وجوب القصر، و هو يتم فى الأولين بمعنى أنه يعتبر فى وجوبه أن لا ينوى الإقامه أو المرور، و إلا أتم بخلافه، إذ لا يتصور فيه ذلك، نعم هو قاطع للسفر و المسافه إذا اتفق فى الأثناء.

لكن و مع ذلك كله فظاهر المحقق البغدادى أو صريحه أنه ليس من القواطع للسفر، بل هو من الأحكام اللاحقه للمسافر كالإتمام فى مواضع التخير، فلا ينقطع قصد المسافه حينئذ به، و لا يحتاج فى تجدد الترخص إلى مسافه جديده الى غير ذلك محتجا بعدم ذكر الأصحاب له من القواطع للسفر، بل اقتصروا على الأمرين

المزبورين، و كان نظره الى نحو المقام و قد عرفت العذر فيه، مع أنه نص عليه هنا فى الدروس و اللمعه و الروضه، بل صرح فى الأخير كغيره باحتياج القصر بعده إلى مسافه جديده، و لتمام البحث معه محل آخر.

و على كل حال فقد اتضح لك من جميع ما تقدم ما فى المتن من أنه لو كان بينه و بين ملكه أو ما نوى على الإقامه فيه مسافه التقصير قصر فى طريقه خاصه لحصول المقتضى و ارتفاع المانع، فان لم يكن بينهما مسافه لم يقصر، و

خبر عمران بن محمد (٢)

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١٤.

المتقدم «قلت لأبى جعفر الثانى (ع) جعلت فداك: ان لى ضيعه على خمسه عشر ميلا خمسه فراسخ ربما خرجت إليها فأقيم فيها ثلاثه أيام أو خمسه أيام أو سبعة أيام فأتم الصلاه أم أقصر؟ فقال: قصر فى الطريق و أتم فى الضيعه»

مطرح أو مأول بحمل الفراسخ فيه على الفراسخ الخراسانيه أو غيرها، و لا يمكن حمله على مراعاه الإياب هنا و إن لم نعتبر اليوم، لأنهما سفران، و لذا أمره بالتمام فى الضيعه، فتأمل.

و كذا اتضح ما فيه أيضا من أنه لو كان له عده مواطن اعتبر ما بينه و بين الأول فإن كان مسافه قصر فى طريقه أيضا و ينقطع سفره بموطنه فيتم فيه، ثم يعتبر المسافه التى بين موطنيه، فان لم تك مسافه أتم فى طريقه لانقطاع سفره الأول بالوصول الى وطنه الأول و فرض عدم مسافه له بالقصد الى الثانى و إن كان مسافه قصر فى طريق الوطن الثانى حتى يصل الى وطنه فينقطع حينئذ سفره، فلو كان له مقصد آخر متجاوز عن وطنه الأخير اعتبر ما بينهما، فان كان مسافه قصر فى الذهاب و المقصد و الإياب حتى يصل الى الوطن، و إلا- أتم فى الجميع. قال فى المدارك: و لا يضم ما بين الموطن الأخير و نهايه المقصد إلى العود. بل لكل من الذهاب و الإياب حكم برأسه، فلا يضم أحدهما إلى الآخر، و فيه أن الفرض مع كونه بريدا محل الضم، نعم يأتي فيه البحث السابق من اعتبار الرجوع لليوم و عدمه كما هو واضح، و لعله: يريد ما قدمناه و إن قصرت عنه عبارته، و نص عليه فى المسالك و الروض هنا من عدم ضم الذهاب من آخر أوطانه إلى مقصده مع قصوره عن المسافه إلى الإياب البالغ مسافه، كما لو أراد الرجوع الى وطنه الأول بغير ذلك الطريق الذى ينقطع سفره به، إذ هو حينئذ كطالب الآبق و نحوه الذى بلغ المسافه من غير قصد ثم قصد بعد ذلك زياده دون المسافه قبل العود، فإنه لا يقصر فيها و إن كان برجوعه يقصر لعدم دليل على مثل هذا التلفيق، قال فى المسالك بعد أن ذكر اعتبار المسافه بين آخر أوطانه و مقصده فى

التقصير: «و لا- فرق فى ذلك بين ان يعزم على العود الى وطنه الأول على تلك الطريق و غيرها مما لا- وطن فيه، و لا- ما فى حكمه، و لا- يقصر فيما بين آخر أوطانه و نهايه مقصده مع قصوره عن المسافه و إن كان يقصر راجعا، بل لكل من الذهاب و الإياب حكم برأسه لا- يضم أحدهما إلى الآخر، و كذا القول فيما نوى فيه الإقامة سواء كانت النيه فى ابتداء السفر أو بعد الوصول الى موضع الإقامة، و مثل ما لو بلغ طالب الآبق و نحوه المسافه من غير قصد ثم قصد الزيادة الى ما دون المسافه قبل العود» و هو كما ترى صريح فى غير مسأله الرجوع ليومه و غير يومه، و الأمر سهل،

[فى بيان المراد بالوطن]

و المراد بالوطن الذى يتم فيه و إن عزم على السفر قبل تخلل العشره هو كل موضع يتخذه الإنسان مقرا و محلا له على الدوام الى الموت، لا أنه قصد استيطانه مده و إن طالت مستمرا على ذلك غير عادل عنه كما نص عليه الفاضل و الشهيد و غيرهما بل نسبه فى المدارك إلى سائر من تأخر عن العلامه من غير فرق بين ما نشأ فيه و ما استجده ليتحقق حينئذ معنى الوطن الذى نص فى الصحاح و المصباح على أنه المكان و المقر، و أمر فى النص و الفتوى بالتمام فيه، و لا يعتبر فى مفهومه عرفا الاتحاد و إقامة الستة أشهر فيه، و إن قال فى الذكري: «إنه الأقرب معللا له بأنه ليتحقق الاستيطان الشرعى مع العرفى» و لم يستبعده فى المدارك قال لأن الاستيطان على هذا الوجه إذا كان معتبرا مع وجود الملك فمع عدمه أولى، و ذلك لظهور تحقق معنى الوطن و المسكن و المنزل لغه و عرفا بذلك قبل بلوغ الستة أشهر، نعم يعتبر فيه الإقامة فيه فى الجملة عرفا و لا يكتفى بالنيه، مع احتمال، بل اكتفى بها شيخنا فى بغية الطالب و لا- يخلو من قوه و إن كان الأحوط الإقامة فى الجملة، و على كل حال فهو الذى أمر بالتمام فيه، و اعتبار الستة أشهر و الملك و نحوهما فى النص و الفتوى انما هو فى الوطن الذى لا يزول حكمه من الإتمام فيه و غيره بالاعراض عنه و العدول الى غيره، أو فى المكان الذى له ملك

فيه و لم يقصد الاستيطان فيه كما ستعرف، لا فى مطلق الوطن بحيث يشمل محل الفرض، فدعوى أنه و إن كان وطنا عرفا إلا أنه ليس وطنا شرعا واضحه المنع.

و اقتصار كثير من الفتاوى على الملك المستوطن سته أشهر ليس لانحصار الوطن فيه عندهم، بل لذكرهم له فى معرض قواطع السفر فى أثنائه، و هو الذى يتصور وقوعه فى الأثناء لا الوطن الذى اتخذه مقرا، إذ الخروج منه يكون ابتداء للسفر لا أنه قاطع له بوقوعه فى أثنائه، إذ هو فيه حاضر لغه و عرفا و شرعا، و احتمال تصويره بمن نوى السفر الى الشام مثلا و قصده من البصره و كان وطنه الكوفه فمر بها مجتازا الى مقصوده الأصلي يدفعه أن ابتداء سفره أيضا فى الحقيقه من الكوفه و إن كان قد قصده من البصره، على أنه لو سلم فليس هو المنساق الى الذهن من قطع السفر فى أثنائه بالوصول الى وطنه، انما المنساق ما نص عليه الأصحاب مما بقى فيه حكم الوطن و كان غيره المقر و المسكن للمسافر، كما هو واضح.

و كيف كان فلا- ريب عندنا فى وجوب الإتمام على المسافر بالوصول الى نفس منزله المزبور سواء قصد مجرد الاجتياز به أو إنشاء السفر منه، أو الى البلاد الذى (التي ظ) فيها منزله و إن لم يصل الى نفس منزله بل أو الى محل الترخيص من محل بلاده، كل ذلك لانسلاخه عن صدق المسافر و اندراجه فى الحاضر بديهه لوروده الى موضع رحله و مقر أهله و محل أنسه و مستراح بدنه و مأنس نفسه، و إن كان قد يشم من بعض النصوص عدم الإتمام فى الأخير إذا كان قد أنشأ السفر من مكان غيره و أراد الاجتياز به، ك

موتق ابن بكير(١)«سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يكون بالبصره و هو من أهل الكوفه يكون له فيها دار و منزل و انما هو مجتاز لا يريد المقام

إلا بقدر ما يتجهز يوما أو يومين، قال: يقيم في جانب المصر و يقصر، قلت: فان دخل منزله قال: عليه التمام»

و الصحيح عن ابن رباب (١) المروى عن قرب الاسناد «أنه سمع بعض الواردين سأل أبا عبد الله (ع) عن الرجل يكون بالبصره و هو من أهل الكوفه، و له بالكوفه دار و عيال، فيخرج فيمر بالكوفه ليتجهز منها، و ليس من رأيه أن يقوم أكثر من يوم أو يومين قال: يقيم في جانب الكوفه و يقصر حتى يفرغ من جهازه، و ان هو دخل منزله فليتم الصلاه»

و غيرها، و ربما مال اليه المقدس البغدادي لذلك مقيدا بها غيرها من الأخبار مما ينافيها، بل مال منها أيضا الى عدم اعتبار محل الترخيص في القصر عند الخروج منه مريدا الرجوع الى أصحابه، لكن هي - مع قصورها عن معارضه غيرها من النصوص المعتضده بفتوى الأصحاب، و بصدق الوصول عرفا الى وطنه و مسكنه و منزله بالوصول الى حدود بلده - غير صريحه في ذلك، لاحتمال اراده ما يقرب من محل الترخيص من الجانب فيه، نحو ما ورد أيضا في الواصل الى بلده غير المجتاز، على أنها ظاهره في قصر التمام على الدخول للمنزل خاصه دون البلد، ك

صحيح ابن عمار (٢) عنه (ع) قال: «إن أهل مكه إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا و إذا لم يدخلوا منازلهم قصروا»

و صحيح الحلبي (٣) قال: «إن أهل مكه إذا خرجوا حجاجا قصروا و إذا زاروا البيت و رجعوا الى منازلهم أتموا»

مما لا أعرف أحدا يقول به، و الأدله صريحه بخلافه، كما هو واضح.

و على كل حال فالوطن ما عرفت أو كل موضع يكون له فيه ملك قد استوطنه فيما مضى من الزمان سته أشهر فصاعدا كما هو المشهور نقلا و تحصيلا،

١- ١ الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٦ لكن رواه عن علي بن رئاب و هو الصحيح.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٨.

بل لا- خلاف فيه إلا- من نادر، بل فى الروض و عن التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجة، مضافا الى استفادته أيضا من مجموع النصوص كالمستفيضه(١)الداله على التمام إذا مر بقرية أو ضيعة بعد تقييدها بغيرها من النصوص (٢)التي اعتبرت فى الإتمام كون الضيعة و القرية و طنا له، و إلا قصر ما لم ينو مقام عشره أيام المعتضده بفتوى الأصحاب عدا ابن الجنيد فيما حكى عنه من العمل بإطلاق عدم اعتبار الستة و غيرها، بل حكى عنه أيضا الاكتفاء فى الإتمام بكونه منزلا لزوجته أو ولده أو أبيه أو أخيه إن كان حكمه نافذا فيه و لا يزعمونه لو أراد الإقامة فيه، لبعض النصوص (٣)القاصره عن افاده تمام مدعاه، مع أنها معارضة بغيرها مما هو أرجح منها من وجوه، منها الاعتضاد بفتوى الأصحاب عداه، و على كل حال فلا ريب فى شدوده.

كما أنه لا ريب فى تنزيل إطلاق تلك النصوص على التقييد المزبور المذكور فى عده من المعتبره أيضا، ففى

صحيح ابن يقطين (٤)«قلت لأبى الحسن الأول (ع) الرجل يتخذ المنزل فيمر به أ يتم أم يقصر؟ قال: كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل، و ليس لك أن تتم فيه»

و نحوه صحيحه الآخر(٥)و فى

صحيح الحلبي (٦)عن الصادق (عليه السلام) «فى الرجل يسافر فيمر بالمنزل له فى الطريق يتم الصلاة أم يقصر؟ قال: يقصر انما هو المنزل الذى توطنه»

و فى

صحيح ابن أبى خلف (٧)قال «سأل على بن يقطين أبا الحسن الأول (ع) عن الدار تكون للرجل بمصر أو الضيعة فيمر بها قال: إن كان مما قد سكنه أتم فيه الصلاة، و إن كان مما لم يسكنه فليقصر»

الى غير ذلك، بل فى

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب صلاة المسافر.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٦.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٨ لكن روى عن حماد بن عثمان.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٩.

بعضها(١)إطلاق الأمر بالتقصير و إن وجب تنزيلها أيضا على ما فى هذه الصحاح

كالمستفيضه(٢)الأولى لاشتراكهما فى عدم القائل أو ندرته، إذ قد عرفت أن الأولى لم يحك العمل بها إلا عن ابن الجنيد، و أما الثانية فعن ظاهر ابن البراج فى المهذب خاصة، فلاحظ.

لكن المراد من الاستيطان فى هذه الصحاح الإقامة سته أشهر كما صرح به فى

صحيح ابن بزيع(٣)عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) «سألته عن الرجل يقصر فى ضيعته فقال:

لا بأس ما لم ينو مقام عشره أيام إلا أن يكون له فيها منزل يستوطنه، فقلت: ما الاستيطان؟

فقال: ان يكون له فيها منزل يقيم فيه سته أشهر، فإذا كان كذلك يتم فيها متى يدخلها».

فمن مجموع هذه النصوص يستفاد الإتمام بحصول الشرطين المزبورين، أما الملك فمن اللام فى الصحيح المزبور و غيره، و الإضافات فى غيرها المنساق منهما الملكيه إلى الذهن، و أما الاستيطان سته أشهر فمن الصحيح أيضا كاستفاده أصل الاستيطان بدون التقييد من النصوص السابقه و غيرها، و صرح بعضهم كالعلامه و غيره بعدم اعتبار الاستيطان فى الملك، بل و عدم اعتبار قابليه الملك للاستيطان، بل يكفى النخله و نحوها لإطلاق بعض تلك الأدله السابقه، و

للموثق(٤)عن الصادق (عليه السلام) «فى الرجل يخرج فى سفر فيمر بقريه أو دار له فينزل

فيها قال: يتم الصلاه و لو لم يكن له إلا نخله واحده، و لا يقصر و ليصم إذا حضره الصوم و هو فيها»

فيراد حينئذ بضمير (استوطنه) فى المتن و غيره الموضع الذى فيه المنزل لا المنزل،

١-١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ١٩.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ١١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٥.

و كذا صرح المصنف و غيره بكفايه الستة أشهر متواليه كانت أو متفرقه لإطلاق الستة بل و إطلاق السكنى و الاستيطان المقتصر على تقييدهما بالسته خاصه متواليه كانت أو متفرقه، و ربما أشكل ذلك كله بعدم اقتضاء اللام و الإضاافه التملك خصوصاً الثانيه التى يكفى فيها أدنى ملابس، بل و الأولى لغلبيه مجيئها للاختصاص، و بأن ظاهر الصحيح اعتبار فعليه الاستيطان و تجدده فى كل سنه بقرينه المضارع الموضوع للتجدد و الحدوث، و من هنا جزم به الصدوق فى المحكى عنه من فقيهه، و مال اليه بعض متأخرى المتأخرين منهم سيد المدارك و الرياض، بل استظهره أو لهما من عبارتى النهايه و الكامل للشيخ و ابن البراج، فلم يكتفوا بما مضى من الستة أشهر، بل لا بد من دوام الاستيطان كالمملك على وجه يعد و طنا و منزلاً له، و يكون له و طنان فصاعداً، و بأن الموثق - مع احتمال التقيه، لموافقته المحكى عن جماعه من العامه، و كونه كغيره من الصحاح (١) المتضمنه للأمر

بالإتمام بمجرد الوصول الى الملك من القرى و الضياع التى لم يقل أحد بمضمونها من جهه معارضتها بالصحاح (٢) الأخر المستفيضه الداله على التقصير بالقرية و الضيعه له ما لم ينو مقام عشره أيام أو يكن قد استوطنهما، و معارض بصحيح ابن بزيع (٣) السابق، إذ هو كالصريح فى أن العبره بالاستيطان فى المنزل دون الملك، و إلا لعطفه على إقامه العشره، و لم يخصه بالمنزل - لا دلالة فيه على اشتراط الملك سواء فى على إطلاقه أو قيد بالسته أشهر كما هو مقتضى الجمع بينه و بين الصحيح، إذ أقصاه التمام مع الملك، و هو لا ينافى التمام مع المنزل غير الملك إذا استوطنه

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٢ و ٥ و ١٢ و ١٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١١.

المدّة المزبوره، و من هنا جزم فى الرياض بعدم اعتبار الملك، و أنه يكفى الاستيطان فى المنزل خاصه و إن لم يكن ملكا مستظها له من الصحاح السابقه و عباره النافع و نحوها من عبائر الجماعه، قال و منهم الصدوق و الشيخ و جمله ممن تبعه و الشهيد فى اللمعه، بل صرح أيضا بأنه لا وجه لما ذكره من اعتبار الملك كما صرح به من متأخري المتأخرين جماعه، لكن قال بعد ذلك: «إنه يمكن الاعتذار لهم بأن اعتبارهم الملكيه انما هو بناء على اكتفائهم فى الوطن القاطع

بما حصل به الاستيطان سته أشهر و لو مره من دون اشتراط الفعلية، حتى لو هجر بحيث لم يصدق عليه الوطنيه عرفا لزمه التمام بمجرد الوصول اليه، و لذا اشترطوا دوام الملك أيضا إبقاء لعلاقه الوطنيه ليشبه الوطن الأصلي الذى لا خلاف فتوى و نضا فى انقطاع السفر به مطلقا و لو لم يكن له فيه ملك و لا منزل مخصوص، و على هذا فلا ريب فى اعتباره، لعدم دليل على كفايه مجرد الاستيطان سته أشهر مع عدم فعليته و دوامه أصلا، إذ النصوص الداله عليه ظاهرها اعتبار فعليته، فلم يبق إلا-الإجماع المحكى و الفتاوى، و هما مختصان بصوره وجود الملك و دوامه، فعلى تقدير العمل بها ينبغى تخصيص الحكم بها، و يرشد الى ذلك أنهم ألحقوا بالملك اتخاذ البلد أو البلدين دار إقامه على الدوام معربين عن عدم اشتراط الملك فيه و ان اختلفوا فى اعتبار الاستيطان سته أشهر فيه كالملاحق به كما عليه الشهيد فى الذكري و جمله من تأخر عنه، أو العدم كما عليه الفاضل، و الوطن المستوطن فيه المده المزبوره على الدوام أحد أفراده فلا يعتبر فيه عندهم الملكيه كما عرفته، و يتحصل مما ذكرنا أنه لا إشكال و لا خلاف فى عدم اعتبار الملك فى الوطن المستوطن فيه المده المزبوره كل سنه، و لا فى اعتباره فى المستوطن فيه تلك المده مره، و انما الخلاف و الاشكال فى كون مثل الوطن الأخير و لو مع الملك قاطعا، و الأقوى فيه العدم كما تقدم، و يؤول إلى إنكار الوطن الشرعى

و انحصاره فى العرفى، و هو قسمان أصلى نشأ فىه أو اتخذه، و طارئى يعتبر فى قطعه السفر فعليه الاستيطان فىه سته أشهر بمقتضى الصحيحه المتقدمه» انتهى.

و قد يدفع الأول بظهور اللام فى الملكيه، خصوصا فى الموثق المزبور بل و غيره من الصحاح السابقه التى كادت تكون صريحه فى ذلك، و خصوصا بعد الانجبار بالإجماع المحكى المعتضد بالفتاوى نصا و ظاهرا حتى بعض من نسب إليهم عدم اعتبار الملك كالنافع و غيره، لتعبيرهم أيضا باللام الظاهر منه الملكيه، و لا تنافيه الإضافه إن لم نقل بظهورها أيضا فى الملك إذ كفايه الملابس فى الجملة فيها لا تقتضى الانسياق الى الذهن منها عند الإطلاق.

و الثانى - بعد تسليم ظهوره فى ذلك هنا، و إلا فربما ادعى ظهوره فى إرادته اتفاق الإقامة فىه سته أشهر، أو فى إرادته رفع ما يظهر من لفظ الاستيطان فى غيره من النصوص من الدوام بأن الذى يكفى فى الإتمام استيطان الستة أو فى غير ذلك - بأنه يجب الخروج عن ظاهره و إرادته إقامة سته أشهر و لو مره منه، أو الاعراض عنه بالنسبه الى ذلك أى الاستمرار للإجماعين المعتضدين بالفتاوى و بصدر صحيح ابن أبى خلف (١) المتقدم و لا ينافيه ذيله، لأن «لم» لنفى المضارع فيما مضى من الأزمنه، و ل

صحيح الحلبي (٢) إذا قرء «توطنه»

فيه بصيغه الماضى، و لأنه لو أريد من الصحيح المزبور التجدد و الفعلية فى كل سنه لم يكن جهه لاعتبار الملك، لما عرفت من أنه لا خلاف صريح فى عدم اعتبار الملكيه حينئذ الظاهره من اللام فىه، بل و لا الاختصاصيه، بل و لا جهه للتقييد بالسته أشهر فى كل سنه، إذ مآله كما اعترف به فى الرياض الى الوطن

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٩.

٢- ٢ المتقدم فى ص ٢٤٨.

العرفى، و من الواضح عدم اعتبار ذلك فيه عرفاً، بل لا دلالة فى الصحيح المزبور عليه أيضاً إذ أقصاه تكرير ذلك و تجرده و لو فى السنتين أو فى السنين، بل لا- خلافاً فيه من غير ظاهر المحكى عن الصدوق و الفاضل فى الرياض، نعم اختلف فى اعتبار إقامه الستة أشهر فيه فى ابتداء السكنى، و أن الوطنيه تتحقق بعدها، و عدم اعتبار ذلك، بل عرفت أن الأقوى الثانى.

و يدفع الثالث بأنه لا داعى إلى حملة على التقيه بعد تقييده بصحيح الستة، و دعوى أن الصحيح المزبور كالصريح فى عدم اعتبار الملك، و إلا لعطفه على الإقامة ممنوعه، بل عرفت أن اللام فيه كالصريحه فى اعتبار الملك، نعم قد يدعى ظهوره فى عدم كفايه هذا الملك فى التمام، بل لا بد من أن يكون منزلاً و قد استوطنه لا غيره، اللهم إلا أن يدعى إخراجهم مخرج الغالب كغيره من النصوص، مع

احتمال الجمع بينهما بالعمل بهما معا تحكيماً لمنطوق الموثق (١) على مفهوم الصحيح (٢) خاصة، و إلا فلا دلالة فى غيره بحيث ينافى الموثق المزبور، على أن هذا المفهوم- بعد تسليم حجتيه أو فى خصوص المقام لكونه مذكوراً فى مقام البيان فهو كالقيد- ضعيف جداً، و دعوى أنه لا دلالة فى الموثق على اعتبار الملكيه كى ينافى الصحيح بناء على عدم ظهوره فى الملكيه يدفعها أنه لا ريب فى ظهور

قوله (عليه السلام) فيه: «و لو لم يكن له إلا نخله واحده»

فى أن ذلك غايه ما يكتفى فيه فى التمام مع الاستيطان ستة أشهر، كما هو قضيه الجمع بين الموثق و الصحيح، فينافيه حينئذ عدم اعتبار الملكيه أصلاً، لكن الإنصاف أن الإتمام فى القريه التى لا منزل مملوك له فيها و استوطنه ستة أشهر بل كان له نخله أو نحوها و إن كان مالك الأرض المغروسه فيها لا عينها خاصة إلا أنها لم تكن له منزلاً لا يخلو من إشكال، فالاحتياط لا ينبغى تركه فى ذلك، و هو أمر آخر غير ما ذكره المعترض.

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ١١.

و من ذلك كله ظهر لك ما فى الرياض، و أنه محل للنظر من وجوه، خصوصا ما يفهم من التدبر فى مجموع كلامه من جعله النزاع فى اعتبار الملك و عدمه فى الوطن المستوطن فعلا المده المزبوره، حتى نسب الأول للفاضلين و

من تأخر عنهما، و الثانى الى الصدوق و الشيخ و جملة ممن تبعه و الشهيد فى اللمعه و ظاهر عبارته النافع و نحوها من عبائر الجماعه، و هو واضح الفساد كما اعترف به فى ذيل كلامه، كوضوح منع ما فهمه من نحو عبارته النافع من إرادته استيطان المده فعلا، بل ظاهرها كغيرها من عبارات الأصحاب كفايه استيطان المده مره، و احتمال تنزيل هذه العبارات على إرادته الاستيطان مده العمر لكن يشترط فى صيرورته و طنا بذلك مضى السنه فيكون بحثا فى المسأله السابقه مقطوع بفساده، نعم اعتبار الملك فى المستوطن فعلا المده المزبوره فى كل سنه ظاهر الصدوق خاصه أو هو مع بعض الأصحاب، و لذا نسبه بعض علماء العصر الى الشذوذ، فالتحقيق حينئذ المستفاد من ملاحظه الجمع بين مجموع النصوص المعتضده بالإجماعين و الفتاوى إثبات الوطن الشرعى مع العرفى، لكن الأحوط الاقتصار فيه على ملك المنزل الذى استوطن سته أشهر و لو مره، بل الأحوط الاقتصار فيه على الملك المزبور الذى قصد فيه الاستيطان مده العمر و جلس فيه سته أشهر بهذه التيه إلا أنه عدل عنه الى غيره، لا الذى قصد من أول الأمر الجلوس فيه سته أشهر و لو لغرض أو تجاره أو نحوهما، إذ ظاهر لفظ الاستيطان و السكنى و نحوهما فى المعبره السابقه ذلك، لا المراد منهما المكث فيه سته أشهر، و يدل عليه حينئذ- مضافا الى الأدله السابقه- الاستصحاب و إن لم أجد أحدا صرح بذلك، بل ظاهر جعل السته ظرفا لاستوطن فى الصحيح و الفتاوى خلافه، إلا أن الجميع لا يأتى الحمل على ما ذكرنا، بل يظهر من الأستاذ فى بغيه الطالب أن محل

النزاع بين الأصحاب فى ذلك، و حينئذ لا يكون هذا وطناً شرعياً بل هو عرفى إلا أن الشارع أجرى الأحكام عليه و إن أعرض عنه و استوطن غيره، إذ لعل القاطع عنده للسفر ما يشمل ما كان وطناً، بخلافه على الأول، فإنه يكون اصطلاحاً من الشارع على الوطن أو ما يقرب من الاصطلاح، و هو لا يخلو من بعد فى الجملة كما هو واضح.

بل من ذلك يظهر أيضاً وجه اعتبار مضى الستة أشهر فى وطنيه ما اتخذ فى غير الملك و لم يعدل عنه، لا مكان دعوى ظهور أن اعتبار الستة فى إجراء حكم الوطنيه على الملك المعدول عنه الى غيره ليس إلا لتحقق الوطنيه التى يراد استصحاب حكمها و إن أعرض عنها، فيعتبر حينئذ مضيها فى إجراء الأحكام على غير المعدول عنه، لتساويهما بالنسبه الى ذلك، و إن كان الأقوى فى النظر منعها على مدعيها، لتحقق الوطنيه عرفاً بدون مضيها، فتكون حينئذ هى شرطاً شرعياً فى جريان الأحكام على الأول لا لتحقق معنى الوطنيه، و كيف كان فصريح العبارة كغيرها عدم اعتبار التوالى فى الستة، نعم يجب إقامتها و لو متفرقه على وجه الصلاه تماماً بنيه الإقامه كما صرح به فى المسالك و الروضه لكن قد يشكل بانصراف التوالى من الإطلاق و ما ماثله من الفتاوى كما قيل فى أمثاله من أقل الحيض و غيره خصوصاً مع إمكان دعوى ظهور لفظ الاستيطان فى ذلك، و بأن قضيه الإطلاق بناء على عدم انسياق التوالى منه الاكتفاء بإقامتها مطلقاً و إن كان بعضها على وجه القصر، و لو سلم فلا يعتبر الإتمام بنيه الإقامه، بل يكفى فيه ما يحصل بالتردد ثلاثين يوماً أو بسبب نيه الإقامه التى عدل عنها بعد الصلاه تماماً، كما صرح بهما بعضهم، بل قد يقال بكفايته إذا كان منشأه الرخصه فى ذلك من جهه المكان، كحائر الحسين (عليه السلام) و غيره، أو العصيان أو كثره السفر و إن كان بعيداً بل الأقوى خلافه، و لا ريب فى أن الأحوط إن لم يكن الأقوى اعتبار التوالى و إن لم أجد

أحدا صرح به، لكن قال المقدس البغدادي بعد أن اختار عدم اعتباره: «إنه لا يتجاوز في المتفرقة الى ما دون شهر، و بالجمله ينبغي أن يراعى الصديق عرفا، و لا ريب أنه إذا قصد إقامة الستة و كان يخرج في الأثناء إلى مسافه مؤلفه من الذهاب و الإياب في يوم واحد و هو على عزمه لم يعرض يصدق عليه انه أقام الستة عرفا» انتهى.

و للنظر فيه مجال، إذ من الواضح الفرق بين التسامح العرفي و الصديق، على أن قضيه إطلاق القائل بكفايه المتفرقة عدم اعتبار ذلك، بل و لا اعتبار قصد التوطن هذه المده، بل يكفي اتفاق وقوعه منه و لو تدريجا، اللهم إلا أن يدعى ظهور لفظ الاستيطان في ذلك، فتأمل، نعم لا يعتبر استيطانها قبل الملك أو بعد زواله، لظهور الأدله في اعتبار دوام الملك كما صرح به غير واحد من الأصحاب و أن الاستيطان هذه المده و هو مالك.

و لو زال ملكه الذي كان مقارنا للاستيطان لكن قبل زواله أو عنده دخل ملكه شىء آخر غيره بناء على الاكتفاء به فالظاهر احتياج الإتمام إلى تجدد الاستيطان لعدم صدق استيطان الملك ستة أشهر، و عدم صدق دوام الملك الذي اشترطناه في تأثير الاستيطان تلك المده القصر، لظهوره في شخص المملوك لا- النوع أو الصنف، و من هنا قال في المسالك: «و لو تعددت المواطن كفى استيطان الأول منها ما دام على ملكه، فلو خرج اعتبر استيطان غيره» و مراده من التعدد التجدد بقريته لفظ الأول في كلامه، لكن حكى عن الذكرى أنه يظهر منها الاكتفاء بالأول و إن خرج.

و في اندراج الاستيطان المده تبعا كالزوجه المستوطنه في ملكها ذلك تبعا لزوجها وجهان، أقواهما ذلك، بل ينبغي القطع به فيمن لا ولايه عليه شرعيه، كالخادم

الحر للاندراج فى إطلاق الأدله التى لا يتفاوت فىه اختلاف دواعى الاستيطان.

[الشرط الرابع أن يكون السفر سائغا]

الشرط الرابع من شرائط القصر أن يكون السفر سائغا و لغير الصيد واجبا كان كحجه الإسلام، أو مندوبا كزياره النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام) أو مباحا كالأسفار للمتاجر أو مكروها كبعض الأسفار لها أيضا، فإنه لا ريب فى القصر حينئذ نضا و فتوى و لو كان السفر معصيه لم يقصر كاتباع الجائر و صيد اللهو بلا خلاف معتد به أجده فىه، بل هو مجمع عليه تحصيلا و نقلا مستفيضا كالنصوص فى

الصحيح عن حماد بن مروان (١)قال: «سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: من سافر قصر و أفطر إلا أن يكون سفره الى صيد أو فى معصيه الله أو رسولا لمن يعصى الله عز و جل أو فى طلب شحناء، أو سعايه ضرر على قوم مسلمين»

و الموثق عن عبيد بن زراره (٢)«سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخرج الى الصيد أ يقصر أم يتم؟ قال: يتم لأنه ليس بمسير حق»

الى غير ذلك من النصوص التى سيمر عليك بعضها إنشاء الله، على أن مشروعيه القصر للإرفاق بالمسافر و الإكرام له كما يومى اليه مرسل ابن أبى عمير (٣)عن الصادق (عليه السلام) الآتى إنشاء الله و هما لا يستأهلهما العاصى بسفره قطعا.

و لا- فرق فى المستفاد من النصوص و معاهد الإجماعات التى يشهد لها ظاهر الفتاوى بين العصيان بنفس السفر كالفرار من الزحف و إباق العبد و هرب المديون مع قدره

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٣ لكن رواه عن عمار بن مروان كما فى الفقيه ج ٢ ص ٩٢- الرقم

٤٩ و فى الكافى ج ٤ ص ١٢٩ المطبوع عام ١٣٧٧ عن محمد بن مروان.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٥ و هو مرسل عمران بن محمد.

على الأداء و الزوجه للنشوز، بناء على حرمه المذكورات بالخصوص عليهم لا من جهه وجوب ما ينافيها عليهم، و بين العصيان فى السفر لغايته، ضم إليها طاعه أولاً اللهم إلا أن يكون المقصد الأصلي الذى ينسب السفر له الطاعه، مع احتمال الاكتفاء بمطلق ضم المعصيه على أى وجه يكون على إشكال، و بالجملة فالمراد تحريم السفر لغايته كالسفر لقطع الطريق أو لنيل المظالم من السلطان و نحو ذلك مما هو مصرح به فى النصوص، بل لا- تعرض فيها على الظاهر لغيره، فالمناقشه حينئذ فى ذلك بأن مقدمه المحرم غير محرمه فلا- يعد السفر الذى غايته المعصيه حينئذ محرماً ضعيفه جداً، بل هى اجتهاد فى مقابله النص بل النصوص، إذ مع إمكان منع عدم الحرمة و تخرج هذه النصوص شاهداً عليه يدفعها أن الإتمام معلق على كون السفر للمعصيه، سواء كان هو معصيه أو لا كما هو واضح.

أما إذا كان المعصيه فى السفر لكونه ضداً للواجب المضيق بناء على اقتضاء الأمر به النهى عنه فليل بمساواته للسابقين، لإطلاق معاهد الإجماعات و الصحيح و التعليل السابقين، و إشعار

المرسل (١) به «لا يفطر الرجل فى شهر رمضان إلا بسبيل حق»

و خبر ابن بكير (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتصيد اليوم و اليومين و الثلاثة أ يقصر الصلاة؟ قال: لا إلا ان يشيع الرجل أخاه فى الدين و أن التصيد مسير باطل لا يقصر الصلاة فيه».

و أولويته من الإتمام فى سفر الصيد، و إمكان دعوى القطع بالمساواه بينه و بين الأولين.

و قيل كما مال إليه فى الروض و تبعه المقدس البغدادي باقتضائه الترخيص، بل قد يظهر من أولهما ذلك فى القسم الأول من القسمين السابقين مدعياً ظهور الأدله فى الثانى منهما

١-١ الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٧.

خاصه حتى الصحيح السابق، إذ صدره و إن كان يمكن دعوى ظهوره فى الأعم لكن ذيله كالصريح فى إرادته الثانى خاصه، فىبقى الأول حيثنذ منهما فضلا عما نحن فيه على مقتضى أدله وجوب القصر على المسافر، ضروره صدقه عليه و إن كان عاصيا، و لا-ريب فى ضعفه بالنسبه الى هذا القسم، للقطع بإرادته من الفتاوى و معاهد الإجماعات على وجه يمكن تحصيل الإجماع عليه، بل هو مندرج فى بعض النصوص أيضا، بل هو مستفاد منها جميعها و لو بالأولويه أو المساواه لما فيها المقطوع بهما.

نعم هو لا يخلو من وجه بالنسبه إلى القسم الأخير، لإمكان دعوى عدم صدق السفر فى معصيه الله عليه عرفا، أو انسياق غيره منه، و لا كونه ليس بحق، إذ المراد به ما قابل الباطل، لا المعصيه كالسفر لصيد اللهو لا للقوت و نحوه، خصوصا على ما ستسمعه من عدم المعصيه فى سفر صيد اللهو و إن أوجبنا التمام فيه للدليل على أحد الوجهين، و لا ريب أن السفر للتجاره فضلا عن الحج و الزياره ليس بباطل بهذا المعنى و إن كان محرما لاستلزامه ترك الواجب الفورى بناء على اقتضائه ذلك، و لاستلزامه وجوب الإتمام على سائر الناس إلا الأوحى لاستلزام سفرهم غالبا لترك واجب من الواجبات، لا أقل من ترك تعلم العلم الواجب و نحوه، مع أن الأقوى خلافه، إذ هو إن لم يندرج فى منطوق النصوص و لم يقطع بمساواته، لما اشتملت عليه من حيث انسياق كون المعصيه سبب ذلك فهو مندرج فى الفتاوى و معاهد الإجماعات التى هى كالصريحه فى دوران الترخص و عدمه على إباحه السفر بالمعنى الأعم و عدمها، و من المعلوم أنه بناء على النهى عن الضد يثبت عدم اندراج مثل هذا السفر فى السائغ المباح و اندراجه فى غير السائغ لكن يسهل الخطب أن التحقيق عندنا أن النهى عن الأضداد تبعى كوجوب المقدمات على وجه لا يندرج فى الأدله هنا من النصوص و معاهد الإجماعات و غيرها، كما أفرغنا البحث فيه فى محله.

ثم من المعلوم أن المدار على كون السفر سفر معصية لا على مطلق حصول المعصية حال السفر، فشراب الخمر حينئذ و فعل الزنا و نحوهما حاله لا تقدر في الترخيص، لإطلاق الأدلة من غير معارض، ضروره عدم تأديته إلى حرمة السفر نفسه، أما لو فرض كونه كذلك كركوب دابه مغصوبه بل مطلق التصرف بمغصوب بنفس السفر حتى نعل الدابه أو رحلها و بالجمله ما يؤدي الى حرمة نفس قطع المسافه قدح فيه، لا ما إذا لم يؤدي الى ذلك و إن كان هو محرما في نفسه، بل حتى لو كان معه شىء مغصوب إلا أنه لم يتصرف فيه بنفس قطع المسافه، كما لو كان معه متاع مغصوب أو دابه مغصوبه جعلهما عند غيره من رفقاءه في الطريق أو نحو ذلك، فتأمل جيدا فإنه قد يدق الفرق في بعض المقامات بين المقارن للقطع و بين ما يكون مقدمه للقطع أو القطع مقدمه له، و قد علمت أن المدار على اقتضائه حرمة شخص القطع.

ثم لا فرق في سفر المعصية بين الابتداء و الاستدامه، فلو كان ابتداء سفره طاعه فقصد به المعصية في الأثناء انقطع ترخصه قطعاً و إن كان قد قطع مسافات، كما أنه يترخص لو عدل عن سفر المعصية في الأثناء إلى قصد الطاعة لكن يعتبر في هذا بقاء مسافه، إذ لا عبره بما مضى قطعاً و إن تجاوز المسافه لفقده الشرط، نعم صرح بعضهم هنا بالاكْتفاء فيها بالتلفيق مما بقى من المقصد بعد العدول إلى الطاعة و من العود، بل نفى الخلاف عنه آخر، و كأنه مناف لما ذكره في نظائره، كغير قاصد المسافه ابتداء و نحوه من عدم ضم ما بقى له من الذهاب الى الرجوع و إن كان هو في نفسه مسافه، بل جعلوا للرجوع حكماً مستقلاً عما بقى من الذهاب بلا فرق بين قصد الرجوع ليومه و غيره، و الفرق بين المقامين مشكل، و لعله لذا لم يعتبر الضم المزبور هنا في الروضه أيضاً، اللهم إلا أن يقال إن مقتضى الضوابط الضم في المقامين كل على مختاره في اعتبار الرجوع ليومه و عدمه، خرج عنها في غير المقام بالدليل، و بقى هو على مقتضاها، و على

كل حال فلا إشكال في الترخيص بعوده الى محله عن سفر المعصيه إلا أن يكون قصد به المعصيه أيضا.

و لو عاد إلى الطاعة بعد قصده المعصيه في الأثناء و ضربه في الأرض ففي ضم ما بقى إذا كان قاصرا عن المسافه الى ما مضى، مسافه كان بنفسه أو بتلقيه مع الباقي و طرح المتخلل بينهما من المصاحب لقصد المعصيه و عدمه قولان، ينشأن من أن المعصيه مانع من الترخيص و قد زالت، و أن أقصى ما دل عليه الدليل كون المعصيه تقطع الترخيص و تبطله لا المسافه، و ليس كلما يوجب الإتمام يقطع المسافه، و لإطلاق

قول أبي الحسن (عليه السلام) في مرسل السيارى (١): «ان صاحب الصيد يقصر ما دام على الجاده، فإذا عدل عن الجاده أتم، فإذا رجع إليها قصر»

خصوصا إن أريد بالجاده فيه الكنايه عن الطاعة و الخروج عنها المعصيه لا الجاده الأرضيه، لعدم الفائدة، إذ الصيد إن كان حلالا

استمر على التقصير و إن خرج عن الجاده، و إن كان حراما لم يقصر و إن كان عليها، و لاستصحاب حكم القصر، و من بطلان حكم ما قطعه من المسافه أو بعضها بالعصيان في الأثناء، لاشتراط الإباحه في السفر ابتداء و استدامه، فلا تصلح حينئذ لإثبات الترخيص بعد الرجوع الى الطاعة لا منضمه و لا مستقله لو فرض قصد المعصيه بعد قطع تمام المسافه، و لا جابر لضعف الخبر سندا بل و دلالة، سواء فسر بما سمعت، أو بأن من لم يكن سفره للصيد و انما بدا له في الأثناء أن يصيد فعدل عن الطريق للصيد لهوا و أدركه وقت الصلاه أتم، فإذا عاد الى الطريق رجع الى القصر، إذ لا يلائمه

قوله (عليه السلام) في صدره: «صاحب الصيد»

و إن كان يشهد له المحكى من عباره الصدوق

لا أقل من حصول الشك في اندراج مثل هذه المسافه في الأدله لذلك كله، و الأصل في الصلاه التمام، و الأحوط الجمع، و إن كان قد يقوى في النظر الأول كما تقدم نظيره في الشرط الثاني.

بل ينبغي القطع بالترخص لو قصد المعصيه في الأثناء و لما يضرب في الأرض ثم عاد إلى الطاعه، بل يمكن دعوى عدم تأثير ذلك القصد في بقاء الترخص الأول إذا لم يضرب في الأرض، فلا يتم حينئذ بمجرد قصد العصيان فيما بقى من سفره مع فرض مكثه في محل عروض هذا القصد، فتأمل.

ثم إن ظاهر المتن كصريح غيره كون التمام في السفر لصيد اللهو لأنه معصيه، فهو حينئذ من السفر للمعصيه، و لعله لأن الصيد من الملاهى كما هو صريح

خبر زراره(١) عن الباقر (عليه السلام) «سألته عن يخرج بأهله بالصقور و البزاه و الكلاب يتنزّه الليله و الليلتين و الثلاثه هل يقصر من صلوته أم لا- يقصر؟ قال: إنما خرج في لهو لا يقصر قلت: الرجل يشيع أخاه اليوم و اليومين في شهر رمضان قال: يفطر و يقصر، فان ذلك حق عليه»

فيندرج فيما دل حينئذ على حرمتها، و ل

قول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن بكير(٢): «ان التصيد مسير باطل لا يقصر الصلاه فيه»

و في

خبر عبيد بن زراره(٣) عنه (عليه السلام) أيضا «يتم لأنه ليس بمسير حق»

و مرسل ابن أبي عمير(٤) عنه (عليه السلام) أيضا «قلت له: الرجل يخرج الى الصيد مسيره يوم أو

١- ١ ذكر صدره في الوسائل- في الباب- ٩- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١ و ذيله في الباب ١٠ منها الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- في الباب- ٩- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل- في الباب- ٩- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٥ و هو مرسل عمران القمي كما في الكافي ج ٣ ص ٤٣٨

المطبوع عام ١٣٧٧.

يومين أو ثلاثه يقصر أو يتم فقال: إن خرج لقوته و قوت عياله فليفطر و ليقصر، و إن خرج لطلب الفضول فلا و لا كرامه»

و خبر حماد(١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى قول الله تعالى (٢) «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ» قال: «الباغى باغى الصيد، و العادى السارق، و ليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطرا إليها، هى حرام عليهما ليس هى عليهما كما هى على المسلمين، و ليس لهما أن يقصرا فى الصلاه»

إلى غير ذلك مما يدل عليه من النصوص المعتضده بالفتاوى التى لا أجد خلافا فيها فى ذلك، إلا أنه لم يستوضحه المقدس البغدادى بعد أن حكاه عن الفاضلين و الشهيدين و غيرهم.

بل قال: «و ما شككنا فلا- نشك فى جواز الصيد للتنزه، و لا يترخص، بخلاف التنزه فى الغياض و الرياض و الأودية العطره و الأنديه الخضره، أ ترى أن التنزه هاهنا محظور، نعم اللعب منه ذاك هو اللعب المحظور، لا التنزه بالتفرج فى الجنان و الخضرة و البساتين، بل فى الصحاح و القاموس و شمس العلوم و غيرها أن اللهو هو اللعب، و فى المصباح المنير عن الطرطونس أن أصل اللهو الترويح عن النفس بما لا- تقتضيه الحكمة، و معلوم أن التنزه بالمناظر البهجه و المراكب الحسنه و مجامع الأنس و نحو ذلك مما تقتضيه الحكمة، فلم يبق خارجا منه عن مقتضى الحكمة إلا- اللعب، و نحن نمنع صدق اسم اللعب على مثل هذا التصيد، و

الحكمه هى الصفه التى تكون بها الأفعال على ما ينبغى أن تكون عليه، و هى المراد هنا، و إن كانت تطلق على غير ذلك أيضا- الى أن قال:-

و إذا كان اللهو فى اللغه هو اللعب كما عرفت فنحن نمنع صدق اسم اللعب على التصيد و نقول: إن إطلاق اسم اللهو عليه كما وقع فى الأخبار(٣) و كلام الأصحاب انما

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢.

٢- ٢ سورة البقره الآيه ١٦٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٥ و الباب ٩ منها الحديث ١ و المستدرک- الباب - ٧ منها الحديث ١.

جاء على ضرب من التسامح، سلمنا أنه لهو و لكن المحرم من اللهو انما هو اللعب، و ليس هذا بلعب، نعم يطلق اللهو على التلهي بامرأه أو ولد أو نحو ذلك، قال الأزهرى فى التهذيب: اللعب اللهو ما يشغلك من هوى و طرب يريد من عشق و خفه من فرح أو حزن، فان ذلك مما يشغل، قال الله تعالى (١) «لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَهَوًا لَاتَّخِذْنَاهُمْ مِنْ لَمَدْنَا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ» و الظاهر أن هذا هو المراد باللهو هنا، فان التصيد بالبزاه و الكلاب ضرب من الهوى و العشق و الطرب الذى يحصل به و الخفه التى تعتريه و الابتهاج و الفرح مما لا يكاد يخفى».

قلت: و هو على طوله كأنه اجتهاد فى مقابله النص حكما و موضوعا، و استبعاد لغير البعيد، و لا تلازم بين حرمة ما نحن فيه و بين حرمة سائر أفراد التنزه بالخضر و

البساتين و الأودية و نحوها كى يجب الحكم بعدم الحرمة هنا المستفاده من النصوص (٢) و الفتاوى لعدم الحرمة هناك للأصل و السيره القطعيه و غيرهما.

نعم هذا كله لو كان لهوا كما يستعمله الملوك و أما لو كان أى الصيد لقوته و قوت عياله قصر بلا خلاف أجده، بل هو مجمع عليه نقلا- إن لم تكن تحصيلا لإطلاق الأدله السالم عن المعارض هنا بعد ظهور تلك النصوص حتى المطلق منها فى غيره، و خصوص مرسل ابن أبى عمير (٣) المتقدم الذى هو كالمسند، و غيره مما ستسمعه.

و أما لو كان للتجاره قيل و القائل بنو إدريس و حمزه و البراج و بابويه على ما حكى عن الأخيرين منهم كالشيخين يقصر الصوم دون الصلاه بل قيل

١- ١ سورة الأنبياء- الآية ١٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب صلاه المسافر.

٣- ٣ المتقدم فى ص ٢٥٧.

إنه مذهب أكثر القدماء، بل لعله لا خلاف فيه بينهم، إذ المرتضى وإن حكى عنه دعوى الإجماع على قاعده تلازم القصرين إلا أنه من المحتمل خروج هذه المسألة منها عنده كما صرح به ابن إدريس، فتخرج المسألة عن الخلاف فيها بينهم، بل في السرائر أن أصحابنا أجمعوا على ذلك فتوى وروايه كما أنه نسبه في المبسوط إلى روايه أصحابنا أيضا، وهو الحجه، مضافا الى المحكى عن

فقه الرضا (ع) (١) في المقام من النص على هذا التفصيل المزبور، وإن حكى عنه في باب (٢) الصوم أنه قال:

«وإن كان صيده للتجاره فعليه التمام في الصلاه و الصيام، و روى أن عليه الإفطار في الصوم»

لكن قيل يمكن حمله و إن بعد على إرادته من كان ذلك دأبه، فيندرج في كثير السفر حينئذ بقريته أنه لم نعرف قائلًا بوجوب التمام في الصوم هنا كما اعترف به بعضهم، بل عن البيان الإجماع عليه، و يكون قوله: «و روى» ابتداء كلام في سفر الصيد للتجاره الذي لم يكن دأبه، و هو ما نحن فيه، فهي حينئذ روايه مرسله مؤيده للتفصيل المزبور.

و ربما يشهد للحمل المزبور ما حكاه

المقدس البغدادي عن أصل زيد النرسى (٣) قال: قد وجدت فيه أنه «سأل بعض أصحابنا أبا عبد الله (عليه السلام) عن طلب الصيد و قال: إنى رجل ألهو بطلب الصيد و ضرب الصولج و ألهو بلعب الشطرنج،

١- ١ المستدرک- الباب- ٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٤- من أبواب من يصح منه الصوم- الحديث ١ من كتاب الصوم.

٣- ٣ ذكر صدره في المستدرک- في الباب ٧ من أبواب صلاه المسافر- الحديث- ١ و وسطه في الباب ٨١ من أبواب ما يكتسب به- الحديث- ٢- و ذيله في الباب ٧٩ منها- الحديث- ٤ من كتاب التجاره.

قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام) أما الصيد فإنه سعى باطل و إنما أحل الله الصيد

لمن اضطر الى الصيد، فليس المضطر الى طلبه سعيه فيه باطل، و يجب عليه التقصير فى الصلاه و الصوم إذا كان مضطرا إلى أكله، و إن كان ممن يطلبه للتجاره و ليس له حرفه إلا من طلب الصيد فان سعيه حق، و عليه التمام فى الصلاه و الصيام، لأن ذلك تجارته فهو بمنزله صاحب الدور الذى يدور فى الأسواق فى طلب التجاره، أو كالمكارى و الملاح، و من طلبه لاهيا و أشرا و بطرا فان سعيه ذلك سعى باطل و سفر باطل، و عليه التمام فى الصلاه و الصيام، و أن المؤمن لفى شغل عن ذلك، شغله طلب الآخره عن الملاهى، و أما الشطرنج فهو الذى قال الله عز و جل (١) «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ» الغناء، و ان المؤمن عن جميع ذلك لفى شغل، ما له و للملاهى، فإن الملاهى تورث قساوه القلب و تورث النفاق، و أما ضربك بالصولج فان الشيطان معك يركض، و الملائكه تنفر عنك، و إن أصابك شىء لم تؤجر، و من عثر به دابته فمات دخل النار».

و كيف كان فمن ذلك كله و من أن مقتضى إطلاق الأدله القصر فى الصلاه أيضا- اقتصارا فيما دل على التمام فيها على سفر صيد اللهو كما هو الظاهر من تلك الأدله، فيندرج حينئذ فيما دل على وجوب القصر فى قاصد المسافه إذا كان سفره سائغا من غيرها، بل ظاهر ما سمعته من خبر زيد النرسى أن التمام من جهه كثره السفر، و إلا قصر لأنه سفر حق، مضافا الى قاعده تلازم وجوب القصر و الإفطار و بالعكس

التي هي مضمون صحيح معاويه (٢) و غيره و محكى عليها الإجماع عن المرتضى المقتضيه لقصر

١- ١ سورة الحج- الآيه ٣١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب من يصح منه الصوم- الحديث- ١ من كتاب الصوم.

الصلاه هنا أيضا، ضروره ثبوته بالنسبه إلى الصوم إجماعا، فلا وجه حينئذ لاحتمال الإتمام فيهما- قال المصنف و فيه تردد بل قيل إن المعروف بين المتأخرين التقصير فيهما، بل فى الرياض نسبتة الى عامتهم و إن لم نتحققه.

لكن لا يخفى عليك قوه الأول، ضروره عدم صلاحيه معارضه المطلق للمقيد و هو الإجماع الذى سمعته فى السرائر المعتضد بما تقدم من الرضوى و الروايه المرسله فى المبسوط و السرائر و فقه الرضا (عليه السلام) بل قد عرفت دعوى الإجماع على روايتها من الثانى كظاهر الأول، و احتمال و هن ذلك كله بالشهره المتأخره فلا يقوى على تخصيص القاعده و الإطلاقات يدفعه منع تحقق شهره تصل الى الحد المزبور كما لا يخفى على من لاحظ و تأمل، كما أنه يدفع ما أظن به الفاضل فى المختلف من بيان التلازم بين قصر الصوم و الصلاه أن أقصاه أنها قاعده كلييه يجب الخروج عنها بالدليل و لكن و مع ذلك فالاحتياط بالجمع بين القصر و الإتمام فى خصوص الصلاه لا ينبغى تركه و لا فرق فى جميع ذلك بين صيد البر و البحر، لإطلاق النصوص و الفتاوى، اللهم إلا أن يدعى انصرافه الى المعهود المتعارف بين الملوك و أولاد الدنيا من صيد الأول بالبزاه

و الكلاب، و منه يتجه الاحتياط فى الثانى، بل و الأول أيضا إذا لم يكن بالطريق المزبور بل بالبندق و نحوه، فتأمل.

و كذا لا فرق فى جميع أفراد الصيد السابقه بعد إحراز قصد المسافه بين كونه دائرا حول المدينه أو تباعد عنها، و لا بين استمرار دورانه ثلاثه أيام أو أقل لإطلاق الأدله، فما عن ابن الجنيد- من أن المتصيد ماشيا إذا كان دائرا حول المدينه غير مجاوز حد التقصير لم يقصر يومين، فان تجاوز الحد و استمر به دورانه ثلاثه أيام قصر بعدها- ضعيف جدا، و

خبرا صفوان (١) و العيص (٢) عن الصادق (عليه السلام) «عن

١- ١ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب صلاه المسافر الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب صلاه المسافر الحديث ٨.

الرجل يتصيد فقال: إن كان يدور حوله فلا يقصر، فان كان تجاوز الوقت فليقصر»

محمولان على صيد القوت و تجاوز حد الرخصه من الوقت فيه، و على قصد السير المعترف فى التقصير، كما أنه يجب حمل

خبر أبى بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) «ليس على صاحب الصيد تقصير ثلاثة أيام، و إذا جاوز الثلاثة لزمه»

على التقيه كما قيل، أو غيرها مما لا ينافى النصوص المعمول عليها التى لا يجوز الخروج عنها بمثل ذلك القاصر سندا و دلالة و اعتضادا كما هو واضح.

و المراد بتبعيه الجائر فى المتن و غيره تبعيته فى جوره اختيارا أما من تبعه لغرض تعلق له به من دفع مظلمه و نحوها أو كان مكرها فى أتباعه فلا يتم فى سفره قطعا، لعدم معصيته بهذا السفر، فيندرج حينئذ فى إطلاق تلك الأدلة.

نعم لو كان معدا نفسه لطاعته و امتثال أوامره فى جور أو غيره كالجندى لم يبعد عدم ترخصه فى سفره المعد نفسه فيه لذلك، حتى لو كان قصد الجائر فى ذلك السفر طاعه من زياره أو حج أو نحوهما، فيترخص حينئذ هو دون جنده، لأنه سفر طاعته بالنسبه إليه بخلافهم، ضروره حرمه تبعيتهم، بل قد يقال بحرمه سفر التابع لو أرسله الجائر فى أمر مباح من حيث أن قطعه هذه المسافه بأمر الجائر و باستعداد امتثال أوامره كائنه ما كانت التى هذا منها محرم عليه و إن كان هو فى حد ذاته مباحا، و الله اعلم.

[الشرط الخامس ألا يكون سفره أكثر من حضره]

الشرط الخامس من شرائط تأثير المسافه القصر أن لا يكون قاطعها سفره أكثر من حضره كالبدوى الذى يطلب القطر و منبت الشجر و المكارى بضم الميم و تخفيف الياء و الملاح و التاجر الذى يطلب الأسواق و البريد المعد نفسه للرساله و نحوهم، فإنهم يتمون فى سفرهم بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى الرياض

إلا- ما يحكى عن ظاهر العماني حيث أطلق وجوب القصر على كل مسافر، و هو مع عدم صراحته فى ذلك محجوج بالإجماع المحصل و المنقول مستفيضا على ما قيل كالنصوص ف

فى (١) الصحيح عن الباقر (عليه السلام) «أربعة قد يجب عليهم التمام فى السفر كانوا أو فى الحضر: المكارى و الكرى و الراعى و الاشتقان، لأنه عملهم»

و الكرى كغنى كثير المشى و الظاهر إرادته الساعى الذى يكرى نفسه للمشى منه، و فى المختلف و غيره أنه بمعنى المكارى، و يبعده جمعهما معا فى الصحيح المزبور، كما أنه يبعد أيضا ما حكاه فى السرائر عن أبى بكر الأنبارى من أنه من أسماء الأضداد، فهو بمعنى المكارى و المكترى، ضروره عدم إمكان إرادته الثانى منه فى الصحيح، و قد عرفت انه لا- وجه للجمع بينه و بين المكارى على الأول.

بل قد يقال إنه مما ذكرنا فى تفسيره يعلم إرادته أمين البيادر، و هو الذى يبعثه السلطان يحفظها من الاشتقان كما عن أهل اللغة النص عليه لا البريد كما قيل، بل ربما توهم من ظاهر الصحيح لكن الظاهر أن تفسيره بذلك من الصدوق لا الرواية، إذ يبعده مع أنه خلاف المنصوص عليه من أهل اللغة- أنه يغنى

عنه لفظ الكرى، إذ هو البريد أو ما يقرب منه، لا يقال إن الإتمام فى الاشتقان بناء على التفسير المزبور من حيث أنه من عمله السلطان لا- مما نحن فيه من كثره السفر لأننا نقول مع أنه لا بأس فيه بعد تسليمه- يمكن أن يقال بظهور الصحيح فى أن إتمام الاشتقان لعملية السفر حتى لو فرض كونه على وجه محلل كما لو قهر على ذلك مثلا بل يمكن دعوى نصوصيه الصحيح المزبور فى ذلك.

فى آخر(١)عن الصادق (عليه السلام) «المكارى و الجمال الذى يختلف و ليس له مقام يتم الصلاه و يصوم شهر رمضان»

و خبر على بن جعفر(٢)عن أخيه موسى (عليه السلام) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال:

«أصحاب السفن يتمون الصلاه فى سفنهم»

و محمد(٣)عن أحدهما (عليهما السلام) «ليس على الملاحين فى سفنهم تقصير و لا على المكارى و الجمال»

و مضمر إسحاق بن عمار(٤)«سألته (عليه السلام) عن الملاحين و الأعراب هل عليهم تقصير؟ قال: لا، بيوتهم معهم»

و المرسل (٥)عن الصادق (عليه السلام) «الأعراب لا يقصرون، و ذلك لأن منازلهم معهم»

و خبر السكونى (٦)عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «سبعة لا يقصرون الجابى الذى يدور فى جبايته، و الأمير الذى يدور فى

إمارته، و التاجر الذى يدور فى تجارته من سوق الى سوق، و الراعى، و البدوى الذى يطلب مواضع القطر و منبت الشجر، و

الرجل الذى يطلب الصيد يريد به لهو الدنيا، و المحارب الذى يقطع السبيل»

الى غير ذلك من النصوص الداله على المطلوب، لكن ظاهر ما سمعته منها أن عدم تقصير الأعراب ليس لاندراجهم فى هذا

العنوان المعروف بين الأصحاب، بل لأن ذلك باعتبار كون بيوتهم معهم و عدم قعر معلوم لهم متخذ على الوطنيه، و حينئذ صار

هذا السفر منهم ليس سفرا حقيقه، بل هو وضعهم الذى عزموا عليه ما عاشوا فى الدنيا.

و من هنا يعلم أنه لو قصد بعضهم قطع مسافه لزياره أو نحوها مما لا يندرج فى الحال الأول يترخص، لإطلاق الأدله، نعم قد

يتوقف فى ترخص من يمضى منهم لاختيار المنزل لقومه من جهه النبت و نحوه، و فرض بلوغ المسافه بينه و بين ما أراد اختباره

١-١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ٧.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ٥.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ٦.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ٩.

من خصوص ذلك المنزل، لاحتمال عدم عد مثل ذلك بالنسبه إليه سفرا إذا لم يكن خارجا عن

المعتاد، و اندراجه في البدوى الذى يطلب القطر، مع أن الأقوى فيه الترخص أيضا، لإطلاق الأدله المقتصر فى تقييدها على المتيقن، و هو الأول.

كما أن ظاهر التعليل للإتمام فى المكارى و نحوه بأنه عملهم، و وصفه و الجمال بالاختلاف الترخص لو أنشأوا سفرا للحج و نحوه مما لا- يدخل فى المكاراه و نحوها من أعمالهم اقتصارا فى تقييد الأدله أيضا على المتيقن، لا انه يشترط فى إتمامهم كراؤهم للغير، فلو حملوا أمتعتهم و عيالهم من بلاد الى بلاد كان اختلافهم فيما بينهما ترخصا، بل المراد إنشأؤهم سفرا لا يعد أنه من عملهم الذى كانوا يختلفون فيه، كما لو قصد مكارى العراق حج البيت الحرام أو زياره مشهد الرضا (عليه السلام)، و كان إيكاله إلى العرف أولى من التعرض لتلقيحه.

أما من كان مكاريا فى مكان مخصوص ثم كارى فى غيره مما لم يكن معتاد المكاراه له و لا لصفه مثلا كمن عنده بعض الأتن يكرىها فى الأماكن القريبه إلى بلاده مما يبلغ مسافه فكراها الى الشام أو الى حلب أو الى الحج و نحوها مما لا ينبغى مكاراه مثله فيها فالظاهر أنه يتم أيضا للصدق، و أما

المرسل (١) فى الكافى «المكارى إذا جد به السير فليقصر»

كالصحيح (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «المكارى و الجمال إذا جد بهما السير فليقصر»

و الآخر (٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المكارين الذين يختلفون فقال إذا جدوا السير فليقصر»

فلا يراد منها إنشأؤهم السفر غير المعتاد لهم و إن حكى عن الذكرى، ضروره كونها عنه بمعزل، و لا كون التقصير لقيام (لمقام ظ) العشره كما فى المختلف، أو لعدم تحقق أصل الكثيره كما فى الروض، بل

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٢.

المنساق منها إرادته شدة السير لهم و العنف فيه، أو بأن يجعلوا المنزلين منزلا كما نص عليه في الكافي بعد المرسل السابق.

فيجب حينئذ طرحها، لعدم ظهور عامل بها من الطائفة عدا ما يظهر من الشيخ في التهذيب و الاستبصار من العمل به على الثاني محتجا له بعد ما حكاه عن الكليني أيضا ب

مرفوع محمد بن عمران الأشعري (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «الجمال و المكارى إذا جد بهما السير فليقصرا فيما بين المنزلين، و يتما في المنزل»

و ربما مال اليه أو الى ما يقرب منه سيد المدارك و المقدس البغدادي، و لعله لأنه مقتضى الجمع بين الإطلاق و التقييد، و لما يلاقونه في الفرض من شدة الجهد و التعب

المناسيب لشريعه القصر، و لانصراف تلك الإطلاقات إلى السير المتعارف.

لكن لا يخفى عليك أنه لا شهادة في الخبر المزبور على ذلك، بل أقصاه مساواته للنصوص السابقة في المضمون، فاما أن تطرح جميعها لقصورها بسبب الاعراض عن تقييد تلك الإطلاقات الممنوع انصرافها الى غيره، أو تحمل على ما ذكرناه أولا من إنشائهم السفر الذي لا يدخل في عملهم و صنعتهم عرفا بتقريب إرادته اتصال السفر كسفر الحج و نحوه من الجد فيها كما عن الذكري و إن كان بعيدا جدا، بل في الرياض التأمل، في المحمول عليه نفسه، قال: «لعدم دليل صالح عليه إلا بعض التلويحات و الاشعارات المستخرجه من جملة من المعتبره المعلله وجوب التمام على كثير السفر بأنه عمله و أن بيته معه، و بعض الصحاح الذي لم أفهم دلالة، و في الاعتماد عليها بمجردا إشكال يصعب معه الخروج عن مقتضى الأدله العامه، و الاحتياط مما لا ينبغى تركه في المسألة» و هو عجيب، إذ ليس دليل أعظم من قصور أدله كثير السفر عن تناوله، فيبقى حينئذ

١-١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣ لكنه مرفوع عمران بن محمد الأشعري.

على مقتضى ما دل على القصر فى كل مسافر، مضافا الى ما سمعته منا و منه من التعليل و غيره، و الى تصريح غير واحد من الأصحاب به من غير إشكال و تردد، بل عن ابن جمهور الإجماع عليه فى غوالى اللئالى، و كذا قضيه التعليل بالعمل و الاختلاف المزبورين عدم و جوب التمام على مثل الذين يحملون الحجيج من العراق أو الشام المسمين بالحملداريه فى عرفنا و إن اتخذوا ذلك حرفه و معاشا، لعدم صيرورته عملا بالنسبه إليهم و عدم دخولهم بسببه تحت شىء مما سمعته فى النصوص من المكارى و الجمال و نحوهما، بل أقصاه اتخذهم ذلك عملا فى أشهر الحج و ما يكتفها من الشهور، على أنهم مما يقيمون فى بلادهم كلما رجعوا أشهراً، فلا مخرج لهم حينئذ عن إطلاق ما دل على إيجاب قصد المسافه القصر.

بل قد يشهد له أيضا خصوص

خبر ابن جزك (١) قال: «كُتِبَ الى أبى الحسن الثالث (عليه السلام) أن لى جمالا و لى قواما عليها، و لست أخرج فيها إلا فى طريق مكه لرغبتي فى الحج أو فى الندره الى بعض المواضع فما يجب على إذا أنا خرجت معهم أن اعمل أ يجب على التقصير فى الصلاه و الصيام فى السفر أو التمام؟ فوقع (عليه السلام) إذا كنت لا تلزمها و لا تخرج معها فى كل سفر إلا إلى مكه فعليك تقصير و فطور»

نعم قيل فى الذين يحتملون الأعاجم من بلادهم و يرجعون بهم إليها حتى يذهب فى كل حجه

عامه الحول إلا قليلا أنه يجب عليهم التمام إذا لم يقيموا عند أهلهم عشره أيام، و لعله لصدق العمليه فيه، و ظهور اندراجه فى نصوص المقام كما هو واضح، و كذا قضيتهما أيضا اعتبار كون السفر عملا لهم فى الإتمام، فمن كان التردد فيها دون المسافه عملا له ترخص لو أنشأ سفرا، لإطلاق الأدله أيضا، و لعله على هذا يحمل

خبر

إسحاق بن عمار(١)«سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الذين يكرون الدواب يختلفون كل الأيام أ عليهم التقصير إذا كانوا في سفر؟ قال: نعم»

كخبره الآخر(٢)بتفاوت يسير، وربما يومى اليه: قوله «إذا كانوا في سفر»

ضروره إشعاره بأن ذلك الاختلاف منهم ليس في سفر، أو يحملان على ما ذكرناه أولا من إنشاء المكارى مثلا سفرا لا يدخل في عمله و صنعته عرفا، أو غير ذلك مما لا ينافى ما تطابقت عليه الفتاوى و باقى النصوص من إتمام من كان عمله السفر من غير فرق بين المكارى و الجمال و الكرى و صاحب السفينه- كما فى خبر على بن جعفر(٣)المتقدم ملاحا كان أو غيره كما نص عليه فى المسالك، بل لعل المراد

بالملاح فى النصوص السابقه ما يشمل كل عامل بالسفينه لا المشتغل بجرها خاصه كما فى عرفنا، إذ كثير من السفن لا تحتاج الى جر كالمراكب البحريه و غيرها، مع أنه لا كلام فى أن عمالها يتمون- و بين غيرهم ممن يكون عملهم السفر، كالتاجر الذى يدور فى تجارته من سوق الى سوق بحيث صار ذلك عملا له و حرفه يستعملها فى تمام سنته، و لعله الذى يسمى فى عرفنا بالساسانى.

أما إذا كان يستعمل ذلك فى الصيف دون الشتاء أو بالعكس ففى إتمامه و قصره و جهان ينشئان من إطلاق الدليل، و صدق العمليه له فى هذا الحال مع اختلافه ذهابا و إيابا متكررا، و من أن المتيقن الأول، فيبقى غيره على أدله القصر، و الأحوط له الجمع، لا يقال إنه كأمر البيادر و أمير الفلاليح و الشحاء و الجابى للخراج و نحوهم ممن لم يكن عملهم متصلا تمام السنه، بل هو فى أوقات دون أوقات، لاحتمال الفرق بأن وضع هذه الاعمال على هذا الحال، إذ عمليه كل شىء، بحسب حال ذلك الشىء، بخلاف التاجر و نحوه،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٧.

و بالجمله المدار على صدق كون السفر عملا- له كما هو ظاهر تلك النصوص السابقه، لا أنه اتفاقى له و إن كان قد تواصل سفره كثيرا لكنه لم يكن على وجه اتخاذه عملا له، و لا يصدق عليه أنه عمله السفر، هذا.

و لكن فى الروض- بعد أن حكى عن الأصحاب عدهم فى هذا للشرط مثل البدوى و التاجر و الراعى و الأمير- أشكلهم بأنه و إن تضمنت النصوص ذكرهم لكن لا- دلالة فيها على أن إتمام هؤلاء لكونهم ممن عمله السفر، بل الظاهر أنه لعدم قصدهم المسافه غالبا، بل لا يصدق عليهم أصل السفر، و يرشد اليه أن نصوص المقام قد اشتملت على مثل المحارب و اللاهى بالصيد ممن هو معلوم كون الإتمام فيه لغير هذا الشرط، و هو كما ترى نزاع فى موضوع، إذ لا- مانع من فرض البحث فيهم إذا كان أعمالهم تلك فى المسافه، و إلا فبناء على ما ذكر فلا خصوصيه لهم بذلك.

و كيف كان فمما ذكرنا يظهر لك أن عنوان هذا الشرط بذلك أى اتخاذا السفر عملا كما هو المستفاد من مجموع النصوص و عبر به الأستاذ فى بغيه الطالب أولى مما فى المتن و غيره من أنه بأن لا يكون سفره أكثر من حضره، إذ هو- مع خلو النصوص عنه و إجمال المراد بالأكثرية، بل هى على بعض الوجوه غير معتبره قطعاً، بل قد يكون المكارى فضلا عن غيره حضره أكثر من سفره أو مساويا، كما لو كان من عادته السفر ثلاثه أيام و الحضور عند أهله دون العشره- يقتضى وجوب التمام على من اتفق أكثرية سفره على حضره و إن لم يكن عملا له و لا دليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه و إن كان قد توهمه بعض عبارات القدماء كالسرائر و غيرها، بل و بعض عبارات المتأخرين كالروضه و غيرها.

و لعله لذا عدل فى المعتبر على ما قيل عن التعبير بذلك عن هذا الشرط بعد أن حكاه عن المفيد و غيره، و طعن عليه بأنه يقتضى الإتمام لمن أقام عشره و سافر عشرين،

و لم يقله أحد، ثم قال و لو قيد ذلك بأن لا يقيم في بلد عشره لم يبق حينئذ لكثرة السفر اعتباراً، و استحسّن التعبير عنه بأن لا يكون ممن يلزمه الإتمام سفراً، لكنه كما ترى فيه من الاجمال و إدخال غير المراد ما لا يخفى، بل لعل ما عدل عنه من التعبير أولى منه، خصوصاً إن قلنا بإرادته من عبر به منشيئه كثره السفر إما لأنه عمله و حرفته كالمكارى و الملاح، أو ان تلك عاداته، بل قيل إن كثير السفر حقيقه متشرعيه فيمن كان عمله السفر كما جزم به فى الروض، إلا أن الانصاف أن ما ذكرناه من التعبير أولى و أوفق بظاهر النصوص، لكن ينبغى إخراج البدوى عنه كما أشرنا سابقاً فى أن جهه إتمامهم كون بيوتهم معهم لا عمليه السفر، مع إمكان إدراجهم فيه أيضاً.

نعم اعتبر الفاضل فى الرياض مع ذلك تكرر السفر و كثرته من غير فرق بين المكارى و الملاح و نحوهما ممن ورد فى النصوص من التاجر و الأمير و بين غيرهم ممن يكون السفر عمله، قال: «فلو صدق وصف أحد هؤلاء و لم يتحقق الكثره المزبوره لزم التقصير، خلافاً للحلى فحكم بالتمام فيهم، لإطلاق الأدله من النصوص و الفتاوى بوجوب التمام على هؤلاء، و لقيام اتخاذهم ذلك صنعه مقام التكرار من غيرهم ممن كان سفره أكثر من حضره» و هو - مع ضعفه بأن الاستفادة من النصوص بعد ضم بعضها إلى بعض أن وجوب التمام على هؤلاء إنما هو لأن السفر عملهم لا لخصوصيه فيهم، فلو فرض كثره السفر بحيث يصدق كونه عملاً لزم التمام و إن لم يصدق وصف أحد هؤلاء، و بالعكس على ما عرفت - مقدوح بلزوم حمل المطلقات على الغالب الشائع منها، و هو من تكرر السفر منه مرارا لا من يحصل منه فى المره الأولى.

و منه يظهر ضعف ما فى المختلف من حكمه بالإتمام فى السفره الثانيه مطلقاً، و لجماعه فجعلوا المدار فى الإتمام على صدق وصف أحدهم، أو صدق كون السفر عمله، و منهم الشهيد فى الذكري إلا أنه قال: «و ذلك انما يحصل غالباً بالسفره الثالثه التى لم يتخللها إقامه عشره

كما صرح به الحلبي في متخذ السفر عملا» و فيه ما عرفته من أن المستفاد من النصوص أن وجوب التمام على هؤلاء انما هو من حيث كون السفر عملهم، فلا وجه لجعله مقابلا.

ثم إن دعوى حصول صدق أحد العنوانين بمجرد السفر في الثالثه ممنوعه، إذ قد يحصل السفر زائدا عليها و لا يصدق أحدهما، كما لو اتفق كثره السفر مع عدم قصده الى اتخاذه عملا، و مثله يقصر قطعا كما صرح به بعض متأخري أصحابنا، فقال بعد نقل الأقوال: «و إذ قد عرفت أن الحكم في الأخبار ليس معلقا على الكثره بل على مثل المكارى و الجمال و من اتخذ السفر عمله و جب أن يراعى صدق هذا الاسم عرفا، فلو فرض عدم صدق الاسم بالعهده لم يتعلق حكم الإتمام، نعم يعتبر السفرات الثلاث مع صدق العنوان، فلا إتمام فيما دونها و لو صدق، لما مر من لزوم حمل المطلقات على المتبادر، و ليس إلا من تكرر منه السفر ثلاثا فصاعدا، و يمكن أن يكون مراد الشهيد في اعتباره التعدد ثلاثا هذا، و بالجمله المعتبر عدم اتخاذه السفر عملا مع تكرر مره بعد أخرى، و معه كذلك يجب التمام كما يستفاد من النصوص على ما قدمناه» انتهى و فيه بعد الغرض عن بعض ما ذكره أنه لا وجه لاعتبار تثليث السفر بعد صدق العمليه كما هو ظاهر ذيل كلامه بل صريحه، ضروره ظهور الأدله إن لم يكن صراحتها في أن مدار الإتمام ذلك، كما أنها ظاهره أو صريحه في أنه متى تحقق صدق اسم واحد من المكارى و الملاح و نحوهما عرفا صدق عليه أنه عمله السفر قطعا، بل يمكن منع اعتبار التثليث المزبور في تحقق أصل العمليه أو المكاريه عرفا، بل ينبغي القطع بعدم اعتبار الرجوع الى بلاده في ذلك، إذ لو بقى مده طويله يعمل في المكاراه ذهابا و إيابا الى غير بلاده صدق عليه الوصفان المزبوران قطعا، بل قد يقال بعدم اعتبار الرجوع في ذلك أيضا، كما لو كارى الى مقصد بعيد، بل استظهر المقدس البغدادي تحقيق وصف المكارى و نحوه بأول سفره إذا اتبع الدواب و سعى معها سعى المكارين، و هو

لا يخلو من وجه.

و أوجه منه إيكاله إلى العرف كما حكاه عن ذلك المتأخر من بعض أصحابنا و لا فرق بين أن يتحقق في العرف صدق كون السفر عمله أو كونه مكاريا و نحوه بناء على ما سمعته من التلازم بين المفهومين بالنسبه الى الثانى، و مفهوم الأول أعم من الثانى إذ قد يتحقق فيمن لم يندرج فى شىء من هذه المفاهيم كما هو واضح، و لعل الشهيد أراد ذلك لا أن مقصوده المقابله كى يتوجه عليه ما عرفت، كما يومئ اليه اتخاذ عبارته مع عبارته المتأخر من أصحابنا الذى نقله الفاضل المزبور فى ذلك، و من المعلوم إرادته ما ذكرنا، و الأمر سهل بعد وضوح المطلوب.

و من ذلك كله يظهر لك ما فى قول المصنف و ضابطه أن لا يقيم فى بلده عشره أيام، فلو قام أحدهم عشره ثم أنشأ سفرا قصر ضروره عدم كون ذلك ضابطا لكثير السفر، إذ لا يخرج عرفا المكارى و غيره ممن عمله السفر عن صدق هذا العنوان بإقامه المده المزبوره قطعاً، اللهم إلا- أن يريد الإشاره بذلك الى الاكتفاء فى تحقق الكثره بالسفرتين اللتين لم يتخلل بينهما إقامه العشره كما فهمه الشهيد الثانى فى الروض من عبارته الفاضل، قال: «فان من سافر مره و لم يقم فى بلده بعدها عشره ثم سافر صدق عليه ذلك و أتم حينئذ فى الثالثه التى لم يفصل بينها و بين الأولتين بعشره أيام» لكن قد عرفت أن التحقيق عدم اعتبار شىء من ذلك، انما المحكم العرف.

و منه يعلم سقوط ما أظن فيه فى الروض من بيان تحقق تعدد السفرات، قال و يتحقق تعدد السفرات بوصوله من كل سفره الى بلده أو ما فى حكمه، فإن ذلك انفصال بينهما حسى و شرعى، و هل يتحقق بالانفصال الشرعى خاصه كما لو تعددت مواطنه فى السفره المتصله بحيث يكون بين كل مواطنين منها و الآخر مسافه أو نوى الإقامة فى أثناء المسافه عشرا و لما يتمها؟ وجهان، من تحقق الانفصال الشرعى و هو

أقوى من الحسى فى أمثال ذلك، و من ثم اشترطت المسافه، و من عدم صدق التعدد عرفاً، هذا كله إذا كان فى نيته ابتداء تجاوز الوطنين و موضع الإقامة، أما لو عزم على الوطن الأول خاصه فلما وصل اليه عزم على الآخر فاحتسابهما سافرتين أقوى، و على التقديرين لا فرق بين كون السفره الثانيه صوب المقصد أولاً، و رجح الشهيد فى الذكرى تعدد السفرات فى صورته الإقامة و إن لم تكن الإقامة فى نيته ابتداء، و فصل فى الوطن و أوجب التعدد مع متجدد قصد تجاوز الوطن بعد الوصول اليه و الاتحال مع قصد التجاوز ابتداء، و هو حسن، و الفرق بين موضع الإقامة و الوطن أن نيه الإقامة تقطع السفر حساً و شرعاً، و الخروج بعد ذلك سفره جديده، بخلاف الوطن فإنه فاصل شرعاً لا حساً، و لو كان الخروج بعد أحد الأمرين إلى وطنه الأول بمعنى العود إليه ففى احتسابه سفره ثانيه الوجهان.

و هل يشترط فى فصل نيه الإقامة الصلاه تماماً أم يكفى مجرد النيه؟ يحتمل الأول لتوقف تمام الفصل عليه، و من ثم كان الرجوع عن نيه الإقامة قبل الصلاه موجبا للعود الى القصر، و هو يدل على عدم تماميه السبب الموجب للقطع، و لما تقدم من أن الفارق بينه و بين الوطن هو قطع السفر الحسى، و لم يتحقق، و وجه الثانى انتقال حكم السفر، و من ثم وجب الإتمام ما دام كذلك، و للرجوع حكم آخر، و أنت خبير بعد الإحاطه بما قدمناه بضياح هذه المتعبه بعد الغض عما فى بعضها فى نفسه، فلاحظ و تأمل.

و منه يتجه اعتبار ما فى المتن حينئذ من عدم إقامة كثير السفر فى بلده عشرة شرطاً فى الاستمرار على التمام كما هو المشهور بين الأصحاب شهره كادت تكون إجماعاً، بل فى المدارك و عن غيرها أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب تاره، و أن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه أخرى، بل عن المعبر نفى الخلاف فيه بينهم، بل فى شرح المقدس البغدادى أنه حكى الإجماع عليه غير واحد، و هو الحججه التى يجب بسببها الخروج

عن إطلاق أدله التمام، مضافا الى

قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح عبد الله بن سنان (١) على ما فى الفقيه «المكارى إن لم يستقر فى منزله إلا خمسة أو أقل قصر فى سفره بالنهار و أتم بالليل، و عليه صوم شهر رمضان، و إن كان له مقام فى البلد الذى يذهب إليه عشره أيام أو أكثر و ينصرف إلى منزله و يكون له مقام عشره أيام أو أكثر قصر فى سفره و أفطر»

و خبر يونس (٢) عن بعض رجاله عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته عن حد المكارى الذى يصوم و يتم قال: أيما مكار أقام فى منزله أو فى البلد الذى يدخله أقل من عشره أيام و جب عليه التمام و الصيام ابداء، و إن كان مقامه فى منزله أو فى البلد الذى يدخله أكثر من عشره أيام فعليه التقصير و الإفطار»

و الصحيح (٣) المتقدم سابقا فى صدر البحث الذى وصف فيه المكارى و الجمال بأنه الذى يختلف و ليس له مقام، إذ المراد بالمقام فيه الإقامة عشرا إجماعا كما فى الرياض، قال: إذ لا قائل بوجود القصر مطلقا كما فيه بإقامه دونها، على أنها هى المتبادر من مثل هذه اللفظه فى النص و الفتوى بشهادة التبع و الاستقراء، بل لو أريد منها مطلق المقام لم يتحقق موضوع لكثير السفر غالبا إن لم يكن أصلا، لعدم خلو أحد من أفراده من إقامة اليوم و اليومين و الساعه و الساعتين، هذا مع انجباره بتلك الشهره العظيمة المعتضده بالإجماع و نفى الخلاف السابقين كانجبار الخبرين الأولين بذلك سندنا و دلالة، على أن اشتمال أولهما على ما لا يقول به من الاكتفاء بالخمس فى التقصير نهارا دون الليل و دون الصوم بل و على ما لا يقول به أحد من الاكتفاء فى ذلك بالأقل من الخمسه و لو يوما أو ساعه لا يخرج عن الحجية فيما نحن فيه، كما هو محرر فى محله.

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ٥.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١.

نعم قد يناقش فيه بظهوره باشرط القصر و الإفطار بالإقامة فى المكانين، و باضطرابه، لأنه رواه فى التهذيب بسند غير معتبر بغير هذا المتن، فأسقط فيه قوله: «و ينصرف» الى قوله: «قصر فى سفره و أفطر» فحيث لا يكون فيه دلالة على الإقامة فى بلده.

لكن قد تدفع الثانية بأن مثله لا يعد اضطرابا، و يستفاد حكم البلد حيث لا يؤلوه الواضحة، و الأولى - خصوصا بملاحظته المرسل الآخر (١) و متنها فى التهذيب، و معلوميه عدم اعتبار ذلك بين الأصحاب، ضروره عدم مدخليه الإقامة اللاحقه فى التقصير السابق - بأن المراد اعتبار ذلك فى التقصير و الإفطار ذهابا و إيابا و منه يعلم حيث أن إقامة العشره تخرجه عن حكم كثير السفر فى السفره الأولى خاصة كما صرح به فى السرائر و المدارك و الرياض و بغية الطالب إذا لم تنقطع بإقامه العشر، خلافا لبعضهم فاعتبر فى رجوعه الى حكم كثير السفر حيث السفرات الثلاثه و لعله لزعمه إخراج الإقامة المزبوره إياه عن الموضوع، فلا يعود حيث لا بما أثبت له ابتداء من الدفعات الثلاث التى لم يتخللها إقامة عشره مثلا، و فيه - مضافا الى ما سمعته سابقا من عدم اعتبار ذلك فى الابتداء أنه من الواضح عدم إخراج ذلك له عن الموضوع، فيبقى حيث فيما عدا السفره الأولى مندرجا فى إطلاق ما دل على التمام الذى يجب الاقتصار فى تقييده على المتيقن، و هو السفره الأولى، على أن استصحاب حكم التمام الثابت له فى منزله أو ما فى حكمه لا معارض له هنا، إذ معارضه ذلك

كله بإطلاق ما دل على التقصير بإقامة العشره الذى من المعلوم عدم إرادته الإطلاق فيه - بل هو أشبه شىء بالمقيد بالمجمل يقتصر فى معارضته للإطلاق الأول على المتيقن - كما ترى، و نحوها معارضه استصحاب حكم الإطلاق الأول بحكم الإطلاق الثانى، لوجوب الاقتصار فى الخروج عن حكم اليقين

الأول يقيين، و ليس هو إلا السفره الأولى، فتأمل.

و لا فرق فى إقامه العشره بين البلد و غيره، للصحيح (١) و المرسل (٢) السابقين المنجبرين هنا أيضا بالشهره المحكيه فى الرياض إن لم تكن محصله، لكن ظاهرهما كبعض العبارات الاكتفاء بإقامتها و لو بغير نيه، و هو متجه فى البلد، أما غيره ففى الروض و عن المجلسى الإجماع على اعتبارها فيه، و لعله لأنه بها يكون محل الإقامة كالمنزل، و بدونها كأثناء المسافه فيتجه حينئذ تقييد الخبرين بهما، بل الظاهر اعتبار عدم تخلل الأقل من المسافه فى أثنائها بناء على إبطال ذلك حكم التمام إذا لم يعزم على إقامة عشره مستأنفه، أما بناء على عدم تأثير ذلك فى حكم الإقامة و إن لم يكن من نيته الإقامة المستأنفه فلا يقدح هذا التخلل حينئذ فى أثنائها فى الاجتزاء بالتلفيق و إن قل المفتى به هنا، بل فى الروض لم أقف على مفت من الأصحاب عدا ما حكى عن المحقق الثانى، لكنه متجه، و جزم به فى ظاهر الروضه أو صريحها، ضروره كونها حينئذ

كالعشره فى المنزل التى لا تحتاج إلى نيه، و لا يقدح تخلل ما دون المسافه بينها و لو بقى أياما، لإطلاق الخبرين، فيجوزى الملفق حينئذ كالعشره الحاصله بعد التردد ثلاثين يوما التى بها يكون غير المنزل منزلا، فلا يشترط حينئذ فى العشره الحاصله بعده نيه و نحوها كما صرح به بعض، و يومى إليه إطلاق آخر، خلافا للأستاذ فى بغيه الطالب فلم يعتبرها من دون نيه، و هو ضعيف.

كضعف احتمال الاكتفاء بالتردد ثلاثين يوما من غير إقامة عشره بعدها، بل فى الروض أن المحقق الثانى قواه، بل فيه أيضا أنه صرح به ابن فهد فى المهذب مدعيا أنه المشهور، و لعله لصيرورته بالتردد ثلاثين يوما فيه كالمنزل، و لذا وجب

١- ١ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

عليه التمام فيه بعدها، لكن فيه أن ذلك لا يوجب انقطاع حكم كثره السفر، إذ أقصى ما يقتضى أن يكون ذلك كمنزله الذى قد عرفت توقف انقطاع حكم الكثرة على إقامه العشره فيه، و لا- يكفى الأقل حتى الخمسه فى قصر النهار خاصه فضلا عن غيرها كما ستعرف، و دعوى أن التردد ثلاثين يوما كإقامه العشره ممنوعه، بل أقصاه كنيه الإقامة لا كتمام الإقامة، و لا دلالة فى الصلاه تماما بعده على الثانى، إذ هى أعم منه و من الأول الذى حكى الإجماع فى الروض على عدم قطعه لحكم كثره السفر حتى يتم ما نواه، و إلا- فلا- تكفى النيه و إن صلى تماما أياما، فيقوى حينئذ اعتبار إقامه العشره بعد التردد ثلاثين يوما وفاقا للدروس و الروض و الروضه و الرياض و عن الموجز.

و كيف كان فلا- فرق فى انقطاع حكم الكثرة و غيرها مما ذكرنا بين المكارى و غيره بلا خلاف محقق أجده فيه و إن اختص النص بالأول، لعموم معقد الإجماع و القطع بعدم الفرق بعد أن كان المناط عمليه السفر المنقطع حكمها بإقامه العشره، و لكن فى المتن و قيل ذلك مختص بالمكارى بالمعنى الأعم فيدخل فى جملة الملاح و الأجير و لا ريب أن الأول أظهر لما عرفت، بل اعترف غير واحد بعدم معرفه هذا القائل، و أنه لعل المصنف سمعه من معاصر له فى غير كتاب مصنف، بل فى الرياض ربما احتمل أنه المصنف و لو قام خمسه أيام قيل و القائل المشهور نقلا و تحصيلا، بل ربما استظهر من بعضهم الإجماع عليه يتم لإطلاق الأدله، و مفهوم المرسل (١) السابق و الاستصحاب و غيرها و قيل و القائل الشيخ و ابنا حمزه و البراج على ما حكى عن ثانيهما يقصر صلاته نهارا دون صومه، و يتم ليلا لصحيح ابن سنان (٢) المتقدم، لكن لم ينص فى المبسوط و الوسيله على الصوم و لا ريب أن الأول أشبه بأصول المذهب و قواعده، ضروره قصور الصحيح المزبور عن تقييد الأدله المزبوره

١- ١ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٥.

و أدله تلازم الإفطار و التقصير بسبب الاعراض عنه و اشتماله على ما لا يقول به أحد من

الاكتفاء بالأقل من خمسه و لو يوما أو أقل، إذ ابن الجنييد و إن حكى عنه الاكتفاء بذلك لكنه جعله كالعشره فى القصر و الإفطار لا التفصيل المزبور، على أنه فى غايه الضعف يمكن دعوى الإجماع على خلافه، فضلا عن مخالفته لظاهر النصوص بل و الاعتبار، إذ عليه لم يبق موضوع لكثير السفر غالبا، كل ذا مع أنا لا نعرف له دليلا بل و لا وجهها، فلا ريب فى فساده، بل لعله لا يرجح الاحتياط من جهته، نعم لا ينبغى تركه بالنسبه إلى الأول لصحة مستنده، و عمل جماعه به و ميل بعض المتأخرين كما قيل اليه، و اشتماله على المجمع على خلافه لا يخرج عن الحجيه فى غيره كما لم يخرج عن الحجيه فى المسأله السابقه، و الله أعلم

[الشرط السادس توارى الجدران و خفاء الأذان]

إشاره

الشرط السادس للقصر أنه لا يجوز للمسافر التقصير بمجرد خروجه من منزله على المشهور شهره كادت تكون إجماعا كما عن الذكري، بل لا خلاف محقق معتد به و إن نسب الى والد الصدوق كما ستسمع حتى استثناء خاصه من معقد نفى الخلاف فى الرياض بل هو إجماع نقلا- عن الخلاف إن لم يكن تحصيلا، للأصل و اعتبار الضرب فى الأرض فى الآية(١) و عدم صدق المسافر فعلا، و النصوص (٢) التى سيمر عليك بعضها، فما عن على بن بابويه- من التقصير بمجرد الخروج عن المنزل الى أن يعود اليه- منزل على إرادته

محل الترخص من المنزل كما يومى اليه غلبه تعبيره بفقهاء الرضا (عليه السلام) و قد عبر فيه كما قيل تاره بما سمعت (٣) و أخرى بما إذا غاب عنه أذان المصر(٤) فهو كالكاشف حينئذ عن إرادته بالمنزل فى العبارة الأولى ذلك، فلعل الصدوق كذلك،

١- ١ سورة النساء- الآية ١٠٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب صلاة المسافر.

٣- ٣ المستدرک الباب- ٥- من أبواب صلاة المسافر- الحديث- ١.

٤- ٤ المستدرک- الباب- ٤- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١.

و إلا كان شاذاً ضعيفاً كما عن معتبر المصنف الاعتراف به، كمستنده من

المرسل (١) عن الصادق (عليه السلام) «و إذا خرجت من منزلك فقصر الى أن تعود اليه»

و ما قيل من

الموثق (٢) «أفطر إذا خرج من منزله»

لوجوب إرادته محل الترخيص من المنزل فيهما، أو تقيدهما بغيرهما من النصوص المعمول عليها بين الأصحاب.

فلا ريب حيثئذ إن لم يكن لا خلاف في أنه ليس له أن يقصر بذلك بل يبقى على التمام حتى يتوارى عنه جدران البلد الذي يخرج منه، أو يخفى عليه الأذان فأيهما حصل كفى في وجوب القصر كما هو مذهب أكثر الأصحاب على ما في المدارك و المشهور بين القدماء على ما في الرياض و عن غيره، بل عن شرح التهذيب للمجلسي حكاية الشهره عليه من غير تقييد، و

اختاره جماعه من المتأخرين و متأخريهم، للجمع بين

صحيح ابن مسلم (٣) «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل يريد السفر فيخرج متى يقصر قال: إذا توارى من البيوت»

و بين

صحيح ابن سنان (٤) سأله «عن التقصير فقال: إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع الأذان فقصر و إذا قدمت من سفرك مثل ذلك»

و الآخر المروى عن

المحاسن بسند صحيح الى حماد بن عثمان (٥) عن رجل عنه (عليه السلام)، و فيه «إذا سمع الأذان أتم المسافر»

و الموثق (٦) الذي مر في المباحث السابقه، فإن فيه «أ ليس قد بلغوا الموضع الذي لا يسمعون فيه

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث - ١٠ من كتاب الصوم.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة المسافر الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة المسافر الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة المسافر الحديث ٧ لكن روى عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١١.

و ما مر من المحكى عن فقه الرضا (ع) (١) بإرادته التخيير بين الأمرين.

و فيه أنه لا- شاهد عليه من نص أو غيره، و لا- ينتقل اليه من مجرد اللفظ، إذ ظاهرهم إرادته التخيير كخصال الكفاره لا كتخيير الحائض بالعمل بالروايات و الفقيه بإحدى الأمارتين، و هو لو سلم الانتقال اليه من الخبرين ففي التكليف بالضدين و نحوه كصل عند الزوال ركعتين و امض إلى السوق لشراء اللحم عنده و لو بملاحظه تعذر الجمع بينهما مع حكمه المكلف، لا فى مثل المقام المساق لبيان ذكر علامه بلوغ الحد الموجب للتقصير الذى لا مانع فيه عقلا من كون العلامه فيه مجموع الأمرين، بل لعله الظاهر هنا جعلاً لكل من الواقعين بعد أداء الشرط شرطاً أصولياً، كما يؤيده استقراء أمثاله مما جاء فى بيان الشرائط للعبادات أو المعاملات، و ظهور أداء الشرط فى التسبب بعد تسليمه انما هو إذا اتحدت لا مع التعدد كما فى المقام، و دعوى كون المفهوم منها فى الثانى أن السبب أحد الأمرين أو الأمور لا المجموع- إذ التعارض بينهما فى خصوص اقتضاء العدم عند العدم، فيتقيد حينئذ سببه عدم كل منهما للعدم بوجود الآخر، أما تسبب وجود كل منهما للوجود فيبقى على حاله لعدم التعارض فيه، كتسبب عدم كل منهما للعدم فى غير محل وجود الآخر، لعدم التعارض فيه أيضاً- يدفعها أن ذلك حينئذ ليس من التخيير المحكى فى الرياض و كتاب المقدس البغدادى عنهم، قال فى الثانى عند بيان مدرك ما ذكره من الجمع المزبور: «إن الشارع جعل للترخص سببين، فبأيهما أخذ امتثل» و لذا اعترض عليهم الأستاذ الأكبر على ما حكى عنه زياده على ما عرفت بأن استقلال كل منهما بالسببه مستلزم للمحال، و هو التكليف بالشىء و نقيضه حيث يسمع الأذان و لا يرى الجدران أو بالعكس، و ربما أوجب بأنه لا تناقض أصلاً، لأن العمل على ما سبق منهما، ورده المقدس البغدادى- بل جعله

من الخطأ الفاحش - بأنه قد يقترنان كما إذا سمع الأذان حين خفى عليه الجدران، سلمنا لكن إذا سبق أحدهما كالخفاء و لم يصل أو لم يسلم على الثنتين حتى سمع الأذان كيف يصنع، و قد تناقض عليه العلامتان، قال: «و الحق فى الجواب أن التخيير بين الخبرين، و إذا أخذ بأحدهما لم يلتفت إلى ما جاء به الآخر حتى كأنه لم يجىء - ثم قال - و إذا أخذ بواحد منهما فهل يتعين الأخذ به و لا يسوغ له العدول الى الآخر من حيث أن الشارع خيره فاختر نصيبه، أو لا زال على التخيير كما لو كان التخيير بين الفعلين كما فى المواطن الأربع؟ وجهان» الى آخره.

لكن لا يخفى عليك أن ذلك كله من غرائب الكلام، ضروره أنه لا دلالة فى شىء من كلمات الجماعه على أصل التخيير فضلا عن هذا التخيير المزبور، إذ لم يعبروا إلا بنحو المتن، و هو ظاهر إن لم يكن صريحا فى إرادته ثبوت التقصير بأحدهما، فلا يقدر حينئذ تخلف الآخر، إذ أقصاه أنه علامه، فهى لا يجب اطرادها كما أوضحناه لك سابقا، فان مفهوم كل منهما مقيد بمنطوق الآخر، فلا تناقض حينئذ، و لا تخيير حقيقه، بل هو أشبه شىء بتقديرى الكرم المساحه و الوزن اللذين لا يقدر فى تحقق الكريه بأحدهما تخلف الآخر على ما عرفته فى محله.

و منه يعلم فساد ما أطنب به الأستاذ الأكبر من بيان عدم جواز مثل هذا التخيير و أنه أوضح فسادا من القول بالتصويب، و لیت شعرى كيف يحتمل إرادته التخيير بين العمل بكل من الروايتين هنا من عبارات الأصحاب، و لو أرادوه لم يجز التعبير بذلك، لاختلافه بحسب اختيار الفقيه لأى الروايتين على أن تكون تكليفه و تكليف مقلديه، و لا- دليل على أن التخيير هنا كتخيير الحائض بالرجوع الى الروايات و بالجمله كان المقام من الواضحات التى لا تحتاج الى مزيد إطناب.

و منه حينئذ تعرف وجه اندفاع سائر ما تقدم مما أورد على هذا القول، ضروره

أنك عرفت كون مبناه تقييد كل من مفهوم الخبرين بمنطوق الآخر، و هو جار على مقتضى الضوابط و القواعد.

بل و منه تعرف أيضا ضعف ترجيح الجمع بكون الشرط فى التقصير خفاؤهما معا عليه، كما ذهب إليه جماعه، بل قيل إنه المشهور بين المتأخرين، بل عن حاشيه الألفيه للكركى نسبتته إليهم، كما عن آخر نسبتته إلى الشهره و الأكثر من غير تقييد، بل عن الخلاف الإجماع عليه، ضروره كون مبناه تقييد كل من الخبرين بالآخر حتى يكون الشرط حينئذ اجتماعهما، و فيه أن التعارض فيهما بين المنطوق و المفهوم لا المنطوقين، فلا وجه لتقييد أحدهما بالآخر، بل هو فى الحقيقه إبطال للدليل من غير معارض، و لعله لذا رجح فى المدارك الجمع الأول عليه، بل قال إنه بعيد جدا، فما فى الرياض حينئذ من ترجيح الجمع المزبور على الأول إما لرجحانه فى نفسه عليه عند التعارض أو لأوفقيته باستصحاب التمام محل للنظر، مع أن الأول مصادره محضه، و الثانى غير مجد بعد ما عرفت من مخالفه الجمع المزبور لمقتضى الضوابط، و معارض بموافقه الأول لإطلاقات السفر و للضرب فى الأرض، بل و بما دل على التقصير بمجرد الخروج من المنزل كالمرسل السابق و غيره، و أما إجماع الخلاف فهو - مع ما قيل من أنه مساق للرد على من اكتفى فى التقصير بمجرد الخروج من المنزل كما يرمى إليه استدلاله بعده بالآيه - موهون بمصيره نفسه الى غيره فى غيره، فضلا عن مصير أكثر المتأخرين على ما قيل و بعض المتقدمين الى خلافه أيضا.

لا- يقال ذلك كله مسلم لو أن ما ذكرته من الجمع كان هو الموافق لمقتضى الضوابط و فيه بحث بل منع، إذ تخصيص مفهوم كل منهما بمنطوق الآخر ليس بأولى من العكس ضروره كون التعارض بينهما بالعموم من وجه، فمن الجائز حينئذ أن يكون المراد خفاء

الأذان موجب للقصر إلا إذا لم يخف الجدران، وكذا العكس، فالمتجه حينئذ إما إلغاؤهما و الرجوع الى مقتضى الأصل، و لا ريب فى اقتضائه التمام حتى يخفيا معا، أو ترجيح الثانى على الأول بالأصل.

لأننا نقول أولا إنه و إن سلمنا كون التعارض بينهما بالعموم من وجه إلا أن المفهوم عرفا من مثله فى المقام ما ذكرناه من الجمع كما يوضحه لديك ملاحظه النظائر، بل يزيده وضوحا ملاحظه تعدد الأسباب إذا ذكرت بلفظ السبب و نحوه، ضروره كون «ان» مفيده للتسيب لا-الشرط الأ-صولى كما حررناه فى الأصول، و ثانيا لا ريب فى رجحان المنطوق على المفهوم، فهو أولى بأن يكون مخصصا من العكس، خصوصا إذا انضمت اليه مرجحات آخر، منها ما تقدم، و منها ما ستعرفها إنشاء الله، فتأمل جيدا.

نعم قد يقال إن الجمع بأى وجه يكون مشروط بحصول التكافؤ بين الدليلين و ليس، إذ لا ريب فى رجحان الأخير على الأول باعتبار اعتضاده بصحيح المحاسن (١) و الموثق (٢) و الرضوى (٣) و غلبه عدم الجدران فى تلك الأزمان، و لعله لذا اقتصر الحلبي و المفيد و سلار و أبو الصلاح عليه فيما حكى عما عدا الأول من غير تعرض لخفاء الجدران كالمحكى عن فقه الرضا (عليه السلام) بل و ابن أبى عقيل، بل عن الثانى نسبه الى آل الرسول (عليهم الصلاه و السلام) و يحمل حينئذ صحيح البيوت (٤) على إرادته بيان حكم ذلك فى نفس الأمر، و بيان الوجه و الحكمه فى تحديد الترخص بذلك، إذ ما دام

١-١ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٧.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١١.

٣-٣ المستدرک - الباب - ٤ و ٥ من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

لم يتوار لم يخرج عن حد الحضور و يدخل فى حد الغيبه، بخلاف ما إذا توارى، لا أن المراد

به اعتبار ذلك لمعرفة ابتداء قصره، إذ لا يعرف أنه توارى من البيوت، بل إذا أراد ذلك اختبره بالأذان، فهو الاماره على التوارى حينئذ، فتأمل.

أو الصحيح الأول باعتبار اعتضاده بالاستصحاب بناء على دوام خفاء الأذان قبل الجدران، و باتفاق المشايخ الثلاثة على روايته فى الجوامع العظام، و بأولويتها بالسبب من الأذان، لتيسرها فى كل وقت بخلاف الأذان، إذ كثيرا ما يتفق الخروج فى غير وقته مع تشابه الأصوات إذا بعدت، و عسر التقدير على أكثر الناس أو أغلبهم، و لعله لذا اقتصر فى المقنع فيما حكى عنه على خفائها دونه، بل ربما قيل بظهور عبارته المبسوط فى أن المعتبر الرؤيه، فإن حصل حائل فالأذان، و إن كان فيه نظر كما لا يخفى على من لاحظها.

لكنك على كل حال خبير بأنه حينئذ لا وجه لطرح كل منهما، ضروره حصول المرجح فى الطرفين، فيحصل التكافؤ الذى هو شرط الجمع، سيما بعد ما عرفت من العمل بهما من أكثر الأصحاب و إن اختلفت بالوجهين السابقين، على أن خبر المحاسن فى إياب المسافر لذهابه، فتأيسده حينئذ موقوف على اتحادهما فى ذلك، و فيه تأمل، و الموثق لا دلالة فيه على الشرطيه كى ينافى ما اخترناه من الجمع الأول، و البحث فى الفقه الرضوى مشهور، و كذا الكلام فى المرجحات الثانيه.

و كيف كان فلا ريب فى أنه لا وجه لطرح أحدهما بعد الجمع لشرائط الحجيه، إنما الكلام فى ترجيح الجمعيين السابقين، و قد عرفت أن الأول منهما هو الجارى على مقتضى الضوابط كما فى سائر جمل الشرط المتعدده مع اتحاد الجزاء فيها، بل قد يؤيده أيضا زياده على ذلك الاقتصار فى كل من الروايتين و الموثق و غيره على أحدهما مع اختلاف الراويين أو الرواه، و ما ذاك إلا للاجترأ بكل منهما، إذ احتمال كون الاقتصار

لعلم كل من الراويين مثلا- بالفرد الآخر يدفعه بعد أصاله العدم ظهور سؤالهما في عدم علمهما بذلك، كاحتمال تأخير البيان فيهما في ذلك الخطاب ثم علماه وقت الحاجة.

نعم قد يقال إن الاقتصار لعدم التفاوت المعتد به في العلامتين، إذ متى وصل الحد الذي يخفى فيه الأذان خفى عليه الجدران، و بالعكس بعد إرادته الوسط من كل منهما و كون الأذان على مرتفع أيضا و أنه في طرف البلاد من ناحية المسافر و إرادته صور الجدران لا- شبحها، بل ينبغي الجزم بذلك بناء على كون المراد من روايه الجدران تواريه عنها بمعنى خفائه بحيث لا تتميز صورته دون شبحه، لا تواريها عنه كما فهمه سيد المدارك من الصحيح المزبور و تبعه عليه الكاشاني صريحا في الوافي و ظاهرا في المفاتيح، حيث عبر فيها بما في الصحيح كاللمعه و عن البيان و الحدائق، و لعله أوفق به و إن كان المعروف بين الأصحاب الثاني كما اعترف به في الرياض، و من هنا لم يكن مناص عن متابعتهم في ذلك، و لعله لأنه و إن كان في الصحيح تواريه عنها لا تواريها عنه لكن المراد بتواريه عنها استتاره بحيث لا تراه لو كانت مبصره، و من المعلوم أنه متى تواري عنها كذلك توارت هي عنه أيضا، و إلا لم يتوار عنها، كما هو واضح، لأنه من باب المفاعله (١).

و لعل اختيار الأصحاب هذا التعبير على ما في الصحيح لإرادته بيان كون المراد به ذلك، إذ الموارد عن البيوت لا سبيل إلى معرفه المسافر لها على التحقيق إلا باستتاره عنهما، و احتمال إرادته من في البيوت من البيوت في الصحيح يدفعه- مع أنه إضمار بلا قرينه، و عدم معلوميه كون من في البيوت على السطوح أو الأرض، و مقدار الارتفاع و الانخفاض و نحو ذلك- أن المناسب حينئذ أن يقدره باستتار من في البيوت عليه لأنه هو الذي يستطيعه المسافر حتى يكون علامه، ضروره عدم معرفته أنه استتر

عن أهل البيوت أو لا، إذ ذاك أمر لا يرجع إليه، اللهم إلا أن يجعل ذلك على سبيل التخمين، وفيه أنه لا وجه له مع تمكنه منه على طريق التحقيق بأن ينظر الى من فى البيوت و لم ير أحدا منهم، فيعلم أنه توارى عنهم، لأن الغالب مساواه الأشخاص و الأنظار، فلو كان ذلك هو العلامه لاعتبر الشارع الطريق إليها، فعلم كون المعبر خفاء نفس البيوت لا من فيها.

فالوجه حينئذ بناء ذلك على التسامح فى مثل هذا التفاوت اليسير، و لعله لاختلاف

المسافرين باعتبار سهوله كل من العلامتين عليه، بل عدم تيسر الأخرى له إلا بمراعاة التقدير الذى يصعب الاطمئنان به فى كثير من الأمكنه، بل جزم بعض فضلاء المعاصرين بأن السبب فى ذكر العلامتين التسهيل و التخفيف على المكلفين بالاكْتفاء فى التقصير بأيهما حصل من غير التفات إلى صورته الاجتماع و حصول أحدهما و تخلف الآخر، و انما المراد كون خفاء الأذان سببا فى الجملة و كذا الجدران، فيكفى فى صدق ذلك إذا كان كل منهما منفردا بدون الآخر كما هو الغالب على ما فى الرياض بل جعل المعاصر المزبور ذلك هو مراد الأصحاب حتى من ذكر الواو فضلا عن «أو» لكن فيه أنه مبنى على أن اعتبار المعية فى كلام بعضهم مخصوص بما إذا اجتمعا، أما إذ سافر عن مكان لا جدران فيه أو لا أذان و جب الاكْتفاء بأحدهما من غير ملاحظه الآخر كما جزم به الفاضل فى الرياض و المقدس البغدادي و غيرهما، بل ظاهر الأخير منهما أنه من القطعيات التى لا شك فيها، و هو و إن كان على تقديره فيه نوع تأييد للمطلوب عند التأمل إلا أنه للنظر فيه مجال، لظهور مثل هذه العبارات فى أمثال هذه المقامات نصا و فتوى فى إرادته التقدير عند فقدان.

فالمتجه حينئذ بناء على اعتبار المعية التى جعلت وجه جمع بين الخبرين اعتبار تقدير المفقود كما إذا فقدا معا، فإنه لا ريب فى التقدير حينئذ و إن ذكره فى الروض

احتمالا اللهم إلا- أن يقال فرق بين المقامين، ضروره انحصار الطريق فى الثانى فى التقدير، و لا مرجح لأحدهما على الآخر بخلاف ما إذا وجد أحدهما و فقد الآخر، فإنه لا مانع من الاكتفاء به عملا بما دل عليه، و لا حاجة الى تقدير الآخر، بل لا معنى له، إذ أقصى ما يسلم من ظهور الخبر فى التقدير انما هو فرض وجوده فى خصوص ذلك الوقت بعد أن يكون أصله موجودا، أما إذا كان لا وجود له أصلا فلا معنى لتقديره خصوصا إذا كان البناء على المعتاد فى تلك البلاد فى مقدار ارتفاعه و مكان الأذان، كما يومى اليه إضافة الأذان إلى المصر مثلا و نحو ذلك، فتأمل.

و كيف كان فالمتجه على المختار الاكتفاء بالموجود منهما، و لا حاجة الى مراعاة تقدير الآخر، و إذا فقد اكتفى بما يتحقق منهما على فرض وجوده، و هل يكفى الظن حال التقدير أو يعتبر القطع؟ وجهان، أحوطهما إن لم يكن أقواهما الثانى، هذا.

و قد يشكل التقدير زياده على ما عرفت بأنه بناء عليه تكون العلامتان ممكنتين دائما لا تنفك إحداها عن الأخرى، ضروره جريان التقدير فى كل مقام، فلا وجه حينئذ لجعل الشرط أحدهما لا على التعيين، بل كان يكفى خصوص الأذان أو الجدران، سيما مع اختلافهما و حصول خفاء الأذان قبل خفاء الجدران غالبا إن لم يكن دائما، بخلاف ما إذا لم نعتبر التقدير، إذ وجه التعدد حينئذ اختلاف الأمكنه فى حصول كل منهما، فأريد التعميم بذكر العلامتين لكل من المكانين، و إذا اتفق اجتماعهما فى مكان اعتبر خفاؤهما معا، لأنه المتيقن، فلا يقدر التفاوت المزبور حينئذ.

و قد يجاب بأن التعدد قد يكون للتسهيل و التخفيف فى غالب الأمكنه، لعدم حصول كل الاطمئنان بالتقدير لكثير من الناس فيوكل الفرد النادر حينئذ اليه و هو من فقدهما معا لا واجدهما أو الواحد منهما و التفاوت المزبور غير قادح فى التقريبات من الشارع و إن صارت تحقيقه بعد تقديره تقريبا، خصوصا إذا كان يسيرا و كان اتفاقي

الحصول من كل منهما، لا أنه لازم لواحد دون الآخر، إذ المتجه عليه حينئذ حمل تلك الزيادة على الندب و نحوه، إذ هو أشبه شىء بالتخير بين الأقل و الأكثر مع احتمال أن يكون وجهها فى المقام بناء على اختصاص خفاء الجدران بها هو عدم حصول الاطمئنان بخفاء الأذان عند فقدة حسا إلا بخفائها، على أن الاشكال انما يحسن لو أن الشارع أفاد الشرطية بأن قال: المعتبر خفاء أحدهما، أما إذا كان ذلك حاصلًا من جهة اتفاق الاجتماع و تعارض الدليلين و إلا فهو انما بين سببيه كل منهما مستقلة فلا إشكال فيه أصلا، كما يوضح ذلك لك فرض وقوعه من مثل السادات لعبيدهم و غيرهم فيندفع حينئذ إشكال التفاوت المزبور سواء قلنا بكون الشرط أحدهما كما هو المختار أو مجموعهما، ضروره اشتراكهما فى وروده، فيشتركان فى دفعه، و إن كان قد يتوهم مما سمعته فى تقريره اختصاص المختار به، بل قد يتوهم أيضا أنه بسبب هذا الاشكال قيل بالتخير بين العلامتين على معنى أن تكليفه ما يختاره منهما الذى قد عرفت فساده مما تقدم لعدم الدليل عليه، كما أنك عرفت هنا أنه لا إشكال يلجئ الى ارتكاب ذلك، فتأمل جيدا فإنه ربما دق.

و إن أبيت عن ذلك كله فقل إن العلامتين راجعتان فى الواقع إلى شىء واحد مشخص لا اختلاف فيه، كما اختاره الأستاذ الأكبر و إن أوجب أيضا اجتماعهما لتحصيل اليقين به، و ذلك لعدم معلوميه المراد من التوارى على التشخيص و التعيين بحيث لا يقبل الزيادة و النقيصه، و كذا الأذان حتى لو أريد المتوسط منه، لاختلافه أيضا باختلاف الأزمنه من الليل و النهار، و الأمكنه و الأصوات و السامعين و غير ذلك، و لا دليل على اعتبار التخمين.

لكنك خير بما فيه بعد الإحاطه بما سمعت، إلا أن الانصاف بعد ذلك كله عدم ترك الاحتياط بتأخير الصلاه الى خفائهما معا أو الجمع بينه و بين الإتمام.

و على كل حال فالمدار في السماع والرؤية على المعتادين دون الخارقين، و فاقد هما أو أحدهما يقدرهما، كما أنه يقدر عدم الحائل لو كان بستانا أو غيرها، و لو كانت خطه البلاد خاصه في شاهق أو واد منخفض قدرها في المستوى تنزيلا للإطلاق على الغالب، فما في المدارك من احتمال الاكتفاء في المنخفضه بالخفاء المزبور للإطلاق ضعيف، كضعف ما يحكى عن الذخيره و بعض نسخ المدارك أيضا من الاكتفاء بحصول الحائل بينه و بين البيوت و إن كان قليلا في تحقق التوارى بحيث لا يضر رؤيتها بعد ذلك، ضروره أن المعتبر التوارى بسبب البعد كما هو واضح، مع أنه لا وجه للفرقه بينها و بين المرتفعه التي لم أعرف فيها خلافا بين من تعرض لها من الأصحاب عدا ما يحكى عن الفخر من اعتبار الخفاء فيها حقيقه، و والده من الاشكال فيها، و لا ريب في أن الأحوط ذلك و لا عبره بالإعلام و المنائر و القباب بلا خلاف معتد به، بل عن مجمع البرهان نسبتته إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و كذا سور البلد بعد اعتبار توارى البيوت في النصوص، فما عن الموجز و كشفه من اعتبار خفاء السور ضعيف، بل قد يدعى ظهوره أيضا في إرادته صور البيوت و أشكال جدرانها لا الشبح، كما صرح به الشهيد الثاني و إن استشكله السيدان المعاصران بدعوى ظهور النص و الفتوى في التوارى المطلق، لكن فيه أن ظهورهما في ذلك ممنوع، لعدم صدق البيت على الشبح أو عدم انصراف إطلاقه إليه، و لعله لذا حكى عن الأستاذ الأكبر دعوى الإجماع على أن العبره بالصوره لا الشبح، بل قد يقال باعتبار مثله في الأذان على معنى اعتبار خفاء تمييز فصوله دون نفس الصوت، لنحو ما سمعته أيضا من عدم صدقه على نفس الصوت أو عدم انصراف إطلاقه إليه.

لكن المقدس البغدادي و غيره اعتبر الصوت نفسه، و هو لا يخلو من وجه بل قوه، إذ الظاهر إرادته التمثيل من الأذان لكل صوت رفيع يشبهه، و انما خص به لأنه في العاده أرفع

الأصوات حتى تعارف في العرف الكنايه به عن رفع الأصوات و لأنه على هذا التقدير تقرب العلامتان من الاتحاد.

نعم قد يقال إن المعتمر سماع الصوت على أنه أذان و إن لم يميز بين فصوله، و لعله المراد مما حكى عن إرشاد الجعفرية و الميسيه و المقاصد و الروض و غيرها من أن المعتمر سماع صوت الأذان و إن لم يميز بين فصوله مع احتمال كون العبره بعد السماع مطلقا حتى في المتردد بين كونه أذانا أو غيره، لأصالة التمام، و لأن الظاهر إرادته البعد عن البلد بحيث لا يسمع لها صوت أصلا، و كنى عن ذلك بالأذان لاقتضائه خفاء غيره بالأولى فتأمل.

و لو كانت بيوت البلد على خلاف الغالب من العلو أو الانخفاض ردت اليه مع ملاحظه صنف تلك البلده أو القرية، كما أنه لو كان صوت المؤذن خارق المعتاد علوا أو انخفاضاً رد إليه أيضا، لكن في ملاحظه حال القرية أو البلاد إشكال، إذ عليه ينبغي أنه لو اتفق مؤذن رفيع الصوت في قرية لم يعتد بمثل ذلك فيها أو في صنفها أن يرد الى معتادها و إن لم يكن هو خارقا، و كذا ينبغي لرد لو اتفق مؤذن في بلده منخفض الصوت في الجملة و كان المعتاد فيها و في أمثالها عدم مثل هذا الانخفاض، و هو كما ترى، إذ الظاهر اعتبار عدم التجاوز في الارتفاع و الانخفاض في الصوت في نفسه لإطلاق الدليل، كما أن الظاهر اعتبار كون الأذان على مرتفع، لأنه المعتاد، و لا يعتبر فيه كونه غير مناره و شبهها، بل الظاهر اعتبارها في مثل البلاد المعتاد فيها أو في صنفها ذلك، فلا- يجزى السطح و نحوه فيها، نعم يمكن دعوى اعتبار عدمها في مثل القرية التي لم يعتد مثل ذلك في صنفها مع احتمال لو كان معتادا فيها و إن لم يعتد في صنفها، و خارق المعتاد في الارتفاع يرد اليه كخارقه في الانخفاض.

و الظاهر اعتبار كون الأذان في آخر البلد كما صرح به بعضهم، بل و كونه في ناحيه المسافر، إذ لو اكتفى به كيف كان لوجب القصر في بعض الأحوال قبل

الخروج من البلد فضلا عن البعد عنها في الجملة، فلا بد من إرادته بسببه خفاء الأذان أنه يبعد عن البلاد بعدا يخفى بسببه عنه أذانها، ولا يكون ذلك إلا بفرض كون الأذان في آخر البلد من ناحيته أو عدم اعتبار ما قطعه من نفس البلاد، فيؤخذ بمقداره من الأرض الخارجة عن البلد.

نعم يمكن الاكتفاء بأذان البلد و إن لم يكن في آخرها إذا كانت البلاد صغيره أو متوسطه و لها مأذنه مرتفعه كالنجف و كربلاء، لأنه في الحقيقه كالأذان في الآخر، بل لعله على مثل ذلك تنزل النصوص السابقه من حيث ظهور الإضافه فيها في المعهود من أذان المصر و إن كان في الوسط، و يختص الأذان من بين الإماراتين حيث لا بيوت كالعكس بناء على اختلافهما و عدم تقدير المفقود بعد أن يختص أحدهما بالوجود، و في اعتبار خصوص الجدران في البيوت نظر، بل قد يقوى عدمه كما عن الأردبيلي التصريح به، فالبدوى و غيره ممن لا جدران لهم يعتبرون خفاء بيوتهم، لإطلاق النص مع غلبه ذلك في الزمن السابق و احتمال تقدير الجدار لهم كما يحكى عن ظاهر المقاصد بعيد، كاحتمال اختصاص إمارتهم بالأذان دون البيوت، لكن من ذلك كله يظهر لك كون الإماراتين متحدتين في الواقع أو أنه لا- يقدر مثل هذا التفاوت، لابتناء الأمر هنا على التقريب و التسامح و التساهل، فالأمر حينئذ سهل.

و متسع البلاد يعتبر أذان محلته و بيوتها كما صرح به غير واحد، بل نسب الى الفاضل و أكثر من تأخر عنه إن لم يكن جميعهم. إلا أنه قد يشكل بعدم صدق السفر و الضرب في الأرض مع فرض اتحاد سورها و اتصال دورها و أزقتها على نحو اتصال غير المتسعه أو أشد و إن عظمت، ضروره صدق كونها بلادا واحده، فيشمئها إطلاق الأدله حينئذ أو عمومها، و إلا لا اعتبر في نيه الإقامه فيها ذلك أيضا، و لعله لذا بالغ المحدث البحراني في الإنكار على الأصحاب بالنسبه للحكم المزبور بعد اعترافه بأنه كالمسلم

عندهم، و تبعه المقدس البغدادي، لكن قد ينزل إطلاق الأصحاب على إرادته المسماه باسم بلاد واحده، إلا أنها هي كالقري المتقاربه فى انفصال محالها و دورها، و أزقتها كما يحكى عن أصبهان، و ربما يومى الى ذلك تمثيلهم لها بالكوفه التى قيل إن بيوتها فى ذلك الزمان ممتده إلى أربعة فراسخ، إذ الظاهر أن امتدادها كان كما ذكرنا، و صدق الوحده حينئذ عليها محل نظر بل منع و ان كان ذلك عارضيا لها بسبب طرو الخراب لها كما فى بلد الكاظم (عليه السلام) و بغداد، و منه يعلم حينئذ الحال فى منازل أهل الحسكه و أهل البادية و نحوهم، فان الظاهر التعدد فى الجميع إلا مع الاتصال و شبهه فى الأخيرين، فيتحد و إن استطال على إشكال فيه أيضا، ضروره أولويته بالتعدد من محال البلاد الواسعه المتصله الدور التى قد عرفت اعتبار الأصحاب فيها المحله، إذ تلك يشملها اسم البلاد الواحد و إن عظمت بخلاف المنزلين المزبورين، و لا ريب فى أن الأحوط الجمع بين القصر و الإتمام فى الفرض إلا إذا انفصلت المنازل انفصالا معتادا به فى الجمله.

هذا كله فى المسافر من بلده و محله، أما غيره كالهائم و العاصى بسفره و نحوهما فلا محل ترخص لهما، بل يقصران بمجرد قصد المسافه و الضرب فى الأرض، لإطلاق الأدله من غير معارض بعد ظهور أدله المقام فى غير ذلك، بل المتبادر منها غير محل الإقامة أيضا كما هو أحد القولين على ما قيل، لكن عن السرائر و ظاهر التذكرة و غيرهما اعتبار ذلك فيه، بل قيل إنه يستفاد من كلام الأكثر فى مواضع، بل هو صريح كلامهم فى مسأله ناوى الإقامة فى بلد حيث ذكروا هناك أنه لا يضره التردد فى نواحيها ما لم يبلغ محل الترخص متسالمين عليه، و الأخبار(١) منطبقه الدلاله عليه، بل فى المدارك «أنه المتجه، لأن

محمد بن مسلم (٢) سأل الصادق (عليه السلام)

١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه المسافر.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ١.

فقال له: «رجل يريد السفر فيخرج متى يقصر؟ فقال: إذا خرج من البيوت»

و هو يتناول من خرج من موضع الإقامة كما يتناول من خرج من بلده» الى آخره، و إن كان هو لا يخلو من نظر، مضافا الى ما دل (١) على أنه كالمنزل حينئذ المقتضى مساواته له في أحكامه التي منها ذلك.

و منه يظهر احتمال اعتبار محل الترخص في المسافر من المحل الذي بقى فيه بعد التردد ثلاثين يوما، لتشبيه بالمنزل أيضا، لكن قد يشك في شمول التشبيه لمثل ذلك بل قد يدعى أن المنساق منه غيره من الإتمام في البلد و نحوه، و قد تقدم سابقا بعض الكلام في ذلك، بل و في حكم (حكمه خ ل) الدخول الى محل عزم فيه على الإقامة، فهل ينقطع سفره بالوصول الى محل الترخص كما عن الأردبيلي لما عرفت من دخوله في محل الإقامة، و لذا جاز له التردد حالها فيه، و لا ينافي ذلك رجوعه الى القصر لو رجع عن نية الإقامة قبل الصلاة تماما، لأن المراد مساواته للبلد ما دام

متصفا بذلك الوصف أو يتوقف على الدخول الى البلد كما عن الشهيد الثاني و سبطه و الخراساني؟ فلاحظ و تأمل، و ربما يأتي له تتمه إنشاء الله.

و كيف كان فقد بان لك أنه لا ريب في اعتبار الخفاء في مشروعيه القصر عندنا و أنه لا يجوز له الترخص قبل ذلك و إن نوى السفر ليلا ضروره عدم المدخلية لتبَيُّت النية عند الإماميه و إن كان قد يشعر به ما في المتن من «إن» الوصلية إلا أنه لعله للعامه فلا يقصر حينئذ حتى يبلغ المحل المزبور و كذا في عوده من سفره لا يتم، بل يقصر حتى يبلغ محل الترخص من سماع الأذان في مصره أو رؤيه الجدران على المشهور بين الأصحاب نقلا- و تحصيلا، بل في الرياض شهره عظيمه، بل عن الذكرى أنها كادت تكون إجماعا، لانقطاع صدق السفر عرفا عليه،

و اندراجہ فی الحاضر عند أهله و فی منزله و وطنه بالوصول الى الحد المزبور، و ل

قوله (عليه السلام) في صحيح ابن سنان (١) السابق: «و إذا قدمت من سفرك مثل ذلك»

الظاهر في إرادته القصر قبل سماعه، و الإتمام بسماعه، و للقطع بكون المراد من التحديد بذلك عند الذهاب الكشف عن حال المسافر واقعا بأنه قبل الوصول اليه مندرج في الحاضر و خارج عن اسم السفر من البلد و

الضرب في الأرض عنها، فلا يتفاوت بين الذهاب و الإياب في ذلك.

لكن قد يقال إنه بناء على المختار ينبغي اعتبارهما معا حينئذ، ضروره أنه إذا كان أحدهما كافيا في وجوب القصر عند الذهاب فلا يرتفع ذلك إلا- يرفع الموجب، و لا- يتحقق إلا- برفعهما، نعم هو يحصل برفع أحدهما على القول الآخر، لارتفاع المركب بارتفاع أحد جزئيه، إلا- أنه لم أعرف أحدا من الأصحاب اعتبر ذلك، بل عن المعبر و المنتهى نسبة الاكتفاء بأحدهما في الإتمام عند الإياب إلى الشيخ و من تابعه، و قد عرفت أن أكثر القدماء على اعتبار أحدهما في القصر، بل المصنف نفسه قد اعتبر هناك أحدهما و اكتفى به هنا، بل ظاهره خصوص الأذان كالمحكى عن ظاهر التحرير، بل هو صريح المدارك بعد أن قال إنه أظهر الأقوال و لعله لاختصاص الصحيح المزبور بالأذان، فلا دليل على الجدران، لكن فيه أن الدليل غير منحصر به كما سمعت مع احتمال إرادته المصنف المثال من ذكر الأذان كما يومی اليه قوله: «و كذا» و لعله لذا قال في الرياض ردا على المدارك إن الظاهر عدم القائل بالفرق كما قيل و إن كان ربما بتوهم من الفاضلين في الشرائع و التحرير، أو أنه متلازمان عنده، فمتى تحقق أحدهما تحقق الآخر كما سمعته منا سابقا بل لعل ذلك هو مقتضى كل من اكتفى بأحدهما في المقامين أو أن نظرهم الى غير ماده الاجتماع بل المراد المكان الذي لم يوجد فيه إلا أحدهما أو غير ذلك.

و كيف كان فلا- ريب في عدم اعتبارهما معا هنا للإجماع ظاهرا عليه من أرباب القولين السابقين، اللهم إلا- أن يدعى أن المصنف و الفاضل في التحرير قائلان بذلك بناء على اعتبارهما خصوصا الأذان الذي يلزمه سبق رؤيه الجدران عليه، إذ الظاهر أنه بناء على عدم اتحاد العلامتين يثبت حصول الانفكاك من جانب الأذان خاصة، لكن قد عرفت حقيقه الحال في ذلك، بل و في أنه لا- يقصر عند الذهاب حتى يبلغ محل الترخص و ان ما قيل من أنه يقصر عند الخروج من منزله كما نسب الى علي بن بابويه مأول أو ضعيف، لما عرفت فيما تقدم و نحوه في ذلك قوله أيضا في أن المسافر لا يتم إلا عند دخوله منزله و إن وافقه هنا أبو علي و علم الهدى فيما حكى عنهما، بل مال اليه أو اختاره بعض متأخري المتأخرين، لاعتبار مستنده و تعدده من

صحيح العيص (١) عن الصادق (عليه السلام) «أنه لا يزال المسافر يقصر حتى يدخل بيته»

و آخر (٢) «ان أهل مكة إذا زاروا البيت و دخلوا منازلهم أتموا، و إن لم يدخلوا منازلهم قصروا»

و موثق إسحاق بن عمار (٣) «سألته عن الرجل يكون مسافرا ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة أ يتم الصلاة أم يكون مقصرا حتى يدخل أهله قال: بل يكون مقصرا حتى يدخل أهله»

و غيرها من مرسل الفقيه (٤) و نحوه مما تقدم سابقا، خصوصا و تعارضها مع بعض أدله المشهور بالعموم و الخصوص، و البعض الآخر غير صريح الدلالة، لاحتمال إرادته بيان وجوب القصر عند خفاء الأذان خاصة من التشبيه لا عدمه عند العدم، كما يؤيده ما عن بعض النسخ من عدم ذكر التمام إذا لم يبلغ موضع خفاء الأذان في الذهاب كي يكون الإياب حينئذ مشبها به في ذلك.

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاة المسافر الحديث - ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاة المسافر الحديث - ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاة المسافر الحديث - ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاة المسافر الحديث - ٥.

لكنك خبير بأن ذلك كله في مقابله الترجيح بالشهره مخالف لأصول المذهب خصوصا مثل هذه الشهره التي قيل إنها كادت تكون إجماعا، و خصوصا بعد اعتضاها بما سمعت، و خصوصا بعد إمكان المناقشه في دلالة الأخبار المزبوره بإرادته ما يشمل محل الترخص من البيت و المنزل فيها، إذ إرادته المنزل حقيقه حتى أنه لو دخل المصر لا يتم بعيده جدا، مع أن الصحيح الأول (١) مساق لبيان أن العبره في القصر و الإتمام حال أداء الصلاه لا دخول الوقت كما لا يخفى على من لاحظته، و الآخر (٢) مجمل الدلاله عند التأمل، و الموثق (٣) يمكن تنزيله على من وصل بعض القرى من بلد الكوفه أو محالها بناء على أن فرض مثله التقصير حتى يدخل محل الترخص من محلته، خصوصا و قد عرفت أنهم مثلوا بالكوفه للبلاد المتسعه

التي يكون فرض المسافر منها المحله لا- المصر بل يمكن تنزيل الجميع على التقية كما عن الوسائل و صرح به المقدس البغدادي، بل في الرياض المناقشه فيما عدا الموثق منها- زياده على ما سمعت بورودها مورد الغالب- من أن المسافر إذا بلغ الى حد الترخص يسارع إلى أهله من غير مكث للصلاه كما هو المشاهد غالبا من العاده، فلا يطمئن بشمول إطلاق الحكم بالقصر الى دخول الأهل لمحل البحث انتهى، و إن كان فيه نوع تأمل.

فطرح أدله المشهور حينئذ المعتضده بما سمعت لمثل هذه الأخبار كما ترى، و لذا قال المصنف و الأول أظهر و مثله ما مال اليه بعض متأخري المتأخرين من التخبير لمن بلغ الى محل الترخص في إيبه بين القصر و الإتمام عملا بالدليلين، بل هو أضعف من الأول بوجوه، بل يمكن دعوى الإجماع المركب على خلافه، و كذا ما يقال من تنزيل هذه النصوص على من أراد المرور بمصره مستطرقا غير مستقر و كان قد أنشأ سفرا من مكان آخر، لخصوص بعض النصوص (٤) الوارده في خصوص ذلك

١- ١ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاه المسافر الحديث - ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاه المسافر الحديث - ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاه المسافر الحديث - ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧- من أبواب صلاه المسافر الحديث ٢ و ٦.

التي قد ذكرها في الشرط الثالث، و بينا أن المذهب و العمل على خلافها، فلاحظ و تأمل، و الله أعلم.

[في حكم نيه الإقامة]

و لو نوى المسافر الإقامة في مكان من قريته أو باديته أو بلد غير بلده عشرة أيام كامله أتم صلاته إجماعا إن لم يكن ضروره مذهب محصلا و منقولا، و نصوصا(١) معتبره صريحه مستفيضه إن لم تكن متواتره، و المراد بالنيه هنا مجرد عزمه على ذلك، و لذا اكتفى في النص و الفتوى بمجرد علمه و تيقنه بالبقاء في المده المذكوره، لا أن المراد منها قصد خاص بحيث لا يكفي فيه العلم المزبور قطعا، ففي

الصحيح (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) بعد أن سأل عن قدم بلده الى متى ينبغي له أن يكون مقصرا؟ و متى ينبغي له، أن يتم؟ فقال: «إذا دخلت أرضا فأيقنت أن لك بها مقام عشرة أيام فأتم الصلاه، و إن لم تدر ما مقامك بها تقول: غدا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك و بين أن يمضى شهر، فإذا تم لك شهر فأتم الصلاه و إن أردت أن تخرج من ساعتك»

و هو كغيره ظاهر فيما ذكرنا، كما أنه ظاهر أو صريح في أنه لا فرق بين ناوى السفر بعدها أولا. بل و لا بين من نواها اقتراحا أو علق خروجه على قضاء حاجه يعلم عدم تيسرها بالأقل من عشره، أو على شرط من رؤيه زيد مثلا و قد تحقق.

و بالجملة المدار على العزم المزبور و العلم المذكور اللذين لا ينافيهما الاحتمالات البعيده التي لا ينظر إليها في العرف و العاده، كما أنه لا ينافي العزم المزبور الفعلي انطواء ضمير الناوى على أنه إن حدث به حادث أو عرض له عارض يسافر و لا يبقى إذا لم يعلق نيه الإقامة على ذلك، بل لو علقها

أيضا و كان مطمئنا بعدمهما، بل قد يقال بكفايه الأصل في ذلك و إن كان لا يخلو عن نظر أو منع فيما لو ظهر أمارات العارض

١-١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٩.

المزبور، و الأولى إناطه ذلك بالعرف و بصدق عزم الإقامة فيه و العلم بها، إذ هو واف فى تحقق ذلك، و النصوص علقت الحكم عليه و لم تشترطه بشرط، فلو ظن حينئذ أنه يقيم عشره لم ينقطع حكم سفره، و كذا لو عزم على الإقامة فيما إذا قدم مكة ليله الثامن و العشرين من ذى القعدة مريدا للحج، فإنه لا بد له من الخروج يوم الثامن، و لا وثوق له بأن ذا القعدة كان تاما، فلم يعلم عشره حينئذ، و الاستصحاب غير مجد هنا لا لأنه حجه فى النفى الأصلي دون إثبات الحكم الشرعى، و لذا قالوا إنه حجه فى الرفع لا- فى الإثبات، حتى أن حياه المفقود بالاستصحاب حجه فى بقاء ملكه لا لإثبات الملك له فى مال مورثه، بل لتعليق النصوص الإقامة على العزم و الجزم بإقامه العشره التى لا يكفى فى تحققها عرفا الاستصحاب، و مثله لو أراد الاعتكاف لثلاث بقين من شهر رمضان، و لذلك و شبهه كان الأولى إناطه الحكم المزبور بصدق العزم و الجزم على إقامه عشره.

كما أن الأولى إناطته بذلك أيضا بالنسبه إلى محل الإقامة كما فى المدارك و الكفايه و الرياض و عن الذخيره و البحار و مجمع البرهان، فالمدار حينئذ فى الإتمام على صدق الإقامة فى البلد و نحوه.

و الظاهر أنه لا يتوقف على قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد، و لا على عدم فعل الخروج للصدق العرفى بدونهما، فلو نوى الإقامة فى البلد قاصدا للتردد فى بعض الأحيان فى بعض بساينها و مزارعها و نحوها مما لا ينافى صدق الإقامة فى البلد عرفا معها أتم و لا- بأس، و كذا لو لم يقصد حال النيه، من غير فرق بين الوصول الى محل الترخص أو الزائد عليه بعد الصدق المزبور، إذ لا تلازم بين التحديد به لخروج المسافر و بين ما نحن فيه، ضروره عدم صيرورته حقيقه شرعيه، بل و من غير فرق بين قطع مثل النيل و الفرات و عدمه مع صدق اتحاد البلد كبغداد و الحله الفيحاء، بل الظاهر عدم

المدخلية للجسر في الاتحاد المزبور و إن كان هو معه أوضح من عدمه، و كذا لا فرق أيضا بين كثره التردد و قلته إذا لم يناف الصدق المذكور، فما عن الفاضل الفتونى من اعتبار خطه سور البلد بل عن الحدائق أنه اشتهر ذلك في هذه الأزمنة المتأخره غلط قطعاً، و لقد أجاد في نفيه الخلاف و الاشكال في التردد الى ما دون محل الترخص فيما حكى من الحدائق. لكنه ينبغي تقييده بما إذا لم يناف الصدق المذكور، و أما ما عن البيان و المقاصد العليه و نتائج الأفكار من اعتبار عدم تجاوز المقيم حد الترخص بل عن الحدائق أنه المشهور فلعله ليس خلافا لما ذكرنا، إذ مبناه الصدق العرفى أيضا و إن زعموا أنه يتنفى بتجاوز ذلك و يتحقق فيما دونه.

نعم الأولى عدم التعرض لتحديده بذلك، بل يوكل الى العرف المختلف باختلاف الأمكنه، كما أوكلته اليه النصوص، ضروره أنه المرجع فى كل ما ليس له حقيقه شرعيه، و لو أن التحديد بالترخص شرط لوجب التعرض لبيانه، و إلا لزم الإغراء بالجهل، إذ إيكال ذلك الى اعتباره فى خروج المسافر إيكال لما لا يستفاد منه، كما هو واضح، إذ ليس هو إلا تحديدا شرعيا محضاً، أو كاشفا عن العرف لقاصد المسافه لا- مطلقاً، و دعوى أن العاده فى ناوى العشره عدم الخروج الى ذلك المحل فصارت بمنزله الشرط و أغنت عن النص عليه كما ترى.

و لقد أفرط الفخر فيما يحكى عنه فى بعض الحواشى المنسوبه إليه من عدم البأس فى خروج المقيم الى ما دون المسافه سواء كان ذلك فى نيته من ابتداء الإقامه أو عرض له فى الأثناء، و سواء نوى إقامه عشره أيام مستأنفه أولاً، و وافقه عليه الكاشانى فى الوافى و الأستاذ الأ- كبر فى مصابيحہ على ما حكى عنه، بل قال المقدس البغدادي- بعد أن حكاه عن الفخر فى حواشيه على القواعد من نسخه معتبره عنده- انه الفخر وحده (١).

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصواب « انه ليس القائل به الفخر وحده».

بل قد سبقه الى ذلك والده فى أجوبه المسائل السنانيه المشهوره، و ذلك أن الشريف العلوى

سأله عن نوى المقام فى الحله ثم زار الحسين (عليه السلام) فى عرفه ثم عاد إلى الحله يريد التوجه إلى زياره أمير المؤمنين (عليه السلام) فى يوم الثامن عشر من ذى الحجه هل يقصر فى الحله أم يتم؟ فأجاب بما نصه «جعل الشارع الإتمام على من نوى المقام فى بلاد الغربه عشره أيام فقد جعل حكم ذلك البلد حكم بلده، فالمقيم عشره أيام فى الحله يجب عليه الإتمام، فإذا خرج الى مشهد الحسين (عليه السلام) فقد خرج الى ما دون المسافه، فلا يجوز له القصر؟ فإذا نوى العود اليه كان كما لو نوى العود الى بلده من دون مسافه القصر، فإذا عزم على السفر الى مشهد أمير المؤمنين (عليه السلام) وجب عليه القصر بالشروع فيه».

لكنك خير فى أنه لا- صراحه فى كلامه و لا فى كلام السائل فى كون ذلك كان فى نيه المقيم ابتداء الإقامه، بل و لا فى أنه وقع منه ذلك فى أثناء الإقامه، بل ظاهر الجواب أنه بعد تمام الإقامه، فتخرج حينئذ المسأله عما نحن فيه، و تندرج فى المسأله الأخرى التى اضطرب فيها كلام العلماء، بل ربما صنف فيها رسائل، و هى أن المقيم إذا خرج الى ما دون المسافه و قد قصد العود دون الإقامه فهل يقصر ذهابا و إيابا و فى المقصد و محل الإقامه أو يتم، و ستسمع تمام البحث فيها عند تعرض المصنف لها، و الظاهر أن موضوعها تجدد قصد الخروج بعد نيه الإقامه لا أنه كان ذلك فى أثناءها، كما يومى اليه تعليقهم الحكم فيها على المقيم و عزم الإقامه و نيتها و نحو ذلك، بل قد يشعر بعض كلماتهم بكون وقوع ذلك بعد تمام الإقامه.

و كيف كان فهو غير ما نحن فيه، إذ المراد بشرطيه الأمر المذكور انما هو بالنسبه الى ابتداء نيه الإقامه لا مطلقا حتى فى الأثناء أو بعد الإتمام، و لذا ذهب غير واحد ممن اعتبر الشرط المزبور هنا و بالغ فى الإنكار على من جوز التردد للمقيم فيما دون

المسافه إلى الإتمام فى المسأله الآتیه إما مطلقاً أو فى الذهاب و المقصد دون الإیاب و محل الإقامة، لظنه أن ابتداء سفره یكون من المقصد، و مروره بمحل الإقامة لا- یصلح للقطع حال عدم نیه الإقامة، فلا یشتبہ علیك الحال فى موضوع المسألتین كى یشكل علیك الجمع بین اتفاقهم ظاهراً هنا على ما ذكرناه من الشرط المزبور و لم یحك الخلاف فیہ إلا عن الفخر فى بعض الحواشى- بل صرح غیر واحد بأنه لا ینبغى التعویل على هذه النسبه، لعدم ثبوتها- و بین المعركه العظمى فى المسأله الآتیه التى قد عرفت أن موضوعها من اتصف بوصف الإقامة و العزم علیها ثم بدا له الخروج الى ما دون المسافه، لا أنه كان ذلك من عزمه فى ابتداء النیه، فإنه لم یخالف أحد فى عدم اعتبار مثل هذه الإقامة إلا ما سمعته من تلك النسبه إلى الفخر و الكاشانى و الأستاذ الأكبر فیما حكى عنهما، و لا ریب فى ضعفه، لعدم صدق الإقامة فى البلد على مثله عرفاً قطعاً، و عدم ثبوت مشروعیه نیه الإقامة فى البلد و ما دون المسافه، و لذا صرح فى المحكى عن المنتهى بأنه لو عزم على إقامة طویلہ فى رستاق منه من قریه إلى قریه و لم یعزم على الإقامة فى واحد منها لم یبطل حکم سفره، الى آخره، و دعوى تناول الإطلاقات لمثل ذلك واضح المنع، ضروره انسباق غیر ذلك منها الى الذهن إن لم تكن صریحه فیہ، و استصحاب القصر محکم.

نعم قد یقال بتناولها للبلاد الخارقه للمعتاد فى الاتساع، و ان له نیه الإقامة فیها جمیعها، فله التردد حیثذ فى جمیع جوانبها، و لا یتعین علیه نیتها فى محله منها كما صرح به بعضهم، و تشهد له السیره، بل قد یظهر من المحدث البحرانى و غیره كونه من المسلمات حیث أوردہ على حکمهم بابتداء السفر فیها بالمحله، و مراعاة محل الترخص بالنسبه إليها ذهاباً و إياباً لا الى البلد لكن لا- یخفى أنه لا یلزم لهم، و لعلمهم یلتزمون بتعین نیه الإقامة أيضاً فى المحله كما صرح به بعض مشایخنا و إن كان واضح البطلان، لإطلاق الأدله، بل قد یقال بعدم تعین نیه الإقامة فى المحله فیما فرضناه سابقاً من البلاد المنفصله المحالیل

كأصبهان التي وافقناهم في اعتبار السفر فيها من المحله فضلا عن غيرها، لتناول إطلاق أدله الإقامة لها بخلاف السفر، إلا أن الانصاف أنه لا- يخلو من إشكال لأصالة عدم المشروعيه، و الشك في تناول الإطلاق لمثله، و صيرورتها بالانفصال كالقرى المتعدده و إن جمعها سور واحد، فالاحتياط لا ينبغي تركه.

كما أنه لا ينبغي تركه لو أراد نيتها في الباديه القفر التي لا حدود لها، فيقتصر على المتيقن في صحه الإقامة فيه، و لا يتوسع في جعل الحدود، بل قد يرجح له الاحتياط في أصل الإقامة في مثل ذلك، و ان كان الظاهر عدم الفرق في محل الإقامة بين الأمكنه بعد علمه بالمكث في مكان واحد عشره أيام كما يعطيه كلامهم في منتظر الرفقه، لكن يحتمل قصر أدلتها على غير الباديه القفر أو نحوها، و الاقتصار في محلها على البلاد و القرية و نحوهما مما هو محل جمع من الخلق، كما عساه يفهم من اللغه في التردد الى ثلاثين، بل يكفي الشك في تناول الإطلاقات و الأصل عدم المشروعيه، إذ هي و ان كانت من أحكام الوضع إلا أنها أيضا شرعيه متوقفه على دليل من الشارع، و يكفي في حسن الاحتياط تحقق مثل هذا الاحتمال.

و على كل حال فالاستناد فيما نحن فيه الى أنه ناوى الإقامة في البلد و ما دون المسافه منها فلا يضره التردد فيما ناوى الإقامة فيه مما لا- ينبغي الإصغاء إليه، كالاستناد إلى أنه بنيه الإقامة في البلد و صلاته تماما فيها و لو فريضه صارت كوطنه و منزله كما صرح به في بعض النصوص (١) و لا- يقدر تردده فيما دون المسافه بالنسبه إلى منزله فكذا هنا، مضافا الى الإجماع المعلوم و المنقول على أن نيه الإقامة قاطعه لحكم السفر، و أنه لا- يقطع حكمها إلا قصد سفر جديد، إذ هو كما ترى خروج عن محل النزاع الذي قد عرفت أنه عباره عن

قصد ذلك حال النيه لا أنه عزم على الإقامة و صلى تماما مثلا ثم بدا له الخروج الى ما دون

المسافه، فإنه حينئذ من المسأله التي وعدناك بها، و دليل القائل بالتمام فى الذهاب و الإياب و المقصد و محل الإقامة ما سمعته من الدليل و غيره، كما أن دليل القائل بالقصر فيها مطلقاً أو فى الإياب و محل الإقامة خاصه إذا لم يكن من عزمه الإقامة فيه بعد أنه قصد حينئذ مسافه و إن تخلل فى أثنائها المرور بمحل الإقامة، فلا ينافيه حينئذ اتفاقهم على عدم قطع حكم الإقامة إلا بقصد مسافه جديده، و ستمتع تمام البحث فيها عند تعرض المصنف لها.

فقول المستدل هنا أن محل الإقامة كالمنزل و الوطن إن أراد به أنه كذلك و إن كان فى ابتداء نيته التردد فيما دون المسافه كان مصادره محضه، ضروره أنه فرع صحه إقامته، و الكلام فيها، و إن أراد أنه إذا لم يكن ذلك من نيته ابتداءً إلا أنه قد بدا له الخروج فهو خروج عن محل النزاع كما عرفت، بل الظاهر أنه كذلك حتى لو بدا له بعد النيه قبل الصلاه تماماً، لعدم ظهور أثر تلك النيه الذى يظهر من النصوص اعتباره فى حصول أحكامها، و لذا لو رجع الى قصد السفر فى هذا الحال عاد الى التقصير، فكذا لو أدخل فى نيته التردد فيما دون المسافه قبل الصلاه تماماً عاد الى التقصير بناء على ما قلناه من عدم صحه ذلك لو كان فى الابتداء.

نعم الأولى فى الاستدلال للمذهب المزبور ب

خبر محمد بن إبراهيم الحصينى (١) قال: «استأمرت أبا جعفر (عليه السلام) فى الإتمام و التقصير، قال: إذا دخلت الحرمين فانو عشره أيام و أتم الصلاه، فقلت له إنى أقدم مكه قبل الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثه قال: انو مقام عشره أيام و أتم الصلاه» ضروره عدم تصور النيه منه بعد لزوم الخروج عليه لعرفات للحج قبل مضى العشره إلا على المذهب المزبور من عدم قدح ذلك فى النيه.

لكنك خبير بقصور سند الخبر المذكور عن إثبات الحكم المسطور، خصوصا بعد ما عرفت أنه لم يذهب إليه أحد هنا سوى من سمعت، و بناء الاستدلال به على منع كون عرفات على أربعة فراسخ من مكة أو على عدم لزوم التقصير في الخروج لعرفات لكون المسافة ثمانية أو أربعة مع الرجوع ليومه، فيتم حينئذ دلالة على ذلك، أما على ما سمعته سابقا من كون المسافة أربعة مع قصد الرجوع و لو لغير يومه فلا يتجه الاستدلال به، بل يجب حينئذ طرحه أو جعل ذلك من خواص مكة أو تأويله على التقادير الثلاثة المتقدمة، إذ من الواضح منافاته لنية الإقامة على كل حال، و كذا لو قلنا بالتخير بين القصر و الإتمام مع عدم قصد الرجوع ليومه كما هو المشهور

بين المتقدمين، إذ القائل المزبور كلامه مختص بمجامعه نية الإقامة لقصد الخروج عما دون المسافة خاصة، أما المسافة فلا ريب في منافاته لنية الإقامة، اللهم إلا أن يفرق بين المسافة الموجبه للقصر و بين المخيره، و يخص المنافاه بالأولى دون الثانيه، فيجعلها كدون المسافة في ذلك، كما احتمله بعضهم بالنسبه إلى بطلان حكم الإقامة، بل عن الأستاذ الأكبر أنه بباليه عن بعض مشايخه أنه حكى ذلك عن العلامة، فلا يرجع المقيم حينئذ إلى التقصير لو بدا له الخروج إلى المسافة التخييرييه ثم عاد إلى محل الإقامة. و منه ينقذ احتمالاه حينئذ فيما نحن فيه أيضا من عدم منافاه ذلك لو أخذه في النيه، ضروره مساواته حينئذ لما دون المسافة، لكنه كما ترى كلام قشري و حديث سوفسطائي.

و أما

صحيح زراره (١) عن الصادق (عليه السلام) «من قدم قبل الترويه بعشره و جب عليه إتمام الصلاه، و هو بمنزله أهل مكة، فإذا خرج إلى منى و جب

عليه التقصير، فإذا زار البيت أتم الصلاة، و عليه إتمام الصلاة إذا رجع الى منى حتى ينفر»

و قريب منه آخر (١) على ما قيل، فلا دلالة فيه على ذلك، إذ الفرض ان نيته إقامة العشرة تامه لقدمه قبل الترويه بعشر، و تقصيره فى خروجه إلى منى لبطلان حكم إقامته بقصده المسافه لقضاء نسك عرفات، و فيه شهاده على كون المسافه أربعة و إن لم يرد الرجوع ليومه، و على كونها محتمه للقصر لا- مخيره، اللهم إلا أن يقرر الاستدلال به بأنه لا وجه لإتمامه فى البيت عند رجوعه للزياره بعد هدم إقامته الأولى إلا بأن يكون قد نوى الإقامة فيه بعد الحج كما هو المعتاد على ما قيل، و لذا ترك التقييد به فى النص، و إتمامه حينئذ بمنى حتى ينفر لا يتم إلا إذا قلنا بعدم منافاه قصد مثل ذلك فى ابتداء الإقامة لها، لكنه كما ترى شك فى شك و تأويل فى تأويل فالأولى طرحه بالنسبه الى ذلك، أو حملة على خصوص مكه، أو على غير ذلك مما لا ينافى المختار، و الله أعلم.

و كيف كان فالمراد بالعشره التامه بلياليها عدا الليله الأخيره و الأولى، لتحقق الصدق بدونهما مع فرض حصول الإقامة بابتداء اليوم، سواء كان من طلوع الفجر الثانى كما هو الصحيح أو من طلوع الشمس، فلا يجزى الناقص حينئذ و لو يسيرا لعدم الصدق قطعاً، فما يقال- من احتساب يوم الدخول و الخروج كيف كان حتى لو كان الأول قبل المغرب بساعه أو ساعتين، و الثانى بعد طلوع الفجر كذلك أو إذا كان الذهاب من الأول يسيرا و الباقي من

الثانى كذلك ضعيف جداً، و التسامح العرفى فى الإطلاق لا تحمل عليه الخطابات الشرعيه، ضروره عدم صيرورته حقيقه عرفيه، إذ بعض اليوم لا يسمى يوماً قطعاً، و لذا نفى الخلاف و الاشكال فى الحدائق كما قيل عن ذلك، و إن كان قد حكى فيها عن بعض مشايخه أن المرجع فى ذلك الى العرف كباقي الأمور الغير المحدوده فى الشرع، و لا ريب فى عدم اعتبار أهل العرف مثل الساعه و الساعتين

فى صدق ذلك، نعم لو كان دخوله عند الزوال و خروجه بعده بقليل لم تصدق العشره فى العرف، بل عن الأستاذ الأ-كبر احتماله، بل قد يؤيده منع عد مثله من المسامحات بل هو حقيقه عرفيه للتركيب و إن كان اليوم حقيقه من طلوع الفجر الحقيقى إلا أنه يصدق إقامه عشره أيام (١) كعمل الأجير يوما من طلوع الشمس الى المغرب فإنه يصدق عليه حقيقه عمل يوم و إن كان لا يصدق عليه عمل فى اليوم الحقيقى، و مثله مبيت ليله و إن لم يستوعبها من غروب الشمس الى طلوع الفجر فتجزى به فى مثل القسم و نحوه.

بل مثله ضربت زيدا و جرحته و رأيته و نحو ذلك من الأفعال التى لا تقع على تمام المسمى فإن الأصح عدم المجازيه بإطلاق اسم الكل على البعض كما تخيل حتى ادعى بسببه أن أكثر اللغه مجازات، و فيه أن ذلك و إن سلم فى مثل رأيت زيدا و ضربته و جرحته و نحوها

لصدق ضربه حقيقه و جرحه و رأيته بوقوع الفعل على بعضه من غير تجوز فى لفظ زيد بإرادته ذلك منه، بل المراد منه معناه، و هو تلك الذات المشخصه إلا- أن ضربها و رؤيتها و جرحها يصدق عرفا بوقوع ذلك على بعضها لكنه ممنوع فيما نحن فيه، ضروره عدم صدق إقامه اليوم عرفا عند إرادته المداقه إلا- مع استيعابه تماما و إن أطلق على فائت الساعه و الدقيقه فهو من مسامحات العرف و تنزيل الفائت كالموجود باعتبار قيام الأ-غلب، كما يومى اليه اقتصارهم فى هذا الإطلاق على ما إذا كان الفائت مما يتسامح فيه، و لذا لم يجتز به فى مثل العده و الاعتكاف و الرضاع و أيام الحيض و نحوها، مضافا الى أصله القصر فى المقام التى ينبغى الاقتصار فى الخروج منها على المتيقن.

نعم الظاهر أجزاء الملفق للصدق العرفى، فلو نوى المقام عند الزوال كان منتهاه

زوال اليوم الحادى عشر كما صرح به غير واحد من الأصحاب، بل لا أجد فيه خلافا من غير المدارك، قال فيها: «و فى الاجتراء باليوم الملق من يومى الدخول و الخروج و جهان، أظهرهما العدم، لأن نصف اليوم لا يسمى يوما، فلا يتحقق إقامه العشره التامه و قد اعترف الأصحاب بعدم الاكتفاء بالتلفيق فى أيام الاعتكاف و أيام العده، و الحكم فى الجميع واحد» و فيه أن ظاهر تعليله الأول يقضى بعدم التلفيق مما مضى بمعنى عدم احتساب الناقص من يومى الدخول و الخروج يومين كاملين، و لا كلام لنا فيه كما عرفت، انما الكلام فى احتساب النصفين مثلا بيوم على معنى تلفيق الأول من الثانى و هكذا حتى ينتهى، فتكسر حينئذ الأيام العشره، و عدم الاجتراء بمثله فى الاعتكاف و العده لو كان فممن مانع خارجى من إجماع أو غيره.

لكن و مع ذا فالاحتياط بالجمع بين القصر و الإتمام إذا علم أن مقدار مكثه فى البلد ذلك لا غير لا ينبغى تركه، خصوصا بعد ما يحكى من توقف صاحب الحدائق فيه أيضا لعدم النص، و من استشكل العلامه فى احتساب يومى الدخول و الخروج أيضا قال: «لأنهما من نهايه السفر و بدايته، لاشتغاله فى الأول بأسباب الإقامه و فى الأخير بالسفر، و من صدق الإقامه و اليومين» ثم احتمل التلفيق، و إن كان لا يخفى عليك ما فى التعليل الأول بل و الثانى، إذ المدار على صدق إقامه العشره لا الإقامه فيها كى يكتفى بالإقامه فى بعض يومى الدخول و الخروج لصدق الإقامه فى اليومين.

كما لا- يخفى عليك ما فى كلام الخراسانى فى كفايته حيث قال: «و الظاهر، أن بعض اليوم لا يحسب بيوم كامل بل ملقى، فلو نوى المقام عند الزوال كان منتهاه زوال اليوم الحادى عشر، و هل يشترط عشر غير يومى الدخول و الخروج؟ فيه و جهان» ضروره عدم انطباق استفهامه أخيرا مع ما حكم به أولا من الاجتراء بالتلفيق، و لا تلفيق من الليل قطعا لعدم الصدق، و لذا صرح فى المحكى عن نهايه الأحكام أنه لو دخل ليلا- لم يحتسب بقيه الليل، و هو واضح، نعم لو نوى الإقامه من أول الليل و جب إتمام صلاه

تلك الليلة لصيرورتها زائده على العشره المنويه.

و بالجمله فمدار الإتمام العزم على إقامه العشره لا دونها فإنه يقصر حينئذ حتى لو كان خمسه فصاعدا الى ما دون العشره وفاقا للمشهور نقلا و تحصيلا، بل عن الخلاف الإجماع عليه، و عن المنتهى أن عليه عامه أصحابنا، بل فى المدارك أن روايه الخمسه لا- تعارض الإجماع و الأخبار الكثيره، بل قيل إن الإجماع ظاهر عبائر كثيره بل لا أجد فيه خلافا إلا ما يحكى عن أبى على خاصه كما عن الذكرى الاعتراف به أيضا فيتم لو نوى مقام خمسه و لا ريب فى ضعفه للأصل و الإجماع السابق المعتضد بتتبع كلمات الأصحاب و تعليقههم الحكم على العشره الذى كاد يكون صريحا فى عدم اعتبار الأقل، بل هو كذلك و النصوص الكثيره التى هى كالصريحه أيضا فى اعتبار العشره لا الأقل.

و الخروج عن ذلك كله ب

حسن أبى أيوب (١) «سأل محمد بن مسلم أبا جعفر (عليه السلام) و أنا أسمع عن المسافر إن حدث نفسه بإقامه عشره أيام قال: فليتيم الصلاه فان لم يدر ما يقيم يوما أو أكثر فليعد ثلاثين يوما ثم لیتيم، و إن أقام يوما أو صلاه واحده فقال له محمد بن مسلم: بلغنى عنك انك

قد قلت خمسا قال: قد قلت ذلك قال أبو أيوب: فقلت أنا: جعلت فداك يكون أقل من خمسه قال: لا»

مخالف لأصول المذهب و قوانين العلم، خصوصا بعد احتمال التقيه عما يحكى عن ظاهر كلام الشافعى و لرجوع الإشاره إلى الكلام السابق، و هو الإتمام عشره، و لما عن الشيخ من تنزيله على خصوص الحرمين، كما عن الأستاذ الأكبر موافقته فى ذلك مستشهدا عليه بشواهد منها خبر ابن مسلم (٢) الآخر الذى ستسمعه، و هو لا يخلو من وجه، أو الاستحباب

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٢- لكن عن ابى عبد الله عليه السلام.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٦.

و إن كان قد يناقش في أولهما بعدم اشتراط التمام فيهما بالخمسة إلا- أن يحمل النهى على إرادته بيان مرجوحه الإتمام قى الناقص عنها، و فى ثانيهما بأنه لا وجه للاستحباب بعد كون القصر عزيمة لا رخصه كما ستعرف، و احتمال إرادته إثبات التخيير بالخبر المزبور و جعله أفضل فردى الواجب المخير يدفعه أنه قاصر عن إثبات ذلك أيضا، لقصوره عن إثبات إلحاق الخمسة بال عشرة فى تعيين التمام، و إن حكى عن الذخيره أنه استوجهه تبعا للمحكى عن منتقى الجمال من أنه لو لا قصور الخبر من جهه السند عن مقاومه ما دل على اعتبار إقامه العشره لما كان عن القول بالتخيير معدل، إلا أنك خير بما فى ذلك فالأولى طرحه أو حملة على بعض ما عرفت مما لا يستلزم

إثبات حكم جديد به، سيما و أوله كالصريح فى المشهور، بل فيه شهاده على ظهور مفهوم العدد هنا فى نفي ثبوت الحكم للناقص، فتأمل، و الله أعلم.

[فى حكم التردد ثلاثين يوما]

و إن كان المسافر قد تردد عزمه و هو فى البلاد مثلا فلم يعلم متى خروجه غدا أو بعد غد قصر ما بينه و بين شهر ثم يتم و لو صلاه واحده بلا خلاف صريح أجده بين القدماء و المتأخرين كما اعترف به فى الرياض، بل فى المدارك و عن الخلاف و ظاهر المنتهى و الذخيره الإجماع عليه، و هو الحجج فى قطع الأصل، و إطلاق أدله القصر فى المسافر، مضافا الى المعتبره المستفيضه إن لم تكن متواتره الصريحه فى ذلك كصحيح زواره(١) عن الباقر (عليه السلام) المتقدم فى أول البحث، و حسن ابن مسلم (٢) المتقدم آنفا و

حسنه الآخر(٣) قال: «سألته عن المسافر يقدم الأرض فقال: إن حدثته نفسه أن يقيم عشره فليتم، و إن قال: اليوم أخرج أو غدا أخرج و لا يدرى فليقصر ما بينه و بين شهر، فان مضى شهر فليتم، و لا يتم فى أقل من عشره إلا بمكه و المدينة، و إن أقام بمكه و المدينة خمسا فليتم»

و خبر أبى بصير(٤) قال:

- ١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ٩.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ١٢.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ١٦.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه المسافر الحديث ١٣.

قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا عزم الرجل أن يقيم عشرا فعليه إتمام الصلاة، وإن كان في شك لا يدرى ما يقيم فيقول اليوم أو غدا فليقصر ما بينه وبين شهر، فإن أقام بذلك البلد أكثر من شهر فليتم الصلاة»

و صحيح ابن وهب (١) عنه (عليه السلام) أيضا قال: «إذا دخلت بلدا و أنت تريد مقام عشره أيام فأتم الصلاة حين تقدم، و إن أردت المقام دون العشره فقصر، و إن أقمت تقول: غدا أخرج و بعد غد و لم تجمع على عشره فقصر ما بينك و بين شهر، فإذا تم الشهر فأتم الصلاة، قال: قلت:

دخلت بلدا أول يوم من رمضان و لست أدري أن أقيم عشرا قال: قصر و أفطر، قلت: فان مكثت كذلك أقول غدا أو بعد غد فأفطر الشهر كله و أقصر قال: نعم هما واحد إذا قصرت أفطرت و إذا أفطرت قصرت»

الى غير ذلك.

و هى كغيرها ظاهره أو صريحه فى أن مدار الإتمام فى ذلك على تمام الشهر لا الأقل، فما فى

خبر حنان (٢) عن أبيه عن الباقر (عليه السلام) «إذا دخلت البلده فقلت: اليوم أخرج أو غدا أخرج فاستتمت عشرا فأتم»

لا ينبغى الالتفات اليه.

نعم قيل إنه لا دلالة فيها على كون ذلك من القواطع للسفر بحيث يحتاج الى العود فى التقصير مثلا إلى مسافه جديده، و لذا لم يذكره الأصحاب هناك، بل ذكروه فى الأحكام و اقتصروا فيها على الإقامة و الوصول الى البلد، و لا تلازم بين كونه فرضه التمام بعد التردد شهرا و بين كونه قاطعا، ضروره أن القاطعيه أمر آخر شرعى يتوقف على دليل خاص لا مدخليه للإتمام فيه، و إلا وجب عد المرور بأحد المواطنين الأربعة قاطعا أيضا.

و فيه ما عرفته سابقا، و نزيد هنا أنه لا يخفى على من لاحظ أدله المقام اشتراك

١-١ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٧.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٤.

الإقامة و الشهر فى النصوص المعتبره بالنسبه إلى الحكم المزبور حتى فى التنزيل منزله أهل البلد، كما فى موثق إسحاق بن عمار(١) عن أبى الحسن (عليه السلام) المصرح بأن المقيم الى شهر بمنزله أهل مكه، فاستفاده قاطعيه الإقامة منها دون الشهر كأنه تحكم، و دعوى اقتصار الأصحاب فى القواطع على الأمرين و عد الشهر خاصه فى الأحكام يدفعها التبع، فلاحظ و تأمل.

ثم إن تعليق الحكم فى المتن على الشهر هو الموجود فى أكثر النصوص و بعض الفتاوى، بل قيل الأكثر كالمقنع و جمل العلم و المبسوط و الخلاف و المراسم و الوسيله و السرائر و

المنتهى و البيان و غيرها، و عبر فى النافع بالثلاثين يوما كغيره من العبارات بل حكى عن النهايه و أكثر كتب المتأخرين، بل صرح الفاضل بأن العبره بها لا بما بين الهالين و إن نقص عنها، و تبعه غيره، فلو كان ابتداء ترده حينئذ من أول يوم من الشهر الهلالى إلى هلال الآخر و اتفق نقصانه لم يتم فى صلاته حتى يكمله من الشهر الآخر، لأن لفظ الشهر و إن عبر به فى كثير من النصوص إلا- أنه هو إما مشترك لفظى بين ما بين الهالين و الثلاثين، أو معنوى أو حقيقه فى أحدهما مجاز فى الآخر، و على كل حال يجب إرادته الثلاثين منه هنا، بحسنه محمد بن مسلم (٢) المتقدمه، فهى إما بيان له أو تقييد أو قرينه تجوز، بل قد يقال بوجوب تنزيله على ذلك مع قطع النظر عنها هنا، لندره اتفاق وقوع التردد فى أول الشهر الهلالى، فيحمل المطلق أو المشترك على الفرد الغالب من وقوع التردد فى غير أول الشهر، و قد قيل لا خلاف حينئذ فى اعتبار الثلاثين، و انه لا يلفق هلاليا، فيبقى حينئذ تلك الصوره خاصه، و هى ما إذا اتفق وقوع التردد فى أول الشهر على مقتضى إطلاق أدله القصر و استصحابه.

١-١ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١١.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٢.

و قد يناقش فيه بأنه بناء على اشتراك لفظ الشهر بينهما اشتراكا معنويا لم تصلح الحسنه المزبوره لتقييده، ضروره اقتضاء تعليق الحكم على الشهر الاجتزاء بكل من فرديه لا على التخيير، بل على الاكتفاء

بأيهما تحقق، و هما يمكن اجتماعهما و انفراد كل منهما عن الآخر، و لا ينافيه الأمر بعد الثلاثين في الحسنه بعد تسليم الخصم كون الغالب غير الصوره المذكوره المقتضى لخروج الأمر حينئذ مخرج الغالب، فلا ينافي ذلك الإطلاق كى يجب حمله عليه و إبطال دلالة على ما عداه، مع أن من شرط حمل المطلق على المقيد تحقق التعارض الموجب لذلك.

و دعوى أنه و إن لم نقل بتحكيم الحسنه المذكوره إلا أنه يجب صرف إطلاق الشهر الى الثلاثين لهذه الغلبه أيضا كما صرف إطلاق الأمر بالعد في الحسنه الى ذلك، و إلا لو أبقى على إطلاقه الشامل لما لو كان التردد من أول الشهر لم يكن إشكال في التقييد يدفعها وضوح الفرق بين المقامين، ضروره كفايه غلبه الوقوع في صرف الثاني، لأن مرجعه الى وجود حكمه لتخصيص الأمر بأحد الفردين، و هى تكفى فيه، خصوصا مع اعتضاها بحكمه أخرى، و هى نفى احتمال التلفيق هلاليا لو كان التردد في غير الأول بخلاف المطلق الأول الذى لا يجوز العدول عن مقتضى إطلاقه إلا فى الأفراد النادر إطلاقه عليها لا النادر وجودها، خصوصا إذا كان النادر اتفاق الفعل فيها لا هى، كما إذا كان المطلق من أسماء الأزمه نحو ما نحن فيه، على أن هذه الندره انما هى بملاحظه كثره مصاديق الآخر المقابل لها، و إلا فأول الشهر كثانيه، و ثالثه و رابعه بالنسبه إلى اتفاق التردد فيه.

نعم لما جعل الأول خاصه مقابلا لسائر تلك الأيام كان اتفاق وقوع التردد فيه نادرا بالنسبه إليها جميعها.

و كذا يناقش لو كان الشهر حقيقه فيما بين الهلالين، إذ دعوى صرفه عن

حقيقته بالحسنه المزبوره ممنوعه، بل أقصاه استفاده كفايه الثلاثين منها، و هو لا ينافى كفايه المعنى الحقيقى أيضا.

فمن ذلك كله يظهر لك أن ما عن مجمع البرهان من الاكتفاء بما بين الهلالين و إن كان ناقصا لو اتفق وقوع التردد فى أول الشهر و تعين الثلاثين لو كان التردد فى غيره لا- يخلو من قوه، بل ربما يؤيده فى الجمله عند التأمل زياده على ذلك ما فى صحيح ابن وهب (١) السابق و إن كان الأ-حوط إن لم يكن الأقوى خلافه، و هو تعين الثلاثين مطلقا لأصالة القصر و إطلاق أدلته، و لفظ الشهر و إن كان حقيقه فى القدر المشترك بينهما إلا أنه يجب صرف إطلاق الأمر بالتقصير فيما بينه و بينه الى الغالب من وقوع التردد فى غير الأول، و لو نوقش فى اقتضاء الغلبه المزبوره ذلك لكان مثله متوجها أيضا فى صرف إطلاق الأمر فى الحسنه الى ذلك، فان لم يصرفا كان إطلاقها محكما على إطلاق الشهر، و إن صرفا معا بقى ما بين الهلالين مع فرض نقصانه على أصالة القصر، فتأمل جيدا.

و لا- فرق على الظاهر فى محل التردد بين البلد و القرية و نحوهما و بين المفازه كما صرح به بعضهم، بل هو صريح الأكثر أو الجميع فى منتظر الرفقه على رأس المسافه أو دونها

فوق محل الترخص مع جزمه بالسفر، فضلا عن إطلاق المتن و نحوه و عدده فردا مساوقا للإقامه كالنصوص، فما فى الدروس و اللغه من التقييد بالمصر منزل على إرادته مطلق المكان المعين، كتنزيل ما عساه ينساق من النصوص من كون المحل غير المفازه بقريته ذكر الخروج و الدخول و نحوهما على الغالب أو المثال لا الشرطيه، بل لعل الثانى هو المتعين بقريته فهم الأصحاب، فلا جهه حيثئذ لما يقال من أنه بعد تنزيل ما فى

النصوص على الغالب تبقى صوره المفازه حينئذ على مقتضى أصاله القصر و إطلاق أدلته مع احتمال كون المراد من التنزيل على الغالب إلغاء خصوص المفازه و العمل على مقتضى ذلك الإطلاق المقيد به، فتأمل.

فالمسافر حينئذ الذى عرض له فى أثناء سفره ما يقتضى تعطيله من عدو و غيره حتى مضى عليه الثلاثون متوقعا زواله كما يتفق فى طريق الحج فى مثل زماننا يتم و لا يقصر إلا أنه و مع ذلك فلاحتياط الذى ذكرناه فى محل الإقامة آت هنا أيضا.

و كذا لا فرق بعد بلوغ المسافه بين أن يكون تردده فى وقت مضيه فى سفره أو فى إبطاله و الرجوع الى محله، لإطلاق الأدله، نعم قد يقال إن ظاهرها إن لم يكن صريحها كالفتاوى فى اعتبار كون التردد المزبور و هو مقيم فى مكان واحد، أما لو كان ذلك منه و هو يسير فى سفره فلا إتمام، بل يبقى على التقصير و ان نظر فيه الشهيدان على ما قيل، إلا أن الأقوى ذلك، لأصاله القصر و إطلاق أدلته الذين يجب الاقتصار فى الخروج عنهما على المتيقن.

نعم لو كان ذلك منه قبل بلوغ المسافه فقطعها على التردد أتم لا لمضى الثلاثين بل لعدم الاستمرار على قصد المسافه الذى هو شرط كما عرفت.

و هل يعتبر الوحده فى محل التردد بحيث يقدح فيه الخروج عنه الى ما كان دون المسافه عنه حتى لو كان من قصده الرجوع ليومه أو ليلته؟ إشكال أقواه ذلك، اقتصارا على المتيقن أيضا، إلا أنه لا يقدح فيه مطلق الخروج حتى لمحل الترخص و نحوه مما لا ينافى صدق اسم الوحده عرفا، و مثله البلاد المتسعه على حسب ما سمعته فى نيه الإقامة.

و منه حينئذ يظهر ما فى الروض، قال: «و هل من التردد ثلاثين يوما ما يترده الى دون المسافه أو يسلكه من غير قصدها و إن بلغها نظر، من وجود حقيقه السفر

فلا يضر التردد، و من اختلال القصد، و توقف فى الذكرى» انتهى.

و المراد بالتردد فى المتن و غيره عدم العزم على الإقامة، فيندرج فيه العازم على السفر غدا مثلا فحصل له مانع عن ذلك حتى مضى له الثلاثون، كما لا يخفى على من لاحظ النصوص فى المقام بل و الفتاوى مع التأمل التام.

[فى حكم العدول بعد الصلاة تماما]

و لو نوى الإقامة ثم بدا له فعدل عنها قبل أن يصلى فريضه تماما رجع الى التقصير لأصالته التى ينبغى الاقتصار فى الخروج عنها على المتيقن الذى هو غير المفروض قطعاً، خصوصاً بعد ملاحظه نفي الخلاف فيه من الرياض و عن الذخير و الحدائق، بل الإجماع من المدارك و عن المصابيح عليه و على انه لو صلى صلاه واحده بنيه الإتمام لم يرجع كفى الخلاف فيه أيضاً، بل فى الرياض أن عليه الإجماع فى عبارته جماعه، بل لا يبعد تحصيل الإجماع عليه، لانه كما فى مفتاح الكرامه لم يختلف فيه اثنان، مضافاً الى

الصحيح (١) عن أبى ولاد الحناط قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): انى كنت نويت حين دخلت المدينة أن أقيم بها عشره أيام فأتم الصلاة ثم بدا لى بعد أن لا أقيم بها فما ترى لى أتم أم أقصر؟ فقال إن كنت دخلت المدينة و صليت بها صلاه فريضه واحده بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج عنها، و إن كنت دخلتها على نيتك المقام فلم تصل فيها صلاه فريضه واحده بتمام حتى بدا لك أن لا تقيم فأنت فى تلك الحال بالخيار إن شئت فانو المقام عشرا و أتم، و إن لم تنو المقام فقصر ما بينك و بين شهر، فإذا مضى لك شهر فأتم الصلاة».

نعم قيل قد يظهر الخلاف فى الأول من المبسوط حيث اكتفى فى ظاهر بعض عباراته بالنيه، إلا انه يجب تنزيله على الصلاة تماماً بعدها بقريته تصريحه بعد ذلك بعين ما فى المتن، على انه على تقدير خلافه محجوج بما عرفت، فلا يلتفت اليه، كما أنه

لا- يلتفت أيضا الى خبر الجعفرى (١) المتضمن للأمر بالعود الى التقصير بعد الصلاه تماما لانه مخالف للصحيح المجمع على العمل به فى ذلك الذى قد أمرنا بطرح المعارض له.

انما الكلام فى إرادته الكنايه بالصلاه تماما فيه عن مطلق الشروع فى عمل مشروط صحته بالإقامه من صلاه نافله أو الدخول فى صوم و نحوهما، أو انه كنايه عن ذلك لكن إذا أتم (تم خ ل) أو وصل فيه الى حد لا يجوز له إبطاله لو كان مقيما كالصوم بعد الزوال، أو ليس كنايه عن شىء من ذلك بل المدار على خصوص إكمال الفريضة تماما حتى أنه لا يجدى فيه لو وصل فى الفريضة إلى ركوع الثالثه أو الرابعه أو قبل التسليم ثم عدل عن الإقامه وجوه بل أقوال أقواها وفاقا للمدارك و الرياض و غيرهما الأخير إن لم يثبت إجماع على خلافه، و الظاهر أنه كذلك و إن حكاه عليه العلامه الطباطبائى فى ظاهر مصابيح أو صريحها، لكنه محل للنظر بل للمنع، فيتعين القول به حينئذ، لإطلاق الصحيح المزبور الحاكم على إطلاق ما دل على كفايه نيه الإقامه لو كان، و دعوى إرادته ما سمعت من الصلاه تماما فيه يدفعها أنه لا شاهد لها بعد حرمه القياس من إجماع أو فهم عرفى أو غيرهما.

و ما يقال فى توجيه الثانى من أنه لو فرض أن هذا الصائم سافر بعد الزوال فلا يخلو إما أن يوجب عليه الإفطار أو إتمام الصوم لا سبيل إلى الأول للأخبار الصحيحه المتضمنه لوجوب المضى فى الصوم الشامله بإطلاقها أو عمومها لهذا الفرد فيتعين الثانى و حينئذ فلا

يخلو إما أن يحكم بانقطاع نيه الإقامه بالرجوع عنها بعد الزوال و قبل الخروج أو لا؟ لا سبيل إلى الأول لاستلزامه وقوع الصوم الواجب سفرا بغير نيه الإقامه، و هو غير جائز إجماعا إلا ما استثنى من الصوم المنذور على وجه

و ما مثله، و ليس هذا منه، فيثبت الأخير، و هو عدم انقطاع نيه الإقامة بالرجوع عنها بعد الزوال سواء سافر بالفعل حينئذ أم لم يسافر، إذ لا مدخل للسفر في صحه الصوم و تحقق الإقامة، بل حقه أن يتحقق عدمها، و قد عرفت عدم تأثيره فيها، اما إذا لم يسافر بقى على التمام الى أن يخرج إلى المسافه، و هو المطلوب.

يدفعه- مع أن مساقه الاكتفاء بمطلق الشروع في الصوم الذى لا يصح وقوعه سفرا و إن عدل قبل زوال الشمس، و لا ريب فى ضعفه، لعدم الدليل إلا-القياس المحرم، على أنه مع الفارق، و ان اختاره فى القواعد و المقاصد العليه و ظاهر المسالك و المقدس البغدادي و عن التذكرة و التحرير و نهايه الأحكام و الموجز و غايه المرام و إرشاد الجعفريه بل اعترف به ذلك المستدل نفسه، قال و بطلانه بنفس السفر لا يستلزم بطلانه بالرجوع من نيه الإقامة، مضافا الى النهى عن إبطال العمل» الى آخره، بل ربما حكى عن فخر الإسلام أيضا، لكن عن إيضاحه و الذكري و البيان و كشف الالتباس و الجعفريه أن فيه وجهين كالتنقيح، بل و الدروس حيث قال: فيه نظر- أنه لا مانع من اختيار الأول بقصور النصوص المتضمنه وجوب المضى فى الصوم بعد الزوال عن تناول مثل ذلك، ضروره صراحه بعضها و ظهور الآخر فى المسافر من موضع يلزمه فيه الإتمام الذى هو فى المقام محل النزاع، و دعوى أن الظاهر كونه مجمعا عليه ممكنه المنع، بل و الثانى أيضا، و لا يستلزم عدم انقطاع نيه الإقامة بالرجوع عنها فى هذا الحال، إذ يمكن دعوى عدم البأس فى وقوع الصوم الواجب فى السفر إذا حصل الى الزوال حال الإقامة لعدم الدليل على منعه، بل هو كالمسافر من منزله بعد الزوال الذى لم يبق له حكم المنزل فى باقى الزمان مع وجوب الصوم، و تلازم الصوم و الإتمام المستفاد من تلازم القصر و الإفطار يمكن تخصيصه بإطلاق الصحيح المزبور الدال على رجوعه الى القصر

ما لم يصل فريضه تماما، وليس العكس أولى منه، بل هو أولى، هذا.

و أنت خبير أن من مقومات الدليل المزبور فرض السفر بعد الزوال، فلا- وجه لدعوى اقتضاء الدليل المسطور التعميم لمطلق الشرع فيه، كما ذكره المستدل المذكور و ذكرناه نحن أولا جريا على مذاقه، و بالجمله إلحاق الصوم بالفريضه فى ذلك لا يخلو من نظر أو منع، سواء كان العدول قبله أو بعده، و ان كان الثانى أقرب، و الاحتياط بالجمع لا ينبغى تركه فيه، بل و فى كل مقام قد عمل فيه بعض الأعمال المتوقف جوازها على الإقامه كما سمعته من الوجه الأول، بل قد يتأكد الاحتياط فيما إذا لم يعمل أصلا إلا أن الإقامه قد ترتب أثرها فى الفريضه، كما لو ترك الصلاه فى تمام الوقت على وجه يثبت قضاؤها عليه تماما ثم عدل، فإنه قد صرح غير واحد من الأصحاب بوجود التمام عليه حينئذ معللين له باستقرار إتمام الفائت فى الذمه، فهو كمن صلى تماما من غير فرق بين التارك عمدا أو نسيانا.

و المناقشه فيه بمنع وجوب قضائها تماما مع فرض عدوله قبل قضائها- نعم هو متجه لو قضاها خارج الوقت تماما ثم عدل لظهور تناول النص حينئذ له- يدفعها معلوميه وجوب قضاء الفائت كما فات، و قد فات تماما قطعا فيجب قضاؤها كذلك، و كذا المناقشه بأنه لو أريد من أثر النيه ما يشمل ذلك لاتجه القول بوجود الإتمام حتى لو رجع قبل خروج الوقت (١)، لأنه بمجرد النيه صار حكمه الإتمام بحيث لو كان فى ذلك الوقت فرض حاضر لصلاه تماما، و كفى فى ذلك تأثيرا، إذ هو كتأثير القضاء، إذ لا- يخفى عليك تفاوت المقامين، فان التأثير فى هذا تقديرى بخلافه فى القضاء فإنه تحقيقى، بل هو غير التأثير لو فرض دخول الوقت عليه حال نيه المقام بحيث خوطب

١- ١ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الظاهر « قبل دخول الوقت ».

بالتمام ثم عدل قبل الصلاه فضلا عما قبل الوقت، و ذلك لعدم استقرار هذا الخطاب إلا

بمضى تمام الوقت، بخلافه فى القضاء، فإنه قد استقر الخطاب فيه، فتأمل.

نعم قد يناقش فى الدليل المزبور بظهور النص فى فعلية التمام، و لذا كان ظاهر المدارك و عن الإيضاح و مجمع البرهان و الذخير و مصابيح الأنوار الرجوع الى التقصير هنا، و انه لا مدخلية لاستقرار القضاء تماما، و منهما معا توقف الفاضل و الشهيدان و غيرهما فى الحكم المزبور فبين من اقتصر على ذكر الوجهين و آخر على الاشكال و النظر، كما انهم بين من ذكر ذلك فى الناسى و بين من ذكره فى العامد، لكن لا يخفى عليك قصور النص عن إفاده كل منهما، و لذا اعترف فى جامع المقاصد على ما حكى عنه بأنه مخالف لظاهر الرواية، و ان قال هو أيضا إن الأصح الإتمام نظرا الى ما تقتضيه أصول المذهب، إلا أنك خير بعدم اقتضاء الأصول لذلك اللهم إلا أن يريد إطلاق ما دل على الإتمام بمجرد نية المقام، أقصاه خروج الراجع قبل الصلاه فى وقتها، و لعله لا يخلو من قوة، إذ الإنصاف أن النص هنا غير ظاهر فى شمول ذلك و لا عدمه، ضروره كون المفهوم منه بناء حكمى المسألة على ما هو الغالب من عدم فوت الصلاه من المؤمن الموحد، فيبقى حينئذ ما نحن فيه على مقتضى غيره من الأدله، و قد عرفت اقتضاء إطلاقها التمام.

بل لا يبعد جريان ذلك فى غير هذا الفرع مما ذكر هنا، كما لو نوى المقام ثم نسى إلا انه صلى تماما لشرف البقعه مثلا، و بعد الفراغ ذكر نية الإقامه ثم أراد الخروج و إن ذكر فى الروض أن فيه وجهين كما عن غيره، كذكره نحو ذلك أيضا فيما لو نوى الإقامه ثم صلى بنيه القصر ثم أتم أربعا ناسيا ثم تذكر بعد الصلاه و نوى الخروج، قال فيه: «فان كان فى الوقت فكمن لم يصل، لوجوب إعادتها، و ان كان قد خرج الوقت احتمال الاجتزاء بها لأنها صلاه تمام مجزیه، و عدمه لأنه لم يقصد التمام».

لكن قد يناقش فيه بما عن مجمع البرهان من أن الظاهر صحة هذه الصلاة و عدم الإعادة مطلقا، و عدم ضرر تلك النية، لعدم وقوع الفعل كله على ذلك الوجه مع حصول قصد ما للإتمام، فليس بأنقص من صور العدول، و جعل العصر مكان الظهر و القياس على المقصر لو صلى تماما ليس بسديد.

و يدفع بأن الأصل الفساد فى جميع الصور لعدم النية إلا ما دل عليه الدليل، الى غير ذلك من الفروع المذكوره، و قد عرفت وجه البحث فيها.

و احتمال ان الإقامه أمر شرعى فكل ما شك فى اعتباره فيها فهو معتبر يدفعه أن المرجح فيها إلى إطلاق الأدله السابقه إلا انه و مع ذلك كله فالاحتياط لا ينبغى تركه، خصوصا مع إشعار

قوله (عليه السلام) فى الصحيح (١) السابق «و إن شئت فانو المقام عشرا و أتم»

بكون التمام لنيه المقام لا لشرف البقعه مثلا كالفتاوى، بل ربما قيل بعدم اعتباره لو وقع التمام منه ذاهلا غير ملاحظ نيه الإقامه و إن كان لا- يخلو من نظر بناء على عدم وجوب إعادته مثل هذه الصلاة عليه، لأنه بنيه الإقامه صار بمنزله من وجب عليه الإتمام لنفسه، و لا- يجب عليه ملاحظه السبب، و من ذلك ينقدح النظر أيضا فى بعض الصور السابقه، اللهم إلا أن يقال إنه و إن لم تجب عليه لكن الكلام فى تحقق شرط تأثير الإقامه بحيث لا يرجع الى التقصير لو رجع عنها، و كونه مجرد وقوع الصلاة تماما صحيحه و إن لم يلاحظ السبب أول البحث، لكنه كما ترى، فتأمل.

نعم لا ينبغى التأمل فى الرجوع الى القصر لو لم يصل حتى خرج الوقت لعذر مسقط للقضاء كما فى الإغماء و الجنون و الحيض المستوعبه للوقت (٢) لعدم تأثير نيه

١- ١ الوسائل - الباب - ٨- من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١.

٢- ٢ فى النسخه الأصلية «للقضاء» و لكن الصحيح ما أثبتناه.

الإقامة حينئذ، و لذا نفى الاشكال عنه بعضهم، و نسبه الى الأصحاب آخر، بل فى مفتاح الكرامه أنهم حكموا بالرجوع قولاً واحداً، و منه يعلم حينئذ قصور إطلاق ما دل على تحقق الإقامة بالعزم و النيه عن تناول مثل ذلك، فتأمل جيداً.

ثم إنه هل يعتبر بقاء مسافه أو قصدها فى رجوعه الى التقصير عند رجوعه عن الإقامة قبل فعل الصلاه تماماً أو أنه يكفى فيه السفر الأول الظاهر الثانى، لعدم تأثير نيه الإقامة

فى قطع السفر إذا رجع عنها قبل فعل الصلاه تماماً، و لإطلاق النص و الفتوى و لقد أجاد الأردبيلى فيما حكى عنه من أنى لا أجد وجهاً للتردد فى ذلك بعد إطلاق خبر أبى ولاد(١).

لكن و مع ذلك فقد احتمل فى الروض اشتراط بقاء مسافه تمسكاً بإطلاق النص و الفتوى بأن نيه الإقامة من القواطع للسفر فيبطل حكم ما سبق بمجرد النيه و إن لم يصل تماماً، كما لو وصل الى وطنه، و ربما أيد بأنه لا منافاه فى إطلاق خبر أبى ولاد لذلك، لظهور أن السائل كوفى و يريد السفر الى الكوفه، و لذا أطلق فيه القصر عند الرجوع، كإطلاقه ذلك بعد الخروج إذا صلى تماماً، إذ لا بد حينئذ من المسافه باعتراف الخصم.

إلا أنه لا يخفى عليك ضعف الاحتمال من أصله بل غرابته، ضروره إرادته كون الإقامة من القواطع إذا لم يرجع عنها قبل الصلاه تماماً لا معه، كما هو واضح، نعم لا بد فى القصر من بقاء مسافه لو أن عدوله كان بعد أن صلى فريضه تماماً، لأنه حينئذ بمنزله من أراد المسافره بعد إتمام الإقامة لا- فى الفرض المزبور، على ان المتجه عليه توقف التقصير على الشروع فى المسافه لا أنه يكتفى فى التقصير فى البلد عند الرجوع

عن الإقامه بمجرد كون الباقي مسافه كما هو ظاهر الخصم.

و لو نوى الإقامه فى أثناء الصلاه و أتمها ثم رجع عن الإقامه بعد الفراغ ففى عوده الى التقصير و عدمه و جهان، ينشأن من ظهور النص فى اعتبار افتتاح الصلاه على التمام، و من تحقق أثر الإقامه الذى هو الإتيان بالركعتين الأخيرتين، و إلا فالركعتان الأولتان مراده منه على كل حال، أقواهما الثانى، نعم لا- ينبغى التأمل فى ظهور النص و الفتوى فى اعتبار كون تمام الفريضة مما تؤثره الإقامه، فلا يجزى وقوع التامه منه على كل حال كالصبح و المغرب، فما عن بعضهم من احتمال الاكتفاء بذلك غلط قطعاً.

و كذا ما يحكى عن الشيخ و أتباعه من الاكتفاء بمجرد شروعه فى الصلاه على وجه التمام و إن عدل فى الركعه الأولى أو الثانية، ضروره مخالفته لظهور النص فى اعتبار الفراغ من الفريضة المفتحه على التمام، بل قد يدعى ظهوره فى عدم الاجتراء حتى لو ركع للثالثه أو الرابعه بل قبل السلام بناء على توقف التمام عليه، و إن كان الاكتفاء بمجرد ركوع الثالثه أو القيام له لا يخلو من وجه عرفته فيما تقدم من الاكتفاء بمجرد تحقق أثر الإقامه كما سبق البحث فيه مفصلاً، و الانصاف المحافظه على الاحتياط فى أكثر هذه الصور لما سمعت، و الله أعلم.

بقى شىء و هو أن الظاهر كون ذلك كله فى الرجوع قبل العشره، أما إذا أتمها و لم يكن قد صلى تماماً لعذر مسقط للتكليف بالقضاء كالحيض مثلاً فقد يقال بوجوب التمام عليه و إن لم يكن من نيته إقامه عشره أيام، بصدق إقامه العشر منويه الموجب للتمام، و اعتبار فعل الصلاه تماماً انما هو فى الرجوع قبلها، و إن كان قد يحتمل ذلك حتى لو أقام العشره أيضاً، فتأمل جيداً و الله العالم.

هذا كله فى الشرائط

[أما البحث فى القصر نفسه]

إشاره

و أما البحث فى القصر نفسه ف لا- ريب فى انه فى محله من الرباعيه مثلا عزيمه لا رخصه بلا خلاف، بل هو مجمع عليه نقلا و تحصيليا، بل لعله من الضروريات، و النصوص (١)ظاهره و صريحه فيه، سيما صحيح زراره و الحلبي (٢)المشتمل على التصريح بإرادته الوجوب من رفع الجناح فى الآيه (٣)مستدلا عليه بآيه الحج (٤)فلا- جهه حينئذ للبحث فى ذلك، و ان الأمر به فى مقام توهم الحظر، و لدفع مشقه السفر، و أن ليس فى الآيه إلا رفع الجناح، نعم هو عزيمه إلا أن يكون المسافه دون الثمانيه أربعا أو زائدا عليها و لم يرد الرجوع ليومه أو ليلته، فإنه حينئذ يتخير بين القصر و الإتمام على قول مشهور بين القدماء قد تقدم البحث فيه سابقا، و إلا- أن يكون قد سافر بعد دخول الوقت و تجاوز محل الترخص فإنه حينئذ يتخير بينهما على قول محكى عن خلاف الشيخ، و الإتمام أفضل، و ستعرف الحال فيه أو يكون المسافر

[فى التخير بين القصر و الإتمام فى أحد المواطن الأربعة]

فى أحد المواطن الأربعة مكه و المدينه و مسجد الجامع بالكوفه و الحائر، فإنه مخير، و الإتمام أفضل (١١) على المشهور بين الأصحاب نقلا- فى المختلف و المصاييح و غيرهما، و تحصيليا، بل فى ظاهر الروض و عن التذكره و الذكرى و فى صريح السرائر و عن الخلاف الإجماع عليه، بل فى الوسائل «لأنه مذهب جميع الإماميه أو أكثرهم، و خلاف الصدوق شاذ نادر» الى آخره، الى غير ذلك من عبارات الأصحاب الظاهره أو الصريحه فى معلوميه الحكم بين الطائفه التى يشهد لها التبع أيضا، فانى لا أجد فيه خلافا كما اعترف به فى الرياض إلا من ظاهر الصدوق أو صريحه، فمنع

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب صلاه المسافر.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٢- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢ و هو صحيح زراره و محمد بن مسلم.

٣- ٣ سورة النساء، الآيه ١٠٢.

٤- ٤ سورة البقره، الآيه ١٥٣.

من الإتمام إلا- مع نيه المقام، و إن استحب له نيتها في هذه المواضع لشرفها، و من المرتضى و ابن الجنيد في ظاهر المحكى عنهما من نفي التقصير و وجوب الإتمام مع إمكان إرادتهما نفي تحتمه كما احتمله الشهيد، بل يؤيده حصر غير واحد الخلاف في الصدوق، بل في المختلف المشهور استحباب الإتمام، و اختاره الشيخ و المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس و ابن حمزه، بل عن المصنف و المنتهى التصريح بنسبه التخيير المزبور إلى الثلاثة و أتباعهم، و ان خلافه انما هو في طرد الحكم في باقى قبور الأئمة (عليهم السلام) بل يمكن تأويل عبارته الصدوق بإرادته المنع من وجوب الإتمام، فتخرج المسألة حينئذ عن الخلافات، و تندرج في الوفاقيات، أو الاحتياط له من جهة ظهور بعض الأدلة في وجوب التقصير بأن ينوى المقام و يتم أو يقصر كما وقع في مهذب القاضى، فإنه بعد أن ذكر استحباب الإتمام قال: و التقصير هو الأصل، و العمل به في هذه المواضع و غيرها أحوط.

لكن و مع ذلك كله فاختار العلامة الطباطبائى و وجوب التقصير تبعاً للمحكى عن الفاضل البهبهانى، بل ادعى أنه المشهور بين متقدمى الأصحاب، و لعله أخذه مما يحكى عن الشيخ الجليل

ابن قولويه في كامل الزياره حيث روى عن أبيه عن سعد بن عبد الله (١) قال: «سألت أيوب بن نوح عن تقصير الصلاة في هذه المشاهد مكه و المدينة و الكوفه و قبر الحسين (عليه السلام) و الذى روى فيها فقال أنا أقصر و كان صفوان يقصر، و ابن أبى عمير و جميع أصحابنا يقصرون»

الى آخره. و مما فى

مكاتبه على بن مهزيار (٢) الى أبى جعفر (عليه السلام): «و لم أزل على الإتمام الى أن صدرنا من حجتنا فى عامنا هذا. فان فقهاء أصحابنا أشاروا على بالتقصير إذا

١- ١ المستدرک- الباب ١٨ من أبواب صلاة المسافر- الحديث- ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاة المسافر- الحديث- ٤.

كنت لا أنوى مقام عشره».

لكن فيه أنه لا- صراحه فى كل منهما بوجوب التقصير، بل ولا ظهور، إذ أقصاه الفعل من الأولين والإشارة من الآخرين، بل قد يشعر استمرار ابن مهزيار فى تلك المده على التمام، مع جلاله قدره و غزاره فضله و لفظ الشهور فيه بمعروفه التخيير فى ذلك الزمان.

و مع الإغضاء عن ذلك كله فلا ريب فى عدم تعيين القصر، لاستفاضه النصوص بخلافه حتى كادت تكون متواتره إذ هى خمس وعشرون روايه، و فيها الصحيح و الموثق و غيرهما مما هو منجبر بما عرفت، و المروى فى المجامع العظام و غيره مع اختلاف دلالتها على المطلوب ففى بعضها(١) أن من الأمر المذخور و من مخزون علم الله الإتمام فى الأربع أو فى الحرمين، و ان أبى كان يرى لهما ما لا- يراه لغيرهما، و الظاهر إرادته كون سر الإتمام فيها و حكمته من الأمور المحجوبه التى لا يطلع عليها إلا الله و الراسخون فى العلم أو أن الإتمام فيها من الأمور المذخور ثوابها و المخزون أجرها، و فى

جملة أخرى (٢) منها «تتم الصلاه فى أربعة مواطن أو ثلاثه».

و فى جملة ثالثة(٣) منها «أتم الصلاه فيها»

بل فى

صحيح ابن الحجاج (٤) و موثق ابن عيسى (٥) «أتم و إن لم تصل فيها إلا صلاه واحده»

كخبر قائد الخياط(٦) المروى عن كامل الزياره «أتم بالحرمين و لو مرت بهما مارا»

و خبر أبى شبل (٧) المروى فى الكافى و التهذيب «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) أزور قبر الحسين (عليه السلام)

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١ و ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٤ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٢ و ١٣ و ٢١ و ٣٠.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٧.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٣١.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٢.

قال: نعم زر الطيب و أتم الصلاة، فقلت: فان بعض أصحابنا يرون التقصير قال: إنما يفعل ذلك الضعفه»

و فى

خبر زياد القندى (١) قال أبو الحسن (عليه السلام):

«يا زياد أحب لك ما أحب لنفسى، و اكره لك ما أكره لنفسى، أتم الصلاة فى الحرمين و بالكوفه و عند قبر الحسين (عليه السلام)»

و نحوه خبر آخر (٢) بل فى

مكاتبه إبراهيم ابن شعيب الى أبى جعفر (عليه السلام) (٣) يسأله عن إتمام الصلاة فى الحرمين فكتب «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يحب إكثار الصلاة فى الحرمين فأكثر فيهما و أتم»

و فى

صحيح ابن مهزيار (٤) كتبت الى ابى جعفر الثانى (عليه السلام) أن الروايه قد اختلفت عن آبائك فى الإتمام و التقصير فى الحرمين، فمنها بأن تتم الصلاة و لو صلاه واحده، و منها أن يقصر ما لم ينو مقام عشره أيام، و لم أزل على الإتمام فيهما الى أن صدرنا من حجنا فى عامنا هذا، فان فقهاء أصحابنا قد أشاروا على بالتقصير إذا كنت لا أنوى مقام عشره أيام، فصرت الى التقصير، و قد ضقت بذلك حتى أعرف رأيك، فكتب الى بخطه قد علمت يرحمك الله فضل الصلاة فى الحرمين على غيرهما، فأنا أحب لك إذا دخلتهما أن لا- تقصر و تكثر فيهما من الصلاة، فقلت له بعد ذلك بسنتين مشافهه: انى كتبت إليك بكذا فأجبت بكذا فقال: نعم فقلت: أى شىء تعنى بالحرمين؟ فقال: مكه و المدينه».

و فى جمله رابعه التصريح بالتخير، ك

صحيح ابن يقطين (٥) عن أبى الحسن (عليه السلام) فى الصلاة بمكه، قال: «من شاء أتم و من شاء قصر»

و خبره الآخر (٦) المروى فى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ١٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث - ٢١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١٨ لكن روى عن إبراهيم بن شيبه و هو الصحيح.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١٠.

الكافي و التهذيبين «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن التقصير بمكة فقال: أتم و ليس بواجب إلا- أنى أحب لك ما أحب لنفسى»

و خير صالح بن عبد الله الخثعمى المروى (١) عن قرب الاسناد، قال: «كتبت الى أبى الحسن موسى (عليه السلام) أسأله عن الصلاة فى المسجدين أقصر أم أتم فكتب إلى أى ذلك فعلت فلا بأس، قال: فسألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عنها مشافهه فأجابنى مثل ما أجبني أبوه (ع) إلا أنه قال فى الصلاة قصر»

و خير الحسين بن المختار (٢) عن أبى إبراهيم (عليه السلام) قال: «قلت: إنا إذا دخلنا مكة و المدينة نتم أو نقصر قال: إن قصرت فذلك، و إن أتممت فهو خير ترداد»

و خير عمران بن حمران (٣) «قلت لأبى الحسن (عليه السلام): أقصر فى المسجد الحرام قال: إن قصرت فذلك، و إن أتممت خير، و زياده الخير خير»

و صحيح ابن الحجاج (٤) قلت: «لأبى الحسن (عليه السلام) إن هشاما روى عنك أنك أمرته بالتمام فى الحرمين، و ذلك من أجل الناس، قال: لا كنت أنا و من مضى من آبائى إذا وردنا مكة أتممنا الصلاة و استترنا من الناس».

و هذه النصوص مع اعتبار أسانيد جملته منها و استفاضتها أو تواترها منجره بما عرفت من الشهره التى كادت تكون إجماعا، بل قد عرفت دعواه ممن سبق، و لا دلالة فى الأمر بالتمام

فى بعضها على تعيينه بعد أن عرفت عدم القائل إلا ما عساه توهم من المرتضى و ابن الجنيد، و بعد كونه فى مقام توهم الحظر، لمعروفه و جوب القصر على المسافر، و بعد تصريح تلك الأخبار بالتخير، و كونه أفضل الفردين.

كما أنه لا بأس بحمل الأمر بالقصر الواقع فى جملته من النصوص الذى بسببه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٢٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٦.

اختار بعضهم القول بتعيينه هنا على إرادته بيان أحد الفردين، أو لمصلحه تتعلق في خصوص السائل أو لغير ذلك، مع أنه في أكثرها في خصوص الحرمين كما ستعرف، فمنها

صحيح ابن بزيع (١) «سألت الرضا (عليه السلام) عن الصلاة بمكة و المدينة تقصير أو إتمام فقال: قصر ما لم تعزم على مقام عشره أيام»

مع احتمال إرادته البلدين أو نواحيها كغيره من بعض ما سمعته بناء على قصر الرخصة على المسجدين أو مع البلدين

و صحيح معاوية بن عمار (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قدم مكة فأقام على إحرامه قال: فليقصر الصلاة ما دام محرماً»

و خبر محمد بن إبراهيم الحصيني (٣) «استأمرت أبا جعفر (عليه السلام) في الإتمام و التقصير

قال: إذا دخلت الحرمين فانو عشره أيام و أتم الصلاة، قلت إنى أقدم مكة قبل الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثة قال: انو مقام عشره و أتم الصلاة».

و خبر عمار بن موسى الساباطي (٤) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الحائر قال: ليس الصلاة إلا الفرض بالتقصير فلا تصل النوافل».

و خبر علي بن حديد (٥) «سألت الرضا (عليه السلام) فقلت: إن أصحابنا قد اختلفوا في الحرمين، فبعضهم يقصر، و بعضهم يتم و أنا ممن يتم على روايه أصحابنا في التمام، و ذكرت عبد الله بن جندب أنه كان يتم، فقال: رحم الله ابن جندب، ثم قال: لا يكون التمام إلا أن تجمع على إقامه عشره أيام، و صل النوافل ما شئت، قال ابن حديد و كان محبتي أن يأمرني بالإتمام».

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٣٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١٥ لكن روى عن محمد بن إبراهيم الحصيني.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٣٣.

بل يمكن حمل خبر الحصيني (١) على إرادته الإتمام في منى و عرفات بناء على عدم قدح ما دون المسافه في نيه الإقامه، كما أن خبر الساباطى (٢) - مع اشتماله على فعل جندب الذى ترحم عليه الامام (عليه السلام) و فعل الراوى و محبته و روايه التمام - محتمل لإرادته تعين التمام و وجوبه لا جوازه كالنهي في

صحيح معاويه بن وهب (٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التقصير في الحرمين و التمام قال:

لا- تتم حتى تجمع على مقام عشره أيام، فقلت إن أصحابنا رووا عنك أنك أمرتهم بالتمام فقال: إن أصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلون و يأخذون نعالمهم و يخرجون و الناس يستقبلونهم يدخلون المسجد فأمرتهم بالتمام»

بقرينه عدم صلاحيه هذا التعليل للأمر بالتمام بعد فرض عدم مشروعيته في حقهم، ك

صحيحه الآخر (٤) المروى عن العلل «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): مكة و المدينه كسائر البلدان قال: نعم، قلت:

روى عنك بعض أصحابنا أنك قلت لهم أتموا بالمدينه لخمس فقال: إن أصحابك هؤلاء كانوا يقدمون فيخرجون من المسجد عند الصلاه فكرهت ذلك لهم فلماذا قلت»

و صحيح أبى ولاد (٥) المتقدم فى المسأله السابقه.

و إلا- فطرح تلك النصوص كلها المعترضه بما عرفت و تأويلها حتى أخبار التخيير منها بإرادته الإتمام مع نيه العشره مع تصريح المشتمل على الإتمام للصلاه الواحده و بمجرد المرور، بل و ما دل أيضا منها على كونه من الأمر المذخور، بل و ما دل على كون ذلك من خواص الأربعه، و ما دل على أنه انما يفعل ذلك الضعفه، بل و ما دل عليه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٥ لكن رواه عن محمد بن إبراهيم الحصيني.

٢- ٢ و هو خبر على بن حديد المدائنى الأزدي الساباطى المتقدم آنفا.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٣٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢٧.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١.

أيضا في قبر الحسين (عليه السلام) المعلوم عدم التمكن من نيه المقام عنده في تلك الأيام بنفيه كما ترى.

و أضعف منه حملها على التقية كما يومى اليه الصحيحان (١) المزبوران اللذان هما مع ضم أحدهما إلى الآخر يدلان على الإتمام بخمسه أيام مطلقا، ولا ريب أنه للتقيه، فإن الاكتفاء بها في أيام الإقامه محكى عن الشافعى إذ هي - مع ان بعضها يأبى ذلك، و إمكان التخلص عنها بالسلام خفيه على الركعتين ثم تعقيبهما بصلاه ركعتين، و استبعاد خفاء ذلك على من عرفته من الأصحاب، و معروفه التمام بين الطائفه، و اشتمال بعضها على ذكر قبر الحسين (عليه السلام) الذى يجهد فى التخفى بحضوره فضلا عن التمام فيه - لا توافق الأمر بالإتمام فى كثير منها الظاهر فى تعينه، إذ هو ليس مذهبا لأحد منهم كما قيل، لأنهم ما بين موجب للقصر و هم الأكثر، و منهم أبو حنيفه، و بين مخير بينه و بين الإتمام، و هو الشافعى و غيره.

و من هنا يظهر أن حمل نصوص القصر على التقية أولى من العكس كما عن جماعه من الأصحاب التصريح به، لاتفاقهم عليه، و اشتهار مذهب أبى حنيفه قديما و حديثا، بل لعله الى ذلك أشار (عليه السلام) فى غير واحد من النصوص السابقه بقوله (عليه السلام) ان الإتمام فى هذه المواطن من مخزون علم الله و مذخوره على معنى إرادته أنه مما اختص به آل

محمد (عليهم الصلاه و السلام) و شيعتهم و ادخره لهم و صانه عن غيرهم و لم يوفق له سواهم معرضا بذلك كله على أبى حنيفه و أصحابه.

بل من ذلك و نحوه حينئذ يظهر معنى صحيح ابن الحجاج (٢) المتقدم سابقا فى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٢٧ و ٣٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٦.

نصوص المختار، و ان المراد استترنا بالإتمام خوفا من اطلاعهم على إتمامنا، لا أن المراد الاستتار به عن أن يطلعوا علينا أنا نقصر حتى يكون دالا على كون الإتمام تقيه، كما أنه يظهر منه و من غيره أن المراد ب

قوله (عليه السلام) «إنما يفعل ذلك الضعفه»

سوادهم و عوامهم الذين يتخرون من الأعمال ما خف، و لا- يعرفون مواقع الفضل، لا أن المراد بهم ضعفه الأحوال الذين لا يستطيعون نيه المقام لفقرهم و ضعف حالهم.

و بالجمله الناظر بعين الإنصاف الى هذه النصوص لا يكاد يستريب فيما ذكرناه من وجوه، بل لو لم يكن إلا كثره هذا التسائل عن ذلك في خصوص هذه المواضع - مع أن القصر للمسافر من ضروريات مذهب الشيعة، حتى أن ابن مهزيار مع جلاله قدره و عظم منزلته و كثره ملاقاته لهم (عليهم السلام) وقع منه ما سمعت كغيره من الرواه- لكفى في إثبات المختار، لا أقل من حصول التعارض بين أمرى الإتمام و التقصير الذى من المعلوم أن الحكم فيه التخيير،

خصوصا مع قيام الشاهد عليه من النصوص السابقة، لكن و مع ذلك كله فلا- ريب أن الأحوط القصر، لضعف احتمال تعين التمام فى جنبه بعد ظهور أدلته، بل صريح بعضها بعدم تعينه.

ثم لا- فرق فيما وقفنا عليه من فتاوى الأصحاب فى الحكم المزبور بين المواضع الأربعة، لكن فى المدارك بعد أن ذكر التخيير فى الحرمين قال: «و أما مسجد الكوفة و الحائر فقد ورد بالإتمام فيهما أخبار كثيرة لكنها ضعيفه السند، و أوضح ما وصل إلينا فى ذلك مسندا

خبر حماد بن عيسى (١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «من مخزون علم الله الإتمام فى أربعة مواطن: حرم الله و حرم رسوله (صلى الله عليه و آله) و حرم أمير المؤمنين (عليه السلام) و حرم الحسين بن على (عليهما السلام)»

الى أن قال- و هذه الروايه معتبره الإسناد، بل حكم العلامه فى المنتهى

والمختلف بصحتها، وهو غير بعيد، وفي معناها أخبار كثيرة، فلا بأس بالعمل بها إن شاء الله» وفيه - مع أن من الواضح عدم قدح ضعف السند في المقام بعد كثره النصوص، و تعاضد بعضها ببعض، و روايتها في الأصول المعتمدة و غيرها، و قرب وصولها من حد التواتر، بل ربما ادعى، و عمل الطائفة قديما و حديثا بها، و غير ذلك - أنه قد يناقش في دعوى صحه

سند الخبر المذكور، لأن في طريقه الحسن بن علي بن النعمان، و في توثيقه إشكال، لأن النجاشي و إن صرح في ترجمته بالتوثيق على ما حكى عنه إلا أنه لا يتعين عوده إليه، بل يحتمل رجوعه إلى أبيه علي بن النعمان، قال:

«الحسن بن علي بن النعمان مولى بنى هاشم أبوه علي بن النعمان الأعمى ثقة، ثبت له كتاب نوادر، صحيح الحديث كثير الفوائد، روى عنه الصغار» بل قد يؤيد الثاني ما ذكره عند ترجمه أبيه، قال: «علي بن النعمان الأعمى و أخوه داود أعلى منه، و ابنه الحسن و ابنه أحمد روى الحديث، و كان علي ثقة وجها ثبتا صحيحا له كتاب» الى آخره. و في طريقه محمد بن خالد البرقي، و عن النجاشي «أنه كان ضعيفا في الحديث» و عن ابن الغضائري «حديثه يعرف و ينكر يروى عن الضعفاء كثيرا و يعتمد المراسيل» الى آخره. و لا ينافي ذلك ما حكى من توثيق الشيخ و العلامة إياه لأن الطعن المذكور إنما هو في رواياته لا فيه نفسه، و الفرق بينهما واضح، فالأولى عدم التوقف في الحكم المذكور لما قلناه لا لذلك.

إنما الكلام في تعيين خصوص المواطن، لاختلاف النصوص في ذلك، إذ هي بين مشتمل (١) على لفظ الحرم في الأربعة مع الإضافة الى الله و رسوله و أمير المؤمنين و الحسين (عليهم السلام) و بين مشتمل (٢) على لفظ المسجد في الثلاثه و حرم الحسين (عليه السلام)

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٤ و ٢٣ و ٢٥.

و بين مبدل للحرم (١) فيه بالقبر، و آخر (٢) بالحائر، و الحرمين بمكه و المدينة (٣) و مسجد الكوفة بالكوفه (٤) و لا ريب أن قضيه الضوابط ثبوت الحكم فى الأوسع مكانا من هذه الألفاظ، ضروره عدم منافاه ثبوتة فى الأضيق له، بل هو كالمؤكد شبه التنصيص على بعض أفراد العام مع عدم المخالفه فى الحكم إلا- أنه لما كان القصر هو الأصل فى المسافر- و كثير من هذه النصوص اعتبارها من جهه الانجبار بالشهره، و قد قيل إن المشهور هنا الاقتصار فى الحرمين على المسجدين منه، بل على الأصليين منهما دون الزيادة الحادثه، كما أن الظاهر كونه كذلك بالنسبه إلى مسجد الكوفه و قبر الحسين (عليه السلام) و ان ورد بلفظ الحرم فى بعض النصوص، إلا- أنه ينزل على خصوص ذلك كما عن المصنف الاعتراف به بالنسبه إلى حرم أمير المؤمنين (عليه السلام)- و جب الاقتصار فى الخروج منه على المتيقن، و هو ذلك لا البلدان الثلاثه و الحائر كما عن كتابى الأخبار للشيخ، و لا الأربعة كما عن المصنف فى كتاب له فى السفر، لورود الحديث بحرم الحسين (عليه السلام) و قدر بخمسه فراسخ أو بأربعة، و لا خصوص مكه و المدينة كما هو ظاهر المتن، و اختاره فى المدارك حاكيا له عن الشهيد و أكثر الأصحاب قال: لأنه المستفاد من الأخبار الكثيره، بل و لا الحائر

بناء على تفسيره بالأوسع مما دار سور المشهد و المسجد عليه.

و لقد أجاد فى السرائر حيث قال: «و يستحب الإتمام فى أربعة مواطن فى السفر فى نفس مسجد الحرام، و فى نفس مسجد المدينة، و فى نفس مسجد الكوفه، و الحائر على متضمنه السلام، و المراد بالحائر ما دار سور المشهد و المسجد عليه دون ما دار سور

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢٢.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢٦.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢٩.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١٣.

البلد عليه، لأن ذلك هو الحائر حقيقه، لأن الحائر فى لسان العرب الموضع المظمن الذى يحار فيه الماء، قد ذكر ذلك شيخنا المفيد فى إرشاده فى مقتل الحسين (عليه السلام) لما ذكر من قتل معه من أهله، فقال: و الحائر محيط بهم إلا العباس (عليه السلام) فإنه على المسناه» الى آخره، و عن الذكرى أنه فى هذا الموضع حار الماء لما أمر المتوكل بإطلاقه على قبر الحسين (عليه السلام) ليعفيه، فكان لا يبلغه.

و كيف كان فما عن المرتضى و ابن الجنيد من طرد الحكم فى سائر قبور الأئمه الهداه (عليهم السلام) لم نقف له على نص خاص، و لعلهما أخذاه من معلوميه شرف قبورهم، و أنها مساويه للمسجدين أو تزيد مع فهم كون العله فى الحكم هنا شرف المكان، كما يرمى اليه بعض النصوص (١) السابقه، مضافا الى

المحكى (٢) عن فقه الرضا (عليه السلام) «إذا بلغت موضع قصدك من الحج و الزياره و المشاهد و غير ذلك مما بتنبه لك فقد سقط عنك السفر و وجب عليك الإتمام».

لكن الخروج بذلك عن مقتضى العمومات المعتضده بالشهره العظيمه القريبه من الإجماع مشكل، سيما مع تضمنه الحكم بوجوب التمام الذى قد عرفت شذوذه و ضعفه، اللهم إلا- أن يحمل الوجوب فيه على مطلق الثبوت، كما أن الخروج به عن مقتضى أصاله عدم جواز الإتمام فى الصوم لاقتصار النصوص و الفتاوى على خصوص الصلاه فريضه أو نافله كما صرح بالأخيره فى الكفايه- بل يمكن دعوى الإجماع عليه، بل ربما ادعى- مشكل أيضا، بل غير جائز قطعاً، و دعوى التلازم بين القصر

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢ و ٤.

٢- ٢ فقه الرضا عليه السلام ص ١٦.

و الإفطار المشعر بالتلازم بين الإتمام و الصيام- بل فى بعض

النصوص (١) «هما سواء فى ذلك»

- يمكن منعها بحيث تشتمل ما نحن فيه، خصوصا بعد إضراب أبى الحسن (عليه السلام) عن الجواب عن الصيام، و اقتصاره على الصلاة فى موثق عثمان بن عيسى (٢) المتقدم سابقا المشعر بعدم ذلك فى الصوم، فلاحظ.

و لا يجب التعرض للنيه، بل لو عينها كان له العدول، فمن نوى الإتمام كان له الاقتصار على

الركعتين و بالعكس، كما عن المصنف فى المعتبر التصريح به، و استحسنة فى المدارك، و لعله لإطلاق الأدله و عدم توقف صدق الامتثال عليها، ضروره عدم كونهما كالظهر و العصر الذين يتوقف تشخيص الفعل لأحدهما على النيه كما فى سائر الأفعال المشتركة، و ليس ذلك من جهه أن التخيير بين القصر و الإتمام من التخيير بين الأقل و الأكثر الذى لا يعتبر فيه ذلك، بل هو كذلك و إن قلنا إنهما ماهيتان مختلفتان، لإطلاق الأدله، إلا أن الانصاف عدم خلوه عن البحث و التأمل، خصوصا لو أراد العدول بعد الشروع فى الثالثه قبل الركوع، فتأمل.

و مما ذكرنا يظهر أن له الإتمام فى الأماكن المزبوره و إن كانت الذمه مشغوله بواجب، لعدم اندراجه فى النهى عن التطوع لمن عليه فريضه قطعاً، فما يحكى عن والد العلامه من المنع لا ريب فى ضعفه.

[فى حكم ما لو ضاق الوقت إلا عن أربع ركعات]

و لو ضاق الوقت إلا عن أربع ركعات فالأحوط و الأقوى تعيين القصر عليه فيهما ليقع الصلاتان فى الوقت، و يحتمل جواز الإتمام فى خصوص العصر (٣) لعموم

«من أدرك من الوقت ركعه فقد أدرك الوقت كله»

و فيه أن ذلك و إن تحقق به إدراك

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب من يصح منه الصوم من كتاب الصوم.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

الصلاه إلا أنه لا يجوز تعمده اختياراً، لاقتضائه تأخير الصلاه عن وقتها المعين لها شرعاً مع التمكن منه، ومنه ينقدح أنه لا فرق فيما ذكرنا بين ضيق الوقت إلا عن أربع و بين الزائد إذا كان دون الثمان، كما أنه منه ينقدح أيضاً ضعف احتمال الإتمام فى العصر خاصه فى الفرض السابق ثم قضاء الظهر.

ثم إنه لا يخفى عليك بعد ما سمعت استحباب صلاه نوافل المقصوره فى هذه الأماكن كما نص عليه فى الذكرى، قال: «و نقله نجيب الدين بن نما عن شيخه ابن إدريس، لأنه من إتمام الصلاه و الإكثار المأمور به فى هذه الأماكن» بل فى الذكرى «و لا فرق بين أن يتم الفريضة أولاً، و لا بين أن يصلى الفريضة خارجاً عنها و النافله فيها أو يصليهما معا فيها» و لا بأس به، لكن الأول لا يخلو من بحث، و الله العالم.

[فى إعادته الصلاه إذا تعين القصر على المسافر فأتى عالماً عامداً]

و إذا تعين القصر على المسافر فأتى عالماً عامداً أعاد على كل حال فى الوقت و خارجه بلا خلاف أجده بل عن الغنيه و الدروس و المدارك و عن الانتصار و التذكرة و شرح الأستاذ الأكبر و ظاهر المنتهى و النجيبه و الذخيره الإجماع عليه، لعدم صدق الامتثال، إذ القصر عزمه كما عرفت و

للصحيح (١) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): صليت الظهر أربع ركعات، و أنا فى سفر قال: أعد»

و الآخر عن زراره و محمد بن مسلم (٢) عن الباقر (عليه السلام) قال «قلنا: فمن صلى فى السفر أربعاً أ يعيد أم لا؟ قال: إن كان قرئت عليه آيه التقصير و فسرت له فضلى أربعاً أعاد، و إن لم يكن قرئت عليه و لم يعلمها فلا إعادته عليه»

و المروى (٣) عن الخصال «و إن لم يقصر فى السفر لم تجز صلاته، لأنه قد زاد فى فرض الله تعالى».

و لا- فرق على الظاهر فى الحكم المزبور بين القول بوجوب التسليم أو استحبابه و لذا اتفق الجميع عليه، و لم يقل أحد منهم بصحة الصلاه هنا بناء على تحقق الخروج من

١- ١ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٨.

الصلاه بالفراغ من التشهد الذى هو آخر أجزائها الواجبه، و لعله لذا استدل بعضهم على وجوب التسليم بما فى المقام، لكن قد يقال به هنا للدليل، أو أنه بناء على استحباب التسليم لا يتحقق الخروج من الصلاه بمجرد الفراغ، بل لا بد معه من نيه الخروج أو فعل ما به يحصل كالتسليم، و إلا لصحت الصلاه لوقوع الزيادة خارج الصلاه، بل قد يقال إنه و إن لم نعتبر قصد الخروج فى

الفراغ إلا أن المبطل قصد عدم الخروج من الصلاه، و فى المدارك «الحق أن الصلاه المقصوره إنما تبطل بالإتمام إذا وقعت ابتداء على ذلك الوجه دون ما إذا وقعت على وجه القصر ثم حصل الإتمام بعد الفراغ من الأفعال الواجبه جمعاً بين الروايات المتضمنه لهذا الحكم و الأدله الداله على استحباب التسليم» و لتمام البحث معه مقام آخر، انما المقصود اتفاق القولين على البطلان هنا.

[فى حكم ما لو أتم المسافر جاهلاً]

و لو كان قد أتم صلاته جاهلاً ب أن حكم المسافر التقصير فلا إعادته و لو كان الوقت باقياً للصحيح (١) السابق وفاقاً للأكثر كما فى المدارك و غيرها، بل المشهور كما فى الروض و غيره، بل فى الرياض «أن عليه الإجماع فى الجملة فى ظاهر بعض العبارات» بل حكى المقدس البغدادي الإجماع عليه صريحاً، و ربما يؤيده معروفه استثناء هذه المسأله و مسأله الجهر و الإخفات من عدم معذوريه الجاهل، كما يومى اليه سؤال الرسى و الرضى السيد المرتضى عن وجه ذلك، قال الأول: أما الوجه فيما تفتى به الطائفه من سقوط فرض القضاء عمن صلى من المقصرين صلاه المتمم بعد خروج الوقت إذا كان جاهلاً بالحكم فى ذلك، مع علمنا بأن الجهل بأعداد الركعات لا يصح معه العلم بتفاصيل أحكامها و وجوهها إذ من البعيد أن يعلم بالتفصيل مع جهل الجملة التى هى الأصل، و الإجماع على أن من صلى صلاه لا يعلم أحكامها فهى غير مجزيه، و ما لا يجزى

من الصلاه يجب قضاؤه» و يقرب منه سؤال الثانى أيضاً، و أجاب المرتضى

عنه- مقرا لهما على ما يستفاد من كلامهما من كون الحكم مفروغا عنه- تاره بأنه يجوز تغير الحكم الشرعى بسبب الجهل و إن كان الجاهل غير معذور، و أخرى بما يقرب منه أيضا من أن الجهل و إن لم يعذر صاحبه و هو مذموم يجوز أن يتغير معه الحكم الشرعى و يكون حكم العالم بخلاف حكم الجاهل، و كأنه يريد أن الجاهل هنا أيضا غير معذور بالنسبه للإثم و عدمه و إن كان فعله صحيحا للدليل، إذ لا- بأس بترتيب الشارع حكما على فعل أو ترك للمكلف عاص به، كما فى مسأله الضد التى مبناهما أن الشارع أراد الصلاه من المكلف و طلبها منه بعد عصيانه بترك الأمر المضيق الذى هو إزاله النجاسه مثلا، فهنا أيضا يآثم هذا الجاهل بترك التعلم و التفقه المأمور بهما كتابا(١) و سنه(٢) إلا أنه لو صلى بعد عصيانه فى ذلك صحت صلاته للدليل، فتأمل.

و كيف كان فلا- ينبغى التأمل فى الحكم المزبور بعد ما عرفت، فما فى الغنيه و عن الإسكافى و أبى الصلاح- من الإعادة فى الوقت دون خارجه، بل فى الأول الإجماع عليه، لقاعده عدم معذوريه الجاهل التى يجب الخروج عنها بعد تسليم شمولها لما نحن فيه بما عرفت، و

لإطلاق الأمر بها فى بعض المعتمره(٣) التى ستسمعها فى الناسى، و فى الصحيح(٤) و مروى الخصال(٥) السابقين الذى يجب الخروج عنه أيضا بما مر بناء على كون التعارض بينهما بالعموم و الخصوص المطلق، بل و على كونه من وجه، لوضوح رجحانه عليه بالشهره العظيمه و غيرها التى منها و من غيرها يعلم ما فى دعوى الإجماع السابق- فى غايه الضعف، و إن كان ربما قيل إنه قد يظهر من الرسى بل و المرتضى

١- ١ سورة التوبه- الآيه ١٢٣ و سورة النحل- الآيه ٤٥.

٢- ٢ أصول الكافى ج ١ ص ٣٠ الباب ١ من كتاب العلم.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٨.

حيث أقره على ظاهر سؤاله غير منكر عليه، مع أنه يمكن منعه على مدعيه، خصوصاً بالنسبة للسيد، إذ مطمح نظره الجواب عن أصل الاشكال، و أضعف منه ما يحكى عن العماني من الإعادة في الوقت و خارجه لبعض ما مر مما عرفت الحال فيه، فلا نعيده.

و لا يبعد إلحاق الصوم بالصلاه كما نص عليه في الدروس، و يقتضيه استدلال الشريف البغدادي على حكم الجاهل بالنسبه إلى الصلاه ب

صحيح ليث (١) «إذا سافر الرجل في شهر رمضان أفطر، و إن صام بجهاله لم يقضه»

الذي هو الحججه على ما نحن فيه، و يؤيده في الجملة تلازم القصر و الإفطار و الصيام و

التمام و أنهما سواء، و إن كان لا يخلو من تأمل ما، لقاعده عدم معذوريه الجاهل التي اقتصر في الاستثناء منها على المسألتين، اللهم إلا أن يريدوا بالقصر و الإتمام ما يشمل الإفطار و الصيام، و لعله يأتي في الصوم تمام البحث فيه إن شاء الله.

و الأحوط بل الأقوى الاقتصار فيما خالف تلك القاعده المحكى عليها الإجماع في كلام الرضى و الرسى و الموافقه لظاهر الأدله على المتيقن، و هو جهل القصر من أصله كما هو ظاهر الصحيح المزبور بل و الفتاوى على ما اعترف به في الروض، و عن الحدائق أنه المشهور، و في الكفايه أنه أنسب بالقواعد، و عن الذخير و شرح الأستاذ التصريح باختياره، دون الجهل ببعض الخصوصيات كمن جهل انقطاع كثره السفر بإقامه العشره فأتى، أو انقطاع سفر المعصيه بقصد الطاعه في أثائه أو نحو ذلك، لكن توقف في المدارك كما عن نهايه الأحكام، بل عن مجمع البرهان التصريح بالتسويه بين الجميع في الحكم، و لعله للاشتراك في العذر المسوغ لذلك، و هو الجهل، و ل

قوله (عليه السلام) في الصحيح (٢) المزبور: «و فسرت له»

إذ قد يقال باندرج ذلك كله

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث ٦ من كتاب الصوم.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٤.

فى غير المفسر الذى يعذر فيه بمقتضى المفهوم.

بل قد يندرج فيه أيضا الجاهل يكون المسافه الموجبه للقصر الثمانيه أو الأربعة مع الرجوع ليومه و نحو ذلك، إلا أنه لا ريب فى أن الأحوط إن لم يكن الأقوى الأول كما أنه كذلك أيضا لو انعكس الفرض بأن صلى من فرضه التمام لإقامه و نحوها قصرًا جاهلا- بالحكم فضلا عن أن يكون عالما لما عرفت، و فى الروض و عن الحدائق أنه المشهور، بل ربما كان ظاهر جميع الأصحاب أيضا حيث اقتصروا فى بيان المعذوريه على الأولى التى لا يلزم منها المعذوريه هنا قطعًا، إذ لعل العذر هناك من جهه أصاله التمام و معرفيته بخلافه هنا، خلافا للمحكى عن جامع ابن سعيد فالصحه و عن مجمع البرهان نفى البعد عنها، و لعله لإطلاق استثنائهم الجهل بالقصر و الإتمام من القاعده، و للاشتراك فى العليه و ل

صحيح منصور(١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا أتيت بلده و أزمعت المقام بها عشره فأتى الصلاة، و إن تركه رجل جاهلا فليس عليه الإعاده»

و خبر محمد بن إسحاق(٢) عن أبى الحسن (عليه السلام) فى الامراه التى صلت المغرب ركعتين فى سفرها قال:

«ليس عليها قضاء».

بل منه ينقدح حيثئذ أنه لا فرق هنا فى ذلك بين ما يصح قصره و ما لا يصح كما عن بعض مشايخ المحدث البحرانى، مع أن فى الدروس الإجماع على الإعاده فى قصر الثانيه، بل قد يقال بقصور هذا الخبر لشذوذه كما اعترف به

فى الدروس، بل عن عن الشيخ (ره) الذى هو رواه ذلك أيضا، بل عن شرح الأستاذ ذلك أيضا ناسبا له إلى الأصحاب عن تخصيص القاعده و الأخبار المتواتره الداله على تثليث المغرب و لفعل النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام) و إجماع المسلمين أو ضرورتهم على ذلك، و على أنه لا قصر فيها، بل قد يقال بقصور الصحيح(٣) الأول

١- ١ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٣.

أيضا عن تخصيص القاعده أيضا، لقله المفتى به، إذ لم يحك إلا عن ابن سعيد و بعض متأخرى المتأخرين، بل ربما احتمل عود الضمير فيه الى القصر للمسافر و إن لم يكن مذكورا فيه كما فى الروض، و إن كان هو كما ترى، لكنه قد يقال هو- على كل حال بعد ما عرفت- من الشواذ التى لا يعمل بها فى نفس مضمونها فضلا عن أن يتعدى منه الى غيره، خصوصا ما يحكى عن يحيى أيضا من أنه ألحق به ناشئ الإقامه فى عدم الإعادة، و إن كان قيل إنه لم يوافق عليه أحد، هذا.

و فى المسالك لو أتم لجهله بالمسافه فلا- إعاده مطلقا، لاقتضاء الأمر الناشئ من الأمر بالاستصحاب الاجزاء، مع احتمالها فى الوقت كما عن الجعفرىه و شرحها، لعدم الإتيان بالمأمور به واقعا، و هو أحوط، نعم لا قضاء عليه خارج الوقت و إن فرط فى الفحص لعدم صدق اسم الفوات، كما أنه يجب عليه أن يقصر

على القولين بعد تجدد العلم و إن نقص الباقي عن المسافه، و الله أعلم.

[فى حكم من أتم صلاته نسيانا]

و أما إن كان ناسيا أعاد فى الوقت، و لا يقضى إن خرج الوقت كما هو المشهور، بل فى الرياض أن عليه عامه من تأخر، بل عن كشف الرموز لا- أعلم فيه مخالفا إلا- ابن أبى عقيل، بل فى السرائر و ظاهر الغنيه و عن الخلاف و الانتصار و ظاهر المعبر و التذكره الإجماع عليه، بل فى الأول أن الأخبار به متواتره، و عليه العمل و الفتوى من فقهاء آل الرسول (عليهم الصلاه و السلام) و هو الحجه بعد شهاده التبع له فى الجملة، مضافا الى القاعده بالنسبه إلى الوقت، و عدم صدق اسم الفوات بالنسبه إلى خارجه، و

خبر أبى بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) المنجبر بعد تسليم احتياجه بما عرفت بالنسبه إليهما معا «سألته عن الرجل ينسى فيصلى فى السفر أربع ركعات قال: إن ذكر فى ذلك اليوم فليعد و إن لم يذكر حتى يمضى ذلك اليوم فلا»

و الظاهر الكنايه عن الوقت باليوم، كما يومى اليه مضافا الى الفتاوى

صحيح العيص (١) المنزل على الناسى قطعاً، مع أنه يكفيننا إطلاقه بحيث يشمل ما نحن فيه، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل

صلى و هو مسافر فأتم الصلاه قال: إن كان فى وقت فليعد، و ان كان الوقت قد مضى فلا».

فما عن الصدوق و والده و العمانى و الشيخ فى المبسوط و قواه فى الدروس على القول بوجوب التسليم بل عن ظاهر المنتهى التوقف من جهته- من القول بالإعاده مطلقاً للأصل فيهما، و إطلاق الأمر بالإعاده فى الصحيح السابق الذين يجب الخروج عن أولهما و تقييد الثانى منهما بما هنا- ضعيف جداً، على أن المحكى عن الصدوق فى المقنع و الفقيه التعبير بما فى خبر أبى بصير (٢) الذى سمعت ما قلناه فيه، لا- أقل من إرادته نفس البياض من اليوم فى كلامه، فلا تعرض فيه للفئات ليلا كى يخالف الأصحاب، و لعله اتكل على عدم القول بالفصل كالمحكى عن العمانى من ذكر العشاء خاصه فيما نحن فيه، بل لو أريد من اليوم ما يشمل الليل و النهار لم يكن مخالفاً للأصحاب فى صلاه الظهرين أيضاً إن أريد الليله الماضيه، بل و إن أريد الليله المستقبليه لم يكن مخالفاً فى العشاء بناء على استمرار وقتها للصبح، على انه قد يشهد للأول- مضافا الى تعبيره كالعمانى بلفظ الإعاده التى من المعروف إرادته ما لا يشمل القضاء منها- غلبه فتواه كوالده بمضمون

الفقه الرضوى، و الموجود فيه (٣) على ما قيل «و إن كنت صليت فى السفر صلاه تامه فذكرتها و أنت فى وقتها فعليك الإعاده، و إن ذكرتها بعد خروج الوقت فلا شىء عليك»

كما أن الموجود فى المبسوط «و من مشى فى السفر فصلى صلاه مقيم لم تلزمه الإعاده إلا إذا

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ١٢- من أبواب صلاه المسافر- الحديث ٢.

كان الوقت باقيا فإنه يعيد» و هي نصه في موافقه الأصحاب، فتتفق الكلمه حينئذ، و ينعقد الإجماع فمن العجيب نسبه الخلاف اليه من المختلف و من تأخر عنه، و كأنه لما وقع له بعد هذه العبارة بيسير جدا، و هو «من سهى فصلى أربعاً بطلت صلاته، لأن من قال من أصحابنا بأن كل سهو يلحق في صلاه السفر يوجب الإعادة فظاهر، و من لم يقل فقد زاد فيه فعليه الإعادة» لكنك خبير بإمكان تنزيله على الأول، خصوصا بعد معرفيه لفظ الإعادة فيما لا يشمل خارج الوقت، و لا ينافيه ذكره البطلان أولا لاحتمال ارادته منه حينئذ مع الذكر في الوقت، بل يمكن إرادته البطلان على كل حال و إن سقط القضاء عنه عفوا للدليل لو علم خارج الوقت لا للحكم بصحة ما فعله الذي لم يوافق الأمر في الواقع، و بإمكان تنزيله على شىء آخر ستسمعه، فتأمل جيدا.

و إن أبيت عن ذلك كله فهو محجوج بما عرفت، بل لعل مثله غير قادح في إمكان تحصيل الإجماع، فتقويته له في الدروس في غير محلها، كتوقف الفاضل في ظاهر المنتهى كما سمعتهما، نعم عن الذكري «أنه يتخرج على القول بأن من زاد خامسه في الصلاه و كان قد قعد مقدار التشهد تسلم له صحه الصلاه لأن التشهد حائل بين ذلك و بين الزيادة» و استحسنة في الروض، بل قال: «إنه كان ينبغي لمثبت تلك المسأله القول بها هنا، و لا يمكن التخلص من ذلك إلا بأحد أمور إما بإلغاء ذلك كما ذهب إليه أكثر الأصحاب، أو القول باختصاصه بالزيادة على الرابعه كما هو مورد النص هناك، و لا يتعدى الى الثلاثيه و الثنائيه، فلا يتحقق المعارضه هنا، أو اختصاصه بزيادة ركعه لا غير كما ورد به النص هناك، و لا يتعدى الى الزائد كما عداه بعض الأصحاب، أو القول بأن ذلك في غير المسافر جمعا بين الأخبار، لكن يبقى سؤال الفرق مع اتحاد المحل» قلت: أو التزام اختلاف موضوع المسألتين إذا فرض ما نحن فيه فيمن نسي أنه مسافر فقصد التمام من أول الأمر بخلاف تلك التي ظن عدم حصول ما نواه

منه فيها فزاد في صلاته سهوا أو سهى و لم يتنبه حتى فعل الخامسة، بل قد يفرق بينهما أيضا بناء على فرض المسألة أيضا فيمن قصد القصر إلا أنه سهى عنه في الأثناء فقام الى التمام بظهور الوحده حيثئذ هنا أى أنها صلاه واحده بخلافه فى تلك، نعم قد يحتاج الى التزام بعض الوجوه المزبوره لو فرض أنه قام سهوا غير متنبه، أو انه تخيل نقصان المقصوره التى قصدها ابتداء فبان الزيادة، و هما معا خلاف ظاهر فرض الأصحاب للمسألة كالمصنف و غيره مما هو ظاهر فى قصده التمام لنسيان السفر، بل لعله ظاهر النص أيضا، بل قد تحمل عبارته المبسوط الثانيه التى تخيل منها خلافه على هذا الفرض الذى ليس عند الأصحاب.

و من ذلك يعلم ما فى المدارك حيث قال بعد أن حكى ما سمعته عن جده:

«و لا- يخفى عليك بعد الإحاطه بما قررناه فى تلك المسألة ضعف هذه الطرق، و أنها غير مخلصه للإشكال، و الذى يقتضيه النظر أن النسيان و الزيادة إن حصل بعد الفراغ من التشهد كانت هذه المسألة جزئيه من جزئيات من زاد فى صلاته ركعه فصاعدا بعد التشهد نسيانا، و قد بينا أن الأصح ان ذلك غير مبطل للصلاه مطلقا لاستحباب التسليم، و إن حصل النسيان قبل ذلك بحيث أوقعها كلها أو بعضها على وجه التمام اتجه القول بالإعاده فى الوقت دون خارجه، كما اختاره الأكثر لما تقدم» انتهى، و فيه مواضع للنظر، خصوصا بعد الوقوف على ما تقدم لنا فى تلك المسألة، و خصوصا بعد ما عرفته فى هذه المسألة من أنها إجماعيه منصوبه، فلا- وجه لجعلها من جزئيات تلك المسألة، بل لو سلم له ذلك كان المتجه استثنائها منها كما ذكره جده، و كيف كان فالخطب سهل عندنا بعد عدم القول فى تلك المسألة بذلك، و الله أعلم.

و لو قصر المسافر اتفاقا لا بقصد التقصير إما لجهله بأن حكم المسافر التقصير أو لغير ذلك لم تصح صلاته بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له، لأنه قد

صلى صلاه يعتقد فسادها، و أنها غير المأمور بها، بل لم تكن مقصوده بحال و لا لاحظ فيها التقرب، و بالجمله ما قصد لم يقع و ما وقع لم يقصد و أعاد حينئذ قصرا فى الوقت لأصالة الشغل و عدم صدق الامتثال كما هو واضح، و لا ينافى ذلك القول بصحة عباده الجاهل مع مطابقتها للواقع و حصول التقرب منه، و لذا لم يحلها أحد ممن تعرض لها على تلك المسأله عدا المقدس البغدادى، ضروره كون موضوع تلك المسأله قصد الفعل للجاهل، لا أنه وقع منه اتفاقا من غير قصد، بل كان المقصود خلافه كما نحن فيه.

و لو علم خارج الوقت فى القضاء إتماما أو قصرا وجهان ينشئان مما ستسمعه، و ربما احتتمل أن المراد من نحو ما فى المتن الجاهل ببلوغ مقصده مسافه فقصر ثم علم أنه مسافه، فإنه أيضا تجب عليه الإعادة فى الوقت قصرا، لأن فرضه الإتمام قبل العلم، فلم يكن مأمورا بالقصر كى يصح ما فعله مما هو موقوف على موافقه الأمر، و كونه فى الواقع مأمورا بالقصر مع أنه غير عالم به بل كان عالما خلافه غير مجد، و لذا لو أتم ثم علم المسافه لم يجب عليه الإعادة لقاعده الاجزاء، و فيه أولا أن المتجه فيه الصحه إذا فرض فى حال يمكن وقوع نيه التقرب بالقصر منه، و ثانيا لفظ الاتفاق فى العبارة ظاهر فى خلافه، إذ جعله قيذا للمسافر على معنى اتفاق أنه مسافر لأن مقصده بالغ المسافه خلاف المراد من مثل العبارة المزبوره قطعا، اللهم إلا أن يقال بعدم توقف الوجه المزبور على ذلك، بل يمكن عليه أيضا رجوع القيد الى القصر على معنى اتفاق وقوع القصر منه من غير قصد له، بأن نسى إرادته التمام فى صلاته فسلم على ركعتين مثلا- ثم علم بلوغ مقصده المسافه، و فيه أنه حينئذ راجع الى الوجه الأول و إن كان مبناه الجهل بالحكم، و مبنى هذا الجهل بالموضوع، و لذا جمعهما فى التذكرة و النهايه على ما حكى عنهما، فقال:

و لو قصر المسافر اتفاقا من غير أن يعلم وجوبه أو جهل المسافه فاتفق أن كان الفرض ذلك لم نجزه، فتأمل جيدا، هذا كله لو علم بان مقصده مسافه فى الوقت، أما لو علم

بذلك خارج الوقت ففي القضاء قصرا أو تماما وجهان ينشئان من حصول سبب القصر في الواقع وإن لم يكن عالما به، فهو الفأنت في الحقيقة، و من أنه مكلف بالتمام، و من فاته فريضه فليقضها كما فاته، قال في الذكرى: «و هذا مطرد فيما لو ترك الصلاة أو نسيها و لم يكن عالما بالمسافه ثم تبين المسافه بعد خروج الوقت، فان في قضائها قصرا أو تماما الوجهين» الى آخره.

و يقوى في النظر الأول، لأن المخاطب به في الواقع و في اللوح المحفوظ القصر، فهو الذي فاته، و إن كان هو لو صلى تماما في ذلك الوقت كان معذورا، خلافا للذكرى فقوى الثاني، بل اختاره المقدس البغدادي معللا له بأنه لم يخاطب إلا بالتمام، لأن جهله انما كان بالموضوع لا- بالحكم الذي كان خطاب الجاهل به في الواقع القصر و ان عذر في اعتقاده، ضروره الفرق بين الجهل بالحكم و الجهل بالموضوع، و هو كما ترى، خصوصا بعد ما عرفت سابقا من معذوريه الجاهل بالقصر هنا بحيث لو صلى تماما ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه الإعادة، فكان التكليف بالقصر في الحقيقة من مقومات موضوعه علم المكلف به، فهو أولى بالواقعيه المزبوره من الجهل بالموضوع الذي يمكن منع الاجتزاء فيه بما يقع منه من التمام لو تبين له في الوقت كون المقصد مسافه مثلا كما سمعته سابقا في الشرائط، و قاعده الإجزاء قد ذكرنا غير مره أن موردها الأمر في الواقع لا تخيل الأمر كما في الفرض.

فالأقوى القضاء قصرا في المسألتين، لأنه الفأنت في الحقيقة، و لأن القضاء ليس في الحقيقة إلا توسعه في وقت الفعل بدليل غير دليل الأداء، فهو في الحقيقة كمن علم في الوقت قبل أن يصلى، و قوله (عليه السلام): «كما فاته» يراد منه كيفيات الفعل التي قررها الشارع له في الواقع لا بحسب زعم المكلف، فتأمل هذا.

و ربما فسرت العبارة و نحوها بمن نوى الصلاة تماما نسيانا ثم نسى و سلم على

ركعتين ثم ذكر فإنه يعيد قصرًا في الوقت و خارجه، لعدم نيه ما هو فرضه ظاهرا و باطنا، بل نوى التمام الذى هو خلافه، و فيه أنه بناء عليه تندرج فيما ذكرناه من التفسير أيضا، إلا أنه قد يناقش في وجوب الإعادة عليه بأن نيه الإتمام سهوا مع عدم وقوع غير القصر منه لا- تؤثر بطلاننا بل تكون لغوا، و لذا لو ذكر قبل التسليم مثلا- فسلم صحت صلاته قصرًا بلا كلام كما اعترف به المقدس البغدادي، و منه استوجه عدم الإعادة تبعا للذكرى حيث قواه، و يؤيده أن القصر و الإتمام ليسا من مقومات الفعل حتى يجب نيتهما، و لا تعدد لما في الذمه حتى يجب تشخيصه بذلك و نحوه، و هو لا يخلو من وجه، إلا أن الأحوط الإعادة.

هذا كله لو وقع القصر منه اتفاقا من غير قصد، أما لو قصده مع علمه بأن تكليفه الإتمام فلا ريب في البطلان و إن طابق الواقع، لعدم تصور نيه التقرب منه بعد فرض قصده العصيان بفعل التقصير، و من الواضح أن ذلك غير مفروض المتن و نحوه، و لذا نص عليهما معا بعضهم كما قيل معللا للبطلان في الأولى باعتقاد فساد الصلاة، و للثانية باعتقاد المعصية، و هما متغايران ضروره، لكن قيل إنه ربما اشتبه على بعض الناس المسألان، و هو غريب بعد التصريح في الأولى باتفاقه القصر، و في الثانية بتعمده، و الله أعلم.

[حكم ما إذا دخل الوقت و هو حاضر ثم سافر و الوقت باق]

و إذا دخل الوقت و هو حاضر متمكن من فعل الصلاة و قد مضى من الوقت ما يسعها جامعها للشرائط ثم سافر أى تجاوز محل الترخص و الوقت باق قيل و القائل الصدوق في المقنع، و العماني على ما حكى عنهما و اختاره الفاضل في المختلف و الإرشاد و الشهيدان في الدروس و ظاهر الروض، بل في الأخير أنه المشهور بين المتأخرين يتم بناء على اعتبار وقت الوجوب، و قيل و القائل المفيد و المرتضى و الشيخ في موضع من المبسوط و التهذيب على ما حكى عنهم و عن كثير من المتأخرين،

بل فى الرياض أنه الأشهر، بل فى ظاهر السرائر أو صريحها الإجماع عليه يقصر اعتبارا بحال الأداء، وقيل و القائل الشيخ فى الخلاف على ما قيل يتخير بينهما جمعا بين الأدله وقيل كما عن الشيخ فى نهايته و الصدوق فى فقيهه يتم مع السعه و يقصر مع الضيق و لا ريب أن القول ب التقصير أشبه الأقوال، للإجماع السابق المعتضد بالشهره المحكيه إن لم تكن محصله، و باعتبار حال الأداء فى المسأله الآتيه عند المخالف هنا مثل الفاضل و الشهيد و غيرهما المقتضى لاعتباره هنا أيضا، فتأمل، و بقاعده القصر على المسافر و الإتمام على الحاضر، و بإطلاق أدله التقصير للمسافر كتابا و سنه المقطوع بشمولها للفرض، ضروره كونه مسافرا حال الأداء، و احتمال إرادته المسافر حال الوجوب من ذلك الإطلاق- فلا يشمل حينئذ، بل يبقى على مقتضى إطلاق الإتمام على الحاضر المراد منه حال الوجوب أيضا- لا ينبغي أن يصغى إليه، للقطع بانصراف قولهم (عليهم السلام): الحاضر يتم و المسافر يقصر إلى إرادته الحضور و السفر حال أداء الصلاه لتحقق الموضوع الذى رتب الشارع الحكيم عليه، بل هو حقيقه فى نحو ذلك، فلو أريد منه من كان حاضرا أو مسافرا فى الزمن السابق على زمن صدور الفعل كان مجازا قطعا كما هو واضح.

و المعتضد أيضا بخصوص

صحيح إسماعيل بن جابر (١) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): يدخل على وقت الظهر و أنا فى السفر فلا أصلى حتى أدخل أهلى فقال:

صل و أتم الصلاه، قلت: فدخل على وقت الصلاه و أنا فى أهلى أريد السفر فلا أصلى حتى أخرج فقال: فصل و قصر، فان لم تفعل فقد خالفت الله و رسوله صلى الله عليه و آله و سلم»

و صحيح محمد بن مسلم (٢) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب صلاه المسافر الحديث- ٢ مع الاختلاف اليسير.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١- من أبواب صلاه المسافر الحديث- ١.

الشمس قال: إذا خرجت فصل ركعتين»

و خبر الوشاء^(١)المنجبر بما سمعت، قال:

«سمعت الرضا (ع) يقول: إذا زالت الشمس و أنت فى المصر و أنت تريد السفر فأتم، و إذا خرجت بعد الزوال قصر العصر»

بناء على إرادته الإتمام منه فى المصر،

و الرضوى^(٢) «فإن خرجت من منزلك و قد دخل عليك وقت الصلاة فى الحضر و لم تصل حتى خرجت فعليك التقصير، و ان دخل عليك وقت الصلاة فى السفر و لم تصل حتى تدخل أهلك فعليك التمام».

و المناقشه فى الجميع باحتمال إرادته الخروج قبل مضى زمان يسع الصلاة و ما تحتاجه من الشرائط كى يتحقق الوجوب الذى هو شرط الإتمام فى السفر عند الخصم، بل يمكن دعوى أن ذلك هو ظاهر بعضها يدفعها- مع عدم التصريح بالشرط المزبور فى كلام بعضهم، بل ربما كان مقتضى ما تسمعه من بعض أدلتهم عدمه، نعم ذكره الشهيدان منهم، و ربما كان ظاهر غيرهما أيضا- أن مجرد الاحتمال لا- يدفع الاستدلال بالظواهر من الإطلاقات و نحوها، خصوصا إذا انضم إليها ترك الاستفصال و نحوه، و خصوصا إذا كان الفرد الغالب من المطلق هو المطلوب كما فى المقام، ضروره غلبه سعه الوقت للصلاه مع فرض دخول الوقت عند أهله باعتبار عدم خطابه بالتقصير حتى يتجاوز محل الترخص، و قبله يصلى تماما، فهو الى أن يتجاوزه يسع الصلاة و أزيد قطعاً.

و معارضه ذلك كله باستصحاب التمام أو إطلاق أدله وجوبه على الحاضر الشامل لمثل الفرض- ضروره عدم تقييد الوجوب بما إذا لم يسافر، و بأصالة التمام فى الفريضة المستفاد من إطلاق الأدله المقتصر فى الخروج عنه على المتيقن من المسافر الذى لم يستقر وجوب

التمام عليه، و بأنه كالحائض و المغمى عليه و نحوهما من ذوى الأعذار الذين

١- ١ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب صلاه المسافر الحديث ١٢.

٢- ٢ المستدرک الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافر الحديث ١.

يجب عليهم القضاء إذا طرأ العذر بعد مضي ما يسع الصلاة و لم يفعلوا، لاشتراك الجميع في طرو العذر و إن كان هو فيما نحن فيه يقتضى سقوط الركعتين، و فى تلك يقتضى سقوط الصلاة من رأس، فكما هو لم يؤثر هناك بعد الاستقرار المزبور لم يؤثر هنا، و بأنه لو وجب القصر هنا فى الأداء لوجب فى القضاء عند القوات، و ليس فليس، و بأنه لو وجب القصر لوجب الإفطار، ضروره تلازمهما، و ليس فليس، و بأنه لو فرض شروعه فى الصلاة قبل تحقق اسم السفر عليه حتى صار كذلك و هو فى أثنائها كما إذا كان فى سفينه أو راحله لم يكن إشكال فى وجوب إكماله الصلاة تماما، لأنها على ما افتتحت، فكذا هنا، لعدم الفصل بين الصور، و ب

صحيح ابن مسلم (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يدخل من سفره و قد دخل وقت الصلاة و هو فى الطريق فقال: يصلى ركعتين، و إن خرج الى سفره و قد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً»

و نحوه

خبره الآخر (٢) و خبر بشير النبال (٣) «خرجت مع أبى عبد الله (عليه السلام) حتى أتينا الشجره فقال لى أبو عبد الله (عليه السلام): يا نبال قلت: لبيك، قال: إنه لم يجب على أحد من أهل هذا العسكر أن يصلى أربعاً غيرى و غيرك، و ذلك، انه دخل وقت الصلاة قبل أن نخرج»

و الموثق (٤) عن الصادق (عليه السلام) أيضا قال:

«سئل إذا زالت الشمس و هو فى منزله ثم يخرج فى سفره قال: يبدأ بالزوال فيصليها ثم يصلى الأولى بتقصير ركعتين، لأنه خرج من منزله قبل أن تحضره الأولى، و سئل فإن خرج بعد ما حضرت الأولى قال: يصلى أربع ركعات ثم يصلى بعد النوافل ثمان ركعات، لأنه خرج من منزله بعد ما حضرت الأولى، فإذا حضرت العصر صلى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٠.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها - الحديث ١.

العصر بتقصير، و هي ركعتان لانه لانه خرج في السفر قبل أن يحضر العصر»

- ضعيفه جدا إذ الاستصحاب- مع إمكان منع جريانه في نحو المقام باعتبار أن الذي يجب في أول الوقت انما هو كلى الصلاه لا- شخصها، و يتخير المكلف في الإيقاع في أى جزء شاء من الزمان الموسع على حسب ما يقتضيه تكليف ذلك الجزء بخصوصه و ضوء أو تيمما أو جلوسا أو اضطجاعا و نحو ذلك، نعم في بعضها لا يجوز للمكلف نقل حاله اليه اختيارا، و بعضها يجوز كما في المقام، إذ لا ريب أن التخيير في الشىء تخيير في لوازمه، و لذا قيل إنه يستفاد بدلاله الإشاره من التوسعه في الوقت و مما دل على إباحه السفر مطلقا تخيير المكلف في الصلاه بين الإتمام بأن يصلها و هو حاضر و بين القصر بأن يسافر فيصلها كذلك، كدلاله الآيتين (١) على أقل الحمل - مقطوع بما سمعت من الأدله السابقه، و كذا إطلاق أدله التمام التى استفيد منها أصالته بعد الغض عن المناقشه فيه، و أما إطلاق أدله وجوبه على الحاضر فقد عرفت وضح عدم شمولها للمقام، و مع التسليم فهو معارض بمثله، و مقيد بما عرفت، و الفرق بين المقام و بين الحائض و المغمى عليه فى غايه الوضوح، فقياسه حينئذ عليهما مع حرمة مع الفارق، كوضوح منع الإتمام فى القضاء، إذ هو تابع للكلام فى الأداء، و لو سلم لفرض دليل يدل على اعتبار القضاء بحال الوجوب دون الأداء فلا- ينبغى قياس المقام عليه أيضا، كما أن عدم وجوب الإفطار للدليل و إن كان هو مسافرا لا يستلزم عدم القصر الواجب على المسافر، و لذا وجب القصر عليه باعتراف الخصم دون الإفطار إذا فرض سفره حين الزوال بحيث لم يمض منه مقدار أداء الصلاه، أو فى وقت اختصاص الظهر دون العصر، و كذا لا تلازم بين الإتمام فى الفريضة التى تحقق السفر فى أثنائها و بين المقام، إذ لعله لاشرط القصر بسبق تحقق السفر على افتتاح الصلاه، مع أنه يمكن منع الأصل إذا فرض تحقق

السفر فى الأثناء قبل أن يتجاوز محل القصر، لانتقال تكليفه حينئذ مثل من نوى الإقامة فى أثناء الصلاة أو رجع عنها كذلك، فتأمل، كما أنه يمكن النقض بالعكس فيما افتتح الصلاة على القصر ثم صار حاضراً فى أثنائها، فإن المتجه حينئذ على مذاق الخصم القصر، لأن الصلاة على ما افتتحت عليه، مع أنه لا يلتزم القول بالقصر إذا اتصف بالحضور قبل الشروع فى الصلاة، فيعلم عدم التلازم بين المسألتين.

و صحيح ابن مسلم - مع قصوره عن معارضة ما تقدم من الأدلة من وجوه، منها الشهره و الموافقه للإطلاقات، خصوصاً مع اضطراب سنده و متنه فى الجملة بالنسبه إلى روايه التهذيب له - محتمل لإرادته الصلاة أربعاً فى البلد عند إرادته الخروج الى السفر أو قبل تجاوز محل الترخيص ثم يسافر، إذ يصدق عليه حينئذ أنه خرج الى سفره، كخبره الآخر، و أما خبر بشير النبال فهو ضعيف السند لا يصلح لمعارضه بعض ما عرفت فضلاً عن جميعه، خصوصاً مع احتمال الحمل على التقيه كسابقه كما فى الرياض، و الموثق - مع قصوره عن مقاومه أيضاً - لا ينطبق على المختار عندنا من دخول وقت الظهر بمجرد الزوال و اشتراكها مع العصر بما بعد وقت الاختصاص، أو مطلقاً على القولين.

و من ذلك كله تعرف ما فى المحكى عن بعض أفاضل المتأخرين من التوقف و عدم الترجيح معللاً له بتعارض الصحيحين و احتمال كل منهما الحمل على الآخر، إذ لا يخفى عليك رجحان حمل هذا الصحيح على الأول للشهره و الإجماع المحكى و الموافقه للعمومات و الإطلاقات، و أقربيه التصرف فيه من التصرف فى الأول، إذ غايته صرف الأمر فيه بالتقصير إلى صورته الخروج من البلد بعد دخول الوقت من غير مضي مقدار الصلاة بالشرائط كما سمعته سابقاً، و هو فى غايه البعد، لأن الخروج الى محل الترخيص بعد دخول الوقت فى المنزل كما هو نص مورده يستلزم مضي وقت الصلاتين بل و أكثر، و لا أقل من أحدهما قطعاً، مع أنه عليه السلام أمر بالقصر من غير استفصال عن مضي

مقدارهما أو أحدهما، مع أن قوله فيه: «فلا أصلى حتى أخرج» كالصريح فى تمكنه من الصلاة قبل الخروج، مع أن تأكيد الحكم بالقسم على تقديره يلغو عن الفائدة الظاهره منه، و هى رفع ما يتوهم من وجوب التمام أو جوازه، إذ هو ليس محل توهم لأحد حينئذ بخلافه على الظاهر، و لعله لذا اعترف الفاضل المذكور فيما حكى عنه بأن هذا الصحيح أقبل للتأويل من ذلك على أن المراد (من ظ) خرج من سفره أشرف عليه لا الخروج حقيقه، و هو كما ذكره.

و كذا تعرف من ذلك كله ما فى القول بالتخيير مع استحباب التمام الذى منشئه دعوى تعارض الأدله و تكافئها الموجب للعمل بها جميعا على التخيير، خصوصا مع ورود

صحيح منصور(١) بذلك فى المسأله الثانيه، قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا كان فى سفره فدخل عليه وقت الصلاة قبل أن يدخل أهله فسار حتى يدخل أهله فإن شاء قصر و إن شاء أتم، و الإتمام أحب إلى»

لمنع التكافؤ أولا كما هو واضح، و صراحه بعض (٢) تلك الأخبار السابقه فى نفي التخيير مع استحباب التمام كالحلف بالله و نحوه ثانيا، و كون الخبر المزبور فى المسأله الثانيه لا- فيما نحن فيه و لا تلازم بينهما، مع أن معارضه بالنسبه إليها أكثر مما هنا عددا و أقوى دلالة، و لذا راعى فيها حال الأداء من قال بمراعاة حال الوجوب هنا، لاستفاضه الروايات هناك بانقطاع حكم السفر بالوصول الى المنزل، و أنه يقصر حتى يدخل أهله، فطرحة حينئذ بالنسبه إليها متعين، خصوصا مع إمكان القدح بصحة سنده، و احتمالاه كما قيل الحمل على التقيه لأنه مذهب بعض العامه.

و أما القول بالتفصيل المزبور جمعا بين الأدله بشهاده

الموثق (٣) «سمعت

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٩.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٦.

أبا الحسن (عليه السلام) يقول في الرجل يقدم من سفره في وقت الصلاة فقال: إن كان لا يخاف فوت الوقت فليتم، وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصر»

و نحوه خبر الحكم بن مسكين (١) فهو - مع أن التأمل في تلك الأدلة يشرف الفقيه على القطع بعدمه، و ضعف سند الثاني منهما - مدفوع بأنه لا شهادة في شيء منهما على ذلك لاحتمالهما أو ظهورهما في إرادته الضيق و السعه بالنسبه للدخول و عدمه على معنى أنه إن وسع الوقت للدخول فليدخل و يتم، و إلا فليصل قصرا قبل الدخول و هو مسافر، كما في

صحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) «في الرجل يقدم من الغيبه فيدخل عليه وقت الصلاة فقال: إن كان لا يخاف أن يخرج الوقت فليدخل فليتم، و إن كان يخاف أن يخرج الوقت قيل أن يدخل فليصل و ليقصر»

فهما بالدلاله على خلاف المطلوب أولى، فلا- جهه لتحكيمهما على تلك الأدله كما هو واضح، لكن و مع ذلك فالاحتياط بالجمع بين القصر و الإتمام مما لا ينبغي تركه في مثل المقام المعلوم شغل الذمه به، و من الغريب ما في المختلف من الاستدلال على مختاره بأنه أوفق في الاحتياط من القصر، لأنه إذا جاء به برئت ذمته قطعاً بخلافه لو قصر، و هو كما ترى، إذ من الواضح أن الاحتياط بالجمع بينهما لا بفعل التمام و حده، إذ ليس هو قصرا و زياده. و الله أعلم.

و كذا الخلاف لو دخل الوقت و هو مسافر فحضر بعد مضي زمان يسع الصلاة و الوقت باق و لكن المشهور هنا بين الأصحاب نقلا و تحصيلا أن الإتمام هنا أشبه اعتبارا بحال الأداء، حتى أن مثل العلامه و الشهيدين ممن اعتبر حال الوجوب هناك قال هنا باعتبار حال الأداء، بل اكتفى في ثبوته بسعه الوقت لإدراك الركعه من الفريضة مع الشرائط، و هو كذلك، و ان كان ليس له فعل ذلك اختيارا،

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٨.

بل اعترف غير واحد بعدم معرفيه القائل بتعيين القصر و إن كان يفهم من المتن، بل صرح بعضهم بنسبته الى القيل، بل فى السرائر «أنه لم يذهب الى ذلك أحد، و لم يقل به فقيه، و لا مصنف ذكره فى كتابه لا منا و لا من مخالفينا» الى آخره: لكن يدل عليه بعض النصوص (١) السابقه إلا أنه يجب رفع اليد عنها أو تأويلها ببعض ما عرفت، لمعارضته بمثل ما مر حتى الإجماع المحكى مع زياده عظم الشهره هنا، و معرفيه انقطاع السفر بالمرور بالمنزل نصا و فتوى، و

صحيح العيص بن القاسم (٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاة فى السفر ثم يدخل بيته قبل أن يصلها قال: يصلها أربعا، و قال: لا يزال يقصر حتى يدخل بيته»

و أما القول بالتخير أو التفصيل فهما و إن نسب أولهما إلى الشيخ و ثانيهما الى ابن الجنيد إلا أنه لم نتحققهما أيضا و لكن دليلهما مع الجواب عنه يظهر مما عرفت، بل هذا المقام أولى بجميع ما ذكرناه فى ذلك المقام كما لا يخفى.

[فى استحباب التسيحات الأربع عقب المقصوره ثلاثين مره]

و يستحب أن يقول عقب كل فريضه مقصوره ثلاثين مره سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر جبرا للنقصان العارض للفريضه بلا خلاف أجده، ل

خبر سليمان المروزى (٣) قال: «قال الفقيه العسكرى (عليه السلام): يجب على المسافر أن يقول فى دبر كل صلاه يقصر فيها: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر ثلاثين مره لتمام الصلاه»

إذ هو و إن كان مشتملا على لفظ الوجوب إلا أنه لما لم يقل به أحد كما اعترف به فى الرياض و كان الخبر ضعيف السند اتجه حمله على إرادته مطلق الثبوت أو تأكد الاستحباب منه، على أنه يمكن منع كون لفظ الوجوب حقيقه فى المعنى المصطلح بحيث يحمل عليه إذا ورد فى الكتاب و السنه.

١- ١ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

ثم إنه لا ريب في ظهور النص كالمتمن في اختصاص المقصوره بذلك، لكن قيل إنه روى (١)

استحبابها عقيب كل فريضه، فيكون استحبابها هنا أكد ولا بأس به، و هل يتداخل الجبر و التعقيب أم يستحب التكرار وجهان أحوطهما الثاني، و الأمر سهل.

و لا يلزم المسافر متابعه الحاضر إذا ائتم به بل يقتصر على فرضه و يسلم منفردا كما تقدم تفصيل الحال فيه في فصل الجماعه.

[و أما اللواحق فمسائل]

إشاره

و أما اللواحق فمسائل:

[المسأله الأولى إذا خرج من منزله إلى مسافه فمنعه مانع]

الأولى إذا خرج من منزله إلى مسافه فمنعه مانع عن قطعها اعتبر، فان كان بحيث يخفى عليه الأذان أو الجدران بناء على الاكتفاء بأحدهما قصر إذا لم يرجع عن نيه السفر بتردد أو عزم على العدم بلا خلاف و لا إشكال لأنه مسافر حينئذ، كما أنه فاقد للشرط مع فرض عدم استمرار قصده، نعم قيده بعضهم بما إذا لم يمضى عليه ثلاثون يوما أو ينوى الإقامة، و هو في محله بالنسبه الى الثاني، و أما الأول فقد يناقش بأن ظاهر الأدله السابقه المقتضيه للتمام بسببه اعتبار التردد من المسافر نفسه في السفر لا العازم الذى يكون منعه من غيره، و لعله لذا حكى عن المحقق الثاني هنا الحكم بالتقصير و إن مضى له ثلاثون يوما، إلا أنه قد يدفع بأن ظاهر تلك هو عدم علم المسافر بأنه يسير غدا أو بعد غد و لو للتعليق على أمر ليس من قبله كما ذكرناه سابقا، فلاحظ.

و إن كان بحيث يسمعه أى الأذان أو بداله عن نيه السفر و لو لتردده فيه و فى عدمه أتم لأنه لم يخرج عن محل الترخص و لفقدان الشرط و هو استمرار القصد و يستوى فى ذلك كله المسافر فى البر و البحر للاشتراك فى الأدله.

[المسأله الثانيه لو خرج الى مسافه فردته الريح]

المسأله الثانيه لو خرج الى مسافه فردته الريح قبل أن يقطعها فان بلغ سماع الأذان (١١) أو رؤيه الجدران أتم (١٢) لأنه فى البلد حينئذ و إلا قصر (١٣) إذا لم

يكن قد رجع عن نيته لأنه مسافر حينئذ، ونحوه لو رجع لقضاء حاجه، و في المدارك و عن الموجز و كشفه أنه لا يلحق في هذا الحكم موضع الإقامة، بل قال في الأول:

«يجب التقصير و إن عاد اليه ما لم يعدل عن نيه السفر، أما مع العدول فيجب الإتمام في الموضعين» قلت كأن وجه الأول أنه بخروجه عنه بقصد السفر ساوى غيره، فلا مدخله له في نفسه فضلا عن محل الترخص، لكن قضيه ذلك أنه لا يرجع الى التمام و إن عدل عن السفر ما لم ينو إقامة جديده، و لعله المراد، و إلا فالقول بالإتمام حينئذ لا يخلو من نظر، و ربما تسمع في المسأله الثالثه ما ينفعك هنا إن شاء الله، فارتقب و تأمل

[المسأله الثالثه إذا عزم على الإقامة ثم خرج إلى ما دون المسافه]

المسأله الثالثه التي اضطربت فيها الأفهام و ذلت فيها أقدام كثير من الأعلام، و هي إذا عزم المسافر على الإقامة في غير بلده عشره أيام و قد صلى فيه فريضه تماما ثم أنه خرج عنه الى ما دون المسافه لأمر قد بدا له، فهل يبقى على حكم التمام أو يعود الى التقصير الثابت له قبل المقام، و أن جمعا من الفضلاء المتأخرين و جملة من مشايخنا المحققين قد عدلوا في المسأله عما عليه الأصحاب، و خالفوا ما هو المعروف عندهم في هذا الباب، فمنهم من أوجب التقصير في جميع صورها، و منهم من ذهب الى الإتمام في شقوق المسأله عن آخرها، و لم أقف على موافق لهذين القولين كما اعترف به العلامة الطباطبائي في مصابحه فيما اطلعت عليه من الأقوال، و لا نقله ناقل من الفقهاء في كتب الخلاف و الاستدلال ف ان المستفاد من كلامهم الإجماع على أنه إن عزم على العود و الإقامة في ذلك المكان أتم ذاهبا و عائدا و في البلد كما حكاه عليه في الروض و المصايح و عن المقاصد العليه، بل عن الغريه عليه عامه الأصحاب، بل عن كشف الالتباس أنه لا شك و لا خلاف فيه، و هو الحجه بعد ظهور النصوص (١) أو صراحتها في انقطاع سفره بنيه الإقامة، و أنه لا يعود الى

التقصير إلا- إذا خرج قاصدا للمسافه، لا أقل من استصحاب حكم التمام حتى يثبت المزيل، بل على ذلك لا فرق بين أن ينوى العشره فى بلد الإقامه و غيرها مما هو دون المسافه كما عن مجمع البرهان التصريح به، لاشتراكهما معا فى

المقتضى المزبور و إن كان ظاهر عبارات الأصحاب الأول كما فى الذكرى الاعتراف به، إلا أنه لا يبعد عدم إرادتهم ذلك على وجه الشرطيه، بل كأنه مقطوع به.

و كذا المستفاد من كلامهم الاتفاق على وجوب القصر على مرید العود دون الإقامه فى الإياب و محل الإقامه كما اعترف به العلامة الطباطبائى و تلميذه شيخنا فى مفتاح الكرامه، بل قيل هو ظاهر حصر الخلاف فى المسأله بقولين فى المسالك و الروض و جامع المقاصد و كشف الالتباس و فوائد الشرائع، بل عن الأخير و إرشاد الجعفرىه نفى الخلاف فيه، بل قيل إنه صريح كلام ثانى الشهيدى فى نتائج الأفكار حيث قال فى أثناء كلام له: «إن أقوال أصحابنا منحصره فى هذا القسم فى قولين: أحدهما القصر مطلقا، و الثانى القصر فى العود، فالتفصيل بالتمام فى بعض الأقسام إحداث قول ثالث رافع لما وقع عليه الإجماع المركب، كما أن أولهما نسبه الى المتأخرين فى ذكره».

قلت: و يؤيده تتبع ما وصل إلينا من كلمات الأصحاب بواسطه و بدونها من المبسوط و القاضى و السرائر و المختلف و المنتهى و التذكره و النهايه و التحرير و القواعد و الدروس و البيان و الموجز و جامع المقاصد و فوائد الشرائع و حاشيه الإرشاد و الجعفرىه و الميسيه و إرشاد الجعفرىه و المدارك و الغريه و الدرر السنيه و الذخيره و الكفايه و غيرها و إن كان المفروض فى عبارات الشيخ و القاضى و السرائر المقيم فى مكه إذا أراد الخروج الى عرفات و منى لقضاء نسكه إلا أنه من المقطوع إرادتهم المثال من ذلك و أنه لا- خصوصيه له كما يومى اليه تعليههم الحكم المزبور، بل هو كصريح كلماتهم، كما لا يخفى على من لاحظ عباراتهم، كما أنه من المقطوع به بملاحظتها أيضا أن بناء المسأله

فى الفرض على كون الخروج الى عرفات دون المسافه، لعدم ضم الذهاب الى الاياب لغير يومه المعلوم انتفاؤه فى المقام لمكان قضاء النسك، أما بناء على اعتبار الضم مطلقا كما سمعته سابقا فليس الفرض مما نحن فيه قطعا.

نعم يبقى إشكال على خصوص كلام الشيخ، لحكمه بالتخير بين القصر و الإتمام لقاصد الأربع، فكيف يتجه له حينئذ القول بتعين الإتمام هنا مع إرادته العود و الإقامة، و عرفات على أربع فراسخ من مكة، اللهم إلا أن يريد الإتمام على أنه أحد فردى الواجب المخير أو أنه بنى الكلام هنا على القول الآخر، و هو تعين الإتمام فى قاصد الأربعة الذى لم يضم الذهاب إلى الاياب فى يوم واحد، أو أنه لم يثبت عنده كون عرفات على أربع فراسخ و إن صرح به فى القاموس، و دلت عليه النصوص (١) كما قيل، أو غير ذلك، و لا يرد مثل هذا على حكمهم بالقصر إذا لم يرد العود و الإقامة، و ذلك لأن بناء الاشكال على كون التخير للمسافه التلقيه، و ليس كذلك فى المقام، إذ الفرض أنه قاصد مسافه أما بخروجه الى المقصد أو بعوده منه على القولين، و بالجمله لم نقف على قائل بالإتمام فى المقام، و لا من حكى عنه ذلك سوى ما يحكى عن حواشى الشهيد على

القواعد ناقلا له عن مصنفها فيمن خرج من الحله إلى زياره الحسين (عليه السلام) يوم النصف من رجب عازما على الرجوع الى الحله لزياره أمير المؤمنين (عليه السلام) يوم السابع و العشرين منه أنه يقصر مطلقا و يتم احتياطا، و التمام أرجح، قيل و هذا هو المنقول عنه فى أجوبه مسائل السيد السعيد المهنا ابن سنان المدنى، و عن ولده فخر الإسلام فى بعض الحواشى على الهوامش، و فى بعض نسخ إيضاحه كما قدمنا نقله سابقا، مع أن الأول لا صراحه فيه بكون الحكم التمام، بل لعل ظاهره القصر، أو أن كلامه من المجملات، و الثانى لم يثبت النسبه اليه، مع انه شاذ، خصوصا

و ظاهره الإتمام حتى لو كان في ابتداء نيته التردد فيما دون المسافه، و قد عرفت ما فيه سابقا، و كفى بذلك دليلا على الحكم المذكور، إذ هو إن لم يكن إجماعا كاشفا عن رأى المعصوم فلا ريب في حصول العلم من مثل هذا الاتفاق بوصول دليل معتبر دلهم على ذلك بحيث لو اطلعنا عليه لقلنا كمقاتلهم، و كلما يفرض من الاحتمالات ينفيه القطع العادى بعدمه من المجموع.

مع أنه يمكن أن يستدل عليه مضافا الى الإجماع المحكى الذى يشهد له ما سمعت باندرجه فيما دل على القصر على المسافر المقتصر فى الخروج عنه على المتيقن، و هو غير الفرض، إذ نيه الإقامة لا- تخرجه قطعا عن صدق المسافر، و بنحو صحيح أبى ولاد(١) السابق، ضروره صدق الخروج بالنسبه إلى الفرض، إذ دعوى إرادته غير المشتمل على قصد العود عنه ممنوعه، و بصدق قصد المسافه عليه عند إرادته العود، أقصاه المرور بمحل الإقامة، و هو ليس من القواطع، و لا ينافيه كثره إرادته(٢) المكث فيه بعد قصوره عن قصد الإقامة الشرعيه، إذ هو مار شرعا، و كذا لا ينافيه عدم كون محل الإقامة فى جهه البلد التى يريد السفر إليها، ضروره اختلاف الأغراض و المقاصد للمسافرين فى محل مرورهم، فتاره يكون غرضه فى مكان على الجهه، و أخرى على خلافها، بل قد يقال و كذا لا ينافيه إرادته تكرار العود الى محل الإقامة و ما دون المسافه بالنسبه إليها و عدمه، كما هو قضيه إطلاق الأصحاب و تعليقهم القصر على مجرد عدم قصد الإقامة، إذ هو على كل حال قاصد قطع المسافه و ان اتفق له التردد فى أثنائها لبعض الأغراض، سواء قصد ذلك ابتداء أو طرأ له فى الأثناء، كما إذا لم ينو الإقامة أصلا أو لم يكن عازما على العود إلا أنه طرأ له، فان ذلك كله محسوب عليه من سفره و مسافته و إن لم يكن

١-١ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب صلاه المسافر الحديث ١.

٢-٢ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصحيح « اراده كثره المكث فيه».

هو من المتعارف في الطريق الى البلد التي يريد الوصول إليها.

لكن الإنصاف أنه من المحتمل قويا تنزيل إطلاق الأصحاب على خصوص مرید العود دون الإقامة ثم الخروج بعد إلى مسافه من غير إرادته تكرر

الخروج الأول و يؤيده ما في كشف التباس الصيمرى من «أن كثيرا من الناس جهلوا مراد المصنفين بقولهم: «فان عاد لا بنيه الإقامة قصر» و ضلوا عن الطريق الواضح المستبين، فزعموا أن مرادهم أنه إذا خرج بعد الإقامة عشرا الى ما فوق الخفاء و دون المسافه بنيه العود الى موضع الإقامة لا يجوز له الإتمام إلا مع نيه إقامة عشره أخرى مستأنفه، و لو عاد بغير نيه إقامة عشره مستأنفه و عزمه الخروج ثانيا الى ما فوق الخفاء و دون المسافه لا- يجوز له الإتمام و يجب عليه التقصير، و هو جهل و ضلاله بمراد المصنفين، لأن مرادهم بذلك القول هو ما إذا كان قصده بعد الرجوع الخروج إلى مسافه، و لو كان قصده الخروج و لو كل يوم الى ما دون المسافه لم يجز له التقصير بإجماع المسلمين، لما عرفت من أن نيه الإقامة عشرا مع الصلاة تماما و لو فريضه واحده تقطع السفر و توجب الإتمام حتى يقصد مسافه أخرى، و قد صرح به الأصحاب فى مصنفاتهم، قال الشهيد فى دروسه: «لو خرج بعد عزم الإقامة و قد صلى تماما اشترطت مسافه أخرى» و قال فى بيانه: «و لو خرج بعدها اعتبرت المسافه- الى أن قال- فعلى هذا لو خرج كل يوم الى ما فوق الخفاء و دون المسافه فهو باق على الإتمام حتى يخرج بقصد مسافه، فإنه يقصر عند الخفاء» و لو عاد بقصد الخروج قبل العشره إلى مسافه قصر عند الشهيد و المصنف، و عند الخروج على مذهب العلامه و المحقق، فقد تحقق الصواب و زال الارتياب» و وافقه عليه المقدس البغدادي، إلا أن القطع بإجماع المسلمين على ذلك- مع إطلاق عبارات الأصحاب و ظهورها فى أن المدار فى التقصير على عدم قصد الإقامة المستأنفه، على أن الغالب حصول التكرار إذا بقى تسعه أيام مثلا، خصوصا

فى مثل المقيم فى بغداد بالنسبه إلى بلد الكاظمين (عليهما السلام) و فى مكه بالنسبه إلى منى و عرفه- محتاج إلى جراه، و كأن الذى ألجأه الى ذلك استبعاد احتسابه مسافرا و قاصدا للمسافه من ابتداء عوده مع إرادته التكرار، كما أو ما إليه بقوله: «و قد صرح الأصحاب» الى آخره.

لكنك خبير بأنه يمكن أن يقال إنه و إن كان كذلك بادی الرأى إلا أنه مع التأمل و مراعاة قواعد الشرع فى المسافر و المقيم التى هى لا تنطبق على ما فى العرف فى بعض الأحيان يرتفع ذلك الاستبعاد، و يعلم أن مراد الأصحاب بقصد المسافه ما يشمل مثل المقام، و انه لا يضره هذا التردد فى الأثناء من غير فرق بين قصده ذلك ابتداء أو بدا له فى الأثناء و إن كان ظاهر الكشف الاعتراف به فى الثانى، و لا- بين قلته و كثرته، و لا بين التردد الى مكان مخصوص أو غيره، فلا تناقض حينئذ بين كلماتهم كى يلتجأ منه الى ما ذكره، بل قد يقوى فى النظر، ان المتجه على كلام الشيخ و من تبعه من القائلين بالقصر ذهابا و إيابا و مقصدا عدم الفرق بين التكرار و عدمه، لاقتضاء دليلهم ذلك.

نعم يتجه الفرق على مختار المتأخرين من التفصيل بين الذهاب و العود، فيقصر فى الأخير خاصه، ضروره أنه لا يعقل منهم الفرق بين الذهاب الأول الذى حكموا بالتمام فيه و بين الذهاب الثانى أو الثالث، إذ من المستبعد أن يحكموا بصدق السفر عليه مع هذا القصد ابتداء من حين الشروع فى العود ثم الذهاب ثم الإياب و هكذا دون الذهاب الأول، و لعله الى ذلك لوح المقدس الأردبيلى فيما حكى عنه، حيث قال:

«و أما مع عدم نيه الإقامة فيكون قاصدا للرجوع مع عدم الإقامة المستأنفه أو مترددا أو ذاهلا، فالظاهر وجوب الإتمام مطلقا إلا أن يكون فى نفسه السفر الى بلد يكون مسافه بعد العود و قبل الإقامة، و يكون بالخروج عن بلد الإقامة قاصدا ذلك بحيث

يقال إنه مسافر الى ذلك البلد إلا أن له شغلا في موضع منها فيقضى شغله ثم يرجع الى بلد الإقامة، فحينئذ يكون مقصرا بمجرد الخروج الى محل الترخيص مع نيه العود- ثم قال:- و بالجمله الحكم تابع لقصده، فان صدق عليه عرفا أنه مسافر و تحققت شرائط القصر قصر و إلا- أتم- الى أن قال:- و ليس هذا بخارج عن القوانين و لا عن إجماعهم الذى نقل على وجوب القصر حين العود، لاحتمال كلامهم ذلك، فإنه مجمل غير مفصل- ثم قال بعد ذلك- إنهم قالوا: لا بد للقصر بعد الإقامة من قصد مسافه أخرى و من الخروج الى محل الترخيص بقصد تلك المسافه بحيث يكون هذا الخروج جزء من ذلك السفر، و معلوم عدم تحقق ذلك فيما نحن فيه».

و إن كان فى كلامه نظر أيضا من وجوه تعرف مما تقدم، و أعظمها دعواه الإجمال فى كلمات الأصحاب، و تنزيه الإجماع المزبور على تلك الصوره المزبوره خاصه مع أنه لم يستقر عليها حتى قال ما سمعته أخيرا مما نسبه الى الأصحاب من اعتبارهم كون هذا الخروج جزء من ذلك السفر الذى هو واضح المنع إن أراد الجميع، خصوصا بعد مراعاة كلامهم فى المقام كوضوح المنع فيما يحكى عن بعض من تقدم على الشهيد الثانى حيث زعم التناقض فى كلمات المقام بين من أطلق القصر فيه و بين ما تقدم لهم من أن ناوى الإقامة لا يعود الى القصر بعد أن صلى تماما إلا إذا خرج قاصدا للمسافه، فأجاب بحمل كلامهم هنا على ما إذا خرج قبل الصلاه تماما، بل هو من الغرائب التى لا- يعذر العالم فى وقوع أمثالها منه، و كيف و المقطوع به من كلمات الأصحاب هنا إرادته خروج من كان فرضه التمام الى ما دون المسافه، و إن لم ينص عليه بعضهم ممن هو معتبر له، كما لم ينص على بعض الأمور الأخر اعتمادا على كون الناظر من أهل النظر، و إلا فما ذكره يرجع الى القصر من غير حاجه للخروج الى ما دون المسافه، بل و كذا ما ذكره الشهيد أيضا نفسه من التفصيل، و حاصله الفرق بين ما يكون العود مما هو دون المسافه

فيه قرب الى بلده مثلا أو صوره رجوع اليه و بين ما لا يكون كذلك، فيقصر في الأول دون الثاني.

ثم قال: «لا يقال إن هذا خرق للإجماع المركب، إذ الناس بين قولين، فلا قائل حينئذ بالتفصيل المزبور، لأننا نقول إن القائل به أكثر الأصحاب، لأنهم قد أسلفوا قاعده كليه، و هي أن كل من نوى إقامه عشره و صلى تماما ثم بدا له في الإقامه فإنه يبقى على التمام الى أن يقصد مسافه جديده، و ما ذكرناه هنا من أفراد هذه القاعده و إن كان ظاهرهم أنها مسأله برأسها» و مراده أنه لا يتحقق صدق قصد المسافه عليه إلا بما سمعته من التفصيل، ضروره أنه لو كان المقصد مثلا في بعض الطريق التي سلكها من بلده بحيث يكون الخروج اليه بعد نيه الإقامه بصوره الرجوع الى البلد و رجوعه منه بصوره الذهاب لم يعقل كون الرجوع من محل هذا شأنه رجوعا الى بلد المسافر، و هو طرف النقيض للرجوع.

و فيه أن المدار على صدق قصد المسافه و السفر و التغيير عن محل الإقامه بعد في مكان من الأمكنه التي هي دون المسافه بالنسبه إلى محل إقامته، لا أن المدار على صدق الرجوع الى البلد و عدمه، و لا ريب في تحقق الأول بمجرد قصده نزع ثوب الإقامه و الاستقرار تلك المده و الرجوع الى حاله قبل الإقامه، ثم ضرب في الأرض حتى خرج عن محل الترخص من محل إقامته، سواء كان قطعه لهذه المسافه مستديرا أو متعاكسا أو ملفقا أو غير ذلك، إذ المدار على أنه شرع فيما كان عليه قبل الإقامه من لباس ثوب السفر على مقتضى أغراضه و مقاصده التي تتعلق في بعض الأمكنه ذهابا و إيابا، و ليس المدار على صوره الرجوع أو قصده أو عليهما و عدمهما، على أنه قد يكون المسافر على حاله يظن كل من رآه عليها أنه ذاهب عن بلده، و هو في الواقع راجع إليها إلا أنه صدرت منه تلك الحاله لعارض من ماء أو خوف طريق أو غيرهما، و بالعكس،

فان اشتباهات العرف خصوصا في المصاديق كثيره بل من التأمل فيما ذكرنا يظهر قوه قول الشيخ و من تابعه كالقاضي و الحلبي و الفاضل في كثير من كتبه و عن الغريه و الدرر السنيه بالتقصير في الفرض في الذهاب و المقصد أيضا، بل ربما قيل إنه ظاهر المتن و من عبر نحوه أيضا، بل نسبه الشهيد إلى المتأخرين.

خلافًا لجماعه من المتأخرين منهم الشهيد و المحقق الثاني و غيرهما فلا يقصر في الذهاب و يقصر في العود، بل عن الحدائق الظاهر أنه المشهور، بل نسبه العلامة الطباطبائي إلى أكثر المتأخرين و إن كان فيهما معا نظر لا يخفى على المتتبع.

نعم بين ما ذكره الشهيد منهم خاصة و بين غيره فرق من وجهين: أحدهما انهم صرحوا بوجوب الإتمام لغير ناوي الإقامة بعد العود في المقصد أيضا كما في الذهاب، و أن التقصير إنما هو في العود خاصة، بخلاف الشهيد فألحق المقصد بالعود في التقصير أيضا، حيث قال في الدروس: «و لو خرج ناوي الإقامة عشرا الى ما دون المسافه عازما على العود و المقام عشرا مستأنفه أتم ذاهبا و عائدا و مقيما، و إن عزم على المفارقه قصر، و إن نوى العود و لم ينو العشر فوجهان أقربهما القصر لا في الذهاب» و قال في البيان: «و إذا عزم على الإقامة في بلد عشرا ثم خرج الى ما دون المسافه عازما على العود و إقامة عشره أخرى أتم في ذهابه و إيباه و إقامته، و إن عزم على مجرد العود قصر، و إن عزم على إقامة دون العشر فوجهان، أقربهما الإتمام في ذهابه خاصة» الى آخره.

و يمكن أن يقال إن المقصود من وجوب القصر في غير الذهاب وجوبه في العود و البلد، و من وجوب الإتمام فيه خاصة عدم وجوبه فيهما بقريته حكمه بالإتمام في صوره العزم على الإقامة في الذهاب و العود و البلد، فان التخصيص في صوره عدم العزم ينبغي

أن يكون في مقابله التعميم في تلك الصورة، فلا دلالة حينئذ في العبارة على القصر في المقصد وإن كانت قاصره عن إفادة الإتمام فيه أيضا إلا أن دليل التفصيل على تقدير تمامه يقتضى عدم الفرق بين الذهاب و المقصد، فتبعد التفرقة فيه بينهما، و يقرب أن يكون سكوته عن حكم المقصد صريحا تعويلا- على إفاده الدليل له» و على هذا فلا- مخالفه بين قولهم و بين قول الشهيد من هذه الجهة، كيف و قد صرحوا بموافقته فيما اختاروه مع تصريحهم بوجوب الإتمام في المقصد أيضا، و لو لا ما قلناه لم يكن ما ذكروه موافقا لحصول المخالفه بينهما في حكم المقصد، بل كان ذلك قولاً ثالثاً في المسألة.

و فيه مع ما ذكر أنه مخالف لتصريحهم بانحصار الأقوال فيما ذهب إليه الأ-كثرون من القصر مطلقا و ما ذكره الشهيد من التفصيل.

و ثانيهما أنهم أطلقوا التفصيل بوجوب القصر في العود و الإتمام فيما عداه بحيث يتناول العازم على إقامه ما دون العشر بعد العود و العازم على مجرد العود و المرور بمحل الإقامة، و خصه الشهيد في البيان بالقسم الأول، و أوجب القصر على قاصد العود من غير إقامه مطلقا، قيل: و كلامه في الذكرى يشعر بذلك أيضا حيث ذكر ما يقتضى تريض قول الشيخ و من تابعه في حكمهم بالقصر في القسم الأول مؤذنا بأن إطلاق القصر في القسم الثاني مما لا ينبغي التأمل فيه، و كيف كان فهذا التفصيل من خواصه لم نعرفه لأحد قبله و لا بعده كما اعترف به بعض مشايخنا، بل قال إنه قد نص بعضهم كالشاهد الثاني على عدم الفرق، و هو الذى يقتضيه إطلاق غيره.

و كيف كان فحجه الشيخ و من تابعه- مضافا الى إطلاق أدله القصر على المسافر التى يجب فى الخروج عنها الاقتصار على المتيقن، و هو غير الفرض ممن نوى الإقامة، و الى إطلاق ما دل على إتمام المقيم حتى يخرج الشامل للفرض - أنه نقض المقام بالمفارقة، فيعود الى حكم السفر، لصدق قصد المسافه عليه، بل هو كذلك فى

بعض الأفراد قطعاً، كما لو كان محل إقامته خاناً أو شبهه مما هو من السبيل عرفاً ثم قصد إتمام السفر على وجه الاعراض عن الإقامة الأولى و القصد الى ما كان عليه من إتمام السفر، نعم عزم على العود بهذا الطريق التي يتعارف المرور فيها بمحل الإقامة على أنها مقر و منزل من المنازل، خصوصاً إذا كان من قصده قيلولته و نحوها، فإنه لا ريب في صدق المسافر عليه بأول خروجه و صدق قصد المسافه عليه كذلك، و لا- قائل بالفصل في الأعصار السابقه، إذ قد عرفت حدوثه في مثل هذه الأزمته، فيتم المطلوب في الجميع حينئذ.

و استصحاب التمام قد يمنع جريانه في المقام و غيره مما علق الشارع فيه استمرار الحكم إلى غايه علم بعض مصداقها و شك في غيره، كما أنه يمنع في المقام ما اشتهر عندهم في غيره- حتى قيل إنه حكى الإجماع عليه ثانياً الشهيدان في نتائج الأفكار و صاحب الغريه- من عدم ضم الذهاب إلى الإياب و إن كان الإياب يبلغ وحده مسافه في غير مسأله الأربعاء ليومه أو مطلقاً بعد تسليمه لهم ذلك هناك في ذى المنازل، و في الهائم الذى قطع مسافه في هيمانه و قصد الوصول بعد الى مكان خاص لا يبلغ المسافه ثم العود، و في من ذهب ثلاثه ثم آب في سبعة و غير ذلك، إلا أنا نمعنه في المقام، لان دليله بعد التسليم ما حكى من الإجماع، و هو لو سلم هناك فلا ريب في منعه هنا كما اعترف به في الرياض و غيره لذهاب الشيخ و الأكثر إلى خلافه، بل لعله كذلك عند الجميع، كما يرمى اليه ظهور كلماتهم في أن محل البحث هنا إذا قصد العود الى محل الإقامة، أما إذا قصد الفراق فلا- إشكال عندهم في وجوب القصر عليه بخروجه عن محل الإقامة أو الى أن يتجاوز محل الترخص منها على الوجهين السابقين، بل حكى الإجماع عليه غير واحد، و من أفرادها ما لو قصد العود لكن لا- الى محل الإقامة بل الى مكان آخر مثلاً محاذيه في الجهه بينهما مقدار محل الترخص أو أزيد، فيعلم منه حينئذ عدم

تناول تلك المسألة لمثل المقام، بل هو كالمسافر الذى قصد فى أثناء سفره الميل الى مكان ثم الرجوع الى ذلك الطريق الذى كان سالكه، فإنه لا- إشكال فى وجوب القصر عليه فى ذلك الميل ذهابا و إيابا و مقصدا، إذ قد عرفت سابقا أنا لم نعتبر فى المسافه كونها امتداديه، بل يكفى المستديره و المتعاكسه و غيرهما.

و بالجمله دعوى الإجماع على عدم ضم الذهاب إلى الإياب بحيث يشمل المقام على وجه يستكشف منه قول المعصوم (عليه السلام) واضحه المنع، و لعله لذا ضعفها فى الرياض و عن الحدائق بمصير الشيخ و أتباعه إلى عدمها، و كأنهما لحظا مذهبهم فى المقام ضروره استتزامه القول بالضم المزبور، إذ احتمال بناء قوله بالقصر هنا فى الذهاب و الإياب على عدم قطع الإقامة مع الصلاه تماما السفر، أو على انقطاع حكمها و لو بالخروج الى غير مسافه يدفعهما مخالفه الأول للإجماع و ظاهر النصوص، بل و لحكمه نفسه بإتمام ناوى العود و الإقامة، و لو لا أنها غير قاطعه للسفر لم يتجه ذلك، كما أنه لم يتجه هو أيضا بناء على انقطاع حكمها عنده بمطلق الخروج، بل كلامهم فى ذى المنازل المحكوم بمساواه المقيم له صريح فى خلافه، كصراحه استدلال الشيخ على ما نحن فيه بأن نقض مقامه بالسفر بينه و بين بلده يقصر فى مثله بخلافه أيضا، بل كأنه مجمع على خلافه كما ادعى، بل قد يدعى كون عدم تقصير المقيم إلا بقصد المسافه من الواضحات، فلم يبق إلا بناؤه على اعتبار الضم المزبور هنا.

و من هنا قيل إن الجميع متفقون على كون القاطع لحكم الإقامة قصد المسافه و تحقق السفر، لكن البحث فى صدق ذلك عليه بمجرد الخروج مطلقا، أو بالشروع فى العود كذلك، أو بالخروج عن محل الإقامة بعد العود مما دون المسافه، أو التفصيل، فالشيخ و أتباعه على الأول، و الشهيد و من تأخر عنه على الثانى، و بعض أهل العصر على الثالث، و البعض الآخر و بعض من تقدم عليهم بيسير على الرابع على اختلافهم فى

وجوهه، لزعم اختلاف العرف في الحكم عليه بالسفر و عدمه، إلا- أنك قد عرفت فيما مضى دعوى الإجماع المركب على خلافه، و أن الناس بين قائل بالتقصير بمجرد الخروج و قائل به بالعود، أو هو مع المقصد، و إن كان الأخير في غايه الضعف بل لم نعرفه لغير الشهيد، مع أنك سمعت إمكان تأويل عبارته، كما أنا لم نعرف ما يدل عليه، ضروره اقتضاء دليلهم على تقدير تمامه الاختصاص بالعود و إلحاق المقصد بالذهاب، فانحصر الخلاف حينئذ بالقولين كما اعترف به من عرفت من الأساطين.

و لو لا ذلك لكان التفصيل في الجملة متجها، لوضوح عدم صدق السفر، و قصد المسافه و الخروج لها على من خرج بلا فاصل معتد به بعد نيه الإقامة و الصلاه تماما الى ما فوق محل الترخص بيسير و رجوع في الحال عازما على إتمام إقامته بأول خروجه، كوضوح صدق اسم السفر على من خرج بعد إتمام أكثر إقامته الى ما بقى له مما شد الرحال له مثلا بقصد نزع لباس ذلك الاستقرار و الرجوع الى لبس ما كان عليه من ثياب الأسفار إلا أنه قصد مع ذلك المرور بمحل إقامته آنا ما على حسب مرور المستطرق من القوافل و غيرها و لم يكن له غرض أصلا إلا- الاجتياز، خصوصا إذا كان محل الإقامة محلا لذلك كالخان و نحوه، و تاره يختص صدق اسم السفر عليه بأول شروعه في العود دون الذهاب فينبغي حينئذ إيكال الأمر الى ذلك، و مع الشك يستصحب التمام الذي هو الأصل في الصلاه، و لعله نظر الى بعض ما ذكرنا فيما تقدم عن البيان من التفصيل بين نيه إقامة ما دون العشر و بين من كان قصده المرور حسب، و إن كان لم يعرف ذلك لغيره، كما أنه لم يعرف ما ذكرناه من التفصيل لأحد قبلنا عدا ما سمعته من الأردبيلي و بعض من تأخر عنه، و إلا فالمعروف القولان السابقان.

لكن قد يناقش في بلوغ ذلك حد الإجماع الكاشف عن الحكم الواقعي كما لا يخفى على من تأمل و نظر الى ما ذكره مستندا للحكم المزبور، كما أن المناقشه واضحه

فيما ادعى من الإجماع دليلاً للقول الثاني أى التقصير بالعود دون الذهاب و المقصد الذى عن فوائد الشرائع أنه المستفاد من الاخبار، و من قواعد الأصحاب فى المدارك، و هو مركب من دعويين إحداهما الإتمام فى الأخيرين و ثانيهما القصر فى الأول، ففى الكفايه عن بعضهم الإجماع على الأولى، و فى الذخير حكايته عن الشهيد الثانى، لكنى لم أجده فيما حضرنى من كتبه كما اعترف به فى مفتاح الكرامه، مع أنه من المستبعد جدا دعواه عليه، و قد عرفت أن القصر مذهب من تقدم على الشهيد، بل نسبه الشهيد إلى المتأخرين أيضاً، و لذا قيل كأنه توهمه مما فى نتائج الأفكار من الاتفاق على عدم الضم المزبور الذى قد عرفت البحث فيه، فلا ريب فى ضعف دعوى الإجماع المذكور.

نعم قد يدل عليها الاستصحاب، و تنزيل محل الإقامة منزله البلد، و إطلاق أدله و جوب التمام على قاصد الإقامة، و ظهور ما دل على اعتبار قصد المسافه المعلوم انتفاؤه فى محل الفرض فى انقطاع حكم الإقامة، و انسياق إرادته السفر من لفظ الخروج فى خبر أبى ولاد(١) بل ظاهره إرادته المقابل للدخول منه، فلا بد أن يكون مستجمعا كالدخول لشرائط السفر، بل ينبغى القطع بعدم إرادته مطلق الخروج منه، خصوصا و السائل أبو ولاد الكوفى، و خروجه على الظاهر إنما يكون الى العراق، و لذا قال له:

«حتى تخرج» بالتاء المشناه مضافا إلى شهادته الاعتبار، و ذلك لآن السفر لما انقطع حكمه بنيه الإقامة مع الصلاه تماما كان الماضى

كأنه لم يكن، فلا بد فى العود من اجتماع شرائطه التى من جملتها قصد المسافه، و الى غير ذلك.

كما انه يدل على الدعوى الثانيه- مضافا الى نفي الخلاف عنه فى المحكى من فوائد

الشرائع و إرشاد الجعفرية، و الى ما سمعته سابقا من دعوى عدم القول بالفصل التى يشهد لها ما عرفت- انه يصدق عليه قصد المسافه الذى لا ينافيه إرادته المرور بمحل الإقامه، و دعوى تحقق صدق هذا القصد بمجرد الخروج يدفعها بعد التسليم ما سمعته من أن كلا من الذهاب و الإياب له حكم برأسه، و لا يضم أحدهما إلى الآخر، هذا.

و الانصاف يقتضى عدم ترك الاحتياط بالجمع بين القصر و الإتمام و إن كان هو فى حال العود و محل الإقامه أضعف منه فى حال الذهاب و المقصد بمراتب، لكن لا ينبغى تركه بحال، لعدم إمكان الاطمئنان بحكم الله فى خصوص المسأله، لعدم نص فيها لا صريح و لا ظاهر، و عدم وفاء ما سمعته من الأدله بجميع تفاصيلها، و ناهيك بالشهيد فى الذكرى فضلا عن غيره لم يرجح فى المقام على متانته و قوته و عمله بكل ظن على الظاهر، و إن كان قيل إن الظاهر أن تردده بالنسبه إلى خصوص ما ذهب اليه الشيخ و موافقوه و ما ذهب اليه غيرهم، لا فى مثل القصر فى العود الذى اتفق عليه القولان، فتأمل جيدا.

هذا كله إذا قصد العود دون الإقامه، أما إذا كان مترددا أو ذاهلا ففى التقصير و الإتمام وجهان بل قولان.

و تفصيل سائر شقوق المسأله أن ناوى الإقامه بعد الصلاه تماما إذا قصد ما دون المسافه إما أن يقصد العود الى محل الإقامه مع إقامه عشره مستأنفه، أو يقصد العود من دون الإقامه، أو لا- يقصد العود فى خروجه بل عزم على المفارقه عن محل الإقامه و المضى الى بلده مثلا، أو يقصد العود مترددا فى الإقامه و عدمها، أو يخرج مترددا فى العود و عدمه، أو يذهل عن جميع ذلك، فهذه ست صور، أما الأولى فقد عرفت أنه لا إشكال فى الإتمام فيها ذهابا و إيابا و مقصدا و محل الإقامه، و أما الثانيه فقد عرفت البحث فيها مفصلا، و أن الأساطين من المتقدمين و المتأخرين على القصر فى العود فيها،

انما البحث فيها فى خصوص الذهاب أو هو المقصد، و أما الثالثه فالظاهر أنه لا- خلاف فى وجوب القصر فيها مطلقا، فان الباحثين عنها و المتعرضين لها اتفقوا على ذلك من دون نقل خلاف و لا إشكال، بل اعترف بعضهم بظهور الاتفاق عليها، و انما ذكروا الخلاف فى مبدأ التقصير فيها و أنه مجرد الخروج عن محل الإقامه أو التجاوز عن محل الترخص كما تقدم البحث فيه سابقا، نعم ينبغى تقييد القصر بما إذا كان مسافه و لم يعزم على نيه الإقامه فيما دونها.

و أما الصوره الرابعه فكلام القدماء و من تبعهم من المتأخرين بالنسبه إليها لا يخلو من احتمال و لا يصفو عن إجمال، فإن قولهم فى الفرع السابق الذى أطلنا الكلام فيه لا يزيد مقام عشره أيام يحتمل أن يكون المراد منه عدم البناء و العزم على العشره مطلقا، و مرجعه الى عدم القطع بها المتحقق بإرادته التقيض أى الأقل من عشره، أو العبور و المرور بمحل الإقامه، و بحصول التردد فى الإقامه بل و الذهول عنها أيضا، فإن عدم إرادته الإقامه أعم من إرادته عدم الإقامه بمقتضى اللغه، و حينئذ يستفاد من كلامهم وجوب القصر فى هذه الصوره كما فى الصوره الثانيه حتى بالنسبه إلى الخلاف المتقدم فيها، و من هنا حكى عن الغريه و إرشاد الجعفرىه الحكم بالقصر فى العود فى خصوص هذه الصوره كما هو مختارهما فى تلك الصوره، و عن فوائد الشرائع و حاشيه الإرشاد أنه الأقوى، و يحتمل أن يكون المراد منه خصوص الأمر الأول أى العزم على عدم الإقامه و إرادته دون الأعم منه و من التردد و الذهول، لأن المتفاهم عرفا من عدم إرادته الإقامه البناء على عدمها خاصه، و إن كان بحسب اللغه أعم من ذلك.

و على هذا فلا يظهر من كلامهم حكم هذه الصوره إلا من تعرض لها بالخصوص كمن عرفت، و كجامع المقاصد و الجعفرىه، فإنهما قالا فيما حكى عنهما: إن فيها وجهين، و كالمدارك و الذخيره و عن المصاييح، فقالوا: إن الحكم فيها التمام، و لعله لا يخلو من

قوه، لعدم تحقق قصد المسافه التي هي الشرط في انقطاع حكم الإقامه، بل لعله كذلك حتى على مذهب الشيخ، لعدم تحقق الضم المعبر عنه في مثل الصوره السابقه.

و أما الخامسه فالمتجه على مختار الشيخ التقصير فيها مطلقا بمجرد الخروج، لتردده في الحقيقه بين موجبي القصر، اللهم إلا أن يكون مع تردده في العود مترددا في نيه الإقامه الجديده أيضا، فتكون حينئذ كالصوره الرابعه، و أما على غيره فيقصر في غير المقصد لتردده أيضا بين الموجبين، و لا يقصر في الذهاب لعدم تحقق قصد المسافه على وجه يوجب القصر بمجرد الخروج، بل لعله كذلك إذا كان مترددا في الإقامه و عدمها على تقدير العود لما عرفت أيضا.

و أما السادسه فكذلك أيضا، بل لم يفرق من تعرض لها بينها و بين الرابعه، فيجرى فيها حينئذ ما سمعته بتمامه.

و لو خرج بنيه المفارقه ثم عن له قبل قطع تمام المسافه أن يعود و يقيم عشرا مستأنفه قصر بخروجه، لوجود المقتضى و ارتفاع المانع، و أتم من (حين ظ) حصول النيه، لكونه حينئذ بعد تنزيل محل الإقامه منزله المنزل، كما إذا خرج المسافر من منزله إلى مسافه مقصوره ثم عن له المقام في أثنائها في موضع لم يصل إليه بعد و لكنه دون المسافه فإنه يتم في الطريق و موضع الإقامه، ثم يعتبر نهايه مقصده بعد ذلك، لعدم حصول الاستمرار الذي هو أحد شرائط التقصير، و ربما يحتمل انقطاع حكم الإقامه بمجرد قصد المسافه و الضرب في الأرض من دون حاجه الى اشتراط الاستمرار عليه، لعدم الدليل عليه، بل لعل الدليل على خلافه، و كونه كالمسافر من منزله قياس لا نقول به، و الأقوى الأول، لظاهر النص و الفتوى.

و لو فرض تجدد نيه العود لا غير رجوع الى التمام على مذهب الشهيد الى أن يأخذ في الرجوع فيقصر، و بقى على التقصير على مذهب الشيخ، و لو انعكس الفرض

بأن رجع عن نيه العود و الإقامة المستأنفه بعد الخروج الى مقصده رجع الى التقصير، لزوال المقتضى للإتمام، و كذا لو رجع عن نيه العود عند الشهيد، أما لو رجع الى محل الإقامة من غير نيه كمن رده الريح و نحوها فقد سمعت ما ذكره فى المدارك، بل فى مفتاح الكرامه أنهم قد صرحوا بوجوب القصر عليه فى محل الإقامة، كمن رد لقضاء حاجه و نحوها مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و هو جيد إن بقى مستمرا على قصده الأول للمسافه.

و يلحق بجميع ما ذكرناه الخارج بعد مضى ثلاثين يوما عليه مترددا كما صرح به بعض مشايخنا، لأنه من القواطع كما عرفت، فيجرى فيه حينئذ ما يجرى فى الإقامة ضروره عدم اختصاصها بدليل مستقل، بل جميع ما ذكرناه فيها انما هو لكونها من القواطع، و لتوقف زوال حكمها على قصد مسافه جديده، و هما معا موجودان فيه، نعم لا يجرى فيه ذلك بناء على كون التردد المزبور من الأحكام لا من القواطع، كما سمعته سابقا من المقدس البغدادى.

و قد ظهر لك الحال فيه مما تقدم كما أنه ظهر لك مما ذكرناه هنا أن القول بالإتمام مطلقا فى المسأله ذهابا و إيابا و مقصدا و محل الإقامة لم نتحققه لأحد من أصحابنا و إن ذهب إليه كما قيل جمله من مشايخنا المعاصرين، و كيف و قد عرفت حدوث تلك التفاصيل المقتضيه للإتمام فى الجملة من زمن الشهيد الثانى فى رسالته المعموله فى المسأله المسماه بنتائج الأفكار كما قيل فضلا عن الإتمام، نعم قد عرفت فيما مضى نسبته إلى العلامة فى أجوبه المهنا ابن سنان، و هو مع مخالفته لما فى كتبه المشهوره المتواتره ليس بتلك الصراحه بل لعل ظاهره خلاف هذه النسبه و نسبته الى ما قد يوجد فى بعض الحواشى على الهامش المنسوبه إلى فخر المحققين، و قد تقدم البحث فيه مفصلا، و الله أعلم.

[المسأله الرابعه من دخل فى صلاته بنيه القصر ثم عن له المقام أتم]

المسأله الرابعه من دخل فى صلاته بنيه القصر ثم عن له المقام أتم بلا خلاف أجده

فيه، بل عن ظاهر الذخيره و صريح التذكرة و إرشاد الجعفريه الإجماع عليه، لإطلاق أدله الإقامه، و خصوص

صحيح على بن يقطين (١) سأل أبا الحسن (عليه السلام) «عن الرجل يخرج الى السفر ثم يبدو له الإقامه و هو فى الصلاه قال: يتم إذا بدت له الإقامه»

و إطلاقه كالفتاوى و معقد الإجماعين يقتضى ذلك حتى لو كان قبل التسليم أو فى أثناءه إن لم يكن خارجا كما عن البيان التصريح به، و قد تقدم الكلام فيما لو رجع عن نيه إقامته بعد هذه الصلاه، و أن فى بقائه على التمام أو عوده على القصر وجهين، أقربهما ثانيهما كما فى الذكرى و الروض و عن ظاهر البحار و الحدائق، خلافا لظاهر المدارك فإنه - بعد أن قال: إن المسأله محل تردد - كأنه مال الى أولهما.

و كذا تقدم الكلام فى ما لو نوى الإقامه عشرا و دخل فى الصلاه فعن له السفر و أنه ينبغى القطع برجوعه الى التقصير إذا كان عدوله قبل ظهور أثر الإقامه و إن أطلق المصنف هنا تبعا للشيخ فقال لم يرجع الى التقصير لأن الصلاه على ما افتتحت عليه، لكن قد عرفت ظهور النص (٢) الذى هو العمده فى المسأله بخلافه، و لعله لذا قال و فيه تردد بل ظاهر النص يقتضى اعتبار وقوع تمام الفريضه على التمام، فلا - يجزى و ان كان فى ركوع الثالثه أو الرابعه بل قبل التسليم، بل يتعين عليه حينئذ الاستيناف مع تحقق الزيادة المبطله، لفوات شرط الإتمام، و بطلان المقصوره بما اشتملت عليه من الزيادة، خلافا للمختلف و الدروس و عن التذكرة و التحرير و نهايه الأحكام و البيان و التنقيح و الموجز و كشف الالتباس و الجعفريه و جامع المقاصد و فوائد

الشرائع ففصلوا فى المسأله بين كون العدول بعد تجاوز محل القصر فلا يرجع، و بين كونه قبله فيرجع، و قد ذكرنا أنه لا يخلو من وجه قد تقدم هناك، و هو أن المدار على

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه المسافر - الحديث ١.

و منه يظهر حينئذ الاكتفاء بمجرد القيام إلى الثالثه كما عن جامع المقاصد احتمالاه قويا، و مال إليه في الروض، بل قال: إنه موافق لظاهر كثير من العبارات، و لعله أراد قولهم: تجاوز محل القصر، لكن قيل إن أكثر من تعرض للمسألة على اعتبار الركوع، لأنه قبله له الهدم و الرجوع قصرا، بخلاف ما لو ركع فإنه ليس له ذلك، كما أنه ليس له إبطال العمل، فيتعين عليه التمام حينئذ، و يندرج في النص، و فيه إمكان منع أن له الهدم، لان القيام حينئذ زياده عمديه في الصلاه لا تقاس على ما إذا كانت سهوا، و أن العمل بنفسه بطل بالعدول لا أنه أبطله، و احتمال نهيه عن العدول كما ترى فتأمل جيدا أما لو تجدد العزم بعد الفراغ لم يجز التقصير ما دام مقيما كما عرفت الكلام فيه مفصلا.

[المسألة الخامسة في أن الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلاه]

المسألة الخامسة المشهور نقلا إن لم يكن تحصيلا خصوصا بين المتأخرين ان الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلاه لا بحال وجوبها بناء على أن المدار فيها حال الأداء لا حال الخطاب كما تقدم البحث فيه مفصلا فان فاتته حينئذ قصرا قضيت كذلك و إن وجبت عليه تماما ثم سافر و لم يؤدها و قيل و القائل الإسكافي فيما حكى عنه و الحلبي في السرائر حاكيا له عن ابن بابويه في رسالته، و المرتضى في مصباحه، و المفيد في بعض أقواله، و الشيخ في مبسوطه، بل قال إنه الموافق للأدلة و إجماع أصحابنا الاعتبار في القضاء بحال الوجوب و إن اعتبر جميعهم أو بعضهم في فعلها في الوقت حال الأداء لا حال الوجوب و الأول أشبه بأصول المذهب و عمومات القضاء، ك

قوله (عليه السلام) (١) «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته»

و غيره، إذ لا ريب في أن الفائت للمكلف ما وجب عليه في آخر الأحوال، لأنه هو

الذى استقر عليه الخطاب به لا ما وجب عليه فى الحال الأول وقد سقط عنه وانتقل الى غيره، فما فى السرائر- من أن الفاتت له هو ما خوطب به فى الحال الأول لأنه لو صلاها حينئذ لصلاها كذلك، فيجب أن يقضى كما فاته جوابا عما أورده على نفسه من أنه قد تواتر الأخبار والإجماع على وجوب قضاء الصلاة كما فاتت- كما ترى، ضروره عدم اقتضاء تأديتها كذلك لو فعل فى أول وقت الوجوب ذلك بعد سقوطه عنه و الانتقال الى بدله، و أغرب من ذلك قياسه على المرأه التى وجبت عليها الصلاة و تمكنت من أدائها ثم حاضت، إذ لا

انتقال فيها الى بدل بخلاف ما نحن فيه، و من ذلك يعرف ما فى دعواه الإجماع على ما ذكره، لأن الظاهر أنه نشأ من تخيله أن ذاك هو الذى فاتته كما يومى اليه ما سمعته منه، على أنه قد يظهر منه أن تحصيله الإجماع هنا من جهة أنه قول الشيخين و المرتضى و الصدوق، لأنه قال بعد أن ذكر الجواب المزبور: «فليحظ ذلك فإنه موافق للأدله، و عليه إجماع أصحابنا على ما قدمناه من أقوالهم مثل شيخنا أبى جعفر فى مبسوطه، و ابن بابويه فى رسالته، و المرتضى فى مصباحه، و المفيد فى بعض أقواله» و لا يخفى عليك أن اتفاق هؤلاء لا يقضى بالإجماع، خصوصا مع كونه بعض أقوال المفيد، و الموجود فى مبسوط الشيخ ما هو ظاهر أو صريح بقربنه تعليقه فى موافقه الأول.

نعم حكاة فى الذكرى عن تهذيبه، و فيه بحث أيضا، إلا أنه مع ذلك كله و الاحتياط بجمعهما مما لا ينبغى تركه ل

خبر موسى بن بكير(١) عن الباقر (عليه السلام) قال: «سئل عن رجل دخل وقت الصلاة و هو فى السفر فأخر الصلاة حتى قدم فهو يريد أن يصلها إذا قدم إلى أهله فنسى حين قدم إلى أهله أن يصلها حتى ذهب وقتها

١ - ١ الوسائل - الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣ لكن رواه عن موسى بن بكر عن زراره عن أبى جعفر عليه السلام.

قال: يصلّيها ركعتين صلاة المسافر، لأن الوقت دخل و هو مسافر كان ينبغي له أن يصلّي عند ذلك»

فإنه و إن كان قاصر السند بل قيل و الدلالة لاحتمال دخوله مع ضيق الوقت عن أدائها أربعا إلا أنه مع عمل من عرفت بمضمونه و ما قيل من حسن سنده- لأن موسى بن بكير و إن كان واقفيا و غير موثق في كتب الرجال إلا أن له كتابا يرويه عنه جماعه من الفضلاء منهم من أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم كابن أبي عمير و صفوان، و ضعف الاحتمال المزبور في دلالة بل فساده عند التأمل- لم يكن لرفع اليد منه رأسا وجه، بل لا- ينبغي ترك الاحتياط من جهته، و قد تقدم بعض الكلام في المسألة في باب القضاء، كما أنه تقدم هناك أيضا الكلام فيمن فاتته الصلاة في أماكن التخيير، و أنه يتخير في القضاء كالأداء أو يتعين عليه القصر أو التمام، فلاحظ و تأمل

[المسألة السادسة و هي إذا نوى المسافه و خفى عليه الأذان أو الجدران]

و كذا تقدم الكلام في المسألة السادسة و هي إذا نوى المسافه و خفى عليه الأذان أو الجدران و قصر فبدا له لم يعد صلاته في الوقت فضلا عن خارجه، لقاعده الاجزاء، و صحيح زراره(١) خلافا للمحكي عن الشيخ في بعض أقواله، فتجب الإعادة لخبر سليمان بن حفص المروزي (٢) و هو ضعيف.

[المسألة السابعة إذا دخل وقت نافله الزوال]

المسألة السابعة إذا دخل وقت نافله الزوال مثلا فلم يصل و سافر استحب له قضاؤها و لو في السفر لتحقق الخطاب بها، و إطلاقه يقتضى عدم الفرق بين أن يكون قد أوقع الصلاة تامه أولا، لكن في المدارك أن المراد بالقضاء هنا الفعل، فان كان الوقت باقيا صلاها أداء و إلا فقضاء، و هل يعتبر في استحباب قضاء النافله وقوع الصلاة تماما أم يستحب مطلقا؟ وجهان أظهرهما الأول لما صح عن

الصادق (عليه السلام) (٣) أنه

- ١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١.
- ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ٢.
- ٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها- الحديث ٢ و ٣ و ٧.

قال: «الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شىء»

انتهى، و هو لا يخلو من نظر، كما أن تخصيص المصنف ذلك بناقله الزوال و إطلاقه السفر عند الدخول بحيث يشمل ماضى زمان يسع فعلها و عدمه كذلك أيضا، إلا أن الأمر سهل، و الله أعلم و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين، و قد وقع الفراغ فى ليله الخميس غره جمادى الأولى بعد ماضى ست ساعات تقريبا منها فى دار السلام، و نسأل الله التوفيق للباقي، فإنه الكريم المنان الرؤوف الحنان ذو الفضل و الإحسان.

إلى هنا تم الجزء الرابع عشر من كتاب جواهر الكلام بحمد الله و له الشكر، و به تم كتاب الصلاه، و قد بذلنا غاية الجهد فى تصحيحه و

مقابلته للنسخه الأصلية المخطوطه بقلم المصنف طاب ثراه، و قد خرج بعون الله و منه خاليا عن الأغلاط إلا نورا زهيدا زاغ عنه البصر و حسر عنه النظر، و يتلوه الجزء الخامس عشر و هو كتاب الزكاه ان شاء الله تعالى عباس القوچانى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩